المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة التاسعة والثلاثون | 39 | الثلاثاء والأربعاء 21 و22 ماي 2024

المحتوى

الثلاثاء 21 ماي 2024

1- افتتاح الجلسة..... 4414

2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة..... 4414

3- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس 4415

4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 4420

5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 4439

6- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية..... 4442

7- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي..... 4448

الأربعاء 22 ماي 2024

8- استئناف الجلسة..... 4449

9- عرض ومناقشة مشاريع القوانين التالية:

* مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة ومشروع قانون يتعلّق

بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وايطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة..... 4450

***مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد الضمان المبرم بتاريخ 22 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية ومؤسسة القروض من أجل إعادة الاعمار الألمانية والمتعلّق بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا..... 4455**

10- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشاريع القوانين 4478

11- رفع الجلسة..... 4482

II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 4482

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء 21 ماي 2024 وتواصلت يوم الأربعاء 21 ماي 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشاريع القوانين آنفة الذكر.

I- الثلاثاء 21 ماي 2024

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

يسعدني أن أرحب باسمكم جميعا بالسيد سمير عبد الحفيظ، كاتب الدولة لدى وزير الاقتصاد والتخطيط، المكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب.

نتأكد في البداية من توفر النصاب وهو الأغلبية المطلقة من الأعضاء وذلك عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 97 من النظام الداخلي.

أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء، التفضل بتسجيل الحضور.

النصاب متوفر والحضور 132.

(تم أداء النشيد الوطني).

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء،

تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 16 ماي 2024 يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة ليومي الثلاثاء والأربعاء 21 و22 ماي 2024 النقاط التالية:

1-النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس 2024، بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي لتونس عدد 40 لسنة 2024 الذي طلب فيه استعجال النظر.

2-النظر في مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشأ للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية عدد 10 لسنة 2024.

3-النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقة المتجددة عدد 11 لسنة 2024، وفي مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2023، بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقة المتجددة عدد 12 لسنة 2024 وذلك بناء على التقرير الموحد في الغرض للجنة المالية والميزانية.

4-النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد الضمان المبرم بتاريخ 22 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية ومؤسسة القروض الألمانية من أجل إعادة الإعمار والمتعلق بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا عدد 32 لسنة 2024.

وتجدر الإشارة إلى أن مكتب المجلس قد قرر إجراء نقاش عام موحد حول التقرير المتعلق بمشروعي القانونين عدد 11 و12 لسنة 2024، فيما يتم التصويت تباعا على كل مشروع قانون وفقا للمقتضيات المضمنة بالدستور وبالنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، هذا وتجدر الإشارة أيضا إلى أن توزيع التوقيت المحدد للنقاش العام يخضع لأحكام الفصل 95 من النظام الداخلي وأن طلب الكلمة يتم تبعا لأحكام الفصل 102 منه فالرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل حول مشروع القانون الأول التفضل بتسجيل أسمائهم في مفتتح هذه الجلسة العامة حتى يتسنى إعداد قائمة المتدخلين بصفة مسبقة.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

قبل الشروع في مناقشة مشاريع القوانين محل النظر على امتداد هذه الجلسة العامة يجدر التذكير بأنه وفيما يتعلق بهذه الاتفاقية فإن تصويت المجلس يقتصر على مشروع قانون الموافقة عليها وفقا لما نصت عليه الفقرة الثانية من الفصل 127 من النظام الداخلي حيث لا يمكن التصويت على فصول المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية المنصوص عليها بالفقرة 2 من الفصل 74 من الدستور ولا يمكن قبول تعديلات بشأنها وفقا لما نصت عليه الفقرة الأولى بالفصل 127 سالف الذكر وفيما يتعلق بترتيبات سير أشغالنا المتعلقة بمشاريع القوانين محل النظر ومثلما تنص عليه مقتضيات النظام الداخلي فإنها ستتم على النحو التالي:

1-تلاوة تقرير اللجنة القارة المختصة.

2-النقاش العام.

3-ردود السيد عضو الحكومة.

4-التصويت بأغلبية الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة المشروع المعني وذلك عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي.

5-المرور إلى التصويت على مشروع القانون المعني بالأغلبية المطلوبة تبعا لسنته 81 عضوا بالنسبة لمشاريع القوانين الأساسية و54 عضوا بالنسبة لمشاريع القوانين العادية، كما أنه وتبعا للفصل 105 للنظام الداخلي فإن الكلمة تعطى إلى ممثل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية وكلما طلبوها.

عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء،

نشرع في النقطة الأولى في جدول أعمالنا والمتعلقة بالنظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي لتونس عدد 40 لسنة 2024 الذي طلب فيه استعجال النظر، وقبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة المالية والميزانية لكي تستعرض تقريرها حول مشروع هذا القانون لا يفوتني أن أتوجه إلى مكتبها وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على المجهود المتواصل والعمل المنجز.

المصدح للجنة،

السيد عصام شوشان، رئيس لجنة المالية والميزانية

صباح الخير،

شكرا سيد الرئيس،

مرحبا بكافة الحضور،

في البداية أريد أن أرحب بالسيد كاتب الدولة لوزارة الاقتصاد والتخطيط وكافة الإطارات المرافقة له كذلك أريد أن أرحب بكافة إطارات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

نحيل الكلمة للزميلة ريم الصغير لتلاوة تقرير اللجنة. تفضلي.

السيدة ريم الصغير، عضو لجنة المالية والميزانية

بسم الله الرحمان الرحيم،

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس

(عدد 2024/40)

I. التقديم :

يهدف مشروع القانون المعروض إلى المصادقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة ثلاثمائة مليون (300.000.000) دولار أمريكي لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس (PRUSA).

1 ـ الإطار العام:

جابهت تونس خلال الفترة الأخيرة تحديات اقتصادية كبرى منجرة بالأساس عن صدمات خارجية متتالية لا سيما تلك المتعلقة بجائحة كوفيد ـ 19 ومن ثمة الصراع بين روسيا وأوكرانيا، والذي ترتب عنه اضطرابات كبيرة على مستوى الأمن الغذائي الوطني خاصة في قطاع الحبوب.

بالإضافة إلى ذلك، أثرت الظروف المناخية على غرار الجفاف المطول بشدة على الإنتاج الفلاحي ببلادنا لا سيما في قطاع الحبوب. إذ شهدت تونس سبعة مواسم جفاف خلال المواسم الثمانية الماضية، بما في ذلك أربعة مواسم متتالية (2020/2019 ـ 2023/2022). حيث بلغ العجز في التدفقات خلال الموسم 2023/2022 مقارنة بمتوسط الفترة (1 سبتمبر ـ 31 أوت) للموسم 2021 ـ2022 حوالي مليار و120 مليون متر مكعب. هذا وقد بلغ مخزون المياه في السدود التونسية خلال موفى سنة 2023 حوالي 518 مليون متر مكعب، أي بنسبة امتلاء تناهز 22.4 %.

كل هذه العوامل كان لها تأثير كبير على تنامي الاحتياجات الوطنية من الحبوب، مما تطلب واردات إضافية لضمان الاستقرار الاجتماعي بالبلاد. وهو ما أدى فعليا إلى زيادة الكميات المستوردة من الحبوب وأدى أيضا إلى ارتفاع قيمة هذه الواردات 849.3 إلى مليون دولار خلال سنة 2021، بزيادة 24 % مقارنة بسنة 2020، و1 مليار و79.6 مليون دولار خلال سنة 2022، بزيادة قدرها 27 % مقارنة بسنة 2021.

ويُتوقع خلال السنة الحالية توريد 2.8 مليون طن من الحبوب في ظل ارتفاع متوقع للأسعار العالمية للحبوب بالنظر إلى عدة عوامل لا سيما الحرب في الشرق الأوسط.

2 ـ تقديم المشروع:

تزامن هذا الوضع الدقيق للأمن الغذائي مع ضغوطات كبيرة على مستوى المالية العمومية، وهو ما أدى إلى الاعتماد على شركاء تونس الماليين قصد توفير التمويلات اللازمة في إطار قروض وهبات لضمان توفير احتياجات البلاد من الحبوب إلى جانب وضع وتنفيذ جملة من التدابير المصاحبة الرامية إلى زيادة القدرة على الصمود وتعزيز الأمن الغذائي الوطني.

وفي هذا الإطار قام البنك الدولي خلال سنة 2022 بتوفير قرض أول بقيمة 130 مليون دولار لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس. كما حظي هذا المشروع خلال سنة 2023 بتمويل إضافي أول عن طريق هبة بمبلغ 11.161.905 دولارا أمريكيا مسندة من قبل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID).

وفي إطار مواصلة تحقيق الأمن الغذائي ببلادنا ومجابهة الكلفة الإضافية لعمليات التوريد، تم تقديم طلب تمويل إضافي ثان للبنك الدولي وذلك عن طريق قرض بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي، والذي تمت الموافقة عليه من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ 14 مارس 2024.

3 ـ مكونات المشروع:

على غرار التمويلين السابقين، سيتم إنجاز هذا المشروع من قبل ديوان الحبوب وذلك على امتداد ثلاث سنوات (2024 ـ 2026). ويتكون هذا المشروع من العناصر التالية:

ـ المكوّن الأول: الدعم العاجل للفلاحين بـ (145 مليون دولار): يهدف هذا المكون إلى التخفيف من تأثير الجفاف على صغار منتجي الألبان والحبوب وزيادة قدرتهم على التكيف مع تغير المناخ وذلك من خلال رصد:

ـ مبلغ 70 مليون دولار: لتمويل عملية توريد ما يقارب 250.000 طن من الشعير العلفي حيث يعدّ إنتاج الألبان مكونا هاما في الاقتصاد الريفي ومصدرا رئيسيا للدخل لصغار الفلاحين، وسيغطي الشعير الذي سيتم توريده حوالي 10 أسابيع من متطلبات الاعلاف، ومن المتوقع أن يستفيد منه ما لا يقل عن 200000 من المربين.

ـ مبلغ 75 مليون دولار: للمساهمة في تغطية احتياجات منتجي الحبوب من البذور المعتمدة المقاومة للجفاف والحرارة للمواسم الفلاحية الثلاثة القادمة (2025/2024 و2026/2025 و2027/2026) وذلك بمجموع 120000 طن ومن المنتظر أن يستفيد من هذا النشاط حوالي 125000 من صغار منتجي الحبوب.

ـ المكوّن الثاني: التزود العاجل بالقمح قصد توفير الأمن الغذائي بـ (155 مليون دولار): يهدف هذا المكون إلى ضمان إمدادات القمح الطارئة والضرورية للحفاظ على الأمن الغذائي وتجنبا لانقطاع الخبز ومنتجات الحبوب الأخرى على المدى القصير. حيث سيتم تمويل عمليات توريد حوالي 352000 طن من القمح (القمح الصلب والقمح اللين حسب الحاجة)، أي ما يناهز 7 أسابيع من الاستهلاك الوطني للقمح.

ـ المكوّن الثالث: تعزيز القدرة على الصمود خلال أزمات الأمن الغذائي والتصرف في المشروع (0 مليون دولار): سيتم تمويل هذا المكون عن طريق الوفورات المتاحة من التمويل الأول للمشروع والبالغ قدرها 8.1 مليون دولار. وبالإضافة إلى كلفة التصرف في المشروع والدراسات الاستراتيجية الجارية، سيمول هذا المكون العناصر الفرعية التالية:

ـ الارشاد والاعلام (0.5 مليون دولار): تستهدف هذه الأنشطة:

* منتجي الحبوب والمربين: قصد توعيتهم كل في مجاله بفوائد البذور المحسنة المتحملة للجفاف والحرارة وأهمية عمليات التداول الزراعي وإدارة المخاطر الزراعية. كما سيتم من خلال هذا العنصر رسم خرائط حول الهشاشة وقابلية التأثر بتغييرات المناخ والتوعية حول ضرورة وضع استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وتحسين ممارسات تغذية الماشية...

* الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة: التوعية والإعلام حول برنامج الإصلاح في مجال الحبوب وحول التدابير المصاحبة.

* عامة الناس: الإعلام حول جودة الخبز والتحسيس بأهمية الحد من الإهدار والتبذير.

ـ تحسين المعرفة بالقطاع (3.5 مليون دولار): دعم إنشاء قاعدة بيانات شاملة لسلسلة قيمة الحبوب لاستكمال إعداد التعداد الفلاحي الجاري، وتعزيز النظام الوطني للإحصاءات الفلاحية.

ـ دعم الرقمنة بمبلغ قدره (2.0 مليون دولار): إنشاء نظام رقمي لسلسلة القيمة للبذور وإنشاء منصة رقمية لتتبع قناة توزيع القمح الصلب.

ـ بناء وحدة للغربلة والتعبئة لبذور الشعير بمبلغ قدره (2.0 مليون دولار).

ـ أنشطة أخرى بـ (0.1 مليون دولار): دعم هيكلة سلسلة قيمة بذور البقول لتحسين عزل الكربون في التربة وتقليل استخدام النيتر وجين، وأنشطة التدريب المختلفة مثل استخدام وتعديل الآلات الفلاحية لإنتاج الحبوب والحصاد الفعال.

4 ـ الشروط المالية للقرض:

سيتم منح هذا القرض لفائدة ديوان الحبوب حسب الشروط المالية التالية:

ـ فترة السداد: 28 سنة منها 8 سنوات إمهال.

ـ نسبة الفائدة: = ((نسبة الفائدة SOFR والتي بلغت 5.38 % بتاريخ 1 أفريل 2024 + (نسبة فائدة متغيرة وتبلغ 1.49 %)) وتبلغ 6.87 % بنفس التاريخ.

ـ عمولة افتتاح: 0.25 % من المبلغ الجملي للقرض تخصم مباشرة عند دخوله حيز النفاذ.

ـ عمولة تعهد: 0.25 % من مبلغ القرض غير المسحوب يتم احتسابها ابتداء من 60 يوما بعد تاريخ إمضاء اتفاق القرض.

II. أعمال اللجنة :

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الثلاثاء 14 ماي 2024 استمعت خلالها إلى السيدة الرئيسة المديرة العامة لديوان الحبوب ومرافقيها وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع القانون المذكور والذي طلب فيه استعجال النظر.

واستندت في دراستها إلى كل البيانات الواردة بوثيقة شرح الأسباب ونص مشروع القانون.

وفي بداية الجلسة، استفسر السيد رئيس اللجنة عن دواعي طلب استعجال النظر في مشروع هذا القانون رغم أن إمضاء الاتفاقية تمّ في 26 مارس 2024، وأكّد على ضرورة ترشيد هذه الآجال وإحالة مشاريع القوانين على مجلس نواب الشعب في متّسع من الوقت لتمكين اللجنة من تعميق النظر والاستماع إلى كل الأطراف المتدخلة خاصة بالنسبة إلى مشاريع القوانين التي لها علاقة بأمننا الغذائي، واعتبر أنه ليس من الوجيه التنصيص بوثيقة شرح الأسباب أن جائحة كوفيد – 19 تعتبر من المؤثرات الأساسية على قطاع الحبوب باعتبار التباعد الزمني لهذه الجائحة والوضع الحالي للقطاع الذي تضرّر بسبب العوامل المناخية والأزمة الروسية الاكرانية.

وأضاف أن تفعيل الدور الرقابي للجنة، والمتمثل خاصة في متابعة تنفيذ القوانين المصادق عليها خاصة تلك المتعلقة بالتعهدات المالية للدولة أو بالضمانات، يحتّم مدّها بمدى تطور منظومة الحبوب وتحديث طاقات الخزن ومدى تقدّم الأشغال المبرمجة بمشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب والذي صادق مجلس نواب الشعب على مشروع القانون المتعلق بتمويله بتاريخ 29 جويلية 2023.

وفي مداخلته، بيّن الممثل عن ديوان الحبوب أن القطاع الفلاحي يعتبر قطاعا سياديا بامتياز نظرا لدوره في تحقيق الأمن الغذائي وهو قطاع يتأثر مباشرة بالتقلبات المناخية والشح المائي والتغيرات الاقتصادية في الأسواق العالمية.

وبيّن أن تراجع إنتاج الحبوب يُعزى أساسا للظروف المناخية والجفاف لعدة سنوات متتالية، كما أثرت أزمة الكوفيد في توريد الحبوب على المستوى العالمي، هذا إلى جانب العوامل المناخية والشح المائي في تلك السنوات حيث تم تسجيل مستويات ضعيفة جدا من الإنتاج خلال سنة 2023 قدّرت بـ 0.5 مليون قنطار ولم يتسن تجميع سواء 0.3 مليون طن مقابل ارتفاع طلب الاستهلاك الذي تراوح بين 34 و36 مليون قنطار من قمح صلب وقمح ليّن وشعير.

وأوضح من جهة أخرى أنه حسب معطيات المعهد الوطني للإحصاء فإن استهلاك المواطن التونسي من الحبوب يناهز 180 كلغ للفرد الواحد سنويا. وخلُص إلى أن ارتفاع نسق الاستهلاك والتغيرات المناخية تعتبر عوامل حتّمت توريد كميات إضافية من الحبوب وهو ما يفسّر ارتفاع قيمة الواردات إلى حدود 24 %بين سنتي 2020 و2021، وارتفاع إضافي بين سنتي 2021 و2022 قدّر بنسبة 24 %.

وأضاف أن الحكومة لها نظرة استشرافية لقطاع الحبوب على المدى الطويل ونظرة جديدة لحوكمة القطاع عن طريق الرقمنة، وتعرض لأهمية القيام بدعم التعداد العام للفلاحة قصد توفير إحصائيات تخص القطاع ووضع استراتيجية لمراجعة المنظومة ككل، واعتبر أن التحدي الرئيسي يتمثل في مجابهة التذبذب في الإنتاج والإنتاجية.

وبيّن أن مشروع هذا القانون موجّه في جزء كبير منه لتمويل اقتناءات بذور الشعير والحبوب لأن الوضع يتطلب طمأنة المستهلك والمزارع باعتباره أولوية بالنسبة إلى السياسة العامة الدولة، كما تم تخصيص جزء من التمويل للاستثمار في إطار نظرة إصلاحية للمنظومة من خلال تخصيص مكون للقيام بدراسات وتعصير القطاع لتذليل الصعوبات.

كما بيّن في جانب آخر أنه سيتم العمل على تغيير الخارطة الفلاحية واعتماد إحصائيات دقيقة لضمان الانسجام بين احتياجاتنا وارداتنا والعمل على توزيعها بطريقة محكمة قصد استهداف الشرائح التي تستحق الدعم من المزارعين والمربين ومراجعة طرق الإنتاج وتوزيع المنح. وأضاف أنه سيتم العمل على دعم الفلاح بتوفير البذور الممتازة للحفاظ على الموروث الجيني باعتبار أن قطاع الحبوب يعتمد على الأصناف التونسية (كريم، رزاق، معالي وخيار...).

ولدى تدخلها، بيّنت السيدة الرئيسة المديرة العامة لديوان الحبوب بخصوص التأخير في عرض مشروع القانون على مجلس نواب الشعب، أن ذلك يعود أساسا إلى طول الإجراءات المتعلقة بالتفاوض مع المموّل.

ثم تعرضت للعوامل التي أثّرت على القدرة الإنتاجية للحبوب على غرار العوامل المناخية الصعبة والوضع الاقتصادي العالمي، مبيّنة أنه للحفاظ على الأمن الغذائي الوطني لا بدّ من توفير حاجياتنا من هذه المادة باعتبارها مقوّم أساسي من مقومات الأمن الغذائي الوطني وهو ما يبرّر اللجوء إلى هذا التمويل.

كما أفادت أن معدّل الاستهلاك السنوي من القمح الصلب والقمح اللين والشعير تقدّر بـ 36 مليون قنطار بكلفة توريد تقدّر بـ 3400 مليون دينار. وأوضحت أنه يتم تجميع كميات هامة من القمح الصلب في المواسم الطيبة ثم تتم تغطية النقص عن طريق التوريد، مؤكدة أنه يتم توريد 98 % من حاجياتنا من القمح اللين بقطع النظر إن كان الموسم طيبا أو ضعيفا، أما بخصوص حاجياتنا من الشعير فهي متغيرة ويمكن تحديدها بـ 7 مليون قنطار سنويا يتم توفيرها عن طريق ديوان الحبوب.

كما قدّمت معطيات بيّنت من خلالها أن 68 %من قيمة التمويلات الأجنبية المتحصل عليها من طرف الديوان وجّهت لاقتناء الحبوب بينما تم تخصيص 32 % من هذه التمويلات للاستثمار قصد معالجة الإشكاليات التي يعاني منها الديوان خاصة أثناء موسم التجميع باعتبار عدم توفر الطاقات اللازمة لاستيعاب المنتوج المجمع وهو ما يفسّر رصد جزء من هذا القرض لتهيئة هذه المراكز حتى نتمكن مستقبلا من الخروج على الأسواق العالمية عندما تكون الأسعار ملائمة لشراء القمح، وأضافت أنه تم تكوين لجنة على مستوى الديوان لتحديد أولوية التدخل بالنسبة إلى الخزانات مؤكدة أن إحداث خزّان جديد برادس يمثل أولوية قصوى باعتبار أن طاقة خزنه محدودة، وسيتم تباعا تأهيل خزان سوسة وخزان صفاقس.

وفي سياق متّصل، أضافت أنه سيتم اقتناء 60 قاطرة لنقل الحبوب عن طريق السكك الحديدية بعد تأهيلها.

وفي بداية النقاش، ذكّر السيد رئيس اللجنة بمشاكل الفلاّح من حيث عدم حصوله على الحبوب والعلف وما يعانيه القطاع من الاحتكار، واستفسر عن تنفيذ مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب الذي تحصل الديوان بمقتضاه على قرض تم إبرامه بتاريخ 19 جويلية 2023 بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية خاصة في مجال صيانة مستودعات الخزن ومراكز التجميع.

كما ذكّر بالبرنامج النموذجي حول توزيع الاعلاف الذي تم تنفيذه في ولاية صفاقس وأوصى بتعميمه على بقية الجهات للقضاء على الاحتكار والمتاجرة بالأعلاف.

وعبّر النواب عن تخوفهم من أن تكون هذه الاتفاقية مشروطة وتخضع إلى إملاءات من الجهة المانحة.

وأكّد النواب على ضرورة التفكير في استراتيجية واضحة تمكّن من تحقيق الأمن الغذائي والتعويل على الذات دون الحاجة إلى التوريد. وأوصوا بدعم صغار الفلاحين وإيجاد الحلول لقطاع تربية الماشية والتصدي للمفات الفساد في مسالك توزيع العلف. وأثاروا مسألة سوء التصرّف في كميات الحبوب المنتجة، وطالبوا بإيجاد حلول للتخفيض من كلفة الإنتاج.

ودعوا إلى إنشاء محطات لتحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية كحل لإشكال الجفاف إضافة إلى حفر الآبار الارتوازية والري التكميلي. ودعوا كذلك إلى تكوين لجنة تضم ممثلين عن وزارتي المالية والتجارة وديوان الحبوب لحل إشكاليات غرف المطاحن والعجين الغذائي وكذلك تكوين لجنة تدقيق لمتابعة عملية استيراد القمح اللين والقمح الصلب. وطلبوا مدّهم بإحصائيات حول كميات الإنتاج من القمح اللين والقمح الصلب والمخزون الاستراتيجي للحبوب.

وفي ردّهم، أوضح ممثلو الديوان بخصوص المطاحن أنه العمل متواصل على تشديد الرقابة قصد توجيه الدعم لمستحقيه في مادة الفرينة ومراقبة مسالك التوزيع. وبيّنوا أن وزارة الفلاحة أعدّت دراسات استراتيجية في كل المنظومات.

وأوضحت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أن الوزارة عملت على التقليص في آجال عرض هذه الاتفاقية نظرا لطابعها الاستعجالي وتعلقها بالأمن الغذائي موضحة أن الاتفاقية تم إمضاؤها في 26 مارس 2024 وتمت إحالتها في الأسبوع الأول من شهر أفريل على الهياكل المختصة برئاسة الحكومة وتم عرضها في 29 أفريل 2024 على مجلس الوزراء، وبيّنت أن الصبغة الاستعجالية تندرج في إطار الرغبة في دخول القانون حيز التنفيذ في أقرب الآجال لتوفير حاجيات المواطن ولتفادي خلاص عمولة التعهّد المتعلقة بالقرض بخصوص الأقساط التي لا يقع سحبها. وأفادت أنه سيتم العمل على تقليص الآجال قدر الإمكان بخصوص اتفاقيات القروض.

وبخصوص تعامل الوزارة مع هذا القطاع باعتبارها وزارة أفقية، بيّنت أن هناك رؤية متكاملة بالتعاون مع وزارة الفلاحية تندرج في إطار الاستراتيجية الوطنية للقطاع الفلاحي. وأشارت أنّ الوزارة تسعى إلى مراجعة الصلاحيات الممنوحة للدواوين انسجاما مع التقسيم الجديد للأقاليم.

كما بيّنت أن هذه الاتفاقية غير مشروطة ولا تخضع لإملاءات من الجهة المانحة، موضحة أنه تمّ تقديم مذكرة مفصّلة بالتنسيق مع وزارة الفلاحة تتضمن كل المعطيات حول قطاع الحبوب سواء تعلق بإنجازات القطاع أو دعم الفلاحين، كما تمّ الاطلاع على كل القروض والهبات المتحصل عليها من الجهات المانحة الأجنبية لتفادي إعادة أو تضارب بعض مكونات المشروع الحالي مع المشاريع السابقة مؤكدة أن هذا المشروع يستجيب لحاجيات القطاع وسيتم مدّ اللجنة بكل المعطيات والوثائق الضرورية لتوضيح ذلك.

ومن جهتها، بيّنت الرئيسة المديرة العامة لديوان الحبوب أن المهمة الأساسية للديوان تتعلق أساسا بعملية التجميع والخزن والبيع للمطاحن ولا يتدخل الديوان في حلقات الإنتاج أو رخص المخابز أو توزيع الحصص الذي ينصهر في صلب اختصاص وزارة التجارة.

وأكّدت في هذا الإطار أن المهمة الأساسية لديوان الحبوب تتمثل أساسا في تجميع أكبر كمية ممكنة من الحبوب بهدف التقليص من التوريد للحفاظ على العملة الصعبة وللتقليص من الضغط على ميزانية الدولة.

وأضافت أنه سيتم العمل من خلال الارتقاء بالبحث العلمي على تطوير البذور المستعملة وتجديدها قصد النهوض بالقطاع. وقدّمت توضيحات بخصوص كيفية التثبت من السلامة الصحية للقمح المستورد.

كما أفادت أن تونس تعتبر من بين أفضل البلدان التي تستورد بأثمان معقولة عند خروجها على الأسواق العالمية، مبينة أن عملية التوريد تتم عن طريق لجنة شراءات تضم كل الوزارات.

وبيّن السيد رئيس اللجنة أنه لا يمكن اتخاذ القرار النهائي بخصوص الموافقة على مشروع القانون من عدمه إلا بعد الاطلاع على مدى تقدم إنجاز مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب ومد اللجنة بالمعطيات اللازمة في الغرض.

وعليه، فقد ارتأت اللجنة عقد جلسة ثانية واجتمعت من جديد يوم الأربعاء 15 ماي 2024 للاستماع إلى ديوان الحبوب.

وفي مستهل الجلسة، وضعت الرئيسة المديرة العامة لديوان الحبوب مشروع القانون في إطاره حيث يتعلق بقرض سيادي عن طريق البنك الدولي بقيمة 300 مليون دولار يخصص أساسا لدعم الفلاح بتخصيص مبلغ 145 مليون دولار لدعم صغار الفلاحين ومنتجي الحبوب ورصد 155 مليون دولار لتوريد القمح الصلب والقمح اللين وتخصيص مبالغ للإرشاد والاعلام ولاستكمال التعداد الفلاحي وتعزيز

النظام الوطني للإحصائيات الفلاحية وإنشاء منصة رقمية لتتبع توزيع القمح الصلب وبناء وحدة الغربلة والتعبئة للشعير.

وقدّمت معطيات حول المساحات المخصصة لغراسة الحبوب والتي تقدر بـ 1,2 مليون هكتار وحول طاقات الخزن والتجميع والتي تستوعب حوالي 1,5 مليون طن، وأفادت أن معدّل الاستهلاك السنوي يبلغ 36 مليون قنطار بقيمة 4800 مليون دينار وتفوق كلفة التوريد السنوي 3400 مليون دينار ويبلغ المعدل السنوي لكلفة الصندوق العام للتعويض 3000 مليون دينار.

وتعرّضت لكيفية تزويد البلاد بالحبوب الموردة، حيث أفادت أن ديوان الحبوب يتولى بصفة حصرية توريد القمح الصلب والقمح اللين والشعير العلفي ويتولى توريد 70 % من حاجيات البلاد من الحبوب أي حوالي 2,9 مليون طن ويتم توريد القمح اللين بصفة هيكلية وبنسبة تفوق 90 % من حاجيات البلاد.

وبيّنت أن النشاط الرئيسي للديوان يتمثل في الإتجار في الحبوب من حيث التجميع والتوريد والخزن والتوزيع ويتولى تزويد البلاد بالحبوب المحلية والموردة وتنظيم وتعديل السوق من الحبوب والإشراف على عملية تجميع الحبوب المحلية إضافة إلى تكوين مخزون إضافي للحبوب المعدة للاستهلاك والحبوب المراقبة وتأمين دور المرفق العام في القطاع.

وتعرضت لتطور نسب التجميع حسب المتدخلين خلال الفترة 2005-2023 مشيرة إلى فتح نشاط تجميع الحبوب المحلية لأهل المهنة وتشريك المتدخلين الخواص سنة 2005، وتعرضت كذلك إلى تطور كميات الحبوب المجمعة على المستوى المحلي خلال الفترة 2019-2023، وأوضحت أن الظروف المناخية أثرت على الإنتاج وبالتالي على حجم الكميات المجمعة التي تقلصت من 1286 ألف طن سنة 2019 إلى 301 ألف طن سنة 2023. وأفادت أن معدل التجميع السنوي يبلغ 773 ألف طن مقسمة بين 647 ألف طن قمح صلب و35 ألف طن قمح لين و91 ألف طن شعير.

وتطرقت إحاجيات البلاد التونسية من الحبوب خلال الفترة 2019 -2023 حيث يقدر معدل التغطية بالحبوب المحلية حوالي 23 % ويغطي القمح الصلب المحلي 52 % من الحاجيات ويغطي القمح اللين المحلي 3 % من الحاجيات ويغطي الشعير المحلي 10 % من الحاجيات.

وقدمت معطيات حول النقل والإجلاء، حيث أوضحت أن طاقات الخزن التقديرية المزمع توفيرها من قبل ديوان الحبوب لقبول الحبوب المجمعة خلال موسم التجميع تبلغ 2690 مليون قنطار موزعة.

كما بيّنت أن طاقة الإجلاء القصوى اليومية تبلغ حوالي 80 ألف قنطار، ويبلغ نسق التجميع اليومي معدل 200 ألف قنطار ويمكن أن يصل في ذروة الصابة (20 جوان ـ 10 جويلية) إلى 350 ألف قنطار وهو ما يجعل اللجوء إلى التخزين بالهواء الطلق أمرا ضروريا.

ثم ذكرت أهم التوصيات، التي يتوجب على كل الأطراف المعنية بمنظومة الحبوب الالتزام بها، قصد إنجاح موسم التجميع على غرار:

-تأمين استمرارية العمل للمتابعة اليومية لسير موسم التجميع،

-احترام القواعد الفنية للخزن وتفادي التخزين العشوائي،

-إعطاء الأولوية في عملية الإجلاء للمناطق التي تفتقر لطاقات تجميع وخزن كافية وخاصة للكميات المتوقع خزنها بالهواء الطلق وبالأحواض الأسترالية قصد تفادي المخاطر التي يمكن أن تتهددها بسبب التقلبات المناخية،

-مراقبة مراكز التجميع (شفافية عملية الوزن ـ الكميات المجمعة ـ الوثائق المحاسبية ـ احترام قواعد الخزن...)،

-مراقبة مخابر تعيير الحبوب لضمان مستحقات الفلاحين والعمل على خلاص مستحقات الفلاحين في الآجال المضبوطة في اتفاقية التجميع.

وبخصوص الوضعية المالية لديوان الحبوب، أوضحت أن الديوان يتعرض لإشكاليات ناتجة عن سياسته المتمثلة في تقديم تسهيلات في الدفع عند البيع وعدم الانتفاع بتسهيلات عند الشراء وتأخير ملحوظ يتجاوز 18 شهرا في استخلاص مستحقاته لدى الصندوق العام للتعويض بعنوان التعويض على مبيعاته. وأفادت أن تداعيات ذلك أثرت على خزينة الديوان وتسببت في تفاقم التعهدات المالية للديوان تجاه البنوك وتدهور رصيد الأموال الذاتية بصفة ملحوظة.

وبيّنت أن الحاجيات الشهرية للبلاد التونسية من الحبوب تقدر بحوالي 300 ألف طن بقيمة جملية تقدر بـ 100 مليون دولار أي ما يعادل 310 مليون دينار. وتعرّضت لبرنامج التوريد لسنة 2024 حيث سيتم توريد حوالي 2,7 مليون طن بقيمة 1021 مليون دولار مع العلم وأن ديوان الحبوب تمكّن إلى غاية 13 ماي 2024 من شراء وتمويل حوالي 01 مليون طن (37 %) من البرنامج بقيمة 323 مليون دولار كما تولى شراء 11 شحنة من الحبوب بصدد الإنجاز في انتظار تمويلها بكمية جملية 275 ألف طن (50 ألف طن قمح صلب و175 ألف طن من القمح اللين و50 ألف طن من الشعير) بقيمة 74 مليون دولار. وأفادت أنه ينتظر خلال ما تبقى من سنة 2024 توريد حوالي 1.325 مليون طن بقيمة جملية تقدر بـ 408.75 مليون دولار وسيبلغ عدد الشحنات 53 شحنة.

ثم قدّم ممثل الديوان عرض حول تقدم المشاريع الممولة من قبل المانحين الأجانب، حيث بيّن في مستهل تدخله أنه في إطار مجهودات الدولة الرامية لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد والحد من تداعيات الأزمة الغذائية الناتجة بالأساس عن الحرب في أوكرانيا ودعم قدرة منظومة الحبوب على الصمود تجاه التغيرات المناخية، ومساعي ديوان الحبوب لإيجاد مصادر تمويل خارجية للاستجابة الأكيدة لتمويل حاجيات البلاد من الحبوب وتمويل استثمارات على مستوى طاقات الخزن والربط بالسكك الحديدية، فقد توصلت الدولة التونسية خلال سنتي 2022-2023 إلى إمضاء اتفاقياتي تمويل مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الإفريقي للتنمية كما صادقت الدولة على ضمان اتفاقيتي تمويل مباشر لفائدة ديوان الحبوب مع البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

وأوضح أن جملة التمويلات المتحصل عليها إلى غاية هذا التاريخ بلغت حوالي 620 مليون دولار خصصت منها 422 مليون دولار لتمويل شراءات الحبوب بنسبة (68%) والتي أنجزت بالكامل و115 مليون دولار لإنجاز استثمارات أساسا على مستوى طاقات الخزن (إضافة طاقات جديدة بـ 136 ألف طن وتأهيل خزانات بطاقة 194 ألف طن) ودعم النقل الحديدي.

وتعرض لمشروع التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس PRUSA الممول من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وأفاد أنه تم ابرام اتفاقية قرض بتاريخ 4 جويلية 2022 بين الجمهورية التونسية والبنك بقيمة 130 مليون دولار لتمويل المشروع المذكور وتمت الموافقة عليه بالمرسوم عدد 48 لسنة 2022 المؤرخ في 5 أوت 2022. وقدّم معطيات حول مكونات المشروع وتقدم الإنجاز حيث تهم المكونة الأولى الدعم الطارئ لصغار الفلاحين بـ (60 مليون دولار) والمكونة الثانية (60 مليون دولار) والمكونة الثالثة (10 ملايين دولار).

ثم قدم معطيات حول القرض التكميلي PRUSA 2 وأفاد أن المشروع يتضمن الحصول على قرض سيادي من طرف الدولة التونسية عن طريق البنك الدولي بقيمة 300 مليون دولار على أن يتم في مرحلة ثانية إبرام عقد فرعي (Contrat subsidiaire) بين الدولة التونسية وديوان الحبوب ويخصص لتمويل المكون الأول (دعم الفلاح) والمكون الثاني (توريد القموح). وأضاف أن المشروع يتضمن إعادة هيكلة وفورات المكونة الثالثة من مشروع PRUSA في حدود 8,1 مليون دولار.

ثم قدّم بيانات حول برنامج الدعم الطارئ للأمن الغذائي في تونسPAUSAT الممول من قبل البنك الإفريقي للتنمية، حيث أفاد أن قيمة القرض تبلغ 80 مليون دولار ودخل حيز التنفيذ في فيفري 2023 وتم صرف 44 مليون دولار وتم شراء 5 شحنات من الحبوب المستوردة 03 من القمح اللين، 01 من الشعير، و01 من القمح الصلب بتمويل مشترك بقيمة 43 مليون دولار و1 مليون دولار لدعم تمويل الفلاحين الصغار عن طريق البنك التونسي للتضامن، وقد تم الصرف بتاريخ 10 ماي 2024 وسيتم تحويل المبلغ المتاح حاليا بالبنك المركزي التونسي على البنك التونسي للتضامن حال إذن وزارة المالية.

واستعرض برنامج دعم التنمية المدمجة والمستدامة لمنظومة الحبوب PADIDFIC الذي تم بمقتضاه الحصول على قرض بقيمة 87.078 مليون دولار ودخل حيز النفاذ في أوت 2023 وتم صرف 48.411 مليون دولار أمريكي مقسمة بين 46.887 مليون دولار لشراء 5 شحنات من الحبوب المستوردة، 03 من القمح الصلب و02 من الشعير و1.524 مليون دولار لدعم تمويل الفلاحين الصغار عن طريق البنك التونسي للتضامن، وقد تم الصرف في 10 ماي 2024 وسيتم تحويل المبلغ المتاح حاليا بالبنك المركزي التونسي إلى البنك التونسي للتضامن حال إذن وزارة المالية.

وبالنسبة إلى المشاريع الممولة من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، فقد تمّ إمضاء القرض بين ديوان الحبوب والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بمبلغ قدره 150.5 مليون أورو بتاريخ 11 اوت 2022 في شكل قرض مباشر لفائدة ديوان الحبوب بضمان الدولة إضافة إلى 2 مليون أورو في شكل هبة (إعانة فنية) يوفرها البنك الممول. ويهدف إلى تمويل جزء من المشتريات الدولية للديوان

من الحبوب بجميع أنواعها (القمح الصلب، القمح اللين والشعير) وتنفيذ جملة من الإصلاحات الكفيلة بتحسين المؤشرات المتعلقة بالحوكمة وتطوير أداء الديوان خاصة في مجال الصفقات العمومية وإصلاح منظومة قطاع الحبوب ودعم دور القطاع الخاص في هذه المنظومة.

وتعرض إلى التقدم في تجسيم مكونات المشروع والمتمثلة في شراءات الحبوب بنسبة 100 % من خلال اقتناء 358 ألف طن من الحبوب (109 ألف طن قمح صلب، 161 ألف طن قمح ليّن و88 ألف طنّ شعير) وكذلك في المكونة المتعلقة بالدعم الفني من خلال إمضاء عقدين يتعلق الأول بتنمية المهارات وتدعيم الحوكمة بديوان الحبوب ويعنى الثاني بدراسة واقتراح سبل تدعيم منظومة الحبوب.

وفي ما يتعلق بمشروع TUNISIA STRENGHTHENING FOOD RESILIENCE الممولة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، فقد أوضح أنه تمّ إمضاء القرض بين ديوان الحبوب والبنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ قدره 150 مليون أورو بتاريخ 16 ديسمبر 2022 وهو قرض مباشر لفائدة ديوان الحبوب بضمان الدولة ويتمحور المشروع حول مكونتين أساسيتين وهما على التوالي: شراء شحنات من القمح اللين في حدود 82 مليون أورو: وقد تمّ تجسيم هذه المكونة بنسبة 100 % من خلال إصدار طلب عروض مكن من اقتناء 279 ألف طن من القمح الليّن ودعم قدرة منظومة الحبوب على الصمود من خلال تمويل استثمارات على مستوى طاقات الخزن المينائية والمحوريّة والربط بالسكك الحديدية بقيمة 68 مليون أورو.

وأضاف أن البنك وفّر تمويلات إضافية في حدود 20 مليون أورو في شكل منحة من الاتحاد الأوروبي موزعة بين 3 مليون أورو في شكل دعم ومساندة فنية و17 مليون أورو في شكل منحة استثمار تم تجسيمها من خلال إمضاء اتفاقية دعم الاستثمار بتاريخ 6 مارس 2024 وذلك في إطار تمويلات اضافية للاستثمارات في مجال تهيئة وبناء الخزانات وتنمية الجودة والصحة والسلامة المهنية لتصبح القيمة الجملية للاستثمارات المبرمجة 85 مليون أورو.

وخلال النقاش، تعرض النواب إلى مسألة تفاقم مديونية الفلاحين وخاصة صغار مزارعي الحبوب وأوصوا بالعمل على مزيد دعمهم. وأثاروا مسألة جودة الأكياس والأغطية الواقية المستعملة للمحافظة على مخزون الحبوب وأوصوا بحماية الحبوب المخزنة في الهواء الطلق. وتعرّضوا إلى استراتيجية وزارة الفلاحة لتحقيق السيادة الغذائية وتوفير إجمالي حاجيات البلاد من الحبوب.

واستأثر مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب، الذي تحصلت بمقتضاه الدولة التونسية على قرض للمساهمة في تمويله من قبل البنك الإفريقي للتنمية والذي صادق مجلس نواب الشعب على مشروع القانون المتعلق به بتاريخ 29 جويلية 2023، بحيّز هام من النقاشات حيث تداول النواب حول سياسة الدولة في التعامل مع المشاريع التي ترمي إلى تطوير منظومة الحبوب والتقليص من نسبة المحاصيل المهدورة وتحديث طاقات الخزن ومدى تنفيذ الأشغال المبرمجة والتي تهم بالخصوص إنجاز الخزان الجديد من عدمه بجبل الجلود.

وفي ردّها، أوضحت السيدة الرئيسة المديرة العامة لديوان الحبوب أن عملية التوريد مرتبطة بالتجميع المرتبط بدوره بالعوامل المناخية. وأشارت إلى وجود لجنة تتولى المصادقة على مراكز التجميع وفق شروط وآليات لا بد من توفرها.

وفيما يتعلق بالتخزين في الهواء الطلق أكدت أنه لا بد أن يكون في أكياس بلاستيكية معدة للغرض، وقد تم إصدار طلب عروض بعد أن تم اختيار المراكز التي سيتم فيها التجميع لكن طلب العروض لم يكن مثمرا نظرا للوقت الوجيز الذي تمّ تحديده وهو قبل انطلاق موسم الحصاد وتم تأجيله للسنة القادمة. وأضافت أن ديوان الحبوب يعمل على تطوير طاقات الخزن وستدخل المشاريع المبرمجة في هذا المجال حيز التنفيذ خلال سنتين.

III. **قرار اللجنة :**

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.

شكرا لكم على الإصغاء.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هناك عطب فني.

(كانت الساعة الحادية عشر صباحا وأربع دقائق)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الحادية عشر صباحا وخمسة عشر دقيقة)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف على بركة الله الجلسة والآن قائمة أولية لتدخلات السيدات والسادة النواب: النائب المحترم السيد هشام حسني غير منتمي له سبع دقائق، السيد عبد الرزاق عويدات عن الخط الوطني السيادي له عشر دقائق، السيد عبد الحافظ الوحيشي عن صوت الجمهورية، السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، السيد صلاح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل، السيدة سيرين مرابط عن كتلة الأحرار، السيدة عواطف الشنيتي غير منتمية، السيد حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية، السيد عبد الحليم بوسمة غير منتمي، السيد معز الرياحي عن الكتلة عن الكتلة الوطنية المستقلة.

إذن المصدح للنائب المحترم السيد هشام حسني غير منتمي وله سبع دقائق، المقعد 216 تفضل.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة والوفد المرافق له،

مع الأسف الشديد تنعقد جلسة عامة مرة أخرى للمصادقة على قرض يعني أن أسهل الحلول الموجودة هو الاقتراض وهذا ما يحصل ونحن نلوم على المجالس السابقة التي أغرقت البلاد بالمديونية وقد أصبح مجلسا للمصادقة على القروض عوض المصادقة على قوانين استثمار لتحسين المعيشة، عندما انتخبنا هذا الشعب من أجل تحسين ظروف العيش بتشريعات وليس من أجل إغراق البلاد في المديونية.

اليوم نجد قرضا جديدا ومن يسمع ثماني سنوات إمهال يقول هذا جيد جدا ولكن أظن أنه لا يوجد إمهال في الفوائد أي إمهال في سداد أصل الدين. عندما نقول ثماني سنوات إمهال أي أن نسبة الفائدة التي تقارب 7% والقرض بقيمة 1000 مليار من مليماتنا هذا يعني أننا سندفع سنويا 70 مليار 70 مليون دينار سنويا في ظرف ثماني سنوات تقدر بنسبة 560 مليون دينار وهذا أكثر من نصف

هذا القرض هذا إن حافظنا على سعر الصرف الموجود الآن وبعد ذلك الله أعلم ماذا سيحصل هذا زيادة على التعهد وبقية المصاريف الأخرى.

عندما نطلع على الأسباب طبعا كالعادة لا أدري الكورونا هذه كم سنبقى نعلق عليها شماعة فشلنا كل شيء نرجعه لها لقد انتهت الكورونا. الجوائح الطبيعية والاقتصادية والمرضية تحصل في كل العالم لكن يقفون من جديد وتنهض لتعيد الإصلاح. هل سنبقى نحن نعلق فشلنا على الكورونا وعلى الجفاف وعلى الظروف المناخية وعلى الظروف السياسية بل بالعكس أكثر الدول التي لم تتضرر من جائحة كورونا أو من الحروب هي الدول النامية مثل تونس، دول العالم الثالث من تضرر منها ضررا كبيرا هي الدول الرأسمالية الكبرى صحيح هذه الجوائح لها "des impacts" علينا لكن ليس بهذا الحجم الكبير.

لماذا لا نريد أن نحمل المسؤولية لأنفسنا؟ لماذا لا نقوم بنقدنا الذاتي؟ لماذا لا نسعى لمعرفة سبب عدم توصلنا لتحسين المالية العمومية ووضعنا الاقتصادي؟

اليوم تم القيام بندوات وطنية وجهوية وإقليمية ووقع صرف الكثير من الأموال عليها وقد قامت بها وزارتكم أين هي؟ هل عندما تم إقالة الوزير انتهت ألا توجد استمرارية للدولة عندما يأتي وزير جديد تنتهي تلك الاستراتيجية، لقد تم وعدنا بأنها ستنطلق في 2023 وسيشهد اقتصادنا انتعاشا أين هذا الانتعاش؟ نحن لم نره وجدنا فقط مالية عمومية متدهورة نلتجأ إلى القروض فقد أصبحنا كأي عائلة تونسية "sur endettement" عندما لا يكون لدي أموال يجب أن أجد المال وبعد ذلك يعمل الله.

بالطبع بعد ذلك سيأتي مجلس آخر وستأتي حكومة أخرى بعد ثماني سنوات سنقول نفس الكلام والله لقد تركوا لنا تركة بالله متى سيقع تصفية هذه التركة فكل حكومة تأتي تقول وجدت تركة متى سيتم تصفية هذه التركة لنشرع في البناء؟ هذا دوركم وهذه مسؤولية الحكومة أن تجد الحلول.

اليوم نحن ننتظر مجلة الاستثمار، مجلة الصرف، في قانون الصفقات العمومية سمعت منذ حين بأن طلب العروض غير مثمر طبعا سيكون غير مثمر، في قانون الصفقات العمومية الحالي كل طلبات العروض غير مثمرة لماذا؟ نتيجة التعقيدات الإدارية نتيجة "soldabilité" للدولة تجاه المزودين وتجاه المقاولين، لم يعد هناك من يريد أن يعمل مع الدولة ولهذا السبب تكون صفقات طلب العروض غير مثمرة.

يجب أن تكون هناك نظرة تأمل وعلينا أن نتحرك بعض الشيء قضينا سنة وشهرين في هذا المجلس لم نصادق على أي قانون ينفع الشعب التونسي فمعظم القوانين التي صادقنا عليها هي قروض قروض قروض، هل تريدون أن نصادق على القروض؟ لا بأس عليكم بمدنا باستراتيجية دفع هذه القروض ولا يجب أن أسلكها الآن وأجد حلا وبعد ذلك من سيأتي بعدي سيتصرف. نحن دولة هناك استمرارية هناك أجيال قادمة أنا بعد ثماني سنوات سأكون ميتا وهو من سيعاني هذا وأنا من دوري هنا أن أدافع على ابني وعلى جيل ابني وإن بقينا نعمل بهذا الشكل فلن نصل لأي شيء.

نتحدث عن الرقمنة، عن أي رقمنة تتحدثون؟ أين منظومة عليسة التي قامت بها الدولة؟ الدولة فيما بينها لا تعمل بهذه المنظومة، ما مآلها؟ سأعطيكم حادثة حصلت بالأمس في بنزرت، ذهب شخص لاستخراج مضمون طلبوا منه أن يأتيهم بالوثيقة الأصلية. جلب لهم هذه الوثيقة بالفاكس و"par e-mail" قالوا لا يجب أن تأتينا بورقة حتى الوزارات تتعامل بهذا الشكل عندما تأتيه بوثيقة عن طريق عليسة يقول لك لا أريد وثيقة ورقية، أين سنذهب؟ كيف يمكننا أن نتطور وكيف سنتقدم؟ بالله إن كنتم تريدون منا أن نعمل عليكم بمدنا بمجلة الصرف، يجب مدنا بمجلة الاستثمار، يجب مراجعة قانون الصفقات العمومية، عليكم بإطلاق أيدي الناس لكي يعملوا، عليكم بفك التعقيدات الإدارية، عليكم بتبسيط الإجراءات. إننا بمنطق مقاومة الفساد قتلنا الاستثمار الفساد تكون له رقابة بعدية لنسلط العقوبات على الفاسدين واتركه يعمل لماذا تقطع يده قبل أن يسرق.

ما يحصل غير معقول نحن نسير نحو "courbe descendente" لا توجد أي "stabilité" اعطونا بعض الاستقرار، لا نريد الصعود نريد الاستقرار وعدم الانهيار، نحن يوميا كل شهر "pratiquement" يعرض علينا قانون قرض ولم يعرض علينا أي قانون يدفع بالاستثمار.

أنا شخصيا إن صادقت على قرض ولو أنني لم أصادق بتاتا على أي قرض حتى في المجلس النيابي القديم لم أصادق قط على القروض إن أردتم المصادقة عليكم بمدنا باستراتيجية لخلاص هذه القروض على الأقل حتى لا نتسبب في ارتهان الأجيال القادمة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد الرزاق عويدات عن كتلة الخط الوطني السيادي وله عشر دقائق. المقعد 41.

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمان الرحيم،

صباح الخير للجميع

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بضيوفنا الكرام،

اسمحوا لي أولا أن أترحم على رئيس جمهورية إيران الإسلامية وعلى الوفد الذي رافقه والذين قضوا في حادث طيران وأعزي الشعب الإيراني الشقيق على مصابه الجلل.

كما اسمحوا لي أيضا أن أترحم على كل شهداء فلسطين في غزة المقاومة وأن أعبر عن انزعاجي لمساواة المدعي العام في محكمة الجنايات الدولية بين الجلاد والضحية والمساواة أيضا بين المستعمر الذي يستعمل آلة الحرب ضد الشعب الأعزل ويساويه بالمقاوم الذي يدافع عن أرضه وعن عرضه، لكن هذا أيضا لا يكفي اعتزازي الشديد بما آلت إليه أحداث 7 أكتوبر من حصار للكيان الصهيوني أولا بصواريخ محور المقاومة وثانيا بأصوات وحناجر الأحرار في العالم وصولا إلى المدعي العام في محكمة الجنايات الدولية الذي أدان وأمر ببطاقة جلب ضد مجرمي العصابة الصهيونية المسلحة.

الآن فيما يتعلق بهذا القرض، نحن تحدثنا عن الأمن الغذائي الذي يتطلب استراتيجية ويتطلب خطة آجلة وعاجلة. فيما هو عاجل صحيح خلال السنوات الماضية نتيجة الجفاف كانت محاصيلنا الزراعية ضئيلة وضئيلة جدا وحتى هذه السنة رغم استبشارنا في بداية الموسم الزراعي إلا أنه من المنتظر أيضا أن تكون

حصيلة هذه السنة ضعيفة على اعتبار قلة الأمطار في مارس ومن لهم دراية بالفلاحة يعرفون أن السنبلة تمتلئ في مارس وفي أفريل وإن لم تكن هناك أمطار في شهر مارس وفي شهر أفريل فإن السنبلة لن تمتلئ وبالتالي سيكون الإنتاج ضعيفا وهنا ربما نجد الشر الذي لا بد منه وهو الاقتراض، مع الأسف في ظل محدودية المالية العمومية لكن الخطة التي يجب تلافي بها هذه النتائج يجب أن تكون خطة في مستوى عاجل.

كما يجب أن نتحدث أيضا عن التخزين، عندما تكون لدينا قدرة على التخزين في تونس خاصة في وقت الصابة بإمكاننا أن نستوعب إنتاجنا وبإمكاننا الخروج على الأسواق العالمية في موسم الحصاد وتنخفض الأسعار.

لذلك أريد أن أسأل هنا ماذا فعلنا بخصوص ما تم الاتفاق حوله خلال السنوات الماضية لما صادقنا على قرض سابق في تعزيز قدرتنا على التخزين إلى أين وصلنا؟ أود أن أسمع إجابة بخصوص ما حققناه فيما يتعلق بذلك القرض وهل عززنا قدرتنا على التخزين وإن كان بالإمكان تخزين حاجياتنا من الحبوب في موسم هذا الصيف.

عندما نتحدث أيضا عن ما هو عاجل لا بد أن نفكر في كلفة الإنتاج لأن الفلاح يعاني الآن، إن هكتارا من الحبوب بدون أن يتم كراء أرض تقدر كلفته بـ 1200 دينار على الفلاح وإذا كان بكراء الأرض ربما يصل إلى 1800 دينار ويصل إلى حدود 2000 دينار كلفة إنتاج هكتار من الحبوب، الفلاح بهذه الإمكانيات الموجودة لديه وبمحدودية إنتاجنا نتيجة الجفاف أصبح يخير ترك هكتار بدون زراعة ويقوم بتعشيبه حشيش لأنه سيربح أكثر من أن يزرعه وربما تكون قيمة الإنفاق على قدر قيمة المرابيح وربما لا يسترجع ما خسره وما أنفقه في موسم الصيف.

كذلك على مستوى ما هو عاجل وهنا أود تبليغ رسالة إلى السيد وزير الفلاحة، الأراضي الدولية التي تم إسنادها لشركات إحياء أغلبها مهملة، إن شركات الإحياء عندما اتفقنا معها على أن يأخذوا 500 أو 600 أو 700 هكتار فإنهم يأخذونها لثلاثة أغراض:

الغرض الأول: الإنتاج،

الغرض الثاني: لتشغيل اليد العاملة،

الغرض الثالث: للإشعاع على المنطقة التي توجد بها قطعة الأرض الموجودة عليها أملاك الدولة.

وعندما نريد أن نعرف ماذا فعلوا بهذه الأراضي نجدها أراضي للزيارة الأسبوعية وليست للإنتاج، مزارع 500 و600 هكتار تشغل أربعة عملة حارسين بالنهار وحارسين بالليل بينما كانت تشغل في السابق 60 و70 عامل والأمثلة على هذا كثيرة وإن أردتم أن أذكر لكم البعض مثلا في منوبة الشويقي والدخيلة والرحمانية في شواط في الجديدة الأراضي شاسعة وهي تقريبا مهملة ولا يتم الاهتمام بها إلى جانب ذلك حتى الأراضي التي تم استرجاعها لل "L'OTD" ولا توجد لديها الإمكانيات لحسن الاستثمار فيها ولحسن إنتاجها والفلاحون والشباب ينتظرون متى يقع تمكينهم من هذه الأرض حتى تنتج بأقصى ما يمكن من الإنتاج.

رسالة أيضا إلى السيد وزير الفلاحة أقول له إن السكان الموجودين بجانب أي وادي هم أسبق من السدود، هؤلاء في فترة الشتاء الماء يمر أمام أنوفهم ويمنعون من وضع مضخات ضخ صغيرة للاستفادة من هذه المياه إن أطلقنا لهم العنان كي يأخذوا من الماء الذي يمر إلى البحر للري التكميلي سننقذ إنتاجنا في مواسم الجفاف. هؤلاء الناس يضعون مضخات ولا يستغلون الماء مباشرة بل عن طريق محرك ماء عن طريق مضخة ويتم تتبعه وافتكاك هذه المضخة وتتم معاقبته اعطيه ترخيصا لكي يستغل هذه المياه ويمكنك أن تضع له عداد ليدفع ثمن ما استغله من الماء ويفيدنا بإنتاجه بل يفيد كامل البلاد ويفيد قدرتنا على الإنفاق وقدرتنا على انخفاض العملة الصعبة.

كذلك عندما نتحدث الآن عن الآجل، ما هي الخطة التي تم وضعها لمقاومة الجفاف الذي نحن مهددين به خلال العشرية القادمة على الأقل لأن كل الدراسات تقول بأن العشرية القادمة ستكون أكثر جفافا من هذه العشرية، كيف سنواجه هذا؟ توجد لدينا بنية مائية في الشمال سد سيدي سالم، سد البراق، سد جومين هذه السدود إن فرغت من المياه ولا توجد أمطار هل سنحولها إلى ملاعب لكرة القدم؟ لو يتم القيام بمحطة لتحلية مياه البحر في نفزة ويتم صب ذلك الماء من ماي إلى أكتوبر زمن الشمس يتم استغلال الطاقة الشمسية ويتم سكب الماء في سد سيدي البراق القريب جدا من البحر ومن هناك يتم ضخ الماء لسيدي سالم وجومين فتصبح لدينا مياها وفيرة وبذلك نمكن الفلاحين عبر تلك البنية التحتية المائية الممتدة من الشمال إلى الوطن القبلي وبذلك بإمكاننا تحقيق الاكتفاء من المياه ويصبح بإمكاننا القيام بالزراعات الكبرى عن طريق الري التكميلي وبإمكاننا أن نستفيد من العملة الصعبة التي ندفعها الآن وأحيانا نبحث وقد لا نجد ونحن نتذكر زمن الكوفيد لم نجد من أين نأتي بها حيث لا توجد إمكانية السفر، من لا يوجد لديه غذاء في بلاده لا يمكنه أن يعيش حرا.

لدينا مخزون كبير من المياه في الجنوب التونسي وكما ترون وادي صوف الموجود إلى جانبنا كيف أصبح جنة لماذا لا يتم زراعة الحبوب بالجنوب التونسي بالري التكميلي ولدينا فلاحين قادرين على القيام بهذا الدور؟ لماذا لا نقوم بندوات فلاحية ويتم دعوة صغار الفلاحين الذين مازالوا يحافظون على المشاتل التونسية يوجد إلى جانبنا حسن الشتيوي موجود ببرج العامري وغيره من الفلاحين الذين لديهم بذور تونسية لا تحتاج للأدوية ولا لكميات كبيرة من الأمطار قادرة على التأقلم في وسطنا الفلاحي يمكن استدعاؤهم في ندوات لا يجب أن نكتفي بأصحاب العلم فقط علينا أيضا أن نأخذ برأي أصحاب التجربة أيضا.

سامحوني لو أطلت عليكم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الحافظ الوحيشي عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق. المقعد 131.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيد الرئيس ولمساعديه ولكل الزملاء من المجلس النيابي،

تحية للسيد كاتب الدولة لدى السيد وزير المالية والتخطيط وكذلك تحية إلى السيدة المديرة العامة لديوان الحبوب وأشكرها

على حضورها في مناقشة هذا القرض مع لجنة المالية وأنا شخصيا حضرت اللقاءين وكانت متميزة في ردودها ومقنعة في قبولنا لهذا القرض رغم الظروف التي يمر بها الوطن.

نحن نطمح إلى وطن يستطاب فيه العيش وبالرغم من أننا إن شاء الله سنقبل هذا القرض لكن نطمح إلى مخطط في المستقبل لكي تكون تونس من بين الدول المنتجة ولما لا نحقق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي لوطننا ولمواطنينا ولأبنائنا وأحفادنا إن شاء الله لأن وطنا لا ينتج لا يستحق العيش فيه في هذا الوقت وفي هذا العالم الذي نرى فيه كثيرا من الصراعات وكثيرا من التجاذبات.

أنا سأتحدث عن ثقافة العمل يقول الله تعالى: "وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ " العمل هو العنصر الثابت للإنتاج، تونس تعج بالإمكانيات البشرية، تعج بالمهندسين بالشباب الذي يريد أن يعمل ويريد أن ينتج، يجب توفير الإمكانيات له والإمكانيات موجودة، لدينا عديد الثروات المهدورة في تونس رأينا أن هذا القرض جزء كبير منه يذهب إلى الأعلاف، بخصوص الأعلاف هناك في تونس من ينتج الأعلاف بأقل الإمكانيات لدينا الفصة القابسية التي أصبحت الآن ذات صيت عالمي وهناك فلاحون في قابس ينتجون الفصة في أراضي قاحلة حتى في السباخ حيث يزرعون الفصة بالسباخ وتبارك الله تنتج إنتاجا كبيرا.

كذلك لدينا أراضي دولية شاسعة مهجورة فعندما يمر الإنسان بجانبها يشعر بوجع في قلبه بينما الشباب عاطل عن العمل لماذا لا يتم تمكينهم من تلك الأراضي ويتم توفير المياه ومتطلبات الإنتاج لهم؟ من يقول أن تونس لا يوجد بها مياه جوفية أقول لدينا مياه جوفية من يريد حفر بئر الآن يتم منعه من ذلك ويتم افتكاك حتى آلة الحفر بتعلة الحفاظ على المياه للمستقبل وللأجيال القادمة فالأجيال القادمة لديهم إمكانيات أخرى نحن لو نصنع الخروة نكون قادرين على بعث أساليب إنتاج أخرى للمياه وتحلية مياه البحر ليست أمرا سهلا يتطلب أموالا كثيرة وإمكانيات مادية ولكن الإمكانيات المادية بإمكاننا صنعها بالإنتاج إن قمنا باستغلال مياهنا الجوفية حتى في الصحراء مع العلم أن دول الجوار تستغل المياه الجوفية وأصبحت ظروفها المادية على أحسن ما يرام وأصبحت تنتج إنتاجا كبيرا على المستوى الحيواني والبذور والأعلاف وفي كل شيء لماذا لا نستغل مياهنا الجوفية؟ علينا استغلالها والإنتاج وبعد ذلك نقوم بتحلية مياه البحر ونستغل تلك المياه لنكمل مخططاتنا الإنتاجية.

كذلك ضمن سياسة الدولة من 25 جويلية هي الشركات الأهلية لو نمكنها من الأراضي الدولية ستنتج أيضا وستدخل في عجلة الإنتاج مستقبلا وهنا أتحدث عن الآني والمستقبل، بالنسبة إلى الآني نحن سنوافق على هذا القرض الله غالب لأن إمكانيات الدولة مازالت تتطلب توفير الأكل للحيوانات وللمواطنين ولكن في المستقبل علينا التعويل على الذات وعلى إمكانياتنا ولدينا مخططاتنا لماذا لا يتم بعث مخطط للإنتاج ولا نكون مطمورة روما أو مطمورة قرطاج نكون مطمورة تونس حاضرا ومستقبلا لأبنائنا وأحفادنا، وفقنا الله لما فيه الخير لتونس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار له عشر دقائق. المقعد 198.

السيد عبد القادر بن زينب

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

أود أن أرحب بالسيد كاتب الدولة والوفد المرافق،

كذلك السيدة المديرة العامة لديوان الحبوب،

والسادة الزملاء الأفاضل،

سيدي الرئيس، أظن أن هذه المصافحة الثانية وكان المجلس الموقر قد وافق على قرض خلال السنة الفارطة بخصوص هذا المجال لم تذكروا لنا ماذا فعلتم بهذا القرض وأين تم صرفه؟ عندما نتداين ولا ندري أين تذهب الأموال ومثلما فكرتم بأنه غير ممكن استعمال المياه الجوفية لأن مسؤولينا أصبح ينزل عليهم الوحي هذه الدنيا يمكن أن تنتهي غدا قيل لجحا متى تنتهي الدنيا قال عندما أموت أنا. نحن نعاني من جفاف ولا يعلم بأحوالنا سوى الله ونحن فوق بركة مياه على 40 متر يمكنك استخراج المياه لكي نعيش ونوفر الأكل لهذه الأجيال حتى تمتلئ بطوننا سنصبح نفكر جيدا.

هنا أود أن أفتح قوسا صغيرا، الشيء الوحيد المتشبثون به مسؤولينا ويواصلون فيه وهو غير موجود في الدستور، لقد قمنا بالنظام الداخلي في وقت ما وسيتم تنقيحه إن شاء الله أن لا تتعامل مع النائب ولا يمكنه الاطلاع على أي شيء فقط تأتون إلى هنا للموافقة على قرض لكي تعملوا، تجلسون على الأرائك المريحة وتأخذون القروض ونحن نجلس على الأشواك ونتمنى أن تكون لهذه القروض التي سنصادق عليها جدوى.

هذا البلد منذ البداية ومنذ آبائنا وأجدادنا وحتى الناس التي لم تدرس تقول من النكت تملؤ الغدران.

المؤسسات الصغرى ماذا قدمنا لهم وماذا أعطيناهم؟ ما هي الحوافز المقدمة لهم وما هي الامتيازات؟ لا يوجد شيء بل بالعكس هؤلاء الناس "فكرن وإلا لا يجعلك أن تفكرن".

صغار الفلاحين هل تم التفكير في كيفية جدولة هذه الديون وكيف نمكنهم من قروض ميسرة بدون فوائض؟ نحن نذهب لاشتراء القمح والبطاطا وكذا من الفلاح بالخارج بالعملة الصعبة وفلاحينا عندما يطلبون شيئا نصبح عبوسا قمطريرا ونسأله لماذا لم تفعل؟

قانون الجوائح الذي صدر مؤخرا ويخص الفلاح بمفعول رجعي من سنة 2017 و2018 هذا سيقوم بنسف المؤسسات الصغرى نسفا فهل فكرنا في إعادة هيكلة هؤلاء الأشخاص؟ لم نفكر اعطينا فقط "احييني اليوم واقتلني غدوة" هل لدينا رؤية واستراتيجية فيما نريد القيام به؟ وهذا القرض عندما سنقترضه حتى هذه السنة الصابة الموجودة كما تحدث زميلي تعد نصف صابة لأنه عندما استعدت السنبلة لتمتلئ لا توجد أمطار هل فكرنا نحن في البديل؟ الري التكميلي الموجود فحتى عندما نأخذ المياه الجوفية ويعطي الله خيره بعد أربع أو خمس سنوات ستروى المائدة الجوفية وستعود المياه إليها نحن نقوم بخنق الفلاح عندما يريد حفر بئر لكي يزرع القليل من البطاطا والطماطم ويريد أن يسقي أرضه لديه قنطار من القمح والشعير لا يسمح له بذلك ويتم افتكاك الحفارة ولا نمنحه الكهرباء ويتم الضغط عليه فحتى المناطق السقوية العمومية لا يتم تمكينهم من الماء منذ سنتين. كيف تريدون مواصلة العيش بهذه

الطريقة بما أننا نواصل في التعنت وعلى الدولة من أصغر عضو إلى أكبر هيكل موجود في الدولة يوجد في النهر ما لا يوجد بالبحر.

السادة النواب خرجوا من رحم الشعب من بينهم أساتذة وفلاحين وأطباء ومعلمين واقتصاديين إلى غير ذلك، يقال للنائب لا أستمع إليك، السيد الذي عين هناك يريد أن يعمل ولا يريد "تكسير الرأس" يأتيه نائب ويقول له اقترح عليك لا، وصلنا إلى هنا ومازال ويريدون مغالطة السيد الرئيس بأن النواب جاؤوا يريدون أن يضغطوا على المسؤولين هذا الكلام غير صحيح فالنائب جاء يريد أن يقدم، ليترك البصمة حتى عندما أصادق على قانون أعرف هذا القانون أين سيذهب؟

وبالتالي نرجو أن تقع مراجعة في إسناد التراخيص في المرة الفارطة مشكور السيد وزير الفلاحة وضع اصبعه على الداء وقال لماذا خذ رخصة وآتي برخصة، يا أخي اعطيني لكي أحفر بئرا وانطلق في العمل لكي أوفر الأكل للشعب ولأولادي لماذا يتم المنع من حفر بئر هل سيكون العمق ألف متر؟ 40 أو 50 متر بإمكانه أن يصل إلى الماء وأن يسقي أرضه.

أملاك الدولة 570 ألف هكتار أين تم استغلالها السيدة المديرة العامة لأملاك الدولة وكيف بإمكاننا زراعة الحبوب؟ الشركات الأهلية المسؤولين الجهويين يمثلون نقطة استفهام كبرى فنحن مثلا في نابل تقريبا لدينا شركة أهلية فقط تم تأسيسها ولم تعمل، المفروض قرارات السيد الرئيس تقع متابعتها وما مدى جدواها ولنبدأ ليعمل الناس لا يوجد شيء أي أشخاص يعملون بها حبر على ورق وبقيت هكذا، لماذا هذه الشركات الأهلية إلى حد الآن لم يقع استغلال هذه الأراضي ولم يقع تجسيدها على أرض الواقع لنعرف في الأخير مدى جدواها ولنستغل هذه الأراضي؟

هناك أمر آخر، نحن في موسم بطاطا وسعرها الآن بـ 600 مليم وهذه البطاطا 80% فيها ماء، هل أن بيت المؤونة التي هي مخازن التبريد هل يتم استغلالها ونعطيهم امتيازات لخزن البطاطا ويتم بعث منصة لكي نعرف كم لدينا أم نترك كل المنتوج لسوق الجملة ويتم بيعها بـ600 مليم وبقية المنتوج يصبح لونه أخضر، لنعش يوما ديكا وألف يوم دجاجة أين الناس الذين يواكبون هذه المنتوجات؟ نترك البطاطا ولا يتم جمعها في كيس ونضعها في المخازن وعلينا متابعة الكمية الموجودة لدينا لأن البطاطا مادة استراتيجية.

اتحاد الفلاحين نسمع "الاسم العالي والمربط الخالي" الاتحاد الوطني للفلاحة استولت عليه الجماعة فقد أصبحت الأوضاع سيئة بدعوة أنهم ينفذون استراتيجية والآن هناك نفس التوجه أعطونا يوما خرجوا وقالوا هذه قرارات لفائدة الفلاح، كلها تذهب في السفرات وتتجول نحن نعرف كل شيء أين الردع؟ ما معنى أن تتولى مسؤولية في اتحاد وتفسد كل شيء وتتركك هكذا أنت بوصفك اتحاد الفلاحة ما معنى؟ يعني أنك ستوصل صوت الفلاح "الزوالي" الصغير.

السيد الرئيس، الديوان الوطني للأعلاف هذا طيب، ولكن اعطينا على أرض الواقع ماذا يوجد؟ لدينا مليارات حتى لا أقول البليارات من المياه المستعملة تذهب هباء منثورا ولا يقع استغلالها.

الدولة إن لم يكن لديها استراتيجية وإن لم يكن لديها رؤية واضحة لما تريد القيام به غدا فهذا لا ينفع شيئا لا فائدة من أن أصبح وزيرا وسيارة وأمن وكذا أو أنا كعضو مجلس النواب أذهب وآتي للمجلس "وبرى غادي" لا نحن اليوم جئنا للمجلس لنثني الركبة والعمل فال "prestige" والمظهر الكذاب يجب أن نتركه جانبا.

أريد أن أقول لكم بأننا اليوم نسير بدون استراتيجية، الحرب الوحيدة التي يقوم بها هو السيد رئيس الجمهورية على الفساد ولكن "يد وحدها لا تصفق"، لا توجد أي رؤية واضحة ما عدى أن يأتوا للمجلس ليأخذوا القروض سنصادق على هذه القروض لأن هذا الأمر لا مفر منه لكن نريد أن تعطونا رؤية واضحة حول هذه القروض والقرض الذي تم اقتراضه في السنة الفارطة أين صرف؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن الى النائب المحترم السيد صلاح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل له سبع دقائق. المقعد 143.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا سيدي الرئيس،

سأواصل كلمة زميلي عبد القادر بن زينب فيما يخص الفلاحة والتخطيط لإنجاح ومواصلة تنمية القطاع الفلاحي، فعلا مثلما أسلف السيد النائب القول لا يوجد مخطط واضح لتنمية الفلاحة في تونس وسأفاجئ زملائي الفلاحة ليست من مشمولات وزارة الفلاحة فقط بالعكس فإن وزارة الفلاحة ليست للفلاحة فحسب ووظيفتها هي الإنتاج وهذا موجود ما عدى الحبوب التي نلاحظ فيها نقصا ولا نصل فيها إلى أمن غذائيّ مثلما تحدث السيد النائب بينما بقية كل المنتجات لدينا فيها أمن غذائي ووفرة من الإنتاج وهنا دور من؟ هل هو دور وزارة الفلاحة؟ لا، إنما هو دور بقية الوزارات وأولها وزارة التجارة لأن التوجه الذي أخذته هذه الوزارة منذ سنوات هو التوجه لضرب منظومات الإنتاج ولتكسيرها بعد أن تعبنا من أجلها منذ الاستقلال فقد أحدثنا منظومة إنتاج للخضروات وأسسنا المجمع المالي المشترك للخضر ومنظومة لإنتاج القوارص والتمور والحليب والأعلاف والثروة الحيوانية.

ومن خلال الإجراءات الأخيرة التي تحدث في وزارة التجارة نحو التشديد عند القيام بعملية التصدير ومنع حتى المصدرين من تصدير فائض الإنتاج مثلما حدث هذه الأيام حيث حاول أحد المصدرين تصدير 2000 طن من البطاطا مثلما تحدث زميلي فسعر البطاطا في مستوى الحقل الآن يقدّر بـ 600 و700 مليم بينما يشتريها المستهلك حاليا بـ 1500 مليم يعني لم يربح لا الفلاح ولا المستهلك ورغب أحد المصدرين تصدير 2000 طن من البطاطا خلال الأسبوع الفارط لم تمكنه وزارة التجارة من الترخيص وأعلمته أنّه لا يمكن له أن يصدر الا 200 طن، على أي أساس؟ ونحن لدينا وفرة إنتاج فلماذا لا نصدر وبالأموال التي سنصدر بها نستورد بها الحبوب وبذلك يصبح هناك تعديل للكفة داخل نفس القطاع الفلاحي؟

عندما تكون لديّ وفرة في البطاطا أقوم بالتصدير وأستورد في المقابل الحبوب والحمد لله أننا نصدر التمور والزيتون والزيت والحمد لله أننا حافظنا عليها لكن في هذا السنة هناك وفرة في الغلال والقوارص وكانت هذه الوفرة رهيبة ولكن تمّ إتلافها ولم يتم تصديرها مثلما كان يجب أن تصدّر ولم نكمل حتى حصتنا لدى الاتحاد الأوروبي المقدر بـ 25 ألف طن وكان الانهيار كبيرا مع خسارة منتجي القوارص.

إنّ دور وزارة التجارة هو إنقاذ فائض الإنتاج وأن تقوم بتصديره فمصر التي لا تبعد عنا كثيرا تصدّر منتوجاتها الفلاحية لقرابة 50 دولة وآخر تجربة قامت بها مصر وضمنتها في منظومتها هي

استخراج الدقيق من البطاطا باعتبار وفرة هذه المادة وحاليا 20% من الخبز الذي يتناوله المصريون هو من دقيق البطاطا فأين نحن من كل هذا؟ أين الصناعة وأين وزارة الصناعة؟ وأيضا وزارة التخطيط والاقتصاد التي عليها أن تخطط وتعطي الرؤية أين سنذهب بالقطاع الفلاحي؟ هل سنذهب منه الى مجرد أن نوفر الغذاء للتونسيين أو ن نتوسع ونغذّي أجوارنا، ونلاحظ كما أسلف سي عويدات الذكر ما قامت به الجزائر إنها ثورة في مستوى الفلاحة في الصحراء الجزائرية هي ثورة كبرى واستغلال للمخزون المائي، رغم أنّ هذا المخزون المائي موجود في تونس ولا نستغله كليا رغم قدرتنا على ذلك وهناك تجربة تقوم بها وزارة الفلاحة لإنتاج الحبوب في الجنوب وتقريبا بدأت معالمها تظهر في مؤشر الأولي وتعتبر طيبة للغاية.

فنحن قادرون على أن ننتج اكتفاءنا الذاتي من الجنوب التونسي من الحبوب وبذلك تحقق الفلاحة توازنا في مستوى الواردات والصادرات فالفلاح يعاني سيدي الرئيس من عدة أشياء منها ارتفاع كلفة الإنتاج لأن الفلاح التونسي هو الفلاح الوحيد الذي يصرف بحساب الأورو والدولار ويبيع بحساب الدينار التونسي ونوفر كل مستلزمات الإنتاج من الخارج بالأورو فهو يعاني من ارتفاع المستلزمات ويعاني أيضا من نقص مياه الري صحيح أن السنة اتسمت بالجفاف ولكن يجب أن تكون لدينا أيضا خطة مستقبلية لتطوير مخزوننا من المياه خاصة المياه الجوفية.

ويعاني الفلاح أيضا من نقص اليد العاملة وتعرفون أن هناك عزوفا من الشباب على الاستثمار في هذا القطاع ولم تعد توجد يد عاملة في هذا القطاع يمكن أن تقول لي أن نتجه للمكننة علينا أيضا إيجاد موارد كبيرة وعلى الدولة أن تخطط لإدخال المكننة خاصة في إنتاج الخضروات وغيرها.

كما يعاني أيضا عند الترويج حيث يرى المجهود المبذول والعمل الذي أنجزه ملقى أمامه مثلما تحدث السيد النائب فالآن تبيت المنتوجات الفلاحية في سوق بئر القصعة ويسهر الفلاح الليل حتى يوصل إنتاجه وفي الغد يلاحظ أنه لم يقع بيعه والأدهى والأمر وما يؤلم أكثر أنه بيعه فإنه يكون بنصف الثمن بينما يتضاعف ثلاثة مرات لدى المستهلك، فيرى ذلك الطفل الصغير الذي رباه منذ يوم بذره يرى كيف سرق من يديه حين وصوله للسوق من طرف محتكرين ووسطاء وقلة مراقبة أيضا في مستوى السوق من وزارة التجارة هناك قلة مراقبة تجعل الفلاح يخسر ويتعب ويشقى ولا يربح وهنا نكسر منظومة الإنتاج وعند القضاء عليها لن ننتج منتوجات في مستوى الخضروات والغلال ولن نجد الغلال مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن الى النائبة المحترمة السيدة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار لها خمس دقائق. المقعد 11.

السيدة سيرين المرابط

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير للجميع،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والوفد المرافق له،

أردت أن أذكركم بمسار مشروع القانون المعروض علينا اليوم كنا قد صادقنا يوم 29 جويلية 2023 على مشروع القانون الذي يرمي إلى دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب والذي تحصلت بمقتضاه الدولة التونسية على قرض للمساهمة في تمويله من قبل البنك الإفريقي للتنمية والذي تضمن قسما هاما لإنجاز خزان جديد بجبل الجلود.

عند حلول السيدة الرئيسة المديرة العامة لديوان الحبوب وفي الحقيقة أردت أن أحييها على صراحتها والشفافية التي بينتها لنا من خلال العرض والإجابات التي تقدمت بها للجنة المالية وأحيي السيد رئيس اللجنة وكافة أعضاء اللجنة والطاقم الإداري العامل فيها ليلا نهارا وتصرّح لنا بأن جبل الجلود دون رسم عقاري وأنه سيتم توظيف الاعتمادات المخصصة عوض إنشاء خزان لجبل الجلود لإعادة تهيئة ودعم خزان رادس.

وصحيح أن "سينوات" رادس اليوم لها أولوية وطنية في تونس لكن كيف لنا في دولة أن نقوم بدراسات ونرصد اعتمادات على مسألة ما دون طلب التثبت في الرسم العقاري وليس المهم في تفطننا للخطأ ثم يتم إصلاحه ومشكورة السيدة الرئيسة المديرة العامة لكن يجب أن نقوم بمساءلة السيد كاتب الدولة لكل من قدم وبرمج وأدمج إنجاز خزان جديد في جبل الجلود في مشروع القانون الذي صادقنا عليه خاصة فيما يتعلق بالتنسيق بين الوزارات.

السيد كاتب الدولة، إنّ وزارة الاقتصاد والتخطيط هي الوزارة الافقية وهي بمثابة قاعة العمليات الحكومية فمن غير العادي أن نتصرّف اليوم كما لو أنه لم يحدث شيء باعتبار أن الرئيسة المديرة العامة جديدة وتمت برمجة هذا الأمر قبل حلولها.

فاليوم علينا أن نتقدم في دولة متواصلة وبين مؤسسات الدولة فهي تقول لي اليوم لو ركزت الخزان في جبل الجلود فإنني سأتساءل عليه قبل الأولوية الوطنية في رادس أيضا يجب ان نساءل ونحمل المسؤولية للسيد الذي برمج خزان جبل الجلود دون التثبت من الرسم العقاري.

أين التضامن الحكومي؟ هل كان من المفروض أن نرفض مشروع القانون الذي عرض علينا في جويلية والذي صادقنا عليه على مضض وأؤكد ذلك دعما منا لملف الأمن الغذائي وإيمانا منا لمبدأ تواصل الدولة.

المؤسف في هذا أن ما يسري على مشروع القانون الحالي السادة الزملاء ليس استثناء لأنه يسري أيضا على مشاريع قوانين أخرى وأذكر هنا بقانون مكافحة تعاطي المنشطات وأردت اليوم أن أقول أننا كمجلس نواب الشعب قدمنا عملنا في الآجال وأدينا مهمتنا بما يمليه عليه ضميرنا والقانون وفي الأخير التقاعس والتراخي واللامبالاة انجر عنها أن يتمّ حجب علم بلادنا فوق أرضنا وتحت سمائنا ولولا تدخل الرئيس لتمت العملية وبقيت دون متابعة وذهب ضحيتها إطارات منفذة لأوامر وتعليمات سلطة الإشراف.

ختاما، رجاء القليل من الجدية في التعامل مع الملفات الوطنية فلدينا وطن واحد ودولة موحدة ولدينا رئيس واحد تحت راية وطنية واحدة وخدمة لمصلحة شعب واحد وموحّد رغم كل محاولات التقسيم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة للنائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي غير منتمية لها خمس دقائق. المقعد 74.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير السادة الزملاء،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة وإطارات الوزارة،

مرحبا بالسيدة الرئيسة المديرة العامة لديوان الحبوب التي حضرت معنا وفسرت لنا عدة أشياء.

اليوم نقطة استفهام كبيرة في غياب السيدة وزيرة التخطيط والاستثمار كنا سيدي الرئيس وأنت معنا في مكتب المجلس قد انتظرنا السيدة الوزيرة لثلاثة أسابيع ويوم الخميس الفارط بقينا إلى آخر الوقت لنقرر هذه الجلسة فمشروع القانون يتضمن الأمن الغذائي فكيف تحدد لنا السيدة الوزيرة موعدا ثم يقع إعلامنا بأنها بالخارج فهذا القرض ستتحصل عليه تونس وستسدده أجيال أخرى اذن هنا نقطة استفهام كبيرة وكل السادة النواب مزعجون.

سأنتقل الآن للحديث بخصوص القرض الذي أمامنا الآن وسأفسر للسادة الزملاء 50% لشراء الحبوب و50% للاستثمارات التي لا سبيل لتحقيقها فالمشكل الذي تعانيه تونس أننا لا نعرف أنّ لدينا نقصا في الحبوب 50% استثمارات فيها 25% سنمنح للسادة منتجي الألبان و25% للفلاحين لشراء بذور تساعد على التقلبات المناخية.

أريد أن أسأل السيدة الرئيسة المديرة العامة كيف ستعرفين هؤلاء الفلاحين؟ كيف تعرفين القوائم بأن هذا الفلاح يستحق أم لا؟ ومنتجو الألبان هل ستعطون للناس الذين لديهم مراكز كبرى ويتغوّلون أكثر فأكثر أو ستعطون لأولئك الناس الذين لديهم بقرة او اثنتين في الأرياف هذا ما أريد التساؤل عنه؟

والآن سأحوصل تونس لديها 23% كإنتاج من الحبوب و52% من القمح الصلب و3% من القمح اللين الفارينة التي نحتاجها في صنع الخبز في المخابز يعني أننا مرتهنون للخارج إذا لم نسدد معاليم باخرة الفارينة فإن الناس يبقون دون زاد أضف الشعير بنسبة 10% وهنا أتساءل اليوم كيف حتى في غياب السيدة وزيرة الاقتصاد كيف يتغيّب السيد وزير الفلاحة؟ هو في الخارج بالإضافة إلى عدم حضور وزيرة المالية أيعقل هذا الأمر؟ فكيف يمكن أن يحصل هذا بقرض مثل هذا؟

إنها حقّا مشكلة وطنية وعالمية ولدينا وثيقة من "comité nationale de céréales" بتاريخ 20 ماي (عرضت السيدة النائبة وثيقة) قالت بأن في هذا العام لديها 3 % انخفاض في الحبوب والذرة والأرز حسنا قلت 3% وفي كل عام في خضم التغيرات المناخية ستحدث مشكلة فأين السيد وزير الفلاحة من هذا؟ وأين استراتيجية الدولة؟ أين هو ما تحدثنا في شأنه؟ فهل تلقون إلينا بجماعة التنمية ثم تغادرون فهذا لا يعقل؟ هذا لا يعقل البتة، لا يمكن أن نبقى هنا كنواب شعب نتبادل النظرات ونوافق على أن تلقوا الينا قرضا يوما وتتركونا هكذا والشعب في أمس الحاجة له دون أية رؤية ولا استراتيجية.

واسمح لي بالله حين نسمع اليوم عن مخطط الاستثمار أين هو 2023-2025؟ لقد تحدثت عنه حينما قدمت السيدة الوزيرة، تذهب الى أوروبا وأمريكا والأسواق المفتوحة في افريقيا أيعقل أن لا نذهب اليها؟

هل تعلمون السادة الزملاء النواب أن هناك ملتقى وطني للاستثمار ولكن لا علم للسادة النواب بذلك ويتصل بك صحفي ويعلمك بأمر لست على علم به فهذا لا يمكن حدوثه فلنتحدث ولا تأتونا يوما ما بأربعة قروض ثم تطلبون منا أن نصادق عليها وتتركوننا أمام الشعب.

هذه مشاريع قوانين أعدها السادة النواب ويقوم بعرضها فيما بعد وزير أو اثنين او ثلاثة مثلما وردت عليه أعرض علينا مسائل لها فائدة لعشرين أو ثلاثين سنة وعن التغيرات المناخية فما سيحدث في 2050 سيحصل في 2030 فأين أنتم؟

يجب حلحلة مشكلة الفلاحة هذه، حدد بأنك ستزرع خسا أو زيتونا أو جلبانة لا تقل لي وزارة التجارة ولا غير ذلك فعلى كل منا ان يتحمل مسؤوليته في هذه الدولة فلا نبقى نتقاذف الكرة في كل مرة أنا لا أعرف أيا كان سوى مصلحة تونس فيجب توفير أمن قومي غذائي يجب أن تتواجد خمس او سبع او ثماني وزارات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق. المقعد 180.

السيد حاتم لباوي

مرحبا بالجميع،

مرحبا بوزارة التخطيط،

في قراءتي للتقرير أكثر كلمة اعترضتني كإحصائيات حين أريد تقديم "histogramme" هي كلمة قرض للأسف هي أكثر كلمة، قرض، هبة.

وتتحول تونس مطمورة روما اليوم الى الدولة التي تعتمد على الهبات والقروض لإطعام شعبها وهذا ناتج عن السياسات السيئة تجاه الأمن الغذائي طيلة عشر سنوات أو أكثر الى حدود اليوم وغياب المخططات والاستراتيجيات، لكن الأمل مازال موجودا لعل بعد السبع سنبلات اليابسات يأتينا السبع السنبلات الخضر ورحمة الله واسعة.

نحن نسدد فاتورة غالية وأذكر مرة أخرى لا تحرر وطني دون تحقيق الأمن الغذائي، هذا القرض حول استيراد القمح والشعير رغم وجود المساحات والأراضي المتعددة وشباب عاطل عن العمل وينخر الفساد دواوين الأراضي الدولية في كامل تراب الجمهورية ولا نرى تحركا من هذه الحكومة في معالجة هذه المشاكل.

يمكن أن نوزع أرض الدولة على الشباب ونفرض عليهم زراعة القمح والشعير والعلف فرضا لعلنا نتجاوز هذه الأزمة ولا تحدثني عن مائدة مائية وعلى شح مائي في هذه السنوات حتى نتجاوز هذا الظرف السيء واقترح أن نقترض من ماء الأجيال القادمة لأبنائنا أفضل من أن نقترض من الغرب ونبقى في تبعية لهم وتحت رحمتهم.

تهدر الثروة المائية يوميا حين ترى الآبار والصهاريج عديدة فيما ذلك؟ في الطماطم والدلاع والبطيخ والخوخ "بوطبقاية" والتفاح الممتاز ونحن نستورد القمح والشعير والشعب ويصطف الناس من أجل شراء الخبز ويقع إفساد الماء من أجل الطماطم وفي المقابل نصدر ماء هل أن الدلاع والفراولة وكل هذه الكماليات ضرورية؟

يجب استثمار هذا الماء في إنتاج القمح والشعير والعلف على الأقل لفترة زمنية معينة لعلنا نتجاوز هذه الأزمة وننتج بذورنا وحين قرأت التقرير لاحظت وجود بذور محوّرة جينيا وهو ما يبلور الاستعمار حيث تزرعها لعام ولا تثمر لك في ذاك العام.

هذا قرض استهلاكي لتوفير الخبز لمدة سبعة أسابيع وماذا سنفعل بعد انتهاء المدة؟ وبعد ستة أشهر الى غير ذلك؟ هل سنأخذ قرضا آخر مجددا؟ هذا الخبز الذي أصبح يعلف للحيوان لماذا؟ لانعدام العلف لأن عصابات العلف أخطر من عصابات المخدرات والسلاح التي أصبحت نافذة في البلاد ودفعت الفلاحين لبيع أغنامهم ويخرجوهم حتى على شكل "كنترا" لدول أخرى مجاورة.

سيدي رئيس الجمهورية،

سيدي كاتب الدولة،

يحصل البحث العلمي على نسبة ضعيفة جدا بينما نلاحظ وزارات واختصاصات أخرى تحصل على قيمة كبيرة من المال في حين ان البحث العلمي القادر على أن يطور البلاد التونسية لا يحصل على تلك المبالغ وتستدعي الدولة التونسية فنانا بمليار وأكثر في الصيف في مهرجان قرطاج بينما تفتقر مخابر البحث العلمي الى أبسط المواد الكيميائية للتقدم في البحث والنهوض بالبلاد التونسية.

ثم أخيرا نقوم باستيراد قنطار القمح من الخارج بالدولار والاورو وتعتبر القيمة كبيرة بينما يقع شراؤه من الفلاح التونسي بثلث السعر وحتى أقل.

إذا أردت من الفلاح التونسي أن ينتج القمح عليك تشجيعه والشراء منه بسعر جيد وأيضا تشجيعه في التخزين عندها سينتج فسيترك الخوخ "بوطبقاية" والفراولة وينتج عندها القمح ما دمت تشتري منه بسعر زهيد فهو سيخسر فلماذا سينتج القمح؟ وبذلك نبقى في تبعية الى دول الغرب وأجدد ترحابي بكم مرة أخرى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الحليم بوسمة غير منتمي له أربع دقائق. المقعد 118.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة والوفد المرافق،

نعود مرة أخرى السيد كاتب الدولة لنقاش الاتفاقيات والقروض في إطار سعي الدولة الى إيجاد الحلول الممكنة للإيفاء بالتزاماتها المحمولة عليها وهذا ما نتفهمه جيدا.

ولكن اليوم وفي ظل التغيرات المناخية والاقتصادية والطاقية والإقليمية وفي ظل وضع اقتصادي واجتماعي يحمل الكثير من الإنتظارات من الجميع لابد من إعادة التأكيد على بعض النقاط الضرورية:

أوّلا، لا يمكن اليوم مواصلة سياسة التعويل على التداين دون المرور الى الحلول الجذرية والمتمثلة أساسا في التركيز على الاستثمار الداخلي العمومي والخاص وارجاع نسق الاستثمار في المشاريع الكبرى لتحريك عجلة النمو الاقتصادي وتحفيز كل الفاعلين على المساهمة في خلق الثروة.

ثانيا، الاستثمار الأجنبي فبدونه لا يمكن ان ننهض بالاقتصاد الوطني ويجب وضع استراتيجية مشتركة بين وزارات المالية والاستثمار والخارجية لتنشيط الديبلوماسية الاقتصادية واستقطاب مستثمرين في مشاريع أجنبية كبرى الى تونس خلال الخمس سنوات القادمة.

كما يجب أيضا العمل السيد كاتب الدولة على حلّ كل الإشكاليات العالقة لحلحة المشاريع الأجنبية المعطلة منذ سنوات.

إنّ الاستثمار الحقيقي اليوم لحلّ الأزمة الاقتصادية يبدأ بتفعيل شعار العمل وخلق الثروة والتعويل على الذات بتسهيل رخص الطاقة البديلة وباستئناف مستوى إنتاج الفسفاط وبترفيع مداخيل السياحة وبالرهان على تنمية صادراتنا الفلاحية وتطوير إنتاجها الفلاحي.

تعتبر الفلاحة والتصدير والسياحة والطاقة اليوم من بين القطاعات الاقتصادية التي تحتاج سياسات ناجعة لتطوير مردوديتها لما لها من دور في إنعاش الاقتصاد والتخفيض في حجم المديونية.

ونرجو منك السيد كاتب الدولة وتزامنا مع انطلاقكم في إعداد مشروع قانون مالية 2025 أن يكون حاملا لهذه المرة لسياسات وتوجهات جديدة تؤشر الى بداية مرحلة من الإصلاحات الحقيقية الكبرى وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية له ست دقائق. المقعد 135.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

أصبحنا هنا كالعادة نختار الحل السهل ونلجأ للتداين في حين أن وزارة الاقتصاد والتخطيط بها كفاءات ما شاء الله ونعرفهم وحتى الإدارات المعنية والتابعة لهذه الوزارة.

أصبحنا تقريبا نقترض لنمول كل شيء حتى منظومة الحبوب والأعلاف في الحقيقة ليس للفلاح اليوم أدنى سبب ليستثمر في هذه البلاد باعتبار انعدام التشجيع في حين نلاحظ عند رغبة الفلاح بحفر بئر يجب حضور الوزير في حد ذاته لمنحه الحق في ذلك وبالطبع أصبحت المنظومة التشريعية صعبة في أن تحرّكها السلطة التنفيذية وننتظر أن يقوم مجلس النواب بمبادرة وقتها نسرع ونعقد الجلسات ونبرز أن لدينا مشروعا جاهزا ونعمل عليه منذ عامين ونصف وثلاثة سنوات وغيرها.

في الحقيقة لم يعد الوضع محتملا وأن تقول لي اليوم نحن نقترض أقول لك بأننا نرهن الاجيال القادمة فتقول لي اليوم لدينا ثماني سنوات إمهال يعني بداية من عمر الطفل الصغير ثماني سنوات سيكون في الحقيقة مدينا.

لا يمكننا اليوم الحديث عن سيادة وطنية وسيادة غذائية فأمننا الغذائي مرهون بالخارج اليوم نقترض وغدا إن لم نجد مانحين دوليين مع تغيّر الوضع الإقليمي او اندلاع حرب عالمية فما هو وضعنا عندها؟ هل نجوع؟ ما هو وضع التونسيين؟ أين نذهب؟

من الطبيعي أن تخطط وزارة الاقتصاد والتخطيط لمثل هذا باعتبار أنّ هذه هي مهمتها في حين نرى الأراضي الدولية مترامية

بآلاف الهكتارات والشباب عاطل ولا نمنحها للشباب ونتركها مهملة هكذا فلا انتفع منها الشباب ولا تحسنت وضعية منظومة الحبوب لدينا اليوم ولا نعرف ما نفعل.

تقول لي هنا هناك دعم لمنظومة الألبان وماذا بعد ذلك سنعود لنفس المشكل إن كانت علبة الحليب تباع اليوم للمواطن بنفس السعر لصاحب المقهى فهنا يكمن المشكل، فكيف يباع للمواطن ولمن سيبيع 40 "capucin" و50 "direct"بنفس الثمن 1380 بينما الحلول موجودة لكننا نبحث دوما عن الحل الصعب.

مسألة أخرى أعتبرها فضيحة دولة أن نصادق اليوم على قرض وتاريخه مدوّن لدي بتاريخ 29 جويلية المتعلق بمشروع قانون عدد 20 لسنة 2023 المتعلق بالموافقة على القرض المبرم بتاريخ 19 جويلية بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للإنماء للمساهمة في الدعم والتطوير المندمج والمستدام وأحد مكونات المشروع هو إنشاء خزان بجبل الجلود. يعني أن وزارة الاقتصاد والتخطيط قررت اليوم إنشاء خزان في جبل الجلود وتبين فيما بعد عدم ملكية الأرض التي سنقيم عليها في الحقيقة أعتبرها فضيحة في حق وزارة الاقتصاد والتخطيط التي خططت لمسألة غير موجودة، فهذه صراحة فضيحة فهي تعتبر الوزارة التي سنؤمنها على التخطيط للأجيال القادمة وغيرها حيث خططت اليوم لمسألة ما تبين في الأخير أنها غير موجودة فكيف تريدون منا تصديقكم مستقبلا حين تقولون بأنكم تخططون لشيء ما؟

لم نفهم مخطط التنمية 2023-2025 للآن لعامين ولم نر منه شيئا ولا نعرف حتى نسبة الإنجاز لو سمحتم أجيبونا حول نسبة الإنجاز.

بالنسبة إلى خزان جبل الجلود فيجب إنجازه هناك فقد صادق عليه مجلس النواب وصدر بالرائد الرسمي ويجب أن يكون موجودا في جبل الجلود حتى إن تطلب الأمر الذهاب للمحكمة الإدارية فنحن أبناء جبل الجلود لن نستغني عنه ويجب إنشاؤه بأية طريقة لأننا نعرف هناك تم تهميش المنطقة الصناعية فأصبحت شبه مهجورة واليوم حين انبعث فينا الأمل بإنشاء خزان وبعودة نشاط السكة الحديدية للعمل وعلى الأقل يتم تحريك المنطقة ويحيي المستثمرون مجددا تلك المنطقة ويعيدون الاستثمار فنقول لا سننقله الى رادس ونحن كوزارة اقتصاد وتخطيط خططنا ولم نقم بالدراسات اللازمة وتبين عدم توفر الأرض لإنشاء الخزان فهي فضيحة.

فالطبيعي أن أول عمل تقوم به وزارة الاقتصاد والتخطيط معاينة الأرض ومعرفة كلفة المشروع والعاملين به وسبق التخطيط لكل هذا ولكن هذا لم يحدث وتركنا كل شيء بمحض الصدفة سواء تحقق أو ننتقل الى مكان آخر وسنبحث عن مكان آخر وما أدرانا أن توفر المكان في رادس أم لا؟ في الحقيقة نقطة استفهام.

بالنسبة الى خزان جبل الجلود كما قلت نود أن تجيبونا إجابة دقيقة ونود الحصول على مخطط التنمية 2023-2025 وهل سننجز مخطط تنموي آخر على الأقل على رؤية بعيدة لسنوات وماذا سيكون وضعنا اليوم كما قلت إن كان هناك مانحون اليوم وفي الغد لم نجد مانحين فما العمل عندها؟ هل نجوع؟ هذا فقط ما أردت قوله وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل عن كتلة الوطنية المستقلة وله سبع دقائق. المقعد عدد7.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا، مرحبا بالسيد كاتب الدولة وكافة إطارات الوزارة،

السادة الإطارات والسيد كاتب الدولة، سنترك هذا القانون على حدة وسنتحدث إستراتيجيا وتخطيطا لا بأس أن نركز مع بعضنا قليلا لأننا صادقنا على عدة قروض ومن المفروض أن نكون قد تلقينا درسا اليوم.

عندما نقول أن 50 بالمائة من القروض موجهة للاستثمار في الحقيقة هي غير موجهة للاستثمار فلنكن واضحين بل موجهة للدعم.

عندما نقول أن 25 بالمائة موجه لمنظومة الألبان و25 بالمائة للفلاحين مثلما كانت تتحدث زميلتي منذ حين يعني منظومة الألبان هي الدعم ونعرف أن المعامل دون القيام بإشهار لديهم ديون لدى الدولة ونقترض اليوم لكي ندفع لهم وديونهم كثيرة لدينا.

نفس الشيء المخابز لهم ديون لدينا وسندفع لهم في هذا الإطار يعني لا نجمل الصورة أن القروض موجهة للاستثمار ولو كانت موجهة للاستثمار لما كنت ناقشتك وأساندك ولكنني أناقشك اليوم حول النتائج الفعلية التي سيأتي بها الاستثمار.

فلنكن واضحين قليلا، اليوم لدينا إشكالية كبيرة جدا في الفلاحة وفي أمننا الغذائي واليوم عندما نتحدث عن أمن غذائي نتحدث عن سيادة وطنية ولا يمكن اليوم أن تكون متحكما في السيادة الوطنية وتكون سيد القرار وتكون متحكما في كل ما تريده داخل وخارج المنظومة الدولية إلا عندما تكون ماسكا أمنك الغذائي لكي لا يمنّ عليك أحد. سنتحدث في هذا اليوم كيف سنحقق أمننا الغذائي؟ نحققه باستيراد كل شيء من الخارج بما فيه الأعلاف ومنظومة ولوبيات الأعلاف الذي لم نتخلص منه إلى حد اليوم؟

في خصوص جانب الأعلاف، عندما تريد تحقيق أمنك الغذائي يجب أن تستغنى عن كل ما هو أعلاف متأتية من الخارج بالعملة الصعبة وتعطي الترخيص "لمنوبول" معين يقوم به "لوبينق" كامل فمن كان يبيع الأعلاف أصبح يربي الدواجن ثم بعد ذلك أصبح يربي الأبقار وفيما بعد لا يتحكم فقط في الأعلاف بل يتحكم في السوق الداخلية للبيض والدجاج وغيره.

نحن على علم بكل هذا وعادي جدا عندما يبيع الأعلاف بأسعار مرتفعة ثم يتحكم في سوق البيض والدواجن واللحوم البيضاء والحمراء في حين أنه كان بإمكانك القيام بمخطط استراتيجي واضح وهو استغلال محطات التطهير لزرع الأعلاف المحلية البرسيم وغيره.

اليوم عندما تستعمل محطات التطهير لزراعة الأعلاف ماذا فعلت حينها؟ يصبح لديك علف محلي تموّل به الفلاحين ثم لا يبق للفلاحين القدرة على شراء الأعلاف الباهظة بالتالي يكون إنتاجهم أقل كلفة بما يساعد أن يكون سعر المنتوج منخفضا ويكون في متناول المواطن التونسي ونفس الشيء يمكنك منافسة الأسواق العالمية لأن الإنتاج أقل كلفة بالتالي قادر على تصديره، هذا أولا.

ثانيا، جلبنا سابقا نبتة الأزولة وهي نبتة تقوم بزرعها مرة فقط في الحوض ويبقى منها 25 بالمائة في الحوض يوميا تتكاثر وهذه النبتة مردوديتها الإنتاجية في تعليفها سواء للأغنام أو الأبقار أو الدجاج وتعطي ثلاث مرات ضعف الإنتاج العادي وهذا بالدليل القاطع وتمت تجربته في المهدية وقام بجلبها شاب من الشباب وحاليا موجودة.

لماذا لا يوجد ترخيص لدعم النبتة وتشجع جميع الفلاحين بل تفرض عليهم استعمالها حينها ستخفض من كلفة الأعلاف هذا من بين الأشياء عندما نرغب في الحديث عن الاستراتيجية والاستثمار هنا يكمن الاستثمار.

ثانيا، كم لدينا من أراضي دولية مهملة ومتروكة؟ لو وقعت زراعتها قمحا وشعيرا ألن نحقق الاكتفاء الذاتي؟ لو نزرع الأراضي الدولية أشجارا مثمرة وغيرها ألن نحقق الاكتفاء الذاتي حينها؟ هذا نوع من الاستثمار الذي يجب أن تقوم به تستثمر في شبابك وأراضيك.

سأذكر مثالا على ذلك واد صوف على مستوى الجزائر وهي حدودية وتقدم مثالا في إفريقيا وفي العالم بأسره والجزائر تمول واد صوف بكل الخضراوات وهي صحراء نفس التجربة في رجيم معتوق ولكنها تجربة أوسع وأشمل وشملت كل الفلاحين في واد صوف لأنهم يستعملون آبارا عميقة وارتوازية لأنها تأخذ من "nappe d'eau" وللأمانة ذكرتها وسأكررها مرة أخرى "nappe d'eau" هي تونسية موجهة إلى هناك في ظل شحّ المياه وفي ظل التغيرات المناخية عندما لم نقم باستغلال صحرائنا.

الاستثمار اليوم عندما تقول لي سأستثمر في الصحراء التونسية سواء عن طريق المؤسسة العسكرية والجيش أو عن طريق الشباب التونسي ونعيد الصحراء جنة على وجه الأرض عندما نستغلها وننجز آبارا ارتوازية وننتج كل أنواع الخضروات وغيرها حينها نحقق أمننا الغذائي.

اليوم نتحدث عن المنظومة بأكملها، قطيع الأبقار تم تهريبه نتيجة عدم الرقابة اليوم لا يوجد مسالخ بلدية ولا رقابة الشاة النعجة يتم ذبحها على الملأ أمام الجميع ثم تقول لي نحافظ على الأمن الغذائي.

اليوم ممنوع ذبح "الفطيمة" ويتم ذبح النعاج وبيعها ثم تقول نحافظ على القطيع كيف نحافظ عليه عندما تقطع السلالة بهذا الفعل الشنيع.

لا بد أن نكون يقضين اليوم ونقوم بإستراتيجيا بمراقبة الجزار ولا تخرج اللحوم إلا من المسالخ البلدية ويكون مراقبا ولا بد أن يتم ذبح الخرفان في عمر معين ونحرم ذبح الشاة والفطيمة وغيرها هكذا نحافظ على الأمن الغذائي ونوفر الإمكانيات للفلاح لكي يحافظ على قطيعه ونشجعه في مواصلة المحافظة على القطيع.

اليوم نحن بصدد وضع "كبوس هذا على رأس هذا" بمثابة القيام بعملية ترقيعية. يا أخي لا بد أن نفهم بعضنا البعض هذه سياسة قديمة أنجزت سابقا، سياسة أنني موجود اليوم ولا أرغب في المشاكل ولا في الاحتجاجات وأريد سلما اجتماعية اسكت هذا قليلا وذاك قليلا ولكن إلى متى؟ فهذه بلادنا إذا لم نضع مخططا استراتيجيا واضحا وصريحا لإصلاح الأمن الغذائي انطلاقا من الزراعات وانطلاقا من إنشاء مناطق سقوية وانطلاقا من المحافظة على القطيع وانطلاقا من المحافظة وحماية كل ما يمس الأمن الغذائي. لم أتحدث اليوم في اتفاقيات أخرى تمس بالنسيج وكذا وبقينا في صلب الفلاحة وفي صلب القانون وفي صلب القرض الوارد علينا لو جاء في هذا المجال لما ناقشته ولكن هذا غير موجود اليوم.

لا بد أن نعرف أن هناك مناطق صناعية معطلة ومعطبة ولم نجد كيف نشغلها فلو قمنا باستراتيجية فلاحية للزراعات الصغرى والمتوسطة وحتى على مستوى الزراعات الكبرى لتوفر لدينا عديد المصانع المنتجة لمواد تحويلية صناعية وغذائية من فلفل وطماطم وبطاطا ولدينا اليوم دبلوماسية اقتصادية حتى لو كنا دولة صغيرة وإنتاج السوق غير كافي بالعكس هذا ضوء أخضر لنا ونقطة إيجابية في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية ونقوم بالتصدير لإفريقيا وغيرها، أحقق أمني الغذائي وأدعم اقتصادي وأوفر به الإمكانية المادية للدولة حينها تكون صاحب القرار.

بالتالي السيد كاتب الدولة أريد مناقشة العمق وأين تكمن قيمة التونسي؟ قيمة التونسي عندما يصبح منتجا ويكون صاحب القرار وعندما أدعم الفلاح وأقف إلى جانب المواطن التونسي بالفعل وليس بالقول، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة فاطمة المسدي غير منتمية لها ثلاث دقائق. المقعد 160.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة للتخطيط والاستثمار،

اليوم في الحقيقة لدينا مشروع قانون يتعلق بالموافقة على قرض لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس.

في هذا المشروع كنت أتوقع حضور السيد وزير الفلاحة أو السيدة وزيرة التخطيط والاستثمار لأنه ملف أمن قومي بامتياز والأمن الغذائي هو أمن قومي ولكننا اليوم اقتصرنا على حضور السيد كاتب الدولة مرحبا به وأتمنى أن لا يكون وجودك هنا نوعا من تملص السادة الوزراء لحضور جلسة عامة مع نواب الشعب.

لا أريد أن تكون هناك علاقة متوترة بين الحكومة ومجلس نواب الشعب فدورنا مراقبة العمل الحكومي وهذا ما يسمح به الدستور فلذا لا يجب أن ينظر لها وزير الفلاحة بحساسية خاصة أو يشعر أنها حصة تهجم على شخصه إذا قمنا بنقد العمل الحكومي أو قمنا بمراقبة عمله.

أود الحديث في موضوع يهم هذا القرض، هذا القرض بالنسبة لي عادي جدا بما أننا بحاجة لأمننا الغذائي وهذا القرض سليم وخارق للعادة ولا إشكال لدينا في التصويت عليه لكن لدي مشكلة أخرى، لدي مشكلة سيدي في مسألة التصرف. يوميا نقترض ونتوجه للدول لكي تمنحنا القروض من أجل أهداف معينة سواء من أجل أمننا الغذائي أو أي شيء آخر لكن المشكل ليس في القروض بل ما سيحدث فيما بعد في التصرف.

سأقدم لك مثالا على هذا، سيدي كاتب الدولة من المفروض في التخطيط والاستثمار أن تجيبوننا على استراتيجية الدولة ونريد معرفة من المتسبب في إفلاس ديوان التجارة؟ من كان السبب في إفلاس ديوان الزيت؟ من المتسبب في إفلاس ديوان الحبوب؟ أعلمونا بالمشكل وراء إفلاس المؤسسات، إذا قمنا بديوان أعلاف لا بد أن نعرف السبب في مشكلة الإفلاس قبل إنجاز ديوان الأعلاف ويتعرض لما تعرض له بقية الدواوين. من وجهة نظري لا بد من حذف ديوان التجارة لأنه أصبح بؤرة فساد.

أريد أن أذكر بشيء السيدة المديرة العامة، أود أن أتقدم لك بالشكر لأنني أسمع عنك كل خير بديوان الحبوب منذ تقلدت المسؤولية لكن السيدة المديرة العامة أود منك إجابتي عن أشياء حدثت في أفريل 2023 عندما أسمع بقطار نقل حبوب يخرج عن السيطرة ويتسبب في خسائر متفاوتة وكان يجر إحدى عشر عربة مخصصة لنقل الحبوب ومحملة بحوالي 500 طن من القمح الصلب ثم العربات المتجهة من ميناء صفاقس إلى خزانات ديوان الحبوب بسوسة والقطار ينعرج ونخسر هذه الكمية بالكامل.

يعني الدولة تقترض لكي تقوم بتوريد الحبوب ثم يأتي قطار يتسبب في خسارة وهدر تلك الكمية فهل تم فتح تحقيق في الموضوع؟ هل تمت محاسبة أشخاص؟ هل هناك مشكل حقيقي؟ هل الأمن الغذائي مرتبط فقط بديوان الحبوب؟ لا سيدتي مرتبط بالنقل وديوان الحبوب وعدة أشياء أخرى وإذا كان هناك شيء يتطلب الحديث عنه فهو التصرف.

سيدتي المديرة العامة، أريد الحديث عن أهم شيء وهي الاخلالات الجسيمة في مستوى التصرف العام بدائرة صفاقس منذ سنة نرى عدة أشياء وسأقدم لكم بعض الاخلالات في ميناء صفاقس مثلا كيف تتم عملية الوزن لا توجد شفافية وترى من ينقلون الشاحنات يضعون أرجلهم على الميزان.

أقدم لك هنا صورا شمسية توثق أخذ عينات بطريقة عشوائية ترون كيف يتم أخذ العينات بطريقة عشوائية بمجرد سطل لا قدر الله لا نريد أن نتحدث عن حبوب مسرطنة وأقدم لك صورا تبين غياب الاحترام في جلسة مخلة للاحترام في داخل ديوان الحبوب.

أريد أن أبين لك صورا شمسية لتكديس الحبوب على الأرض حتى الطابق الثاني جراء سوء تنظيف للعملة بطريقة رعوانية عوض أن نراهم في مكان للحفاظ على سلامتهم نجدهم على الأرض وهناك العديد من الإخلالات والسيد المدير العام الذي كان مسؤولا عن هذا هل تم تحميله المسؤولية أم لا؟ نعرف أننا خرجنا من هذا الأمر لكن هل تم تحميل المسؤوليات أم أنه مازال محافظا على منصبه؟

هناك أيضا ملفات فساد في مسألة التخزين ومراكز التجميع وفي التصرف في المحجوز والعديد والعديد وإذا أخذنا هذا القرض لبناء خزانات وتصرفنا غير لائق بدولة القانون أظن أنه لا داعي من اقتراضه، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الطاهر بن منصور عن كتلة الخط الوطني السيادي له خمس دقائق. المقعد 206.

السيد الطاهر بن منصور

بسم الله الرحمان الرحيم،

مع الأسف اليوم دخلنا في الدائرة الحمراء وفي المحظورات التي نهنا منها سابقا أصبحنا نتداين من أجل الطعام وتحقيق حاجياتنا الغذائية إضافة إلى استعجال النظر يعني الأمر العاجل فماذا لو لم نتحصل على هذا القرض؟ ماذا لو لم تقع الموافقة على هذه الاتفاقية؟ يعني بهذه الطريقة نجوع ولا نجد ما نأكله ونتحدث عن السيادة الوطنية وعن الأمن الغذائي ونتحدث عن الأمن الوطني يعني في واقع الأمر هناك مفارقات عجيبة وغريبة في نفس اليوم نوقع على قرض للتزود بالأكل وسنوقع على قرض من أجل الطاقة وكنا قد وقعنا قرضا من أجل البيئة وقروضا من أجل البنية التحتية ومن أجل الصحة والتعليم، إذن ما هو المجال المتبقي في تونس الذي حقننا فيه حاجياتنا اعتمادا على ذاتنا؟

دائما التبريرات هي نفسها التعلل بجائحة كورونا والأزمة المناخية والحرب الروسية الأوكرانية. هذه الأزمة ليست خاصة بتونس بل هي أزمات عالمية وهذه الأسباب تشترك فيها جميع الدول ولكن هل هذه الدول التجأت إلى حلول سهلة؟ وماذا لو وقعت حربا أخرى غدا؟ وماذا لو تواصت هذه الأزمة المناخية؟ وماذا لو حدثت كارثة بيئية أخرى مرض آخر ماذا سنفعل؟ يعني نكرر نفس الشيء.

الدول تخطط مخططات بعيدة المدى وترسل رؤى على عشرات السنوات ولديها الحلول "أ" و "ب" و"ج" وأكثر هناك دول تتجه إلى حل أول وحتى الحل العاشر.

الأزمة الغذائية بتونس هي أزمة مستهلكة ومستمرة قديمة معروفة يعني دائما لدينا تبعية إلى الأسواق السوق الداخلية دائما تابعة للأسواق الخارجية أو ضغوطات متنامية على الموارد الطبيعية وشح مائي وغيره أو تشتت الملكية أو الإشكالية الكبرى تعود للتخلف التكنولوجي.

ما زالت فلاحتنا متخلفة في عصر يتحدثون فيه عن زراعات خارج التربة وعن الزراعات المائية والهوائية وتتحدث عن تقنيات تصل إلى السماء ونحن مازلنا اليوم بطرق تقليدية من عهد الأجداد وحتى أجدادنا في السابق نعود لـ 3500 سنة سيدنا يوسف قام بالتخطيط الاستراتيجي وحقق الأمن الغذائي على مدى 15 سنة أو 14 سنة للأمام أين نحن من كل هذا اليوم؟

حقيقة هناك غياب لرؤية شاملة تعزز إرساء أمن غذائي شامل ومستدام قادر على مجابهة الأزمات الموجودة والأزمات التي من الممكن أن تحدث ولا يتحقق هذا إلا بسياسة غذائية ترتكز أساسا على:

أولا، لا بد من تطوير فلاحتنا، هل ليس لدينا كفاءات وقدرات تونسية وإن كان ليس لدينا فالدول تستفيد من العالم لأن العالم اليوم مفتوح والمبررات أننا لا نملك المقدرات والإمكانيات المالية نرى في ميزانية 2024 خطوط تمويل تذهب هباء منثورا لدعم الخط الفلاني والخط الفلاني فلو وضعنا خطة من أجل عصرنة وتطوير تكنولوجيا فلاحتنا لنجحنا في هذا، المهم أن نبدأ ونقوم بمخطط على عشر سنوات السنة الأولى ننجز 10 بالمائة أو 5 بالمائة وهكذا دواليك سنحقق على الأقل خطوة هامة.

ثانيا، استغلال أراضي الدولة وهي تقريبا 500 ألف هكتار أرض الدولة خارج منظومة الإنتاج وهي مقدرات مهدورة بل أصبحت تمثل ثقلا ولا تمثل حلا حقيقيا بالإضافة إلى الأراضي الاشتراكية حوالي 3 مليون هكتار جميعها أراضي معطلة من 5 مليون هكتار قابلة للإنتاج الزراعي في تونس يعني تقريبا 24 بالمائة فقط أو أقل يقع استغلالها وهناك حوالي ثلاث أرباع المقدرات للأراضي الزراعية خارج دورة الإنتاج.

اليوم لا بد من البحث عن حلول والحلول موجودة مثلما تحدث زميلي عن الجزائر المجاورة بماذا تفوتنا الجزائر والمغرب؟ في إفريقيا دول متخلفة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد طيب الطالبي غير منتمي له أربع دقائق. المقعد 15.

السيد طيب الطالبي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة وإطارات وزارة الاقتصاد والتخطيط،

للأسف الشديد نجد أنفسنا مرة أخرى نناقش قرضا يخص الاستهلاك ونحن في مسار جديد أردنا أن نقطع مع الحكومات المتعاقبة التي تعتمد على القروض الاستهلاكية، قرض بـ 300 مليون دولار أمريكي يستعجل فيه النظر لأنه موسم الحصاد وموسم شراء الحبوب واقتنائها على الأبواب.

كنا نأمل السيد كاتب الدولة أن يكون موجودا بيننا السيد وزير الفلاحة لأنه جاء تحت قبة مجلس النواب متحدثا عن الاكتفاء الذاتي وعن الأمن الغذائي. هنا نريد طرح مجموعة من الأسئلة خاصة بالفلاحة وخاصة بالسيد وزير الفلاحة ما هي الإجراءات التي اتخذتموها لتحقيق الأمن الغذائي والحال أن الحرب الأوكرانية الروسية كشفت أن أكبر عائق أمام دول العالم اليوم المنتجة أو المستهلكة للغذاء العالمي هو الأمن الغذائي وجميع الدول تقريبا اتفقت عن تأمين أمنهم الغذائي والحال أننا في دولة تشهد تغيرات مناخية ليست خاصة بتونس بل هي خاصة بالعالم عامة التغيرات المناخية والشح المائي.

تقريبا تونس من أفقر الدول في العالم من حيث نصيب الفرد في المياه أقل من 400 متر مكعب في السنة للفرد الواحد ونعاني معاناة كبيرة في الشرب ليس في إنتاج الحبوب ثم نتحدث هنا عن الأمن الغذائي ما الذي قمنا به؟

نعرف أنه منذ سنوات هناك عجز وشح مياه لكن عندما يرحمنا الله بأمطار كبيرة وفيضانات ماذا يقع؟ كل المياه تذهب إلى البحر هل هناك إجراءات وإصلاحات لمنظومة سدودنا؟

هل قمنا بأي برنامج؟ فمنذ سنة 2016 موجود لدى الحكومات المتعاقبة يتعلق باستغلال فائض مياه الشمال لتوجيهه للوسط الذي يعاني من شح مياه. يبقى الشمال دائما ذو مناخ رطب أفضل من الوسط والجنوب الجاف.

السيد كاتب الدولة، دول الجوار تستغل المياه الجوفية ونحن نتفرج هناك ثورة خضراء في الجزائر وفي ليبيا وتونس تتفرج والحال أنها نفس المائدة المائية فإذا واصلنا في المشاهدة فقط ولا نستغل هذه الثروة المائية سنبقى دائما نعاني من قروض استهلاكية إلى قروض استهلاكية.

رجاء كل الرجاء أن نرى في المرة القادمة قروضا موجهة للاستثمارات الكبيرة قروضا في إصلاحات جوهرية لأمننا الغذائي وللاكتفاء الغذائي لا قروضا استهلاكية موسمية وترتهن الأجيال ونبقى دائما نعاني والحكومة القادمة تسلط المسؤولية على الحكومة التي سبقتها وهكذا دواليك دون وجود تغييرات نبحث عن تشريعات كبيرة تشريعات تغير الواقع وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد سامي الرايس عن الكتلة الوطنية المستقلة له خمس دقائق. المقعد 32.

السيد سامي الرايس

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة وكافة إطارات الوزارة،

في الحقيقة ما يمكنني ملاحظته في هذا التقرير هو كثرة الأعذار والأرقام والنسب والحاجيات مالية عمومية مهترئة وضعيفة تقلبات مناخية تغيرات اقتصادية في الأسواق العالمية حاجيات الدولة من كميات الحبوب، ما هو الإنتاج الوطني وغيرها من الإحصائيات؟ والملاذ الأخير قروض متكررة ومتواترة لم نترك مانحا أجنبيا لم نتصل به، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، البنك الإفريقي للتنمية، البنك الأوروبي للاستثمار، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتعمير وفي النهاية نجد أنفسنا مطالبين بتوريد 2،8 مليون طن من الحبوب وتوفير 98 بالمائة من القمح اللين المعد لإنتاج الفارينة المجعولة لصناعة الخبز والحاجيات الأساسية للمواطن التونسي مع ندرة الأعلاف وتذبذب في إنتاج الألبان وضعف تمويل صغار الفلاحين.

طوابير صفوف طويلة لشراء السميد وغيرها وفي نفس الوقت الحكومة تسوّف تسوّف ماذا؟ سوف نعمل على تغيير الخارطة الفلاحية سوف نعمل على اعتماد إحصائيات دقيقة لضمان الانسجام بين الواردات والصادرات سوف نعمل على إحكام توزيع الواردات من الحبوب والبذور والأسمدة والدعم على الفلاحين والمربين سوف وسوف وسوف هل هذه خارطة طريق؟

ما نطالب به وزارة الفلاحة استراتيجية وكنا نتمنى حضور السيد وزير الفلاحة معنا لأنه في الحقيقة اللجوء إلى الاقتراض تقريبا لدينا سنة ونصف في مجلس النواب ونحن نصادق على قروض للضرورة وباعتبارنا مسؤولين أمام ناخبينا وجدنا أنفسنا مطالبين بالمصادقة على هذه القروض رغم أن لهذه القروض تبعات كبيرة جدا وسنحمّل أجيالا لاحقة لخلاص هذه القروض.

أين البحث العلمي في هذا المجال، تطوير الجينات وبالأخص تحصيل الصابات وتطويرها؟

ما هي الاستراتيجية المستقبلية للحد من التبعية لتوفير الأمن الغذائي؟ هل الأمن الغذائي هو الاقتراض ورهن الأجيال المستقبلية؟

صحيح لدينا وضع اقتصادي صعبا لكن ليس بهذه الطريقة تدار الأمور. في الحقيقة كنا نتمنى أن يكون لدينا استراتيجية ونحن تحدثنا عن الاستراتيجية وقلنا في إطار عملية تشاركية بين مجلس نواب الشعب والحكومة لإعداد استراتيجية مستقبلية في ضمان الأمن الغذائي وتوفيره لأن الأمن الغذائي هو من الأمن القومي ولا يمكن الحد من التبعية الخارجية إذا لم نوفر الأمن الغذائي لجميع التونسيين.

العمل الصحيح الذي يجب أن نعمل عليه هو إيجاد طريقة صحيحة مع بعضنا، طريقة مستقبلية للعشرية المقبلة ونقلص من الاقتراض لأنه ليس بالحل الوحيد.

إعانة صغار الفلاحين والمحافظة على القطيع والمحافظة على سلاسل القيمة المتعلقة بالمخابز والألبان والمربين. هذه هي الاستراتيجية التي يجب أن نعمل عليها لأننا وجدنا أنفسنا نصادق ومسؤولين أمام الحكومة وأمام الشعب التونسي بتوفير الأمن الغذائي في حين كان من الممكن أن يكون لدينا من الأفكار والاقتراحات التي تمكننا من إصلاح وضعنا.

نعول عليكم لإيجاد الحلول مع بعضنا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة بسمة الهمامي غير منتمية ولها أربع دقائق. المقعد 44 تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

صباح النور جميعا،

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد كاتب الدولة لوزارة التخطيط والاقتصاد وبكل الإطارات المرافقة والحاضرة معنا اليوم،

الأمن الغذائي وهذا الغول المهدد لأمن الشعوب ووجودها، كيف يمكن تكييفه حين توجد دول تنتج القمح وتنتج الحرب وتوفر القمح وتبيعه لشعوب بدون بوصلة واضحة؟ دول لا تعيش الحروب بل تعيش عقما في الفكر والفعل البناء، قروض البنك الدولي في 23 فيفري 2020، توفير قرض أول قيمته 130 مليون دولار لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي 2023، تمويل إضافي أولي عن طريق هبة بمبلغ 11,161,905 دولار أمريكي من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للأمن الغذائي.

سنة 2024 البنك الدولي للإنشاء والتعمير 300 ألف مليون دولار أمريكي من أجل الأمن الغذائي لم ير إلا قروضا، لم نسمع أمرا مغايرا. الأمن الغذائي رهين البحوث والتجارب وهناك أكثر من مبادرة لإنتاج القمح مرتين في السنة، أين نحن من الاستثمار في البحث العلمي وحسن توظيفه كشرط من شروط الدفاع عن السيادة الوطنية والأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للفلاح بل رهنه في قروض جديدة أمام المتغيرات المناخية المهددة للأرض والمهددة لوجوده، ماذا أعددتم له في مخططاتكم؟ حاليا وبشكل سريع وجب إسقاط كل الديون عنه وهنا أقصد بذلك صغار الفلاحين الذين عانوا الأمرين من شح المياه ومن غلائها ومن فوضى السوق ومن هلاك المنتوج ومن إجحاف البنوك ومن غياب الضمانات.

الوزير الأسبق للوزارة يعد بقانون الاستثمار والتجديد، أين أنتم من قانون الاستثمار؟ ماذا أعددتم لنا؟

السيادة الوطنية ليست شعارات، السيادة الوطنية خطط وبرامج ورؤيا واضحة تثمن القدرات وتستثمر في كل السبل لتطوير الإنتاج. وزارة التخطيط بلا تخطيط وزارة التخطيط والاقتصاد تصنع المخططات وبدائل حقيقية بدل البحث عن رهننا وعن رهن الأجيال في قروض، لا تقدم شيئا للأمن الغذائي بل مهددة لوجود الفلاح وللفلاحة وللأمن الغذائي بشكل عام...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ظافر الصغيري عن كتلة الوطنية المستقلة، له سبع دقائق. المقعد 98.

السيد ظافر الصغيري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة،

يقول المفكر الراحل جبران خليل جبران "ويل لأمة تأكل مما لا تزرع" وتلبس مما لا تخيط وتشرب مما لا تعصر" السيادة الوطنية هي أن نأكل مما نزرعه ونحن اليوم نتحدث عن القمح البنك الدولي سنة 2022 يقول إن تونس هي أكبر مستهلك -إن أخذنا بالفرد – للقمح في العالم. ما معنى؟ أي أن التونسي في السنة يستهلك 180 كلغ قمحا تبعا لعاداتنا الغذائية فمثلا توجد إلى جانبنا الجزائر لها تقريبا نفس عاداتنا ولكن في الجزائر يستهلكون 100 كلغ قمح لكل مواطن جزائر ينحن نستهلك 180 كلغ ومقارنة ببلدان الاتحاد الأوروبي يستهلك الفرد 50 كلغ من القمح، لماذا تعتبر تونس أكبر مستهلك للقمح في العالم؟ لماذا يستهلك المواطن التونسي الكثير من القمح؟ الإجابة سهلة وبسيطة لأن سعر الخبز في تونس يعتبر أقل سعر خبز في العالم وجودته تعد أسوأ جودة خبز في العالم لأن أمراض السكر عفانا وعفاكم الله تتأتى من الخبز السم الذي نقدمه نحن كغذاء للتونسيين كذلك أمراض ضغط الدم والأمراض وكل هذه الأمراض متأتية من "الباقات" التعيسة حاشا نعمة الله التي نأكلها، نحن نتحدث عن القمح كم نسبة البروتين في القمح الذي نشتريه؟ نحن نشتري أقل نسبة بروتين وفي أقل نسبة قلاتين ما نوعيته؟ هل نقوم بمراقبة الخبز الذي يأكله التونسيين أم لا؟

اليوم لدينا مشكل في العلف ولكن نحن اليوم نقدم غذاء للأبقار وللأغنام الخبز أي أن اليوم كل الاقتصاد بني على الخبز اليابس "البايت" لأن التونسي عندما يعود إلى منزله في بعض الأحيان لا يسأل حتى ماذا أعددت كغذاء في المنزل يشتري 10 باقات بألفي مليم ويمر وكل الخبز الباقي يتم إلقاؤه. أي أننا اليوم نورد بالعملة الصعبة وقد فرطنا في سيادتنا الوطنية لأن من يقترض ليس له سيادة لأنك تقترض لتأكل ولا تقترض لتقوم باستثمار أو بشيء آخر لذلك نحن نقترض شيئا نلقي به ملايين الخبز يتم إلقاؤه كل يوم ونحن نورد بالعملة الصعبة هذه المواد.

نحن شعب مبذر وأحيانا نرى حلول كمنع البلاستيك في المخابز، أنت تشتري الخبزة بـ 190 مليم لا أدري لماذا ليس سعر الخبزة 200 مليم لأن 10 مليم الدراسات تقول أنها 30 مليار تضيع كل سنة نتيجة 10 مليم لذلك أتساءل لماذا 190 لا أدري لماذا؟ المهم أن التونسي سيشتري الباقات بـ 200 مليم ويشتري الكيس البلاستيكي بـ 200 مليم، نحن منعنا البلاستيك في المخابز أم لا؟ عليك أن تذهب أمام المخابز ستجد أن الكثير من الناس يبيعون الأكياس البلاستيكية بـ 200 مليم وسعر الباقات 200 مليم، هذه أعجوبة الحقيقة نحن في تونس لا يوجد مكان آخر في العالم يعيش ما نعيشه نحن.

الدعم انتقل من سنة 2010 كان في حدود 700 مليون دينار، انتقل إلى 3 مليار دينار دعم للحبوب لبلد تعد أكبر مستهلك للقمح للفرد في العالم وبرقم مخيف جدا، هل أجرينا دراسات بخصوص هذا؟ لأنه أي قانون أو أي قرض سيعرض علينا أو أي شيء آخر يتم ذكر في شرح الأسباب هذه الأشياء نقوم بدراسة لنقول لماذا نحن مستهلكين كثيرا للقمح؟ ألم يتساءل أحد؟ الجزائريون الموجودون بجانبنا يستهلكون نصف ما نستهلكه نحن ويأكلون نفس أكلاتنا بل بالعكس أرى أن أكلاتهم تستحق أكثر خبز من أكلاتنا. أين يذهب هذا القمح الذي نورده؟ هل توجد دراسات بخصوص "fuite" الحاصلة لماذا توجد كل هذه "fuite"؟

مع الأسف سأتحدث عن جيراننا لأن جارتنا الجزائر حاليا والإخوان ذكروا وادي صوف والتي تعتبر تجربة ممتازة لكن اليوم يزرعون منطقة اسمها أدرار وهي موجودة في قلب الصحراء الكبرى ومكنتهم هذه السنة من إنتاج 7 مليون طن من القمح وهو ثاني منتج للقمح في إفريقيا بعد مصر. هذه صحراء موجودة إلى جانبنا تنتج القمح، ما الذي يمنعنا نحن كتونسيين من إنتاج هذا الشيء؟ هذا غريب جدا ولا توجد حلول لا يوجد أي حل في الأفق مثلا السنة القادمة ماذا سنفعل؟ لا ندري، السنة التي تليها لا ندري نحن نقترض الأموال ونشتري بها القمح ليتم إلقاؤه ويذهب كعلف للأغنام.

أين مساعدة الفلاحين اليوم؟ هل هي في الترفيع في سعر الشراء أو على أن نشجع على التخزين بأن نقوم بنظام رقابة صارمة لبيع منتوجنا ولتوزيع الحبوب وأن نقوم بتوسعة مساحات الزرع ونطور من تقنيات حصادنا؟ كل هذا لا نراه ولا نفهم أصلا لماذا لا يتم القيام به الصابة إلى غاية شهر مارس كانت كل مؤشراتها مؤشرات جيدة ولكن في شهر مارس بسبب عدم نزول الأمطار ولم يرحمنا الله بالغيث ماذا قدمنا للفلاح؟ الآلاف المؤلفة من هكتارات الأراضي كانت تنتظر بعض السقي، ما المجهود الذي قامت به الحكومة حتى نمنع قليلا من الصابة؟ بأن نقدم ري إضافي ونمشي في هذا القرار، كل هذا لم نذهب فيه.

أسأل أين الدعم المقدم للفلاح؟ أين الإرشاد الفلاحي؟ أين مهندسي إدارات الفلاحة ليراقبوا وليطلعوا على الأراضي ليس بخصوص منتوج القمح فقط بل عليهم بالاطلاع على أشجار الزياتين والأشجار المثمرة وعلينا بمساعدة الفلاح على القيام بالطرق المثلى لنحافظ مرة أخرى على سيادتنا الغذائية التي هي من سيادتنا الوطنية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد المعز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق. المقعد 34.

السيد المعز بن يوسف

الدولة ووزارة الاقتصاد والتخطيط، سأنطلق من الأشياء المتداخلة في بعضها البعض المهم أن ما نعيشه اليوم بعد 14 أو 15 سنة من الثورة، أين وصل العقل السياسي التونسي في إدارة البلاد وفي إدارة الشأن العام؟ أي بمعنى إلى متى سنواصل في طريقنا نحو الفشل وفي طريقنا نحو الارتهان إلى الخارج؟

عندما تتحدث اليوم عن قرار سيادي فلا يجب أن تواصل في سياسة الاقتراض من الخارج ما دمت تقترض من الخارج فإنهم سيبقون يتحكمون فيك وفي قراراتك وحتى في استراتيجياتك القادمة للأجيال القادمة.

في تونس 1000 مليار على مدى 28 سنة وسبع سنوات كذا إلى آخره نقول هذا معقول ولكن ماذا أعددنا للجيل القادم؟ بمعني أننا اليوم في حاجة إلى الاقتراض لكن إلى متى؟ إلى متى عندما نشعر بأننا كبلد بعد 14 سنة ثورة كان بالإمكان أن نكون بوضع أفضل؟ الجميع يقولون أنه كان بالإمكان أن نكون في وضع أفضل لكننا لسنا اليوم في وضع أحسن، لسنا في وضع اقتصادي أفضل يساعد على أن يخرج البلاد من أزمتها، كل القطاعات تعيش أزمات، ما معنى أن نتحدث اليوم عن أمن غذائي التونسي؟

طيب ولكن ماذا فعلنا؟ ومن أكثر الأشياء التي توجع اليوم في واقعنا الفلاحي في تونس صغار الفلاحين، أنا أعيش في منطقة فلاحية في القلعة الكبرى سيدي بوعلي الكندار عليكم أن تزوروا هذه المناطق لتطلعوا على واقع الفلاحين هناك بداية من الطرقات التي لم يتم صيانتها منذ عشرين سنة، أبسط شيء لدينا 22 مطلبا لحفر الآبار هذه المطالب مازالت موجودة على مكتب السيد وزير الفلاحة أقول له بالله عليه بإصدار هذه القرارات، عليك أن تصدر هذه القرارات ليتجه الفلاحين للزراعة وللإنتاج، أغلبهم من صغار الفلاحين البعض منهم قد تخلوا عن أراضيهم لأنه لا يجد طريقا ولا يجد دعما وإن أراد وإن اقترض يجد صعوبة في استرجاعه وغدا يقترض من جديد وفي الأخير يجد نفسه إما أن يهرب أو يفتح دكانا أو عطرية أو يقوم بأي مشروع آخر.

لا يوجد أمن غذائي في تونس عندما ترى اليوم ما يعيشه التونسيون في كل حياتهم اليومية، اليوم تونس تحتل المرتبة 60 على 111 دولة أو 113 دولة في البحث عن الغذاء إن أردت أن تشتري السكر غير موجود مع العلم أن سعر الكلغ من السكر 1400 مليم بينما المواطن يشتريه بـ 2400 مليم وحتى بـ 4500 لأنه مفقود. الزيت النباتي أين هو في السوق؟ غير موجود ولكن نجده في بعض المواقع الأخرى.

اليوم الناس الذين يتحكمون في كل ما هو اقتصادي في تونس هم الذين يتحكمون في كل ما هو موجود في السوق هم "الكناطرية" وهم الأباطرة الذين يتحكمون فينا ويتحكمون في غذائنا، 1000 مليار نزلها للسوق تذهب في جيوب هؤلاء المستكرشين هؤلاء الناس والدولة عاجزة على التدخل والدولة عاجزة على المراقبة والدولة عاجزة على تأمين غذاء شعبها.

اليوم ونحن نعيش لحظة خطيرة لتأمين كل ما يحتاجه الشعب التونسي، هذا ليس كلام سياسة ونحن لسنا بخير. كامل الصابة ذهبت مثلما ذكر صديقي، لماذا لم نتدخل؟ لماذا لم نحاول إنقاذ حتى نصف الصابة؟ لأن الفلاح عندما يأتي "بستيرنا" من الماء للسقي يتم التعرض له وتخطيته، الفلاح عندما يريد أن يبذل مجهودا لا يجد أحدا، إلا الفلاح لا يجد من يسانده كل الناس الآخرين يجدون المساعدة، ما معنى مطعم سياحي يبيع الخبز للمواطن الذي يتقاضى 300 دينار بنفس السعر الذي يشتريه الآخر وبعد ذلك تخرج السيدة وزيرة المالية وتقول لقد سلطنا عليه أداءات، أداءات على ماذا؟ إن لزم الأمر أن يشتري الخبزة بـ 1500 مليم يجب أن يشتريها بهذا السعر، ما معنى أن يبيع "plat" بـ 30 دينار وبـ 40 دينار وحتى أكثر في بعض الأحيان إلى غير ذلك.

صندوق الدعم اليوم نفس الشيء الذي قام به السيد وزير الشؤون الاجتماعية، نفس الشيء عندما قلنا له عليك بإصلاح صندوق الدعم، عليك أن تعطي الأموال لمستحقيها اعطي الأموال للعائلات المعوزة أجاب بأن لدينا قروضا.

لذلك لابد من العقل السياسي التونسي أن يعي بالخطر الذي تعيشه تونس، إنها تونس، إنها قرطاج ونحن قادرين على أن نكون أفضل وقادرين بالكفاءات التونسية التي تهاجر كل يوم والعالم يستغلها ولكن لم نتفطن إلى حد اليوم بأن الإمكانيات الموجودة في هذه البلاد لا يمكن إرجاعها ولا يمكن أن يأخذ كل ذي حق حقه إلا عندما تكون الدولة في موقع قوة وتفرض حق سلطة القانون ليس بالكلام ولكن بالفعل وفي الأرض وفي الميدان لصالح هذه الأمة التونسية العظيمة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد جلال خدمي عن كتلة صوت الجمهورية وله أرب دقائق. المقعد 133.

السيد جلال خدمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بجميع الضيوف،

أسعد الله يومكم تونس هائلة،

بالرغم من أهمية هذا المشروع إلا أنه في الحقيقة لا يعالج المشكل من جذوره ويبقى حلا وقتيا لا يمثل سوى جزء بسيط من معالجة المعاناة التي يتعرض لها الفلاح التونسي.

بالنسبة إلى مربي الماشية من أغنام وأبقار فإن المشكل الحقيقي يكمن في معالجة مسالك التوزيع التي تسببت في عدم إيصال الأعلاف لمستحقيها ونجد العديد من المتدخلين في هذا القطاع كالنيابات العلفية والمطاحن الكبرى ومصانع الأعلاف المركبة والتي يشوبها الفساد واستغلال الدعم المخصص للفلاح من أجل المضاربة والاحتكار ويؤكد هذا في الحقيقة تواجد الأعلاف في السوق السوداء وبأسعار مرتفعة، نحن لا نتحدث اليوم عن الشح في الأعلاف وإنما نتحدث عن مضاربة وعن احتكار.

في اعتقادي يكمن الحل هنا في رفع كامل الدعم على الأعلاف وتعويضها بمنحة إنتاج للفلاح ويأتي هذا طبعا بعد إعادة الإحصاء وترقيم القطيع وإصدار بطاقة للفلاح لكي تعرف بالفلاح وتمكن من معرفة عدد القطيع لكل فلاح ونرى في الحقيقة قائمات تحمل أسماء أشخاص ليس لهم أي علاقة بالفلاحة لا من قريب ولا من بعيد وهؤلاء الأشخاص يتحصلون على حصص الأعلاف المدعمة ليقوموا ببيعها في السوق السوداء وهذه لوبيات وشبكات احتكار منظمة لها علاقة ببعضها البعض.

فيما يخص الطاقة التخزينية الفلاحية للبلاد فإن البلاد التونسية في القطاع الفلاحي تبقى في الحقيقة محدودة وقد رأينا هذا خاصة في سنة 2018 في علاقة بقطاع زيت الزيتون فقد وصل الأمر بالفلاح أن يمتنع عن جني صابته لأن تكلفة الجني لا تغطي ثمن لتر الزيت الذي وصل في ذلك الوقت سعر اللتر منه 2800 مليم وقد ألقينا بالصابة كما سبق أن ألقينا عديد المرات بالحبوب وتلك المقولة الشهيرة عندما قيل لنا "بأن الحبوب قد أكلها الحمام" لهذا السبب لا يمكننا ربما استيعاب كامل إنتاجنا وصابتنا وقت الذروة لأنه لا يوجد لدينا قدرة على تخزين منتوجاتنا.

كما لم يتم الحديث أيضا في هذا المشروع عن الماء الصالح للشرب في عدة مناطق لأن الماء يمثل عنصرا أساسيا في تربية الماشية وهذا المشكل يمثل مشكلا كبيرا قد أثر كثيرا على كلفة الإنتاج للفلاح وزاد أيضا في تفاقم الإشكال في الوقت الذي تقدر كلفة صهريج الماء يوميا على الفلاح 50 دينار ويعلم الله من أين أتى به بالرغم من وجود إمكانيات طيبة من الماء في المائدة المائية وأخص بالذكر معتمدية بئر الحفي وسيدي علي بن عون.

فيما يخص الجرار، علينا أن نتفق أولا بأن الجرار هو مجرد أداة فلاحية مثله مثل "البالة والمسحة" لماذا لا يتم تسهيل استيراد الجرارات المستعملة وتكون ربما بأسعار تناسب الفلاح ونحن نعرف أهمية الجرار في القطاع الفلاحي وعندما نريد أن تكون لدينا رؤية واستراتيجية واضحة في الأمن الغذائي يجب أن يكون لدينا خارطة فلاحية واضحة لكل ولاية وهذا ليست بدعة بل يقع العمل به في عدة بلدان التي تهتم بأمنها الغذائي وأيضا لابد من منع بعض الزراعات للحفاظ على مواردنا المائية مثل الطماطم والدلاع وغيرها من الزراعات التي تتطلب كميات كبيرة من الماء وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار له أربع دقائق. المقعد 36.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

نحن اليوم أمام جلسة للاتفاق على قرض وأمام هيئة مهرجان دولي تونسي تتفاوض مع الفنان بأموال دعم وزارة الثقافة وبأموال الشعب التونسي ليتم جلب فنان بمليار و200 مليون ليغني لنا "يا حلوة أنت يا تونس" أريد أن أقول له بأن تونس حلوة به أو بدونه. كذلك هناك تفاوض لجلب فنانة بـ 400 مليون لتغني على القصائد الوردية أيضا تونس كلها ورود بهم أو بدونهم، كفانا من السياسة التي تأخذ من الإعمار وتضع في الخلاء و"فين فلوسك يا حمار في الصفيحة وفي المسمار" وأحيانا نقول " عريان وفي صبعو خاتم".

النقطة الثانية، أريد أن أطلب من السيد رئيس المجلس السيد إبراهيم بودربالة بكل لطف أن يوضح مهام النائب ومهام السلطة التنفيذية.. إن الحمل قد ثقل علينا السيد الرئيس يقولون ما لا يفعلون كل شيء قلناه وكل شيء قمنا به وأشعر لو تعيدوا التسجيلات بأننا نعيد نفس الكلام الذي نقوله، نحن هنا لسنا في برنامج "فرغ قلبك" سيدي الرئيس كل شخص عليه أن يتحمل مسؤوليته نحن كنواب بلغنا وقدمنا الحلول التقصير ليس في القوانين التقصير في السلطة التنفيذية العاجزة حاشى الرجال التي لا تستحق هذا، تونس تحتاج الآن إلى رجالات، تحتاج إلى جانب "طبق القانون" إن كنا سنعمل لنتقاضى أجرا لا يمكن أن نصل إلى شيء بهذا يجب "القرنيطا" ويجب " القليب" .

أود تقديم تحية للجماهير الرياضية أيضا وبالخصوص هيئة الترجي الرياضي التونسي التي عبرت عن قناعتنا بالقضية الفلسطينية وعبرت عن توجه الشعب قيادة وشعبا وبارك الله فيهم. وبالمناسبة أريد أن أهنئ كل الفرق الصاعدة ولدينا فرق في المهدية صعدت للقسم الوطني ونحن نشجعهم.

كذلك من بين عديد مشاغل الشعب التونسي والتي يعلموننا بها يوميا، أين وصلنا في "FCR"؟ بخصوص إسناد بنادق الصيد، الامتياز الجبائي للسيارت المعدة لذوي الإعاقة الجسدية، المتقاعدين أين نصيبهم من الإنجازات ومن الثورة ومن المكاسب؟ أين وصلنا في قانون تنقيح الشيكات؟ أين وصلنا في برامج الطاقة المستديمة؟ ونود أن نتساءل أين البترول وأين الملح وأين الفسفاط؟

نحن نكرر نفس الكلام ولا حياة لمن تنادي وصل بنا الأمر للحديث عن قرض لتأمين غذائنا خوفي أن نقترض غدا لتأمين الهواء ونقترض لتجهيز الأمنيين والعسكريين يا خيبة المسعى.

الحلول لا يجب أن نعمل عن بعد عليكم أن تنزلوا للبحارة وللفلاح سيعطونكم الحلول، عليكم بدعم الفلاح وبدعم البحارة هذه القروض الله أعلم أين سيتم صرفها نحن نخشى أن يتم استغلال قسط منها للسيارات الإدارية كما حصل، كما نتذكر أن في جائحة كورونا الناس تبرعوا لإنقاذ أرواح بشرية لكن هذه الأموال ذهبت في شراء سيارات ونستغلها في ترميم الجدران، هل نزلت للبحر؟ أتمنى أن ينزل مسؤولون من وزارة الفلاحة لميناء المنستير أو المهدية أو قابس عليك بنصب ثلاث أو أربع خيام وبعقد جلسة مع البحارة سيقدمون لك الحل، البحارة المنكوبين منهم من سقط وغرق في البحر وهو يصطاد والناس تشاهد، هذا ما ربحه والفلاح نفس الشيء.

أين برنامج المياه المعالجة نحن ننتظرها، الماء لا يمثل مشكل الله رحمته واسعة كما قال الله تعالى "عليك بالحركة وعلي بالبركة" إن بقيت تنتظر الماء سنموت جوعا، عليكم بتفعيل محطات التحلية، عليكم بتحلية مياه البحر وعليكم أن تعملوا.

وسأختم لأن الوقت لم يعد يسمح، أحيانا يكون كرسي فارغ أفضل من كرسي مملوء بالفارغ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أحمد بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة له ست دقائق. المقعد 8.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

أحمد بن صالح هو أخي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أيمن بن صالح، العفو أعتذر.

السيد أيمن بن صالح

مرحبا يعطيك الصحة سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد سمير عبد الحفيظ، كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط والمكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة،

مرحبا بكافة الإطارات المرافقة له،

نناقش اليوم المشروع المعروض علينا وهو مشروع قرض كلما مررنا بضائقة مالية نلتجأ للقرض للحصول على بعض الأموال وعندما نرى المبلغ الذي سنقترضه نجده مبلغ غير هين وعلى مدى 28 سنة وبذلك فإننا سنورث هذا للأجيال القادمة نقول تركة تركت نحن أنفسنا اضطررتمونا لترك تركة نحن أيضا أي أن الحبل يجذب بعضه "الحبل على الجرارة" ونتوخى نفس الطريق فنحن لا نتجه لا يمينا ولا يسارا دائما في الاقتراض ونثقل على الناس.

مكونات المشروع: الدعم العاجل للفلاحين بـ 145 مليون دولار أي في الجملة نحن نتحدث عن 300 مليون دولار أمريكي هذا المبلغ لا يستهان به 145 مليون دولار هذا المبلغ سيقدم للدعم العاجل للفلاحين الذين سنساعدهم على تغيير المناخ الموجود وكذا، قائمة الفلاحين السيد كاتب الدولة، أعلم بأن هذا بعيد بعض الشيء عن اختصاصكم ولكن تبارك الله الإدارة موجودة وبإمكانهم إفادتكم.

بخصوص قائمة الفلاحين هل سنعتمد على القائمات التي أنجزها المسؤول الجهوي لاتحاد الفلاحين أو على مندوبية الفلاحة الموجودة بالجهة؟ ونحن نعرف كيف يتم إنجاز قائمات الفلاحين أحيانا يكون فلاح أب عن جد وغير مسجل والآخر يقطن بمنطقة أخرى لأقل بالعاصمة الموجودة بها ليتمتع بامتيازات الفلاح ذاك، الفلاح يتم تسجيله وكذا والفلاحين المسجلين كفلاحين بالقوائم وهم لا يعرفون شيئا عن الفلاحة وسنجدهم من بين الأشخاص المستفيدين من هذا القرض؟

هذا سؤال السيد كاتب الدولة، 70 مليون دولار توريد ما يقارب 250 ألف طن من الشعير العلفي سيتم اقتسامه على 200 ألف مربي وبذلك سيتحصل كل مربي على طن وربع لعل سيذهب في ظنكم بأن هذا المربي يكون يمشي والشعير يسقط من جيوبه، كل واحد سيتحصل على طن وربع من الشعير ومن العلف.

السيد كاتب الدولة والأخوات والإخوة الحاضرين، هنا الشعير العلفي وليس حليب إن البقرة عندما تقدم لها الشعير العلفي تعطيك 20 لتر وهناك أنواع من العلف تعطيك 40 لتر من الحليب، عندما تعطي البقرة للفلاح 20 لتر من الحليب فإن الفلاح سيفلس وسيبيع البقرة لحم، لا ينتظر ليحلب أكثر هل نفكر في هذا؟ هل نحن نستمع للفلاح؟

هناك اليوم ندوات لا تحضر فيها وزارة الفلاحة، وزارة الفلاحة لا تستمع للقطاعيين التابعين لها، لا تستمع لما يحصل ولما لا يحصل، ماذا يمكننا أن نفعل نحن؟ نحن نوصل صوتهم هنا ويحضر معنا في كل مرة عضو حكومة ونحاول إيصال هذه الأفكار وإيصال صوت هؤلاء الناس، إلى أين نذهب بعد ذلك؟ إلى متى سنقترض؟

طيب جئنا إلى هنا وأمضينا على هذا القرض أعطانا الله الصحة وبعد ذلك سينتهي القرض، يا سيد كاتب الدولة، هل هكذا تسير الأمور في عائلتك، في منزلك؟ هل نتصرف نحن هكذا أيضا بهذا الشكل؟ يجب أن نفكر كيف سأقوم بتسديد القرض ويجب أن أقترض في المرة القادمة أقل، كيف يمكنني تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا إن اقترضت لشراء سيارة في المرة القادمة سأبيع بنفس الثمن الذي اشتريت به وأشتري بأقل حتى لا أرهن نفسي أكثر.

السيد كاتب الدولة، اليوم تحدثنا في هذا نريد مدنا بتوجه كامل من الحكومة بما معناه مشكلنا اليوم "réchauffement climatique" أي بما معناه التغيير المناخي؟ لنعفي الذين يجلبون "bargataire" والمعدات السقوية عندما تتجول في البلاد كل فلاح قام بحفر بئر وترك الماء يجرب وقد بنى "bassin" حوض5/5 و8/8 تحت الزيتونة ويترك الماء يسيل تحتها في القائلة في درجة حرارة 500 درجة في ذلك الوقت الماء سيذهب وسيتبخر في درجة حرارة مرتفعة، عليك أن تساعدهم ليقوموا بالري قطرة قطرة مجانا، يجب مساعدة الفلاح، أقول أنه خلال الخمس سنوات القادمة "bargataire" ومعدات السقي سأقوم بإعفائها من الأداءات.

هناك اليوم تقنية المياه المستعملة الموجودة في محطة تطهير تونس الكبرى يتم معالجة الماء ويتم سكب 7 كلم في البحر، لماذا لا يذهب ذلك الماء للعلف السيد كاتب الدولة؟ المواطن البسيط يرى هذا ويقول لماذا لا تفكر الدولة في؟ لماذا يتم إلقاء 7 كلم من الماء في البحر؟ لماذا لا تمكنني منه لأسقي به أرضي؟ لماذا الزراعات تموت أمامي؟ هل تعلمون أن اليوم العائلات التونسية لم تعد قادرة على شراء "حكة" طماطم نحن الآن في سنة 2024 وأصبحنا نفتح حكك الطماطم الآن بالسكين كانت جدتي تفتح حكة الطماطم بهذه الطريقة ما هذه الحالة؟

الوقت انتهى والحديث يطول في هذا، رجاء نريد أن نرى ما تقومون به هذه الحقيقة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد لطفي سعداوي عن كتلة لينتصر الشعب له ثماني دقائق. المقعد 39.

السيد لطفي سعداوي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بكافة إطارات وزارة الاقتصاد والتخطيط،

السادة النواب، للأسف الشديد أصبحنا نطلق على تونس مقولة لا خير في أمة تأكل من وراء البحار ولا حرية لشعب يقتات من وراء البحار.

أولا، أريد أن أسأل وزارتكم حول مآل القرض الفارط الموجه للاستثمار في قطاع الحبوب وسؤالي مبرر لأنني أرى نفس مجالات التدخل في القرض الفارط تعاد أمامي في عناصر تدخل هذا القرض وهو ما يجعلني متأكد تمام التأكد أن قرض 2023 هو نفسه قرض 2024 وهو نفسه قرض 2025 وكالعادة تبرر وزارة الفلاحة أن المشكل الأساسي مرتبط بالجفاف وأن نقبل بهذا التفسير إلى حد ما إلا أن غياب إستراتيجية ورؤية واضحة لوزارتي الفلاحة والتخطيط هو الأصل في تحوّل تونس الرومانية من ممول إلى مستجدي للحبوب.

تؤكد وزارة الفلاحة في كل مرة أن تونس بحول الله ستعتمد على الذهب الأصفر وتستعيد عافيتها في إنتاج الحبوب وهي لا تزال مرتبطة بالعوامل المناخية وهنا أسأل الوزارة وإن طالت لا قدر الله هذه العوامل المناخية ماذا سنفعل؟

إن توفير الحبوب لا يرتبط بالقروض بل بتوفير الماء أولا ولكم إمكانيات مائية هامة تبدأ أولا بمزيد إحداث مراكز تحلية مياه البحر. استغلال المياه المعالجة. رفع الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه يدها عن النقاط التقليدية للمياه وإيجاد نقاط أخرى وهنا أود أن أسأل ماذا فعلت وزارة الفلاحة في استغلال مياه الجنوب وخاصة منها منطقة غدامس التي تستغل من طرف البلدان المجاورة؟

كيف يمكن لنا أن نوفر الحبوب وكل بداية موسم زراعي يعاني الفلاح من تأخر توفير مادة "الأمونيتر وديابي" خاصة إذا ما أضفنا القيود الإدارية بين وزارة الفلاحة والمؤسسة الأمنية التي لا جدوى منها سوى إرهاق الفلاح الذي يريد أرضية مبسطة لعمله ولا يريد دعما ماديا.

يؤكد خبراء التغذية بتونس أنه بالإمكان الاستغناء عن توريد القمح اللين لأنه بإمكاننا استغلال القمح الصلب التونسي لإنتاج الخبز بنفس التكلفة ويبدو أن مسألة التوريد مرتبطة قصديا بارتباطات مفروضة من قبل أطراف بعينها.

أخيرا أسأل وزارة التخطيط عن العقود التي أبرمت منذ سنة 2005 عبر المعهد الوطني للبحوث الزراعية لعقود استغلال حصري على التراب التونسي وداخل المغرب العربي مع الوكالة الوطنية للبذور وإنتاج المشاتل لثلاث مستنبطات من القمح لعل أهمها المعالق وإلى حد هذا التاريخ لم يتم استغلال إلا كميات قليلة منهم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق. المقعد 12.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة والسيدة المديرة العامة لديوان الحبوب،

في الحقيقة أردت أن أتدخل في موضوع تثمين المياه المعالجة بالطريقة الثلاثية فهذه الطريقة هي ناجحة اليوم في تونس ويمكن أن تعالج الشح المائي الموجود والدليل على هذا النجاح هو محطة حمدون سوسة واليوم موجودة محطة لتصفية المياه الثلاثية وهي مجعولة لزراعة الأعلاف وأساسا في الزياتين والأشجار المثمرة.

اليوم نود أن نعرف السيد كاتب الدولة توسعة المنطقة السقوية على منطقة قصيبة سوسة والثريات على 500 هكتار المقدرة بـ 23 مليار وكذلك على منطقة الفرادى مساكن ومنطقة سيدي الهاني ومشروع التوسع كبير بالمنطقة السقوية العمومية بكلفة 114 مليار، نريد أن نعرف اليوم السيد كاتب الدولة أين وصلت وهل أنه موجود في مخطط 2023-2025؟

سلبيات هذا المشروع أنه اليوم لدينا مياها معالجة وتصرف عليها الدولة وتعرفون أن المتر المكعب تصرف عليه الدولة بالدينار ويتم صبه في البحر والفلاح في معتمديات الزاوية والقصيبة والثريات يرى الأشغال حيث تتم زراعة الزياتين المعتمدة أكثر شيء على مستوى الجهات بالساحل واليوم هذه المياه المعالجة بالتصفية الثلاثية أنقذت الكثير من الزياتين في المنطقة وأيضا تساعد الفلاح على مستوى الأعلاف لكن يتم اليوم الإلقاء بهذا الماء في البحر لتعلات عديدة موجودة كانعدام الآلة الضاغطة أو عدم وجود العامل. في الحقيقة نرى أن هناك منهجية لتكسير تلك المنطقة السقوية الموجودة منذ الثمانينات في منطقة زاوية سوسة ونرى أنها نجحت اليوم وتسير عليها مناطق أخرى في ولاية سوسة.

نود اليوم أن يتم دعم الفلاح أكثر فلا يعقل أن تعتمد للفلاح حصة الوحدة بـ 7200 للساعة الواحدة للمياه المعالجة ثلاثيا يعني حين يسقي الفلاح عشر ساعات يصرف 72 دينارا فاليوم في الحقيقة سيكون هناك عزوف على الفلاحة ومن البديهي أن نشجع الشباب الذين يمثلون الأغلبية في العمل الفلاحي، نود السيد كاتب الدولة أن نرى وسيلة لدعم هذا المشروع وفي نفس الوقت تتم معالجة هذه النقائص وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد السلام الحمروني عن كتلة الخط الوطني السيادي له ثماني دقائق. المقعد 42.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للمقاومة الصامدة في غزة وفي كل شبر من الأراضي العربية المحتلة،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة والسيدة الرئيسة المديرة العامة للديوان الوطني للحبوب وكل الوفد المرافق،

فيما يخص موضوع القرض المعروض علينا والذي يهم الأمن الغذائي وكنتم في وثيقة شرح الأسباب ذكرتم جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية وأيضا تتالي سنوات الجفاف.

صحيح هذه الأسباب بعضها مقنع وكان سببا في الوضع الذي وصلنا إليه من تبعية غذائية ولكن الأسباب الحقيقية متعددة ومعلومة ويمكن تجاوزها متى وضعنا رؤية ومخططا استراتيجيا على المدى البعيد والمتوسط وتجاوز تشريعات بالية ووضع أخرى تمكننا إن لم نقل تحقيق اكتفاءنا الذاتي على الأقل التقليص من تبعية كبيرة للتوريد بالعملة الصعبة لبعض المواد الأساسية وتتمثل خاصة في توسيع المساحات المزروعة واستغلال المائدة المائية الجوفية بالجنوب التونسي على غرار بلدي الجوار ونلاحظ القفزة النوعية التي حققها هذان البلدان باستغلال هذه الموائد الجوفية المائية.

قيمة القرض المعروض علينا تقريبا في حدود 300 مليون دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير خاص بتمويل دعم التدخل

العاجل من أجل الأمن الغذائي، صحيح هذا القرض بنسبة مخصصة للاستهلاك ونسبة أخرى للاستثمار وهو ينقسم تقريبا إلى ثلاثة مكونات: قسط أول للدعم العاجل للفلاحين بمبلغ في حدود 145 مليون دولار، قسط ثان مخصص للتزويد العاجل بالقمح قصد توفير الأمن الغذائي بمبلغ في حدود 155 مليون دولار، قسط أخير مخصص لتعزيز القدرة على الصمود خلال الأزمات الغذائية.

كنا صادقنا خلال السنة الفارطة وتحديدا يوم 19 جويلية 2023 على قرض تمويل من البنك الإفريقي للتنمية وتقريبا على نفس شاكلة هذا القرض جزء مخصص للاستهلاك وتمويل الحبوب وبصفتي عضو في لجنة المالية كنت تساءلت أثناء نقاش هذا المشروع عن تقدم صرف القسط المخصص للاستثمار مثل تهيئة وصيانة بعض المخازن كانت الإجابة وللأسف قسط الاستهلاك صرف وفي الآجال المحددة بينما التدخل للصيانة والاستثمار مبرمجة لسنتي 25 - 26.

لماذا لا نفكر كدولة وكوزارات معنية في إستراتيجيا واضحة خاصة لإنشاء المزيد من المخازن وبطاقة استيعاب أكبر وحينها يمكن ترشيد الاقتناءات والتزود بها من الأسواق العالمية وتجنب الأزمات التي تقع وتؤثر على أسعار هذه المواد؟

في علاقة بهذا القرض وعلى مستوى جهوي في خصوص معتمدية بني خداش سأثير بعض النقاط وتمنيت لو حضر ممثلو بعض الوزارات التي تتقاطع في هذا القرض كممثلي وزارتي الفلاحة والتجارة.

أولا في علاقة بالفلاحة وكما تحدثنا نسبة من القرض تهم الإرشاد الفلاحي وهنا أتحدث عن المعتمدية الثانية أو الثالثة على مستوى وطني في تربية

الماشية، هل يعقل للسنة الرابعة دون طبيب بيطري؟ عن أي إرشاد تتحدثون في مجال الأعلاف ومسالك توزيعها وخاصة حين أربط توزيعها بإحصاء القطيع وتلقيحه، هل وفرتم خاصة الإمكانيات المادية والبشرية للقيام بهذه المهمة؟

ثانيا، في علاقة بالتجارة وهنا أتحدث عن توزيع مادة الفارينة خاصة أني كنت أثرت هذا على مستوى جهوي وللأسف لم يحركوا ساكنا.

إحصاء المخابز وكانت الوزارة أعطتنا معلومات أنها تقوم بإحصاء المخابز في الجمهورية ماذا قررتم بعد عملية الإحصاء هذه؟ هل ستتم الزيادة في حصة هذه المخابز من المواد الأساسية مثل الفارينة؟ أم ستتم الزيادة في منح تراخيص أخرى ومراعاة خصائص بعض الجهات مثل معتمدية بني خداش؟ فمن غير المعقول ما يقارب 27 ألف نسمة فيها تقريبا ست مخابز والمواطنون مرجع النظر بهذه المعتمدية بين 10 و15 كيلومتر غير قادرين على التنقل إلى مركز المعتمدية للحصول إن أمكن على الخبز يوميا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب له اثنتي عشرة دقيقة. المقعد 13.

السيد علي زغدود

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا،

السيد الرئيس،

السادة الزملاء والزميلات النواب،

السيد كاتب الدولة للاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق،

اسمحوا لي في البداية وقبل التطرق إلى القانون المعروض أمامنا أن أوضح موقف كتلة لينتصر الشعب من قرار المحكمة الجنائية الدولية هذا القرار الذي يساوي بين الضحية والجلاد ومن مبدأ قومي ومن مبدأ عربي ومن مبدأ الكتلة ذاتها أن الحق الفلسطيني في التحرير الشامل حق لا يسقط بالتقادم.

قرار المحكمة الجنائية الدولية هو تشجيع للعصابة الصهيونية النازية للاستمرار في الإبادة والتهجير هذا القرار مضاف إلى عجز مجلس الأمن والمنتظم الأممي والأمم المتحدة لأشهر.

هذا القرار وغيره دليل قاطع آخر على أن كل مؤسسات التحكيم الدولي مصادرة من قبل التهمة الحاكمة في أمريكا واللوبي الصهيوني وعلينا كبرلمانيين أن نرفع صوتنا عاليا في كل المحافل الدولية والإقليمية البرلمانية وغيرها للمطالبة بتغيير هذا النظام الدولي الظالم.

وتبقى المقاومة هي الخيار الوحيد للنصر فهذه المقاومة الفلسطينية الطوفانية المدعومة ميدانيا من كل قوى محور المقاومة في المنطقة باتت تشكل طليعة الإنسانية جمعاء في مواجهة النازية الصهيونية والتوحش الامبريالي المعولم وأن ما تحققه هذه المقاومة قد تجاوز حدود فلسطين وحدود الأمة العربية والإسلامية حيث أعاد للإنسانية القدرة على الانتصار على التهمة المتوحشة الحاكمة في الغرب وما انتفاضة الطلبة والشعوب الحرة في أمريكا وأوروبا وآسيا وأستراليا وأمريكا الجنوبية إلا دليل ومن النتائج العظيمة لطوفان المقاومة.

هذه المقاومة أطاحت بقوى العدوان في الغرب الاستعماري وعملائها سياسيا وأخلاقيا وحضاريا وشعبيا هذه الدول مستمرة إلى الآن في مشاركتها ودعمها للإبادة الجماعية التي ترتكبها العصابة النازية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني وهي التي تنتهك حقوق شعوب الجنوب المضطهدة هذه الدول التي توغل في قمع المحتجين السلميين من شعوبها وتزج يوميا بهم وبالمئات منهم في السجون من طلبة ومثقفين وأساتذة جامعيين وفنانين أحرار وهذه الدول للأسف اليوم تتشدق ولطالما أيضا ابتزت شعوبا ودولا وطنية بملف حقوق الإنسان وحرية التعبير والتظاهر.

من هذا المنطلق كتلة لينتصر الشعب وكل الزملاء النواب وأحرار الأمة تدعو وزارة الخارجية التونسية للاحتجاج بدورها على انتهاك حقوق الإنسان ومنع الاحتجاجات السلمية واعتقال الطلبة وأساتذة الجامعات في فرنسا وأمريكا وغيرها.

فيما يتعلق إذن بمشروع القانون المعروض أمامنا والمتعلق باتفاق قرض بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم تدخل عاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس وفيه جزء لدعم الفلاحين وشراء شعير علفي وبذور وتزود

بالقمح وجزء مخصص لتعزيز القدرة على الصمود خلال أزمات الأمن الغذائي.

طبعا سادتي الكرام وأيها الحضور والزملاء تبدو للوهلة الأولى مكونات وأهداف المشروع جيدة ونحن مجبرون أمام أزمة الغذاء دوليا ومحليا المصادقة على هذا القرض لأننا ببساطة لم نشتغل على بدائل محلية واستراتيجية وتنموية وبالتالي سنستمر في القروض وهذا يعني مزيدا من المديونية وهكذا تستمر الحلقة المفرغة.

مع العلم أن حاجة الفلاحة للدعم اليوم عاجلة وضرورية خاصة إثر الأزمات المتكررة للجفاف وكذلك ما شاهدناه في الحرب الأوكرانية الروسية وفي جائحة كورونا وبالتالي خيار البديل الفلاحي والتنمية الفلاحية أصبح اليوم أمرا مستعجلا.

وكان يمكن اتخاذ إجراءات أخرى وطنية بديلة وكذلك بقية مكونات المشروع والحقيقة نحن اليوم مجبرون وخاصة وضيفنا الكريم من وزارة الاقتصاد والتخطيط أن نسأل عن التخطيط في مجال السيادة الغذائية فنحن في كتلة لينتصر الشعب نتحفظ على مصطلح الأمن الغذائي ونؤمن أن المرحلة هي مرحلة سيادة غذائية فهل من تخطيط سيدي كاتب الدولة للاقتصاد والتخطيط على القضاء على الهشاشة الغذائية في تونس وإنهاء موضوع القروض والمديونية وإرساء سيادة غذائية كاملة؟

إذن من حقنا أن نسأل أيضا أين مشروع التعويل على الذات إذا كنا في كل مرة سنلجأ إلى الاقتراض وهنا إذن سنضرب المفهوم الذي تعول عليه هذه المرحلة.

بالنسبة لدعم الفلاحين، سيدي ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط، هل تعرف أن قطاع الفلاحة يحصل على أقل من 4% من إجمال القروض وبنك واحد هو البنك الفلاحي يعني لما نقف على حجم الاستثمارات في القطاع ونسبة القروض الزهيدة وبفوائض مشطة وأغلب القروض يحصل عليها الحيتان الكبيرة نفهم سيدي أن لا تخطيط ولا اقتصاد ولا أمن غذائي ولا سيادة غذائية.

لقد تقدمنا ككتلة باقتراح في نقاش الميزانية الفارط من قانون المالية 2024 بفرض نسبة دنيا على الأقل من القروض على كل البنوك لماذا البنك الوطني الفلاحي فقط؟ كل البنوك نسبة دنيا من القروض توجه للقطاع الفلاحي أي إجبار كل بنك على تخصيص نسبة تحددها الدولة تذهب لدعم الفلاحين والاستثمار الفلاحي وبطرق وفوائض منخفضة أليس هذا أجدى من استثمار البنوك في أجور الموظفين وفي القطاعات المفلسة وغير ذات القيمة المضافة؟

سيدي كاتب الدولة، هل هناك رؤية لتغيير الأولويات ووضع السيادة الغذائية أولوية للمرحلة؟ ألم يحن الموعد لوضع حد لدعم مستثمرين داخليين وخارجيين مقسمين بين مافيا توريد ومتنفذين يستفيدون من القطاعات المدعمة للاستيلاء على مقدرات هذا الشعب؟

ألم يحن الموعد بعد للكف عن إنتاج مواد فلاحية كمالية مدمرة لما تبقى من مخزون مائي لمجرد تلبية حاجيات الأسواق الأوروبية على حساب المواطن التونسي وعلى حساب الجهات الداخلية والمفقرين من هذا الشعب العظيم؟

سيدي كاتب الدولة للاقتصاد والتخطيط، مرة أخرى نقول لكم بصوت الحكمة وبصوت العقل أن الوقت قد حان لإصلاح زراعي حقيقي وشامل يضمن للفلاحين حقوقهم الكاملة في الأرض ويضمن فرص عمل لائق وأجر عادل. إصلاح زراعي يعيد تنشيط الترابط المتبادل بين المنتجين والمستهلكين ويحقق سيادة غذائية ويضع حدا للمحتكرين والمستكرشين ويبسط عدالة اجتماعية وبيئة مستدامة يقوم على:

أولا، أولوية إنتاج الزراعات الاستراتيجية وتعزيز أنظمة الإنتاج المحلية لتحقيق السيادة الغذائية.

ثانيا، اكتساب التكنولوجيا التي تسمح برفع الإنتاج الفلاحي مع الحفاظ على الثورات الطبيعية وصحة الفلاحين والسكان.

ثالثا، حماية الأراضي الزراعية باعتبارها ملكا للأجيال القادمة.

رابعا، مقاومة السياسات النيوليبرالية واتفاقيات التبادل الحر وأحيانا التبادل أو اتفاقيات الإهانة.

خامسا، ضمان الحقوق الجماعية للفلاحين وأسرهم وتطوير البنى التحتية بالمناطق الفلاحية وخاصة منها الداخلية على غرار الصحة والتعليم والنقل والطرقات والمنشآت الثقافية والرياضية والعمل على تكريس مبادئ التعاون والتآزر والتضامن والنضال ضد الظلم والاستغلال.

أيضا سيدي كاتب الدولة، ترى كتلة لينتصر الشعب أنه قد حان الوقت اليوم قبل غد أن يكون هنالك برنامج لإلغاء كافة ديون صغار ومتوسطي الفلاحين وتمكين كل من قام من صغار ومتوسطي الفلاحين بالإيفاء بالتزاماته في دفع الديون بتخفيض في الفوائض بنسبة 2 إلى 3 نقاط وتمكينه من منحة إضافية بـ 10% عن كل استثمار جديد.

أيضا إجبار كل البنوك على تخصيص نسبة من القروض المسداة لدعم الاستثمار في القطاع الفلاحي حسب الأولويات الوطنية في تحقيق السيادة الغذائية.

تنظير سعر شراء الحبوب من الفلاح التونسي مع سعر التوريد.

إسناد المنح للفلاحين عن طريق التعاونيات والمنخرطين فقط وربط المنحة بكميات المنتوج والتخفيض من التكاليف الإدارية والقطع مع الرشوة والفساد مع الإبقاء على منح خصوصية للتقنيات الجديدة والمحافظة على الموارد.

أيضا إسناد منح خاصة تتعلق بتحويل الاختصاص الإنتاجي من نشاط إلى آخر لتفادي عدم اغلاق السوق لبعض المنتوجات والنقص في البعض الآخر طبقا للنجاعة مع تكفل الدولة بتغطية تكلفة الاستثمار الجديد في القطاعات البديلة.

كذلك إحداث منح خصوصية عند إنجاز منشأة تحويل أو تصنيع بالضيعة أو بالتعاضدية.

أيضا حماية الأراضي الفلاحية من الزحف العمراني والحد نهائيا من الفساد من إسناد هذه الأراضي للبناء مهما كان نوعه والتوجه نحو استغلال المرتفعات في إطار تهيئة عمرانية جديدة ومستدامة.

أيضا تؤكد كتلة لينتصر الشعب أن مشروع الاكتفاء الغذائي من مادة الحبوب وتطوير الإنتاج إلى حدود 42 مليون قنطار حتى سنة 2030 ورفع المساحات المروية للحبوب إلى 300 ألف هكتار إضافية وتحقيق نسبة استغلال المناطق السقوية العمومية من 40% حاليا إلى 90% وحوافز أخرى ورفع معدلات إنتاج الحبوب بالهكتار...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد شكري بن البحري، غير منتم له ست دقائق وهو آخر المتدخلين.

السيد شكري بن البحري

شكرا سيدي الرئيس،

قبل البدء، حتى إن تكن الإمكانيات محدودة ومحدودة جدا ولكن بالقلوب الصافية الصادقة المتضامنة وبالإرادة والعمل والعزيمة والمحبة تتحقق الأحلام والآمال وتصنع النجاحات والبطولات وتفرح البلاد والعباد وتزهى قرية مهمشة منسية منذ سنوات في انتظار الفرحة.

ألف مبروك لأبطال عقارب ولفريق كوكب عقارب الصعود إلى الرابطة المحترفة الثانية لكرة القدم وبالتوفيق لجمعية عقارب الرياضية التي ترشحت إلى نصف نهائي كأس تونس المصغرة وألف تحية لأهالينا في معتمدية عقارب الذين أعطوا دروسا في محبة البلاد بتضامنهم.

يستمر العمل فقد أقسمنا على النجاح في كل المجالات وسننجح وأقسمنا على الوفاء ولن نخذلكم وأقسمنا على انتصار الحق والأمل وسننتصر وأقسمنا على انتصار الوطن والموطن وسننتصر فتونس غدا أفضل وعقارب غدا أفضل.

مرحبا يا أصحاب المعالي، مرحبا بأصحاب الحلول الظرفية المؤقتة والإنعاش المؤقت والمسكنات المؤقتة والطوارئ واستعجال النظر بلا رؤية. مرحبا وأتمنى أن تكون الأمور كما تذكرون والوضع كما تقولون الوضع تحت السيطرة وأمورنا "سته زيت".

أمامنا الآن مشروع قانون جديد وتمويل جديد لتمويل تدخل عاجل مستعجل من أجل الأمن الغذائي في تونس، تمويل إضافي وقرض إضافي قرض يليه قرض وتمويل تلو الآخر ففي سنة 2022 قرض أول بقيمة 130 مليون دولار من البنك الدولي وسنة 2023 تمويل آخر بقيمة 11 مليون دولار من الوكالة الأمريكية للتنمية واليوم 2024 قرض آخر في إطار مواصلة القضاء على أسس السيادة الغذائية يتنزل هذا التمويل الإضافي.

اليوم 300 مليون دولار دفعة واحدة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير فما الهدف منه؟ دعم عاجل للفلاحين من خلال توريد 250 ألف طن شعير وفي الحقيقة هذا الدعم للفلاحين الأجانب الذين ينتجون ويصدرون منتجاتهم لنا ونحن نستهلكها وهذه الكمية التي سنستوردها تكفي فقط شهرين ونصف.

ثانيا، التزود العاجل بالقمح اللين والصلب من أجل الخبزة 352 ألف طن تكفي فقط سبعة أسابيع من الاستهلاك الوطني للقمح.

قرض سنسدده خلال 28 سنة لنمول فترة استهلاك القمح والشعير لا تتجاوز شهرين ونصف قرض جديد بطعم الخبز المر. ارتهان جديد ووجع جديد وتكريس متجدد للتبعية والتواكل وضرب لمواقف السيد رئيس الجمهورية الذي أكد على التعويل على الذات والسيادة الوطنية.

قرض جديد بطعم الشعير المسرطن قرض جديد في بلد القمح والشعير ومطمورة روما مسكنات مؤلمة وحلول ظرفية وأقراص دواء فقط أقراص لا تسعى لخلق حلول عملية للمشاكل والأزمات التي يتخبط فيها القطاع الفلاحي منذ عقود وبان بالكاشف أن هذه الحكومة كغيرها تتعامل مع الأزمات بمنطق رجل الإطفاء لا البناء.

حكومة تدور في حلقة مفرغة قرض تلو الآخر قرض يمول آخر وقرض يسدد غيره حكومة تتعامل مع أمننا الغذائي بمنطق الحلول الترقيعية والطوارئ والتدخل الظرفي العاجل والاستعجال والعجلة فمتى تدور العجلة؟ متى سيقع استغلال كل شبر من أراضينا الصالحة للزراعة؟ متى يتم توجيه الدعم للزراعات ذات الأهمية وذات الأولوية؟ متى يقع تنفيذ خطط واستراتيجيات لرفع الإنتاجية؟ متى تتم إعادة النظر في المسائل الحقيقية للعلف الحيواني؟ متى يتم التشجيع على الاعتماد على بدائل محلية؟ متى يتم التحكم ويحسن التصرف في الموارد والمنظومات المائية؟ متى يتم تشجيع البحث العلمي الموجه للزراعة والإنتاج؟ ومتى تبني سياسة جديدة تهدف إلى تغيير عاداتنا الغذائية؟ ومتى يتم الحد من الهدر الغذائي؟ ومتى يتم الحد من المعوقات وقيود التصدير؟ ومتى نشجع الاستثمار؟ ومتى نقضي على البيروقراطية والمحسوبية والعراقيل الإدارية؟ متى ستقع إعادة النظر في سلسة الدعم والإنتاج والتوزيع؟ ومتى سيتم الحد من سيطرة اللوبيات والاقتصاد الريعي؟ ومتى الثروة والثورة والأمن الغذائي لبعض العائلات والجوع والفقر لعموم الشعب؟

فرص الإنقاذ لا زالت موجودة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والحلول موجودة، حلول وطنية تونسية لكن للأسف يا أصحاب المعالي جهودكم متواضعة للغاية تخدم فقط مصالح اللوبيات وتكرس التبعية والاستعمار، خططكم فاشلة تكرس المضاربة والاحتكار وحلولكم مؤقتة وسياستكم أقراص ومسكنات مرة ككل مرة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ننهي جلسة النقاش العام ونستأنفها على الساعة الثالثة وفي مستهلها أسند الكلمة للسيد سمير عبد الحفيظ، كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط المكلف بتسيير المؤسسات الصغرى والمتوسطة ليتولى الرد على مختلف التدخلات.

(كانت الساعة الواحدة بعد الظهر وأربع وخمسون دقيقة)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الثالثة وخمس دقائق مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء،

نستأنف جلستنا ونستهلها بالاستماع إلى السيد سمير عبد الحفيظ، كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط والمكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة للردّ على استفسارات السيدات والسادة النواب. فليتفضل.

السيد سمير عبد الحفيظ، كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط المكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السادة أعضاء مجلس النواب المحترمين،

اسمحوا لي أولا أن أعبر لكم عن عميق شكري للاستقبال الذي حظيت به من قبلكم مع الفريق المرافق لي.

كما أشكر لجنة المالية والميزانية على قيمة التقرير المنجز حول مشروع القانون المعروض أمام سيادتكم. حقيقة قرأت التقرير وأثمن ما ورد به وكذلك المنهجية المتبعة في دراسته.

أود أن أشكر أيضا كل النواب المحترمين الذين تفضلوا بطرح أسئلتهم حول مواضيع هامة تتعلق بالاقتصاد التونسي كالأمن الغذائي والتداين الخارجي.

السيد الرئيس،

السادة أعضاء مجلس النواب،

لا تخفى عنكم الظروف العالمية الصعبة التي جابهت وتجابه الاقتصاد التونسي والتي ساهمت في ارتفاع أسعار الحبوب في السوق الدولية.

كما لا ينبغي عليكم وعلينا ألا نلاحظ صعوبة الظروف المناخية التي ميّزت السنوات الأخيرة والتي كان تأثيرها سلبيا على مستويات الإنتاج الفلاحي خاصة في ميدان الحبوب وقد استوجبت هذه الظروف الحاجة الأكيدة لتوريد كميات إضافية من الحبوب وهو ما تسعى الدولة إلى توفيره لضمان أمننا الغذائي.

ويمر هذا ضرورة في ظل الظروف الحالية عبر توفير آليات تمويل خارجية وهو ما نجحت الدولة التونسية في الحصول عليه من خلال تعاونها مع شركائها الدوليين وخاصة مع البنك الدولي طبق اتفاق قرض مبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس بمبلغ قدره 300 مليون دولار أمريكي وتعدّ شروط الاقتراض من البنك الدولي مقبولة مقارنة بكلفة الاقتراض العادي على السوق المالية ويتضمن القرض وهذا مهم من مكوّن للاستثمار لفائدة الفلاحين والديوان.

اسمحوا لي السيد الرئيس،

السادة النواب المحترمون،

أن أجيب عن تساؤلاتكم حسب المحاور التي تمّ التعرض إليها ومن بينها نجد محور التداين الخارجي.

تأكدوا السيد الرئيس، السادة أعضاء مجلس النواب، بأن حرص الحكومة شديد للتحكم في التداين الخارجي وتعتبر المؤشرات الأخيرة خير دليل على ذلك لأننا نجحنا في تخفيض نسبة العجز الجاري " le déficit de la balance courante " كما أننا نجحنا في تخفيض عجز ميزانية الدولة كما تعرفون أن المحدد لضخامة التداين الخارجي هو عجز ميزانية الدولة وعجز الميزان الجاري. والحمد لله نحن ساعون من أجل تحقيقه وكما ذكرت المؤشرات الحالية تدل على أننا في الطريق الصحيح وسنواصل في ذلك من أجل التحكم في التداين.

المحور الثاني الذي تم التعرض إليه يهم مقاومة الفساد وتحسين التصرف في المنظومة. نشارككم هذا الهدف لأن مقاومة الفساد هي أولوية مطلقة وتعمل الدولة وليس "ستعمل" نحن نعمل من أجل ذلك. تعمل الدولة على اتخاذ ما يتعين من تدابير وذلك بحسن المباشرة والمتابعة اليومية من قبل سيادة رئيس الجمهورية ولتحسين التصرف في المنظومة على سبيل المثال في الفترة الأخيرة وقع بعث الديوان الوطني للأعلاف.

محور آخر حول التصرف في ديوان الحبوب، كما تعلمون الديوان يجابه صعوبات مالية ولكن الحمد لله ليس في حالة إفلاس ولن يكون كذلك إن شاء الله. يشتغل الديوان مع كل المتدخلين بالمنظومة وفق أهدافه الاستراتيجية وهي تأمين الأمن الغذائي بتأمين الخزن وانتظام تزويد السوق في ظلّ سوق عالمية متقلّبة.

ثانيا، الالتزام بقواعد الحوكمة على مستوى مختلف مراكزه عبر التأهيل والإحاطة المستمرة.

ثالثا وهذا مهم جدا، حصول الديوان على شهادة الجودة "ISO 9001" في مستوى مختلف أنشطته ونقاط التصرف المركزية والجهوية.

كما سيسمح البرنامج الاستثماري للديوان المموّل جزئيا بموارد القروض بالترفيع في طاقات الخزن والرقمنة وتنمية الكفاءات.

محور آخر السيد الرئيس، السادة أعضاء مجلس النواب المحترمين، يهم السياسة الفلاحية وقد وقع التطرق إلى هذا المحور من طرف العديد من النواب.

أقول على هذا المستوى أنه يتم وضع استراتيجية القطاع الفلاحي باعتبار الضغوطات الطبيعية، التغيرات المناخية وشحّ مائي ومتطلبات الاستدامة. ومن هذا المنطلق فإن الرؤية الاستراتيجية للفلاحة التونسية في أفق 2035 هي فلاحة مستدامة ودامجة ومساندة للتنمية ومعززة للأمن المائي والغذائي هذا هو شعارها وترتكز على:

- تعزيز الأمن الغذائي كخيار استراتيجي ثابت ودعم دور ونجاعة المجامع المهنية في هذا المجال،

- ضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة في ظل التغيرات المناخية بترشيد استعمال الموارد المائية المتاحة ومزيد العناية بالفلاحة المطرية خاصة في قطاعي الحبوب وزيت الزيتون والاعتماد على المحافظة على مقومات الخصوبة الطبيعية للأرض وقدرتها على اختزان وتثمين مياه الأمطار.

- ضمان الأمن المائي للأجيال كعنصر أساسي لاستدامة المنظومات الطبيعية والاقتصادية.

وتتجلى أهمية قطاع المياه من خلال العمل على ترشيد استعمال مختلف المنظومات المائية ودعمها والاستثمارات المبرمجة في المجال والتي تستأثر بنسبة 68 بالمائة من استثمارات قطاع الفلاحة، 68 بالمائة من استثمارات قطاع الفلاحة موجهة إلى قطاع المياه.

كما تتجلى هذه الاستراتيجية في انجاز السدود ومحطات تحلية المياه الجوفية ومحطات تحلية مياه البحر، أذكر في هذا السياق محطة جربة وهي منجزة، محطات سوسة وصفاقس والزارات المبرمج دخولها حيز الاستغلال في سنة 2024.

أيضا مشروع تحويل فائض المياه من الشمال إلى الوسط التونسي لضمان توزيع عادل للموارد المائية المتاحة لتلبية حاجيات السكان من مياه الشرب والري.

أخيرا، تثمين المياه المعالجة وإعادة استعمالها في القطاعات الفلاحية والصناعية وبلوغ -هذا هو الهدف- نسبة 50 بالمائة في سنة 2035 و17 بالمائة سنة 2025 مقابل 8،3 بالمائة حاليا.

محور موالي تم التطرق إليه السيد الرئيس والسادة الأعضاء المحترمين وهو كيفية توزيع المساعدات للفلاحين، تجدر الإشارة في هذا السياق بأنه سيتم اختيار الفلاحين وفق منهجية تعدها الإدارة العامة للإنتاج الفلاحي بالتنسيق مع مجمّعي الحبوب والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية ونحن حريصون على استفادة أكبر عدد من صغار مزارعي الحبوب بالاستفادة بالمساعدات المبرمجة.

وقع أيضا التطرق إلى إشكالية خزانات الحبوب في برنامج استثماري لديوان الحبوب لفترة 2027/2024 وعلى سبيل الذكر لا الحصر نذكر جملة المشاريع التالية:

- تأهيل وتطوير خزان المياه رادس وإحداث طاقة خزن إضافية بـ 40 ألف طن.

- كذلك تأهيل وتطوير خزان مياه بنزرت وإعادة ترشيد طاقة الخزن المقدرة بـ 16 ألف طن وتمت عملية هدمها سنة 2017.

بالنسبة إلى هذين المشروعين يتم الآن تجميع المعطيات الأساسية لإعداد ملف طلب العروض للإنجاز.

مشروع آخر وهو تأهيل وتطوير خزانات الديوان الكائنة بقابس بباجة بالقلعة الصغرى بصفاقس بقفصة وببئر القصعة وهنا أيضا نحن بصدد تجميع المعطيات لإعداد ملف طلب العروض للإنجاز.

عندما نقول تجميع المعطيات يعني أن التقديرات الأولية لإنجاز المشروع على المستوى المالي وقع تحديدها وأيضا وقع الاتصال بالممولين.

- مشروع آخر، إحداث طاقة خزن محورية جديدة إضافية بـ 30 ألف طن بصفاقس،

- أيضا إحداث طاقة خزن محورية إضافية بـ 50 ألف طن،

وبالنسبة إلى هذين المشروعين نحن في مرحلة تجميع المعطيات لإعداد ملف طلب العروض للإنجاز.

أخيرا أكرّر إحداث طاقة خزن مينائية إضافية بـ 45 ألف طن بصفاقس وفي مستوى تقدم الإنجاز نحن الآن بصدد التشاور والتفاوض مع مصالح ديوان البحرية التجارية والموانئ حول أسس التنفيذ كما أننا بصدد تجميع المعطيات لإعداد الملفات الفنية وتقدير كلفة الانجاز.

أيضا سيدي الرئيس، السادة الأعضاء المحترمون، تم التطرق إلى ديوان الأراضي الدولية. تعرفون أن مهام الديوان تتمثل في التصرف في الأراضي الدولية ذات الصبغة الفلاحية وإحيائها في تكوين مراكز الإشعاع التقدم الفني في الميدان الفلاحي في القيام بجميع المهام الرامية إلى تنمية الفلاحة والنهوض بها.

ويقوم الديوان باستغلال مساحة جملية للمياه بمساحة 55 ألف هكتار تتمثل في الزياتين الزراعات الكبرى والخضروات والأشجار المثمرة والغابات والمراعي. ويساهم في تأمين جزء من الإنتاج الفلاحي والنباتي والحيواني كما يساهم القطاع الخاص في استغلال الأراضي الدولية.

وفي هذا الإطار فإن التوجهات ترتكز على رؤية للمسائل العقارية كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتماد إصلاحات لتطوير الإطار التشريعي والتنفيذي المنظم للقطاع وتطويره لفائدة الفئات الضعيفة ولأصحاب الشهائد العليا ومن أهمّ الإصلاحات نذكر:

- تأهيل سجلات أملاك الدولة ومراقبة التصرّف فيها والتعهد بها وصيانتها،

-وضع قاعدة بيانات للتعريف بالعقارات الدولية الشاغرة بكافة ولايات الجمهورية،

-ضبط دقيق وشامل ومحيّن لبيانات العقارات الدولية الفلاحية بسجلات أملاك الدولة ودفاتر الملكية العقارية ومعالجتها إلكترونيا لتوظيفها بصفة ناجعة لفائدة الاستثمار الفلاحي،

- الترفيع في نسق إبرام عقود البيع والقيام بالإجراءات اللازمة لتسوية حوالي 37 بالمائة من المساحات الجملية التي حظيت بموافقة اللجان الاستشارية الجهوية وهي تسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية.

المحور الأخير السيد الرئيس والسادة الأعضاء المحترمون، يهم مناخ الاستثمار،

(تدخل نائب دون استعمال المصدح)

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط والمكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة

ليس لدي إجابة في هذا الشأن لأنني بوبت الإجابات حسب المحاور الكبرى للتدخل.

...إصلاح منظومة الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ونذكر أنه تمّ إدراج بعض المقترحات الواردة ضمن الندوات الجهوية في إطار قانون المالية لسنة 2024 ويتواصل تنفيذ تحسين مناخ الأعمال وذلك بـ :

-مواصلة حذف التراخيص وقد تم وليس سيتمّ بل تم إعداد مشروع أمر وهو الآن في طور المصادقة ويتعلق بحذف نحو 39 ترخيص.

كما تم الشروع على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط في مراجعة كلّ كراسات الشروط لتبسيطها ونحن أيضا نواصل النظر في تطوير الإطار القانوني للاستثمار.

أختم السيد الرئيس، السادة الأعضاء وأشكركم مجددا على سعة صدركم ولأؤكد أن الحكومة بكافة أعضائها تعمل بكل مجهوداتها للدفع بقطار التنمية.

ملاحظة بسيطة السيد الرئيس، هناك من قال" "نجلس على أرائك مريحة" ليست بالراحة التي تتصورون، نحن نعمل كافة أعضاء الحكومة من وزراء أو كتاب دولة في إطار فريق هدفه الوحيد المصلحة العليا لتونس وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد سمير عبد الحفيظ، كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط المكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة على كل هذه البيانات والإفادات القيمة.

ونمر الآن إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عدد 40 لسنة 2024 عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

السادة الزملاء الرجاء الالتحاق بمقاعدكم.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

النتيجة: .107 "نعم" و8 محتفظون ومعترض وحيد. تبعا لنتيجة التصويت يتم الانتقال إلى مناقشة مشروع القانون.

ونحيل الكلمة الآن إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

السيد عبد الجليل الهائي، نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا السيد الرئيس،

العنوان:

مشروع قانون يتعلق بالموافقة

على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 ماري 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس

عدد 2024/40

انتهى العنوان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

النتيجة:"111 صوتا "نعم" و18 محتفظا و3 معترضين. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة والمصدح للجنة.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا، يحتوي هذا المشروع على فصل وحيد.

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ قدره 300 مليون دولار أمريكي لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

النتيجة: 102 صوتا "نعم" و27 محتفظا و4 معترضون. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

في الختام، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

النتيجة: 102 صوتا "نعم" و26 محتفظا و7 معترضين. بذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس عدد 40 لسنة 2024.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء،

شكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية،

الشكر موصول للسيد سمير عبد الحفيظ، كاتب الدولة لدى وزارة الاقتصاد والتخطيط المكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والوفد المرافق له.

نحن سعداء بأن يواصلوا مرافقتنا على امتداد هذه الجلسة العامة.

نرفع الجلسة لمدة خمس دقائق لنمكّن لجنة العلاقات الخارجية لأخذ مكانها ونواصل جلستنا.

(كانت الساعة الثالثة واثنتي وثلاثين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة

وعرض ومناقشة مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية

(كانت الساعة الثالثة وسبع وثلاثين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ننتقل الآن إلى النقطة الثانية في جدول أعمالنا والمتعلقة بالنظر في مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على التعديلات المنشأة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية عدد 10 لسنة 2024.

وتجدر الإشارة، أنه تم تنظيم يوم حوار حول مشروع هذا القانون في فضاء الأكاديمية البرلمانية. وبهذه المناسبة أتوجه إلى مكتب العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة وإلى كافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على المجهود والعمل المنجز وأدعوها لتستعرض تقريرها المصدح للجنة.

السيد عزيز بن الأخضر، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

شكرا السيد رئيس المجلس،

مسار دراسة مشروع القانون

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية

-تاريخ ورود المشروع: يوم 15 فيفري 2024.

- تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: يوم 23 فيفري 2024

-جلسات اللجنة: برمجت جلسة استماع يوم 21 مارس 2024

تقرير لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية (عدد 2024/10)

I. التقديم

أنشئ البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بمقتضى اتفاق باريس بتاريخ 29 ماي 1990 بهدف مساعدة دول شرق ووسط أوروبا ودول الاتحاد السوفياتي السابق على تكريس مبادئ الديمقراطية وانتهاج اقتصاد السوق.

ويضم البنك حاليا 72 بلدا عضوا يضاف إليها الاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار ويهدف من خلال الأنشطة التي يقوم بها إلى:

- مساندة البلدان الأعضاء حديثة العهد بالمسار الديمقراطي على التحول إلى اقتصاديات السوق المفتوح.
- استحثاث نسق الإصلاحات الهيكلية والقطاعية.
- تدعيم دور المؤسسات المالية في الحركة الاقتصادية.
- تشجيع المبادرات الخاصة وتطوير الاستثمار في البلدان المستفيدة من تدخلاته.

انضمت تونس إلى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بتاريخ 30سبتمبر 2011 إثر قراره توسيع مجال تدخله الجغرافي ليشمل دول الضفة الجنوبية والشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط بمقتضى قرار مجلس المحافظين عدد 140 بتاريخ 30 سبتمبر 2011.

وتمت المصادقة على انضمام تونس للاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بمقتضى الأمر عدد 4174 المؤرخ في 23 نوفمبر 2011 وذلك عملا بأحكام المرسوم عدد 14 المؤرخ في 23 مارس 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية.

وسأمرر المصدح للسيد مقرر اللجنة لتلاوة أعمال اللجنة تفضل.

السيد طارق الربعي، المقرر

II. أعمال اللجنة

تعهدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بالنظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية وعقدت في شأنه جلسة بتاريخ 21 مارس 2024 استمعت خلالها الى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط:

عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة جلسة استماع الى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية عدد 2024/10.

أفاد ممثلو الوزارة أن مجمل استثمارات البنك في تونس بلغت حوالي مليار أورو في القطاعين العام والخاص وهي تشمل بالأساس قطاعات البنوك والطاقة والتطهير والنقل الحديدي والحضري.

كما بينوا أهمية الدعم الذي يقدمه البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتونس سواء على مستوي المساهمة في تمويل المشاريع العمومية والمشاريع الخاصة أو على مستوي المساندة الفنية في عدد من المجالات الحيوية، خاصة مع ما للبنك من خبرة هامة في المجالات التي تمثل اليوم أولوية لتونس على غرار الشراكة بين القطاعين العام والخاص والطاقات المتجددة وتحلية مياه البحر والرقمنة والتجديد التكنولوجي وغيرها.

كما قدموا قائمة في المشاريع العمومية في طور الإنجاز بدعم من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

المشاريع العمومية في طور الإنجاز:

Projet	Date de signature	Montant du prêt
Projet ELMED	20/12/2023	45 M€
Appui au programme de sécurité alimentaire	11/08/2022	150.5 M€
Appui aux Infrastructures hydrauliques des Oasis du Sud tunisien	09/07/2021	49 M€
Restructuration financière de la STEG	16/12/2020	300 M€
Acquisition de 18 nouvelles rames pour la ligne TGM (TRANSTU)	12/12/2019	45M€
Modernisation et réhabilitation du réseau d'assainissement dans 33 villes prioritaires de moins de 10.000habitants (ONAS)	08/01/2019	75 M€
Réhabilitation de lignes ferroviaires (SNCFT)	21/12//2017	160 M€
Renforcement du réseau national de rapport d'électricité (STEG)	09/11/2016	46.5 M€
Lac de Bizerte (ONAS)	03/09/2015	20 M€
Total		891 M€

إثر ذلك تطرق ممثلو الوزارة إلى الإطار العام لمشروع القانون الأساسي المعروض على اللجنة فبينوا أنه وخلال اجتماع البنك السنوي في سمرقند(أوزباكستان) خلال شهر ماي 2023، وافق أعضاؤه على توسيع مجال تدخله جغرافيا ليشمل دول إفريقيا جنوب الصحراء وذلك في إطار تجسيد أهداف استراتيجية البنك 2021-2025، كما تمت المصادقة بالإجماع من قبل مجلس محافظي البنك بتاريخ 18 ماي 2023 على القرارين عدد 259 و260 المتعلقين بتنقيح الفصلين 1 و1 من المادة 12 من الاتفاق المنشئ للبنك، وتتمثل التعديلات المقترحة فيما يلي:

* تنقيح الفصل الأول المتعلق بمجال تدخل البنك حيث تمت إضافة فقرة ثالثة لقائمة الدول والمناطق التي يمكن للبنك التدخل فيها (مناطق ودول العمليات) وتنص هذه الفقرة على أن عمليات البنك تشمل عددا محدودا من دول جنوب الصحراء، في كل حالة بعنوان الفقرتين الثانية والثالثة من هذا الفصل.

وبهذا التنقيح سيتم تكريس عملية التوسع المحدود والتدريجي لعمليات البنك لتشمل دول إفريقيا جنوب الصحراء وسيمكن ذلك في مرحلة أولى وعند استيفاء جميع إجراءات المصادقة عليه من قبل البنك والدول الأعضاء، من الشروع في تمويل بعض المشاريع التنموية في عدد محدود من هذه البلدان.

* تنقيح الفصل 1 المادة 12 المتعلق بالعمليات البنكية العادية للبنك حيث سيتم تنقيح بعض المقتضيات المتعلقة بشروط استعمال رأس مال البنك في المعاملات العادية وتكليف مجلس إدارة البنك بوضع معايير محينة تضمن تحقيق مستويات ملائمة لموارد البنك الذاتية تتماشى مع ما عرفته الممارسات المحاسبية في المجال البنكي من تطور منذ سنة 1990.

كما أوضح ممثلو الوزارة أن تفعيل التعديلات المقترحة ودخولها حيز النفاذ يقتضي إتمام إجراءات المصادقة الداخلية التي ستتكفل بها مصالح البنك المختصة واستيفاء كل دولة عضو في البنك إجراءات المصادقة على هذه التعديلات وفق القوانين والتراتيب الجاري بها العمل لديها.

كما بينوا أنه بالنسبة للدولة التونسية فقد سبق أن تمت المصادقة على التعديلات المدخلة على الفصل الأول والفصل 18 من الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية بمقتضى القانون الأساسي عدد 8 لسنة 2012المؤرخ في 3 جويلية 2012 بمناسبة توسعة نشاط البنك وتوسيع مجال تدخلها الجغرافي ليشمل دول الضفة الجنوبية والشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط وأوضحوا في هذا السياق أن المصادقة تمت بمقتضى قانون أساسي عملا بأحكام الفصلين 74 و75 من الدستور.

في ردهم على تساؤلات النواب حول التداعيات المالية لهذا التوسع على تونس وإمكانية تقليص حجم الموارد المخصصة لبلادنا، بين ممثلو الوزارة أن البنك لا يخصص حصصا محددة مسبقا لكل دولة بل يوفر التمويلات المالية حسب ما تطلبه الدول وفقا لاحتياجاتها وبالتالي فلن يكون لهذا التعديل أي تداعيات مالية سلبية على بلادنا بل بالعكس سيوفر إطارا مناسبا لتوطيد العلاقات الاقتصادية مع دول افريقيا جنوب الصحراء ومزيد انفتاح تونس على محيطها الافريقي الواعد.

من ناحية ثانية وردا على استفسارات النواب حول تأثير هذه التعديلات على الهجرة غير النظامية مع ما صارت تمثله من خطر على بلادنا وحول إمكانية تدخل هذا البنك لمساعدة تونس على مجابهة هذه الظاهرة والتصدي لها والحد من تبعاتها وذلك بتوفير الدعم المادي لبلادنا، بين ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن الاتفاق المنشئ للبنك لا ينص على مكافحة الهجرة غير النظامية بشكل مباشر غير أن توسع مجال تدخله ليشمل دول افريقيا جنوب الصحراء سيكون له دور هام في الحد من الهجرة غير النظامية باعتبار أنه سيساهم في النهوض بالأوضاع الاقتصادية لهذه الدول وبالتالي تحسين الأوضاع الاجتماعية لمواطنيها لتلازم البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

في ردهم عن استفسارات النواب حول علاقة البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية بالاتحاد الأوروبي بين ممثلو الوزارة أن هذا البنك يختلف عن البنك الأوروبي للاستثمار الذي يعتبر الذراع المالي للاتحاد الأوروبي بحيث يكون تدخله بتفويض من الاتحاد الأوروبي كما يضبط هذا الأخير شروطه المالية فيحين أن البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية مستقل عن الاتحاد الأوروبي ولا يحتاج تفويضا منه وهو يوسع مجال تدخله حسب ما تقتضيه تطورات الوضع حيث يساهم في دعم دور المؤسسات المالية في الحركة الاقتصادية وتشجيع المبادرات الخاصة وتطوير الاستثمار وهو يرمي بذلك الى مساعدة الدول الأعضاء حديثة العهد بالمسار الديمقراطي على تكريس مبادئ الديمقراطية والتحول الى اقتصاديات السوق.

وفي خاتمة جلستها قررت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة الموافقة على مشروع القانون الأساسي المعروض عليها.

السيد رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

III. **قرار اللجنة**

قررت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة الموافقة على مشروع القانون الأساسي عدد 2024/10 المتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية وهي توصي الجلسة العامة بالموافقة عليه.

وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نمر إلى النقاش العام.

الكلمة للنائب المحترم السيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق تفضل. المقعد رقم 186.

السيد معز الرياحي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة لوزارة الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

في إطار دراسة مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية أذكر أن قوانين المالية تنص على أن الاقتراض هو وسيلة

استثنائية لتمويل الميزانية ولا بد من التعويل على الذات ويكفينا التبرير بجائحة كورونا والتقلب المناخي والحرب الروسية الأكرانية وغيرها لا بد من التعويل على الذات ووضع استراتيجية واضحة للعمل بصفة واقعية أكثر.

ثانيا سيدي الرئيس، لدي مجموعة من النقاط الهامة جدا أريد أن أرفع صوت مواطني جهتي بسيدي نصر مجاز الباب ولاية باجة حيث أن هناك كارثة بيئية حاليا بقرية سيدي نصر باعتبار أن الأنبوب الرابط بين شبكة التطهير والخزان الموجود حاليا محطم ومياه الصرف الصحي تتوجه مباشرة إلى وادي مجردة ونحن نعلم أن هذا الوادي يوفر المياه الصالحة للشرب لتونس العاصمة ولبقية المناطق ولذلك نرجو التدخل السريع من الوزارات الخاصة المتعلقة بالتجهيز البيئة الداخلية وبلدية مجاز الباب وولاية باجة نظرا للكارثة البيئية التي سببت مشكلا للمواطنين باعتبار تواجد ظاهرة الناموس وعدم المداواة لا بد من التدخل الفوري في هذه النقاط نظرا لصعوبة الوضع حاليا خاصة أننا على أبواب فصل الصيف.

تتعلق النقطة الثانية بمطالبة السيد وزير أملاك الدولة والحكومة بمد المجلس بمشروع قانون أملاك الدولة لدراسته والمصادقة عليه وتمكين أصحاب الشركات الأهلية من وثيقة تصرف في العقار ليتمكوا من الحصول على قروض من بنك BTS، كما يطالب مواطنو وادي الزرقاء من جهتي مجاز الباب والقريعات بتركيز بلدية طبقا لطلبات المواطنين نظرا لأحقيتهم في هذا المجال طبق الدستور التونسي. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد مختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق تفضل. المقعد رقم 151.

السيد مختار عبد المولى

شكرا سيدي الرئيس،

بصراحة لن أضيف كثيرا عما قدمه زملائي المحترمين في علاقة بالتخطيط الاستراتيجي للدولة وفي علاقة بالاستثمارات وفي علاقة بالتوجهات المستقبلية وفي علاقة بالوضع المناخي الصعب وفي علاقة بالوضع العالمي، نحن نعلم أن لدينا مقومات كبيرة في كل مناطق الجنوب التونسي ونعلم أن دولة الجزائر المحاذية له صنعت من الرمال جنة خضراء وتوجهت من أجل النمو بالسيادة الغذائية.

كذلك في الطاقة البديلة فقد خططت منذ سنوات ولكن يجب علينا أن نسابق الوقت نحن أيضا لنحذو حذوهم لكي لا يكون هناك إشكال ولكي لا نضطر في نهاية الأمر إلى الاقتراض ولكي لا يكون لنا حل سوى الاقتراض من البنوك بولاءات وإملاءات لأنه ليس بإمكان الشعب التونسي لكذا إملاءات من صندوق النقد الدولي وكل البنوك العالمية.

صراحة، الرسالة موجهة إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب، ونظرا لضرورة الحدث في الأيام القليلة القادمة يحيي الشعب التونسي ذكرى معركة رمادة الخالدة بولاية تطاوين والتي جدت أحداثها يوم 25 ماي 1958 ومثلت هذه المعركة الشرارة للانطلاقة الفعلية لتصفية بقايا المستعمر الفرنسي الغاصب للأرض وامتدت على يومي 24 و25 ماي 1952 في مدينة رمادة تحديدا وامتدت بين وادي زار شمالا والكريب غربا في مدينة رمادة واستعمل فيها جيش الاحتلال سلاح الجو أسفر عن مقتل عديد الجنود الفرنسيين واستشهد فيها ما يقارب 58 شهيدا تونسيا وعديد الجرحى، لقد قدمت الدماء التي سالت في أحداث رمادة دفعا جديدا لمزيد التمسك بجلاء القوات الفرنسية عن التراب التونسي واستنفار الجهد لرفع درجات التعبئة الشعبية وحشد الرأي العام الدولي لدعم القضية والتلويح بالأعمال الدنيئة التي لا ينفك عن تنفيذها الجيش الفرنسي على التراب التونسي وانتهت هذه المعركة في نهاية الأمر إلى انتصار سياسي كبير تمثل في انسحاب كل الجيوش الفرنسية المتمثلة في 56 ألف جندي في كامل ثكناتها الموزعة في كامل تراب الجمهورية وحصر وجودها في منطقة بنزرت تمهيدا للمعركة الحاسمة معركة الجلاء الذي قدر لها أن تخط الفصل الأخير بعد ذلك بسنوات قليلة.

سيدي رئيس مجلس نواب الشعب الموقر،

الواجب علينا نحن نواب الشعب بكل الاعتبارات والحيثيات الاحتفال مع جماهير الشعب بهذا الحدث الذي يكتسي مكانة بارزة في سجل الكفاح الوطني ضد المستعمر الغاصب للأرض ذلك لأنه يحمل في طياته تاريخ أمة وطأة عزمها على الكفاح من أجل التحرر والانعتاق تحت راية تونس في أول جلسة عامة بعد 25 ماي 2024 للوقوف دقيقة صمت وهي مناسبة أيضا للترحم على شهدائنا وتقدير مجهودهم ورمزا وللوفاء لهم والتمسك بما تحقق على أياديهم للمحافظة على وحدة الوطن واستقلاليته ودعم مناعته وعزته.

عاشت تونس حرة منيعة أبد الدهر والمجد والخلود للشهداء الأبرار وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد ثامر مزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي، له تسع دقائق تفضل. المقعد رقم 207.

السيد ثامر مزهود

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة والوفد المرافق له،

نحن نناقش مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية الذي انضمت إليه تونس في 30 سبتمبر 2011 والمطروح أمامنا اليوم هو تعديل هذا التنقيح بما يشمل توسيع مجال تدخل هذا البنك إلى دول جنوب الصحراء ولكن كنت أعتقد أن تطرح علينا الوزارة اليوم إعادة النظر حتى في بقية الانضمام لهذا البنك لكي يكون نظرنا إليها ومناقشتنا إليه أعمق من أن نناقش توسيع هذه الاتفاقية لتشمل مجالا جغرافيا أوسع ويتحدث عن دول جنوب الصحراء، لماذا؟ لأنه عندما انضمت تونس إلى هذه الاتفاقية في 30 سبتمبر 2011 يعني أنها تعي جيدا الشروط والأهداف التي حددت طبيعة عمل هذا البنك وهو موجود في اتفاقية وتم عرضها علينا وتتمثل أساسا في:

- مساندة البلدان الأعضاء حديثة العهد بالمسار الديمقراطي على التحول لاقتصاديات السوق،

-استحثاث نسق الإصلاحات الهيكلية والقطاعية،

-تدعيم دور المؤسسات المالية في الحركة الاقتصادية،

-تشجيع المبادرات الخاصة وطويلة الاستثمار في البلدان المستفيدة من تدخلاتهم،

عندما نتحدث عن دور هذا البنك في مساندة البلدان الأعضاء حديثة العهد في المسار الديمقراطي فعن أي ديمقراطية نتحدث؟ هل هي الديمقراطية من المنظور الغربي أم الديمقراطية التي نتحدث عنها؟ وهي ديمقراطية البعد الاجتماعي التي تحقق العدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية والمساواة بين جميع أفراد الشعب، لما نتحدث عن تدعيم اقتصاديات السوق فما معنى ذلك؟ هل اقتصاد السوق بمعنى المفهوم الاقتصاد الليبرالي أو بمعنى الاقتصاد المبني على رؤية وطنية تمتلك رؤية لإيجاد منوال تنمية مختلف تماما عن منوال التنمية السابق وقد طالبنا هاته الحكومة لعشرات المرات في كل حضور لها في هذا المجلس أنه لا بد أن يكون لها تصور ورؤية مقاربة تستجيب لحاجيات شعبنا في منوال تنموي مختلف تماما عن السابق ولابد لها أن تتوسع في مجال التعاون الاقتصادي والعالم أرحب من أن نحصر في منوال اقتصادي جربناه لمدة 60 عاما ولم يؤدي بنا إلا إلى مزيد الاقتراض ومزيد من التداين الخارجي الذي أثقل كاهل شعبنا.

عندما نتحدث عن أن هذا البنك من ضمن أهدافه استحثاث نسق الإصلاحات الهيكلية والقطاعية فهل هذا يتماشى مع دور الدولة الاجتماعي في المحافظة على الدعم في المحافظة على القطاع العام وعلى منوال تنمية عادل في المحافظة على إيجاد عدالة اجتماعية ومساواة. وعندما يتحدث عن الهيكلة وإعادة النظر في الهيكلة فهو يتحدث عن التفويت وعن إلغاء الدعم وعن التفويت في المؤسسات العمومية وعن التقليص في كتلة الأجور وعن تسريح عدد كبير من الأجراء وبالتالي فإن هذا في حد ذاته يتناقض مع سياسة دولتنا في المحافظة على السلم الاجتماعية وفي المحافظة على السيادة الوطنية وفي عدم تداخل أي طرف خارجي وخاصة في علاقة بالاقتراض وبالممولين في فرض سياسات اقتصادية معينة تمس من ثوابت بلادنا ومن سياستنا الاجتماعية والوطنية.

هل أن هذا البنك الذي انضممنا إليه سنة 2011 يتحدث عن تدعيم دور المؤسسات المالية في الحركة الاقتصادية فعن أي مؤسسات مالية نتحدث؟ هل يعني بذلك البنوك الربحية الاستغلالية أم عن مؤسسات مالية توفر قاعدة تنموية لكل فئات شعبنا وتوفر له آليات التمويل من أجل دعم الاقتصاد التضامني الاجتماعي ومن أجل الحد من نسبة البطالة؟ وهناك اقتصاديات بما يسمى "projet Micro" أي مشاريع صغرى من خلال رؤية متكاملة توفرها هذه الحكومة وتكون لها فيها تصور.

هل لما نتحدث عن تشجيع المبادرات الخاصة وتطوير الاستثمار في البلدان المستفيدة من تدخلاته فعن أي استثمارات تتحدث وعن أي تطوير استثمار تتحدث وعن أي تمويلات نتحدث؟ هل نتحدث عن هذا الصندوق الذي سيمتد مجال تدخله ليشمل دول جنوب الصحراء وهنا ندخل في علاقة بالهجرة؟ هل بمثل هذه السياسات وهذه الخيارات وهذه الفلسفة المبنية على المنطق الربحي الرأس مالي الجشع والمستغل لثروات الشعوب هل يمكن أن نوطن التنمية في جنوب الصحراء؟ هل يمكن أن نحد لمثل هذه التصورات ومثل هذه الأهداف بمثل هذه الثوابت لهذا الصندوق أو لهذا البنك؟ وتعتبر البلاد التونسية عضوا فيه من الهجرة غير المشروعة التي أصبحت تشكل عائقا كبيرا جدا بالنسبة إلينا الآن وتشكل مشكلا كبيرا جدا في المحافظة على أمننا القومي وفي المحافظة على قدراتنا الاقتصادية، هل بمثل هذه السياسات يمكن أن نوطن التنمية في دول جنوب الصحراء من أجل أن نحد من الهجرة غير المشروعة ومن خلق تنمية متوازنة فعليا؟

ما أريد قوله يجب أن تكون لحكومتنا رؤية وتصور واستراتيجية في منوال اقتصادي مختلف تماما عن انضمامنا لمثل هذه الاتفاقيات ولمثل هاته البنوك لأنها تكرس منطق اقتصادي مبني على منطق لبرالي رأس مالي يعزز اقتصاد السوق ولا يأخذ بعين الاعتبار المصلحة الوطنية وخصوصيات الشعوب في مجتمعاته عندما يتحدث عن المسألة الديمقراطية فقد شهدنا ديمقراطيتهم في التعامل مع غزة ومع أحداث المقاومة كيف أنهم يقومون بالمكيالين في علاقة بقضايانا العربية والوطنية وبالتالي لا بد من حكومتنا أن تمتلك تصورا وأن تدخل في اتفاقيات فعلا تستجيب لحاجيات شعبنا من منظور جديد منظور جاء به مسار 25 جويلية يتحدث عن السيادة الوطنية وعن تحقيق الاكتفاء الذاتي وعن التعويل عن الذات كل ذلك تقتضيه سياسات واضحة وبعيدة كل البعد عن الانضمام لمثل هذه الاتفاقيات.

أخيرا، سأختم بمسألة جهوية في علاقة بالتزام قامت به وزارتكم لتخصيص اعتمادات للربط بالشبكات الخارجية لمحطة النقل البري في قابس التي استوفت أشغالها وهي متوقفة على هذه المسألة أرجو الإسراع بتخصيص الاعتمادات والتعهد بتخصيص الاعتمادات لإتمام هذه المحطة لكي تؤدي الوظيفة التي بعثت من أجلها في جهتنا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق تفضل. المقعد رقم 135.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، هو تعديل بسيط تم الاتفاق عليه خلال اجتماع البنك المركزي على توسيع المجال في سمرقند بالباكستان، لقد تبينت دول الاتحاد الأوروبي اليوم بالنسبة إلى ضرورة التدخل في توسيع مجالها من خلال المنظمات المالية المانحة والداعمة في افريقيا جنوب الصحراء كما أن البلاد التونسية وأيضا بلدان الاتحاد الأوروبي تعاني من موجة الهجرة ويجب علينا اليوم أن نضع اليد في اليد لمجابهة هذه الظاهرة وهنا لن أتحدث كثيرا عن مشروع القانون لأنه واضح فهذا تعديل وكمشروع قانون أساسي فنحن منخرطون في هذه الاتفاقية وبالنسبة إلى المجلس ليس لها أي"impact financière" وقد كان لديها "impact" على وضعية الهجرة غير النظامية من بلدان جنوب الصحراء إلى تونس لكن كوزارة الاقتصاد والتخطيط ما الذي قامت بإعداده إذا شاهدنا اليوم مجال تدخل المؤسسات المالية المانحة في افريقيا جنوب الصحراء؟ لماذا اليوم كتونس وكوزارة اقتصاد لا نعزز تمثيلياتنا الديبلوماسية في هذه البلدان ولا نقوم باستغلال وجود استثمارات ضخمة سيتم إحداثها في إفريقيا جنوب الصحراء؟

فلم لا نفتح الأفق أمام شركاتنا التونسية الموجودة هناك وللشركات الصغرى والمتوسطة والسيد كاتب الدولة مكلف بهذه الشركات لنقم بفتح أسواق مخصصة لهم هناك وتكون لدينا ولأول

مرة برنامج جيد ورؤية ويتم التوجه إلى افريقيا جنوب الصحراء من خلال بلدان الاتحاد الأوروبي وهناك دعم مادي متوفر، هناك وسنحاول الحد أكثر ما يمكن من ظاهرة الهجرة غير النظامية وستتم برمجة مشاريع ضخمة.

أعتقد أن الشركات التونسية هي أولى الشركات باعتبار أننا نشارك في الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار يجب أن نفرض أنفسنا اليوم عن طريق ديبلوماسياتنا وتمثيليتنا في افريقيا جنوب الصحراء وسنحاول افتكاك أكثر ما يمكن من المشاريع الموجودة والتي سيتم إنجازها والموارد الموجودة نريد فتح أسواق للمصنعين التونسيين الموجودين بالبلاد التونسية اليوم لنقوم بالتصدير لجلب أكثر ما يمكن من العملة الصعبة وسنحاول خلق مواطن شغل عن طريق التعاون الفني ، نعلم جيدا أن التونسيين موجودين تقريبا في كل البلدان بإفريقيا ويعملون في الشركات الخاصة وبإمكاننا أن نفتح لهم المجال عن طريق الفرصة التي أتيحت بما أنه سترصد اعتمادات في هذه البلدان.

هناك نقطة أخرى، السيد كاتب الدولة المكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، في الحقيقة هذه المؤسسات تعاني اليوم من نقص حاد في مجال التمويل وهناك نقطة أخرى مهمة جدا فأنت تعلم مشكل الأشخاص الذين قاموا بدفع "chèque impayé" من بينهم وكلاء شركات وقد أصبحت وضعيتهم اليوم في الحقيقة لا تطاق فاليوم تحاسب الشركات بسبب خطأ من قبل أحد المسيرين. في الحقيقة من غير الممكن أن تكون شركة متوسطة أو صغرى تضم 40 أو 50 عاملا يتم حلها أو يتوقف سبل تمويلها بسبب خطأ طرأ من قبل مسيرها أو أراد أن يستثمر ولم ينجح.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرفع الجلسة الآن لمدة 15 دقيقة، نحيل إثرها الكلمة إلى السيد سمير عبد الحفيظ، كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط المكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب.

(كانت الساعة الرابعة وثماني دقائق مساء)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي

(كانت الساعة الرابعة وخمسين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف جلستنا ونحيل الكلمة إلى السيد سمير عبد الحفيظ، كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط المكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة للرد على استفسارات السادة والسيدات النواب فليتفضل.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط المكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للسادة أعضاء مجلس نواب المحترمين،

اسمحوا لي أولا بأن أتقدّم بجزيل الشكر إلى السادة رئيس ومقرر وأعضاء لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة على التقرير المنجز حول مشروع القانون الأساسي المعروض على حضراتكم.

تجدر الإشارة إلى أن عملية انضمام تونس إلى البنك قد مكنتنا من تعبئة موارد تمويل هامة في شكل قروض وهبات وكذلك للانتفاع بالعديد من برامج المساندة الفنية في عديد القطاعات. وقد شملت التمويلات والمساعدات القطاع العام وكذلك القطاع الخاص.

وقد شاركت تونس في أشغال الجلسة السنوية الأخيرة للبنك التي التأمت بالعاصمة الأرمينية "Erevan" من 14 إلى 16 ماي 2024 أي خلال الأسبوع الفارط وقد قمت بتمثيل تونس في الأشغال المذكورة بتكليف من السيد رئيس الحكومة ولاحظت التقدير الكبير لمسؤولي البنك لبلادنا والاحترام الكامل لاختياراتنا خاصة فيما يخص مقاومة الفساد والتشجيع على الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الاستثمار والعمل على تحسين المعادلات الاقتصادية الكبرى.

ومن المهم جدا أيضا التأكيد على أن توسيع عمليات البنك نحو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من شأنه أن يساهم في تعزيز نفاذ الشركات التونسية إلى أسواقها والاستغلال الأفضل لكل فرص الشراكة المتاحة.

فيما يخص تساؤلات السادة النواب حول تعزيز نفاذ الشركات الصغرى والمتوسطة إلى الأسواق الإفريقية فإننا نؤكد على وجود آليات مرافقة لهذه المؤسسات كآلية القوافل ويمثل تعزيز حضورها في الأسواق العالمية واندماجها في سلاسة القيمة العالمية عنصرا رئيسيا في الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة الجاري العمل عليها حاليا بوزارة الاقتصاد والتخطيط.

أخيرا، اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أجيب أيضا على تساؤلات عدد من النواب المحترمين حول غياب السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط، لأؤكد بأن السبب مهني بحت وهو مرتبط بمشاركتها في الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية المنعقدة حاليا بالعاصمة المصرية القاهرة وشكرا على الانتباه والإصغاء.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة الزملاء، الرجاء الالتحاق بمقاعدكم سوف نبدأ عملية التصويت.

إذن نشكر السيد كاتب الدولة على كل هذه البيانات والإفادات ونعلم كل العلم بالتحديات التي تواجه بلادنا والمهم أن مشاريع القوانين التي نقدمها وخاصة المتعلقة بالقروض لكي نوضح هاته المسألة للشعب التونسي عندما تتعلق بالبنية التحتية وبالتنمية الاقتصادية فهي مرحب بها وقد وقع اتخاذ قرار بأنه لا يمكن المس من السيادة الوطنية وإننا نتعامل الند للند مع كل الأطراف حسب مصلحة دولتنا وحسب مصلحة وطننا.

ولذلك فإن التحدي الذي وقع اتخاذه بخصوص احترام السيادة الوطنية وإبرام اتفاقيات قروض وتعهّد الدولة بالضمانات القانونية وقعت دراستها دراسة مستفيضة فلا مجال لتكبيل الوطن بقروض استهلاك وبقروض لخلاص المرتبات والأجور وإننا عندما نبرم قرضا فإنه يكون لغاية التنمية الاقتصادية أو لتدعيم البنى التحتية ولا تثريب على ذلك، عندما يوافق مجلس نواب الشعب على مثل هاته القروض التي ترمي أولا وبالذات إلى تحقيق التقدم بالنسبة الى وطننا ولإنماء الثروة الوطنية ودعم البنى التحتية وتوجيهها في الاتجاه الصحيح خلافا لما وقع في الماضي من إبرام قروض لخلاص الأجور والمرتبات والتي تمثل خسارة وتكبيلا لكاهل الشعب التونسي وللأجيال المقبلة.

ولذلك فنحن عندما ندرس هاته القروض من طرف اللجان تقع دراستها بشكل مستفيض وعندما يقع الاستماع إلى كل الجهات التي لها علاقة ويقع الاطلاع على التقارير التي تقدمها اللجان فإن مجلس نواب الشعب قام بدوره على أحسن وجه وعلى كل منتفع إلا الرجوع إلى التقارير التي تقدمها اللجان والتي يقع نشرها على صفحات مجلس نواب الشعب فنحن نعمل بكل شفافية ونعمل بكل نزاهة مع شعبنا الكريم وغايتنا في هذا المجلس إنما هي استرداد ثقة الشعب في المؤسسة البرلمانية.

ونحن وباسمكم جميعا عندما تقدمنا لهذه الانتخابات ليس لنا من غاية سوى تحقيق المصلحة العليا للوطن والدفاع عن الشعب وإخراج البلاد من هذا الوضع.

ولذلك فإنني أقولها وبصوت عال ولا أخشى في ذلك لومة أي شخص أن هذا المجلس قام ويقوم وسيقوم بدوره في سبيل الغاية التي من أجلها انطلقنا وسنواصل الانطلاق بنفس الإرادة.

الآن نمر إلى التصويت على الانتقال لمناقشة مشروع القانون عدد 10 لسنة 2024 عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

موافقون 116، محتفظون 6 ودون رفض. إذن تبعا لنتيجة التصويت يتم الانتقال إلى مناقشة مشروع القانون الأساسي.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان هذا المشروع الأساسي قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 81 عضوا.

المصدح للجنة.

السيد المقرر

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

التصويت على العنوان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

118 موافقون، 5 محتفظون ورافض وحيد. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة،

تلاوة الفصل، تفضل اللجنة.

السيد المقرر

فصل وحيد:

تتم الموافقة على تعديل الفصلين الأول والفصل الأول من المادة 12 من الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمعتمد بمقتضى قراري مجلس محافظي البنك عدد 259 وعدد 260 المؤرخين في 18 ماي 2023 الملحقين بهذا القانون الأساسي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

112 موافقون، 8 محتفظون ورافضان اثنان. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

115 موافقون، 7 محتفظون و3 رافضون وبذلك تمت الموافقة على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية عدد 10 لسنة 2024.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء،

شكرا للجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة.

بالغ الشكر والتقدير للسيد سمير عبد الحفيظ، كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط المكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والوفد المرافق له، متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذه الحصة المسائية على أن نستأنف الجلسة غدا بداية من الساعة العاشرة صباحا إن شاء الله للنظر في بقية النقاط المدرجة في جدول الأعمال والله ولي التوفيق.

موعدنا غدا على الساعة العاشرة صباحا، شكرا لكم.

(كانت الساعة الخامسة وسبع دقائق مساء)

II- الأربعاء 22 ماي 2024

استئناف الجلسة

(كانت الساعة العاشرة وخمس دقائق صباحا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

أسعد الله صباحكم بكل خير،

نستأنف أشغال جلستنا العامة المتواصلة ونرحّب مجددا بالسيد سمير عبد الحفيظ كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط المكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب.

زميلاتي زملائي الأعزاء،

قبل أن ننطلق في التداول حول بقية مشاريع القوانين المدرجة بجدول أعمالنا يجدر التذكير بأن النقاش العام حول كل من مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء

والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة عدد 11 لسنة 2024 وعلى اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة عدد 12 لسنة 2024، سيكون نقاشا موحدا وذلك بناء على التقرير الموحد في الغرض للجنة المالية والميزانية وعملا بقرار مكتب المجلس في الغرض.

وفي هذا الإطار وبالنظر إلى أن مشروع القانون الموالي يتعلق أيضا بنفس الموضوع وهو مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد الضمان المبرم بتاريخ 22 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية ومؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار الألمانية والمتعلق بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا عدد 32 لسنة 2024 وبالتالي يكون موحّدا للمشاريع الثلاث التي يجمع بينها وحدة الموضوع، فيما يترتب التصويت تباعا على كل مشروع قانون وفق المقتضيات المضمنة بالدستور وبالنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

ولكم زميلاتي وزملائي، الأعزاء الكلمة الفصل في اقتراح هذا المقترح من عدمه وإن لم تروا مانعا يكون من الممكن التصويت على هذا المقترح.

أظن أنكم فهمتهم الموضوع، يعني سيكون النقاش العام موحدا بالنسبة إلى الثلاث مشاريع قوانين، بما أن مكتب المجلس لم يقرر ذلك فإن الكلمة تعود إلى الجلسة العامة، إن وافقتم باعتبار وحدة الموضوع أن يكون النقاش موحدا حول مشاريع قوانين الثلاثة، ثم نمر إلى التصويت تباعا على كل مشروع على حدة حسب ما تقتضيه الإجراءات وإن رأيتم خلاف ذلك فسنقتصر على النقاش بالنسبة إلى مشروعي القانونين الأولين ثم يقع التصويت ونفتح النقاش مرة أخرى حول مشروع القانون الثالث ونفتح التصويت.

أظن أن الموضوع مفهوم لذلك لكم الكلمة، الجلسة العامة هي سيدة الموقف وأطلب منكم التصويت حول أن يكون النقاش موحدا بالنسبة إلى مشاريع قوانين الثلاثة نظرا إلى وحدة الموضوع.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من عملية التصويت.

النتيجة: بـ 99 "نعم" على أن يكون النقاش موحدا، محتفظ وحيد و7 معترضين. إذن سيكون النقاش موحدا وفق قرار الجلسة العامة.

عرض ومناقشة مشاريع قوانين

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة المحترمون،

يسعدني أن أتوجه إلى لجنة المالية والميزانية مجددا بالشكر وبالغ التقدير على المجهود المتواصل وعلى العمل الجاد وأدعوها لتستعرض التقرير الأول الموحد وكذلك التقرير الثاني ثم نفتح النقاش العام.

تفضل المصدح للجنة.

السيد عصام البحري جابري، المقرر

صباح الخير،

تقرير لجنة المالية والميزانية
حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (عدد 2024/11)
ومشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وايطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (عدد 2024/12)

I. التقديم:

1) أهداف مشروعي القانونين:

يهدف مشروع القانون الأول إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتونس بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ خمسة وأربعون مليون (45.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (ELMED).

ويهدف مشروع القانون الثاني إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتونس بتاريخ 13 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمخصص للمساهمة في مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (ELMED).

2) الإطار العام:

يندرج مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (ELMED) في إطار التوجهات التنموية للبلاد التونسية المنصوص عليها صلب مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2023 ـ 2025 كما يتوافق هذا المشروع مع الرؤية الاستراتيجية لقطاع الطاقة في أفق 2050.

ويهدف المشروع بالأساس إلى الترفيع في القدرات الوطنية لتبادل الكهرباء بين تونس وأوروبا بما سيعود بالنفع على الأسر التونسية من خلال التخفيض في تكلفة استهلاك الكهرباء ويسمح أيضا بإتاحة فرص استثمار جديدة للشركات التونسية في مجال الطاقات المتجددة ستمكن بدورها من المساهمة في دفع النمو الاقتصادي للبلاد بصفة عامة.

3) أهداف المشروع:

سيساهم هذا المشروع على المدى القصير:

ـ في دعم الأمن الطاقي في تونس والمساهمة في تحقيق أهداف الحد من انبعاثات الكربون والغازات المؤدية إلى الاحتباس الحراري،

ـ تنويع المزيج الطاقي،

ـ تخفيض كلفة إنتاج الكهرباء وتعزيز الجدوى المالية للقطاع من خلال الحد من الاعتماد على الواردات من الغاز الطبيعي والنفط والذي سيؤدي بدوره إلى تخفيف العبء على ميزانية الدولة.

أما على المدى الطويل وبالتوازي مع الاستغلال الأكمل لإمكانيات البلاد من الطاقة المتجددة سيمكن المشروع من:

ـ ترسيخ مكانة تونس كمصدر للكهرباء نحو إيطاليا وما لذلك من تأثير إيجابي على الترفيع في إجمالي الصادرات الوطنية بما يدعم النمو الاقتصادي للبلاد،

ـ تعزيز إدراج تونس صلب أسواق الطاقة الأورو متوسطية ودعم ترابطها مع مختلف بلدان البحر الأبيض المتوسط وذلك باعتباره ثاني مشروع ربط بين افريقيا وأوروبا بعد المشروع الذي يربط المغرب بإسبانيا عبر مضيق جبل طارق،

ـ إمكانية إدماج سوق الكهرباء المغاربية مع سوق الكهرباء الأوروبية وهو ما سيؤدي إلى مزيد تدعيم التبادل الكهربائي بين تونس وكل من الجزائر وليبيا مستقبلا.

4) كلفة المشروع:

تم في مرحلة أولى، تقدير الكلفة الجملية للمشروع بقيمة 964,2 مليون أورو، وذلك بناء على الدراسات الفنية المنجزة من قبل البنك الدولي والذي يعتبر أول ممول للمشروع، حيث تولى تمويل الدراسات التمهيدية الخاصة به عن طريق هبة وكان أول ممّول يبرم اتفاق قرض لفائدة المشروع وذلك بتاريخ 22 جوان 2023.

وارتكزت الدراسات الفنية وتقديرات الكلفة المنجزة من قبل البنك الدولي بدرجة أولى على المكونات الممولة من قبله وعلى المعطيات المبدئية المتوفرة آنذاك لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز حول المشروع بجميع مكوناته.

وفي مرحلة لاحقة، تم استكمال إنجاز الدراسات الفنية المتعلقة ببقية مكونات المشروع والتي سيتم تمويلها عن طريق الشركاء الأوروبيين (BEI, BERD, KFW, UE)، والتقدم في عملية التفاوض حول اتفاقيات التمويل المزمع إبرامها مع هؤلاء الشركاء وتحديد جميع عناصر التمويل التي سيقع توفيرها في شكل قروض وهبات.

وبناء على ذلك تمّ تحيين كلفة المشروع لتبلغ 1014.3 مليون أورو موزعة بين الجهتين المسؤولتين عن تنفيذ المشروع بين تونس وإيطاليا كما يلي: الشركة التونسية للكهرباء والغاز: 582.31 مليون أورو وشركة TERNA: 432 مليون أورو.

5) مكونات المشروع:

تتمثل مكونات المشروع فيما يلي:

- قناة تبادل بحرية بطول 200 كلم ذو تيار مسترسل وجهد عالي (500 كيلو فولت) وبقدرة تبلغ حوالي 600 ميغاواط يربط بين جزيرة صقلية بإيطاليا وولاية نابل (منزل تميم ملاعبي) عبر محطتي تحويل للجهد العالي في كلا الجانبين، بتكلفة تقديرية 834.1 مليون أورو،

-دراسات مبدئية للمشروع بقيمة 17 مليون أورو (تم تمويلها سابقا بهبة من البنك الدولي)،

- تعزيز الشبكة الوطنية لنقل الكهرباء بتكلفة تقديرية 110 مليون أورو،

- أشغال في مجال التحويل الكهربائي بقيمة 25 مليون أورو،

-الدعم الفني للجانب التونسي قصد حسن تنفيذ مختلف مكونات المشروع لما تتميز به من الدقة الفنية والتعقيد بقيمة جملية تقدّر بـ 28.18 مليون أورو.

5) عناصر تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية:

-45 مليون أورو في شكل قرض وتمثل مساهمة البنك في الكلفة الجملية للمشروع،

-2.9 مليون أورو في شكل هبة (إعانة فنية) ويوفرها الاتحاد الأوروبي لفائدة مكونات المشروع ذات الصلة بتمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

6) صيغة القرض وشروطه المالية:

ـ قرض مباشر لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بضمان الدولة،

ـ الوثائق التعاقدية:

✓ اتفاقية التمويل الممضاة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والبنك الممول،

✓ اتفاقية الضمان الممضاة بين الجمهورية التونسية ممثلة في وزارة الاقتصاد والتخطيط والبنك الممول،

- نسبة الفائدة (متغيرة): نسبة الفائدة بالسوق الأوروبية "يوريبور"ستة أشهر + هامش البنك (1 %) = فائض القرض الجملي،

- عمولة التعهد: 0.5 % (مع فترة إمهال بـ 60 يوما)،

- عمولة التصرّف: 1 %،

-فترة السداد: 18 سنة مع فترة إمهال بـ 5 سنوات.

7) مساهمة البنك الدولي في تمويل المشروع:

يساهم البنك الدولي في تمويل هذا المشروع كالآتي:

ـ قرض بضمان الدولة لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ 247 مليون أورو تمت الموافقة عليه في مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 3 نوفمبر 2023.

ـ قرض ميسّر بضمان الدولة من قبل الصندوق الأخضر للمناخ (GCF) بمبلغ 20 مليون دولار، موضوع مشروع القانون الحالي.

ـ هبة بمبلغ 5 مليون دولار من قبل الصندوق الأخضر للمناخ (GCF)، في شكل مساعدة فنية للشركة التونسية للكهرباء والغاز ولتنمية منظومة الطاقات المتجددة بتونس لا سيما من خلال دعم إنشاء "مركز امتياز في مجال الطاقات المتجددة" في ولاية تطاوين.

8) قرض الصندوق الأخضر للمناخ (GCF):

سيتم من خلال هذا القرض والبالغ قدره 20 مليون دولار المساهمة في تمويل المكونات الفرعية التالية للمشروع:

* **تدعيم الشبكة التونسية لنقل الكهرباء:** تنفيذ أشغال بناء وتدعيم الشبكة قصد ربط المحطة الجديدة للتحويل CCHT (المزمع تنفيذها من خلال القرض الأول للبنك الدولي (بمبلغ 247 مليون أورو) بالشبكة الموجودة وذلك من خلال:

ـ محطة فرعية بقدرة تشغيلية تناهز 400/ 225 KV بقرمبالية 2.

ـ خط نقل جوي مزدوج الدائرة (à double circuit) بقدرة تشغيلية تناهز 400 KV، بطول يقارب 65 كلم بين محطة التحويل CCHT والمحطة الفرعية التي تناهز قدرتها التشغيلية 400 KV بقرمبالية 2.

ـ خط بين المحطة الفرعية بقرمبالية 2 والمحطة الفرعية بالمرناقية بطول يقارب 51 كلم (باعتبار كوابل تحت أرضية بقدرة تشغيلية تقدّر بـ 400 KV على مستوى المحطة الفرعية بالمرناقية).

*** دعم تنفيذ المشروع والمساعدة الفنية لاستغلال الطاقات المتجددة المتغيرة (ERV):** من خلال:

ـ تقديم الإحاطة الفنية والتكوين لوحدة إنجاز المشروع UGP لدعم قدراتها في مجال التصرف والتنفيذ ومتابعة وتقييم المشروع (لا سيما فيما يتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية للمشروع).

ـ انتداب مهندس مختص مكلف بدعم وحدة إنجاز المشروع.

ـ التكفل بتسديد المبلغ المستحق من الدولة بعنوان الهبة القابلة للاسترجاع (7 مليون دولار تم توفيرها من قبل البنك الدولي لإنجاز الدراسات المتعلقة بهذا المشروع خلال سنة 2018). وبناهز المبلغ المستحق المذكور طبقا لاتفاقية الهبة 75 % من المبلغ المسحوب (أي حوالي 5 مليون دولار) تعهدت الدولة بإرجاعها.

ـ القيام بدراسات الجدوى التمهيدية اللازمة لتطوير الاستثمارات المستقبلية في مجال الطاقات المتجددة (لا سيما تلك المتعلقة بسبل الحد من المخاطر البيئية والاجتماعية لهذه المشاريع).

ـ تقديم المساعدة الفنية اللازمة (بما في ذلك الخدمات القانونية والمالية والاستشارية) وتنظيم دورات تكوين قصد دعم مبادئ التنافسية عند إعداد طلبات العروض المتعلقة بالاستثمارات المستقبلية في مجال الطاقات المتجددة.

9) الشروط المالية لقرض الصندوق الأخضر للمناخ (GCF):

سيتم منح هذا القرض لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بضمان الدولة حسب الشروط

المالية التالية:

-فترة السداد: 40 سنة منها 10 سنوات إمهال،

-نسبة الفائدة: 0.25 %.

II. أعمال اللجنة:

1) النقاش العام:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الأربعاء 28 فيفري 2024 نظرت خلالها في مشروعي هذين القانونين بالاستناد إلى ما ورد عليها من بيانات بوثيقتي شرح الأسباب واتفاقيتي الضمان.

ودار نقاش حول أهم عناصر ومكونات المشروع الاستثماري الهام الذي سيمكّن من رفع القدرات الوطنية في إنتاج الكهرباء وإتاحة فرص استثمارية في مجال الطاقات المتجدّدة بما يمكّن من المساهمة في تحقيق التحول الطاقي.

وأكّد النواب على أهمية الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة باعتباره الحل البديل للانخراط في التوجّه العالمي نحو التقليص من انبعاثات الكربون لحماية المناخ وتخفيف كلفة الدعم الموجه للطاقة والعبء على المواطن. وأوصوا في هذا الإطار بتوفير الأرضية الملائمة لإنجاح هذا المشروع بتبسيط الإجراءات الإدارية. ودعوا من جهة أخرى إلى التعريف به بالقدر الكاف إعلاميا نظرا لأهميته وتأثيره على مستقبل التحول الطاقي في بلادنا.

وبيّن النواب أن القانون، الذي وافقت عليه الجلسة العامة بتاريخ 30 جانفي 2024 والمتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجدّدة، تضمّن التنصيص على أن كلفة المشروع الاستثماري حدّدت بـ 964.2 مليون أورو في حين أن وثيقتي شرح الأسباب المتعلقتين بمشروعي القانونين موضوع هذا التقرير تضمنتا معطيات أخرى تتعلق بتحيين هذه الكلفة لترتفع إلى 1014.3 مليون أورو، وهو ما طرح التساؤل حول أسباب هذا الترفيع. وتساءلوا كذلك حول أسباب عدم تضمين وثيقة شرح الأسباب لمعطيات دقيقة حول نسبة الفائدة المعتمدة بالنسبة للقرض الذي سيمنحه الصندوق الأخضر للمناخ.

ومن جهة أخرى، استوضح النواب عن خطة الحكومة لتمويل كامل هذا المشروع الاستثماري وعن برنامجها في توفير بقية التمويلات اللازمة. كما استفسروا عن أسباب غياب دراسات وتقديرات دقيقة لكلفة المشروع تأخذ بعين الاعتبار كل التغيرات التي يمكن أن تطرأ على غرار تغيّر سعر صرف الدينار.

ورأى النواب أن هذا المشروع الاستثماري مرتبط بأبعاد استراتيجية وسياسية إضافة إلى بعده الفني والتقني والاقتصادي والبيئي، حيث أنه ينصهر ضمن خيارات بلادنا وعلاقتنا مع الشريك الإيطالي ومع دول الجوار، وطلبوا مدّهم بمعطيات حول التبادل الطاقي بين دول المغرب العربي وضفة المتوسط الشمالية عبر إيطاليا ومزيد توضيح برنامج الانتقال الطاقي والمشاريع الاستثمارية الكبرى في هذا المجال، ودعوا إلى ضرورة استغلال موقع بلادنا الاستراتيجي خاصة في ما يتعلق بالانتقال الطاقي من خلال دعم مؤسسات البحث العلمي وتشريك الكفاءات التونسية والشركات الوطنية.

وأكّد النواب على مزيد الإلمام بعناصر المشروع وتكلفته وكيفية تمويله، وقررت اللجنة طلب الاستماع إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط والرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

2) الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وعن الشركة التونسية للكهرباء والغاز:

استمعت اللجنة بتاريخ 07 مارس 2024 إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وعن الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وفي بداية الجلسة، ذكّر السيد رئيس اللجنة بمكونات مشروع ELMED وأهدافه وكيفية تمويله. وأكّد على الفارق في كلفة تمويل المشروع في وثيقة شرح أسباب مشروع القانون الأول الذي صادق عليه مجلس نواب الشعب بتاريخ 30 جانفي 2024 وفي وثيقتي شرح أسباب مشروعي القانونين المعروضين إضافة إلى عدم وضوح شروط التمويل، وطلب مدّ اللجنة بتفسير لدوافع ذلك بحكم أهمية هذا المشروع الاستثماري وتداعياته الإيجابية على الدولة وعلى المواطن.

وقدّمت ممثلة الشركة التونسية للكهرباء والغاز تفسيرا حول دواعي تحيين كلفة المشروع، حيث أوضحت أنه تم القيام بدراسات أولية تضمنت نظام لرصد الخوارزميات البحرية والتنوع البيولوجي (marin et biodiversité système de détection algo) وأن البنك

الدولي قام بالدراسات البيئية والاجتماعية اللازمة للمشروع وهي منشورة على الموقع الرسمي للشركة. وأضافت أن بقية المانحين الأوروبيين المعنيين بتمويل المشروع أنجزوا دراسات إضافية ذات طابع بيئي واجتماعي تم على أساسها تعديل كلفة المشروع من الجانب التونسي.

وذكّرت أنه تم القيام بعشرات الاجتماعات مع الشريك الإيطالي في ما يتعلق بالمشروع الذي يولي أهمية كبيرة للجانبين البيئي والاجتماعي طبقا للمعايير الإيطالية وهو ما تم التركيز عليه كذلك من قبل المانحين الأوروبيين في حين أن الإطار التشريعي التونسي لا يتضمن نصوصا متطورة تتعلق بهذين الجانبين. وأوضحت أن البنك الدولي لم يمول الكوابل الكهربائية بل اكتفى بتمويل محطة التحويل والخط الذي يصل إلى المحطة الفرعية بالمرناقية.

وأفادت أن تقلص كلفة إنجاز قناة التبادل ومحطة التحويل من 840 مليون أورو إلى 834.1 مليون أورو راجع للتقليص في كلفة الخط تحت أرضي في حين تم في المقابل المحافظة على نفس المبلغ المرصود لتعزيز شبكة الشركة. وبيّنت بخصوص تكلفة الدعم الفني للجانب التونسي الذي تم ضبطه أوليا في حدود 14.2 مليون أورو تتعلق بانتداب مهندس استشاري قصد دعم وحدة إنجاز المشروع وتطوير مجال استغلال الطاقات المتجددة، فإن البنك الأوروبي للاستثمار عرض على الشركة أن تتحصل على هبة لتغطية هذه التكلفة بقيمة 12 مليون أورو وخيّرت الشركة تبعا لذلك التمتع بهذه الهبة بما يمكّن من إدماج الكلفة المقدّرة بـ 14.2 مليون أورو ضمن التكلفة الجملية للمشروع.

وأضافت أن البنك الدولي اشترط في المقابل أن تشمل هذه التكلفة المحطة والكوابل بالنسبة لقرمبالية والمرناقية. مع العلم وأن البنك الأوروبي للاستثمار اشترط كذلك أن تتولى الشركة القيام بطلب عروض دولي بخصوص المهندس الاستشاري واتباع الإجراءات المعمول بها من قبل البنك في الغرض. وأضافت أن هذا البنك سيتولى تمويل دعم فني إضافي بهبة في حدود 2.93 مليون أورو.

وفيما يتعلق بتكلفة الدراسات المبدئية للمشروع والتي تم تحيينها في حدود 17مليون أورو، فقد أوضحت أنها تنقسم بين 9 مليون أورو للجانب الإيطالي و8 مليون أورو للجانب التونسي. مع العلم وأن التكلفة الأولية لم تتضمن تخصيص مبلغ لهذه الدراسات عند تحيين ذلك بعد التنسيق مع كل المانحين.

وبالنسبة لدعم الجانب الفني التونسي، فسيتم تمويله من قبل البنك الدولي بـ 8.98 مليون أورو والصندوق الأخضر بـ 3.68 مليون أورو ليبلغ المجموع 12.66 مليون أورو.

وبخصوص الأشغال في مجال التحويل الكهربائي، فقد بيّنت أن كلفتها المقدرة بـ 25 مليون أورو تهم الجانب الإيطالي ولم يتم احتسابها في الكلفة الجملية للمشروع.

وأفادت أن تكلفة الكوابل تبلغ 422 مليون أورو مقسمة بالتساوي بين الجانب الإيطالي والجانب التونسي والتي سيتم تمويلها عن طريق هبة وقروض بقيمة 35 مليون أورو من بنك التنمية الألماني و45 مليون أورو من البنك الأوروبي للاستثمار و45 مليون أورو من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وأوضحت أن كلفة محطات التحويل تبلغ 412 مليون أورو مقسمة بين 193مليون أورو يتحملها الجانب الإيطالي و219 مليون أورو يتحملها الجانب التونسي والتي سيتم تمويلها من خلال هبة بـ 73.2 مليون أورو و145.8 مليون أورو من البنك الدولي.

وبالنسبة للتعويضات وأشغال الشبكة فإنها ضبطت في حدود 25 مليون أورو (19 مليون أورو للجانب الإيطالي و6 مليون أورو للجانب التونسي).

وبخصوص تعزيز الشبكة بالنسبة للخط (ملاعبي ـ قرمبالية، قرمبالية ـ المرناقية) ومحطة التحويل فإن كلفته قدرت بـ 110 مليون أورو وسيتم تمويله بـ 18.4 مليون أورو من البنك الدولي للإنشاء والتعمير و91.6 مليون أورو من البنك الدولي.

وأفادت ممثلة الشركة أن الكلفة الجملية للمشروع بعد تحيينه تبلغ 1014.31 مليون أورو مقسمة بين 432 مليون أورو للجانب الإيطالي و582.31 للجانب التونسي مقسمة بين 19.5 مليون أورو تمويل ذاتي و153.8 مليون أورو في شكل هبة من الاتحاد الأوروبي و22.08 مليون أورو من الصندوق الأخضر (18.4مليون أورو في شكل قرض و3.68 مليون أورو في شكل هبة) و247 مليون أورو من البنك الدولي في شكل قرض.

كما أوضحت أن الجانب التقني والمواصفات الفنية للمشروع جاهزة في حين أن الدراسات البيئية المتعلقة بالكوابل تحت أرضية التي يقوم بها البنك الدولي للإنشاء والتعمير لم تستكمل بعد. وأضافت أن طول الكوابل ومسارها لم يتغير ولكن يمكن أن تطرأ تغييرات بسيطة بعد استكمال الدراسة. مع العلم وأنه تم الاتفاق منذ البداية مع الاتحاد الأوروبي على أن يتم إصدار طلب العروض في بداية جانفي لكن سيتم القيام بطلب عروض بالوضعية الحالية كي لا يتواصل التأخير.

من جهته، بيّن ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط أن الارتفاع في الكلفة الجملية للمشروع من 964.2 إلى 1014.3 مليون أورو مرده أن المعطيات الأولى المتعلقة بالكلفة الأولية قبل استكمال الدراسات تم تقديمها بتاريخ 22 جوان 2023 ثم تم استكمال خطة التمويل وتحيين التقديرات المتعلقة بكلفة المشروع. وأضاف أن هناك عدد كبير من المانحين المتدخلين في هذا المشروع ولهم الحق في التثبت والتدقيق في كل الجوانب والأرقام، مؤكدا أنه لن يتم تحيين هذه الأرقام مجددا.

ثم أوضحت ممثلة الوزارة أن مشروع ELMED هو مشروع قديم ضم في البداية محطتين وكوابل ربط وتم بعد ذلك إضافة النظام الإيكولوجي للطاقات المتجددة. ثم بيّنت أن الفارق في تقدير كلفة المشروع ناتج عن الفارق الزمني المتعلق بمناقشة اتفاقيات التمويل مع المانحين الدوليين، حيث تم القيام بالدراسات الأولية في سنة 2022 والنقاشات مع الصندوق الأخضر للمناخ في أفريل 2023 وتم إمضاء الاتفاق الفعلي في ديسمبر 2023. وبيّنت أن البنك الدولي يمول فقط قسط من كلفة المشروع الجملية وهي محطة تحويل الكهرباء وتعزيز الشبكة في تونس وسيتكفل المانحين الأوروبيين بتمويل القناة وكذلك تعزيز الشبكة، وعليه فإن ضبط الكلفة الجملية للمشروع بكل مكوناته لم تكن ممكنة إلا بعد استكمال المفاوضات مع كل المانحين. مع العلم وأن الاتحاد الأوروبي اشترط استكمال خطة التمويل قبل أفريل 2024 من أجل الانتفاع بالهبة.

وخلال النقاش، بيّن أعضاء اللجنة أنه كان ينبغي عرض مشروع القانون بعد استكمال الدراسات والقيام بتحيين المعطيات والأرقام المتعلقة بالتكلفة وبعناصر المشروع الاستثماري، وطلبوا تقديم توضيحات حول مكونات المشروع التي كانت سببا في اختلاف الكلفة بين الجانبين التونسي والإيطالي. واعتبروا أنه من غير المعقول أن تصادق الجلسة العامة للمجلس على مشروع قانون يتعلق بضمان الدولة لقرض بهم مشروع استثماري بكلفة معينة ثم يتم إحالة مشاريع قوانين تهم نفس المشروع الاستثماري ولكن بتكلفة مغايرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد نائب الرئيس، تفضل.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

نواصل تلاوة التقرير.

من جهة أخرى، استفسر النواب عن المعطى المتعلق بالتكفل بتسديد المبلغ المستحق من الدولة بعنوان الهبة القابلة للاسترجاع التي تبلغ 7 مليون دولار والتي تم توفيرها من قبل البنك الدولي لإنجاز الدراسات المتعلقة بهذا المشروع خلال سنة 2018 مع العلم وأن هذا المبلغ يناهز 75 % من المبلغ المسحوب والتي تعهدت الدولة بإرجاعها. واستفسروا من جهة أخرى عن الأجل الأقصى للمصادقة على اتفاقيتي الضمان قبل الدخول حيز التنفيذ وإن كان هناك أجل أقصى للانتفاع بالهبة.

وتساءلوا عن الأهداف المشتركة لهذا المشروع ومدى استفادة تونس منه ومردوديته وهل سيخول لها تصدير الكهرباء أو تحقيق الاكتفاء الذاتي فقط. وأشاروا أن بلادنا تعتبر الطرف الأقوى بحكم موقعها الجغرافي المتميز واستقرارها وتوفر المناخ الملائم لتطوير الطاقات النظيفة ويجب أن تستغل ذلك لتحقيق الاستفادة القصوى من المشروع لا سيما في ما يتعلق بالطاقة التشغيلية للمشروع.

كما استوضح النواب عن وجود مشاريع وطنية لإنشاء محطات فوطوضوئية لتوليد الكهرباء ومشاريع أخرى مرتبطة بهذا المشروع. كما استفسروا عن آفاق هذا المشروع والمخطط الاستراتيجي لبلادنا في مجال الانتقال الطاقي في علاقة ببلدان الجوار من جهة وبالاتحاد الأوروبي من جهة أخرى وهو ما يطرح التساؤل حول تموقع تونس وسياستها الطاقية على مدى 50 سنة أو أكثر.

واستفسروا عن خطة تمويل المشروع بصفة مدققة وعن المعطيات المتعلقة بالعقد الذي يربط الطرفين التونسي والإيطالي والشروط المالية للقروض موضوع ضمان الدولة وعن تأثير طول فترة السداد بحقوق ومستقبل الأجيال القادمة.

وعبّر النواب عن خشيتهم من تعطل إنجاز هذا المشروع مستقبلا بحكم عدم توفر الإمكانيات اللازمة لذلك وهو إشكال تتعرض له عديد المشاريع في الجهات الداخلية التي يتم برمجتها ولا يتم تجسيمها بحكم غياب الاعتمادات.

وجدّدوا دعوتهم إلى ضرورة إعطاء الفرصة للشركات الوطنية لإنجاز مثل هذه المشاريع إضافة إلى تأهيل القطاع العمومي في المجال قصد خلق الثروة. وطلبوا مدّ اللجنة ببعض التجارب المقارنة بخصوص كيفية إنجاز مثل هذه المشاريع والإيجابيات والسلبيات التي تم استخلاصها.

وفي ردودها بخصوص اختلاف التكلفة بين الجانبين، أوضحت ممثلة الشركة أن شبكة الكهرباء في إيطاليا جاهزة في حين أن شبكة الشركة التونسية للكهرباء والغاز تتطلب مزيدا من التأهيل وخاصة محطة "الملاعبي" ومحطة "قرمبالية" إضافة إلى أن قناة التبادل البحرية تتكون من جزء كبير تيار مسترسل وجهد عالي 500 كيلو فولت والجزء الثاني 400 كيلو فولت بالنسبة لتونس و250 كيلو فولت بالنسبة للجانب الإيطالي. وأضافت أن الجهة الأكثر عمقا هي من جهة تونس إضافة إلى إمكانية وجود حواجز في الخط تحت أرضي.

وأفادت أن الدراسات التي تم القيام بها من قبل مختصين ممولين من البنك الدولي أثبتت أن توزيع الكهرباء بطريقة أسهل يتطلب إضافة محطة قرمبالية (400 كيلو فولت) وهو ما لم يتم برمجته ضمن الدراسات الأولية مع العلم وأنه لا توجد محطات كهربائية في الوطن القبلي باستثناء محطتي قرمبالية ومنزل تميم، إضافة إلى أن الخط الكهربائي كان في السابق في اتجاه واحد ثم تم العمل على أن يكون الخط مزدوج في الاتجاهين. وأضافت أن الدراسات المتعلقة بالشبكات تعتبر دراسات ديناميكية وهي دراسات متوفرة ويمكن الاطلاع عليها.

وبيّنت أن هذا المشروع الاستثماري سيعزز شبكة الكهرباء في عديد المناطق قرمبالية، المرناقية، كندار، السخيرة، تطاوين ويمكن التفكير مستقبلا في ربط كهربائي مع ليبيا بـ 400 كيلو فولت.

وتعرّضت لمخطط تمويل المشروع حيث أفادوا أن مجموع التمويل المحمول على الشركة التونسية للكهرباء والغاز يبلغ 582.31 مليون أورو مقسمة بين مبلغ 390.4 مليون أورو ومجموع هبات بـ 178.41 مليون أورو ومبلغ التمويل الذاتي للشركة بـ 13.5 مليون أورو.

وبيّن ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط، أن مشروع المخطط 2023 -2025 الذي ينبني على ركائز تهم جملة من الاستراتيجيات من ضمنها استراتيجية الانتقال الطاقي واستراتيجية الانتقال الإيكولوجي واستراتيجية الانتقال الرقمي واستراتيجية وطنية للصناعة والتجديد 2035.

وأفاد أن العجز الطاقي تضاعف حوالي 10 مرات خلال الثمان سنوات الأخيرة ليرتفع من 0.6 طن مقابل نفط إلى 5.5 طن مقابل نفط موفى 2022 وبالتالي ضرورة تأمين ما لا يقل عن نصف الحاجيات من الكهرباء وبيّن أن هذا العجز ناتج عن الزيادة في الاستهلاك وانخفاض قيمة العملة إلخ وأضاف أن تونس تبنت خلال سنة 2013 استراتيجية الانتقال الطاقي التي ترمي إلى تقليص العجز الطاقي وتحسين الاستقلالية الطاقية من خلال جملة من التدابير تمثلت خاصة في ما يلي:

- إصدار القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرخ في 11 ماي 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجدّدة الذي أرسى نظامين للطاقات المتجددة وهما نظام اللزمة ونظام التراخيص.

- الوصول إلى 35% من المزيج الطاقي إلى غاية 2030.

- تقليص الانبعاثات الغازية والتقليص في استهلاك الطاقة بنسبة 30%.

- إدخال الهيدروجين الأخضر في إطار تنويع مصادر الطاقات البديلة.

وبيّن أن تونس أعلنت، في إطار مشروع الربط الكهربائي، عن طلب عروض دولي منذ سنة 2017 بخصوص إنتاج 500 ميقاوات من الطاقة الشمسية بنظام اللزمات مقسمة بين 50 بتوزر و50 بسيدي بوزيد و100 بالقيروان و100 بقفصة وأخيرا 200 بتطاوين (والذي يعتبر منطلق لمشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا).

وأكّد أن الدراسات أثبتت أن لهذا المشروع الاستثماري عديد الفوائد على تونس التي تتعامل مع شريكها بمنطق رابح-رابح، مشيرا إلى من بين أهم أهداف المشروع تخفيض الاستثمار في وسائل الإنتاج وتعزيز قدرة الشبكة الوطنية للتعامل مع حالات الطوارئ وذروة الاستهلاك، إضافة إلى تنويع مصادر الطاقة وتحقيق نسبة هامة تقدر 35 % من المزيج الطاقي من بينها نسبة هامة من مشروع "ELMED" علاوة على أن المشروع سيمكّن كذلك من توفير العملة الصعبة من خلال التصدير وتوفير حوالي 70 ألف موطن شغل. وفي نفس السياق، أضاف ممثل الشركة التونسية للكهرباء والغاز أنه يجب تركيز محطة إنتاج للغاز قصد توفير النسبة المتبقية من الطاقة والمقدرة بـ 65% من خلال مصادر الطاقة الكلاسيكية الأحفورية.

وفي ردودها عن الاستفسار المتعلق بالهبة القابلة للاسترجاع، بيّنت ممثلة الوزارة أن هناك هبة من البنك الدولي بـ 17 مليون أورو بما يعادل 18 مليون دولار متكونة من 6 مليون دولار هبة غير قابلة للاسترجاع وهبة بـ 12 مليون دولار قابلة للاسترجاع بشرط أن يتم استرجاع نسبة 75 % من المبلغ المسحوب (وهو 7 مليون دولار) والذي يبلغ 5.2 مليون دولار. وأفادت أنه أمام الضغوطات المسلطة على ميزانية الدولة، فقد اقترحت وزارة المالية أن يتم إرجاع هذا المبلغ من خلال القرض.

وبخصوص نسب الفائدة، فقد أوضحت أنه خلافا لنسبة الفائدة المتغيرة المرتبطة بالقرض الممنوح من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير بـ 247 مليون أورو، فإن نسبة الفائدة السنوية المتعلقة بالقرض الممنوح من الصندوق الأخضر للمناخ تبلغ 0.25 % طوال فترة السداد وهي نسبة فائدة ضعيفة بالنظر لأسعار الفائدة في السوق.

وبالنسبة لدخول القرض حيز النفاذ، فقد أوضحت أن العقد ينص على أجل 180 يوما بداية من تاريخ الإمضاء أي في شهر جوان 2024 مع العلم وأنه يمكن طلب التمديد بشهرين للدخول حيز النفاذ، ويعتبر التمويل لاغيا بعد هذا الأجل. وأشارت أنه سيتم مدّ اللجنة بجداول مفصلة حول خطة تمويل المشروع ومردوديته المالية.

وفي ما يتعلق بتشريك المؤسسات الوطنية في المشروع، فقد أوضحت ممثلة الشركة أنه تم إصدار طلب عروض للمشاركة في مختلف مكونات المشروع وقد تلقت عروض لشركتين في مجال تصنيع الكابل تحت أرضي وشركتين في مجال محطات التحويل، مع العلم وأنه سيتم اعتماد نظام مكافأة الشركات التي ستلجأ للمناولة المحلية واختيار المستثمر على أساس أفضل العروض، كما سيتم اللجوء إلى الكفاءات واليد العاملة التونسية في مجال الهندسة المدنية.

وبعد سلسلة هذه الاجتماعات والاستماعات، قررت اللجنة تنظيم يوم دراسي برلماني حول المشروع الاستثماري "ELMED" يتمّ فيه إطلاع النواب حول دواعي ارتفاع كلفته الاجمالية التي قدّرت في الأوّل بـ 964,2 مليون أورو تتحملها بالتساوي تونس وإيطاليا والتي تم تحيينها في مشروعي هذين القانونين لتبلغ 1014,3 مليون أورو، إضافة إلى تفسير أهداف هذا المشروع وإيجابياته ومردوديته وتداعياته على الاقتصاد الوطني في إطار احترام السيادة الوطنية.

3) اليوم الدراسي البرلماني:

وبتاريخ 24 أفريل 2024، نظّمت الاكاديمية البرلمانية يوم دراسي برلماني بطلب من لجنة المالية والميزانية في خصوص هذا المشروع الاستثماري، حضر فيه ممثلون عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وعن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة والرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز، حيث تمكّن النواب من تبيان أهداف هذا المشروع وانعكاساته على الأسر والشركات التونسية وعلى دفع النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل.

وتمّ تقديم المعطيات وتوضيح الأسباب التي أدّت إلى ارتفاع الكلفة الجملية للمشروع.

وفي الختام، تمت المصادقة على تقرير اللجنة بإجماع الحاضرين.

III. قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروعي القانونين بأغلبية الحاضرين.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نواصل قراءة التقرير الثاني بخصوص مشروع القانون عدد 32 لسنة 2024.

الكلمة للسيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة عقد الضمان المبرم بتاريخ 22 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية ومؤسسة القروض من أجل إعادة الاعمار الألمانية والمتعلّق بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا (عدد 2024/32)

I. التقديم:

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية ممثلة في وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج ومؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار الألمانية KFW بتاريخ 22 ديسمبر 2023، عقد ضمان القرض الخاص بمشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا (ELMED) بقيمة 35 مليون أورو (35.000.000 أورو) والذي تشرف على تنفيذه الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG) عن الجانب التونسي.

وتلتزم حكومة الجمهورية التونسية بموجب هذا العقد بضمان الإيفاء المنتظم بواجب تسديد أقساط القرض المذكور بشكل

مستقل وغير قابل للإلغاء وبما لا يتضمن أي استثناء أو اعتراض. وفي صورة عدم قيام الطرف المقترض وهو الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG)، بالتسديد تكون حكومة الجمهورية التونسية ملزمة بدفع القسط المتعين في الموعد المتفق عليه وبالعملة المتفق عنها (اليورو).

ويتولى الجانب الضامن للقرض وهو حكومة الجمهورية التونسية، ضمن الآجال المضبوطة وحسب الحاجة تأمين التمويل الإضافي للمشروع. ولا تتطلب التحويرات أو الإضافات المدخلة على عقد القرض موافقة الجانب الضامن إلا متى تعلقت بواجبات الدفع المضمنة بالبند الثاني.

يعلم الطرفان كتابيا بالتنقيحات المدخلة على فصول هذا العقد ويتم اعتماد تاريخ التوصل بها من الطرفين على العناوين المبينة أو المعلم بها بينهما. وفي صورة انتهاء فاعلية فصل من فصول هذا العقد، فإنها لا تؤثر في شيء على باقي فصوله ويمكن تعويضها بمقتضيات تتطابق مع موضوع العقد. مع العلم وأن هذا العقد يخضع للقوانين الجاري بها العمل في جمهورية ألمانيا الفيدرالية. وفي صورة وجود خلاف، فإنه يقع اللجوء إلى محكمة تحكيم للبت فيها بصفة حصرية ونهائية، استنادا إلى قواعد التحكيم المعمول بها في الغرفة الدولية للتجارة ويتم البت في الملف بفرانكفورت باللغة الإنجليزية.

وقد تمّ إبرام عقد القرض، موضوع الضمان، بتاريخ 21 ديسمبر 2023 بناء على محضر جلسة المفاوضات للتعاون من أجل التنمية بين حكومتي الجمهورية التونسية وجمهورية ألمانيا الاتحادية الموقع يوم 29 نوفمبر 2023 بتونس.

ويهدف هذا القرض إلى تمويل الجزء الممتد على الأراضي التونسية من خط الربط تحت الماء للضغط العالي والكهرباء المتصل بطول 200 كلم وسعة 600 ميغاوات، وذلك بين الشبكتين الكهربائيتين في كل من تونس وإيطاليا.

ويساهم في تمويل المشروع، إلى جانب مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار الألمانية (KFW)، كل من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (BERD).

وقد تم التنصيص على الجوانب العملية المتعلقة بتنفيذ المشروع وبكيفية صرف مبلغ القرض ضمن الاتفاقية المنفصلة الممضاة بنفس تاريخ إمضاء عقد القرض يوم 21 ديسمبر 2023.

هذا ويتكفل الجانب التونسي، وهو الجهة المستدينة، بكل الضرائب والأداءات العمومية الأخرى، إلى جانب الحقوق الجمركية، وذلك ضمن اعتمادات خارجة على نطاق المبلغ المرصود للقرض الحالي. كما يأخذ على عاتقه كلفة تحويل الاعتمادات المالية وعملية الصرف. ويتولى الجانب المموّل، وهو مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار الألمانية صرف مبلغ المساعدة على مراحل حسب نسبة تقدم المشروع بناء على طلب اعتمادات في الغرض من قبل الجانب المستفيد من القرض وهو الجانب التونسي.

ويقع تسديد القرض، الذي توظف عليه نسبة فائدة سنوية قدرها 2 %، وذلك بمعدل مرتين سنويا بتاريخ 15 ماي و15 نوفمبر انطلاقا من سنة 2034 وإلى حدود سنة 2053 وفق 40 قسطا، وفق جدول السداد المنصوص عليه في عقد القرض المذكور. ويمكن للجانب التونسي التخلي عن تسديد مبالغ الدين غير المستعملة وفق الشروط المنصوص عليها بالفصل الثامن وكذلك يمكن له تسديد القرض كليا أو جزئيا في موعد سابق لأوانه. ولا يتسنى لمؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار الألمانية وقف التمويل إلا في حالات سبع منصوص عليها بالعقد ومن بينها بالخصوص تعليق إحدى المؤسستين المقرضتين الأخريين وهما البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مساهمتهما في الاعتمادات الخاصة بالمشروع.

ويتولى الجانب التونسي إبلاغ مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار الألمانية (KFW) في الإبان ومبادرة منه بأية ظرفية من شأنها أن تؤدي لاستحالة تنفيذ أو استغلال أو استكمال المشروع أو تهدد ذلك بشكل جدي. ويمكن للجهة الممولة وقف التمويل انطلاقا من تاريخ 30 ديسمبر 2029.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الاثنين 29 أفريل 2024 نظرت خلالها في مشروع هذا القانون بالاستناد إلى ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب وعقد الضمان.

وفي بداية الجلسة، ذكّر رئيس اللجنة أن مشروع هذا القانون يتعلق بعقد ضمان القرض الخاص بمشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا بقيمة 35 مليون أورو، ويندرج هذا في إطار سلسلة التمويلات اللازمة والتي ستتحصل عليها الشركة التونسية للكهرباء والغاز لإنجاز مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا ELMED على غرار مشروع القانون المتعلق بضمان القرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز والبالغ 247 مليون أورو بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي وافقت عليه الجلسة العامة بتاريخ 30 جانفي 2024.

كما ذكر النواب أن اللجنة عمّقت النظر في مختلف جوانب هذا المشروع الاستثماري من حيث المردود والتمويل من خلال عقد جلسات استماع لكل الأطراف المعنية، وثمنوا تنظيم لجنة المالية والميزانية لليوم الدراسي البرلماني في شأنه، حيث تمّ تشريك كل أعضاء المجلس ليكونوا على بيّنة من هذا المشروع الاستثماري وتمويلاته وكل المعطيات والتفاصيل المتعلقة به ومراحل تنفيذه وتمويله وشروطه والجهات المانحة. هذا، وأكّدت جهة المبادرة على الأهمية البالغة التي يكتسيها هذا المشروع بحكم أنه سيُساهم على المدى الطويل في ضمان الأمن الطاقي لتونس وتنويع مصادر إنتاج الكهرباء وتطوير الطاقات المتجددة بما يعزز التحوّل الطاقي وإتاحة تصدير الطاقات المتجددة، فضلا عن تعزيز الاندماج الإقليمي الطاقي وسيعود بالنفع على المؤسسات الاقتصادية وكذلك على المواطن من خلال التخفيض في تكلفة استهلاك الكهرباء وسيساهم في توظيف الكفاءات التونسية المختصة وتشغيل أصحاب الشهائد العليا إضافة إلى تمكين الشركات الوطنية من فرص استثمار في مجال الطاقات المتجددة.

III. قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شخصيا أتقدم بالشكر إلى لجنة المالية ولكافة طاقمها الإداري، من خلال التقارير نلاحظ جدية في العمل خاصة أن المسائل

هي مسائل فنية، ثم بمبادرة من اللجنة تقدم السيد رئيس اللجنة بطلب تنظيم يوم دراسي بالأكاديمية لاستيضاح بعض النقاط التي تهم خاصة مسألة الفوارق في التكاليف وتمت دعوة الأخصائيين من الوزارات ذات العلاقة الذين بينوا الأسباب وحضر العديد من الزملاء في هذا اليوم البرلماني واستوضحوا تلك النقاط.

وهنا أتوجه برسالة للشعب التونسي، أن البرلمان يقوم بكل واجباته بخصوص دراسة مشاريع القوانين حتى التي تتعلق بالمسائل الفنية الدقيقة ويمكنهم الاطلاع على تقارير اللجان من خلال نشرها على صفحات المجلس، هذا من جهة.

من جهة ثانية نودّ كسب التحدي وهو استرداد ثقة الشعب التونسي في برلمانه، هذا هو التحدي والحمد لله بدأنا بخطوات في تحقيقه وسنواصل بنفس الجدية وبنفس الحزم خدمة للمصلحة العامة الوطنية العليا.

نمر الآن إلى النقاش:

قائمة أولية للسيدات والسادة النواب المحترمين: فتحي رجب وحسن بوسامة وعادل بن ضياف ومحمد زياد الماهر وعبد القادر بن زينب ومحمد علي فنيرة وبوبكر بن يحي وسيرين المرابط وبسمة الهمامي وهالة جاب الله.

المصدح للنائب المحترم السيد فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة، له دقيقتان، تفضل.

السيد فتحي رجب

سيدي الرئيس،

سيداتي سادتي،

بكل أسف فجعت مدينة الجم يوم 19 ماي الجاري بوفاة جندي من جنود الخفاء التابع للشركة التونسية للكهرباء والغاز، العامل المثالي صاحب القلب الطيب، التقني المولدي الحاج بريك إثر حادث شغل أليم يتمثل في تعرضه لصعقة كهربائية من أعلى العمود الكهربائي ودفن يوم 20 ماي بمقر سكناه بالعبابسة التابعة لمدينة الجم، أقيمت له جنازة كبرى حضرها العديد من المواطنين ومن أهل البلدة، كما حضر عدد كبير وكبير جدا من زملائه التابعين لأقاليم الكهرباء والغاز وحضر السيد كاتب الدولة لتحويل الطاقات المتجددة والسيد المدير العام المساعد لشركة الكهرباء والغاز موكب الدفن، كما أصرّوا مشكورين على التنقل إلى منزل الفقيد وتقديم التعازي للعائلة والأقارب رغم صعوبة المسلك وحالة الطريق المتردية المؤدية للمنزل.

باسمي وباسم نواب الشعب، أتقدم بخالص التعازي إلى أسرة المولدي حاج بريك، رحم الله الفقيد ورزق أهله وذويه جميل الصبر والسلوان، إنا لله وإن إليه راجعون وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، المصدح للنائب المحترم السيد حسن بوسامة عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق.

السيد حسن بوسامة

صباح الخير جميعا،

أنا من المدينة التي سيتم إنجاز هذا المشروع فيها، في شمال منزل تميم، على أساس أنه عندما سيتم إنجاز هذا المشروع سيستقطب مستثمرين والناس سعداء لأن شمال ولاية نابل منطقة مهمشة.

تعد منزل تميم 70 ألف ساكنا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من فضلكم، إعادة فتح المصدح للسيد النائب لأن الصوت لا يصل إلى الزملاء بالوضوح اللازم أو غير المكان السيد حسن.

السيد حسن بوسامة

المشكل لا يتعلق بالمصدح لدي بعض المشاكل في الحلق.

صباح الخير جميعا،

قلنا إن المشروع موجود في شمال ولاية نابل، في منطقة منزل تميم، وأكيد أن موقعنا هو الذي حدد المشروع نظرا إلى قربها من إيطاليا وتوسّطها شمال الولاية، الجميع تفاءلوا بهذا المشروع على أساس أنه سيتم إحياء المنطقة والمشروع موجود على أرض تمتد على 55 هكتار، أخذت "STEG" 10 هكتارات، سعى الجميع منذ سنوات لتكون هذه المنطقة منطقة صناعية لكن ما راعنا اليوم أن دراسات المشروع بدأت ولم يتم تغيير صبغة الأرض، عندما نتجه إلى وزارة الصناعة تقول المشكل لدى وزارة التجهيز ووزارة التجهيز تقول المشكل موجود لدى إدارة التعمير ثم لدى الإدارة العامة للمياه العمرانية.

عندما تتابع الموضوع تجد أنه يجب أن تبتعد 100 م ليتم تهيئة الأرض نظرا إلى وجود وادي في تلك الجهة، سيتم تغيير صبغتها، لماذا يجب أن تبتعد 100 م؟ بالإضافة إلى ذلك أصبحت الدول تستثمر في الأودية وتقوم بتهيئتها، نحن قادرون على تهيئتها، كيف نخسر منطقة صناعية كهذه لأن علينا أن نبتعد 100 أو 200 متر عن الوادي؟ إلى حد الآن ما زلنا في البيروقراطية الإدارية.

لكن عندما نتابع الموضوع جيدا نجد أن المشكل لا يتعلق بذلك، المشكل أن هناك لوبيات لا تريد بعث منطقة صناعية هناك، لأن المنطقة تعد خزانا للعمال بأرخص الأثمان، الناس يستغلون العمال بأبخس الأثمان هناك، ليس في صالحهم بعث منطقة صناعية هناك، مع العلم هناك أشخاص سمعوا ببعث هذه المنطقة وأرادت أن تستثمر هناك، لكن لم يجدوا شيئا، أريد أن أعرف أين يكمن الإشكال؟ تم عقد جلسة بمنزل تميم وأخرى بالولاية وكذلك على مستوى وزارة الصناعة لكن إلى حد الآن المنطقة ككل لم يتم تغيير صبغتها، هذا أولا.

بالنسبة إلى الموضوع الثاني، أريد الحديث عن مخطط التنمية 2016-2020 بخصوص مشروع المترو الذي سيتم القيام به في ولاية نابل، لماذا لم يتم القيام به؟ وموضوع الدراسة بين الصين وتونس، الإشكال يكمن في تمويل الدراسة ومن سيملك الدراسة.

توقف المشروع على أساس تغيير المستثمر أو المانح أو لست أدري ماذا لكن متى سيرى هذا المشروع النور؟ إن كان هناك مشروعا فأعلمونا وإن كان هذا الموضوع، مشروع المترو غير موجود عليكم بإعلامنا أيضا، الجميع في انتظار هذا المشروع، الكل يحلم شمال الولاية والملتقى التي تم في الحمامات مع وزير التخطيط السابق موجود لديكم أن شمال ولاية نابل منطقة مهمشة مقارنة بجنوب الولاية، هناك معاناة والجميع ينتظرون، الجفاف ضرب هناك ولم تعد هناك مواطن شغل.

لذلك نطلب منكم أن تلتفتوا إلى هذه الجهة، لا بأس أن يأتي المسؤولون إلى هذه المنطقة، منذ عشر سنوات لم يزرها أي وزير، خلال الخمس سنوات هذه لم نر أي وزير في المنطقة، عليكم بزيارتها.

المسؤولون يزورون المنطقة ليلا، يأتون إلى قليبية للسهر وفي النهار إلى منزل تميم للبحر ليسبحوا ثم يعودون.

لقد ذكرت هذا سابقا وما زلت أقول ولن أقول هذا عندما أرى مسؤولين يزورون هذه الأرض ليطلعوا على أوضاع منزل تميم وعلى أوضاع تلك المنطقة وليطلعوا على وضعية تلك الولاية، هذه المنطقة ما زالت منطقة "vierge" عندما نتحدث عن الهوارية التي لا يوجد بها "gaz de ville" رغم أن الغاز يمر من هناك من الجزائر نفهم لماذا، بسبب وجود لوبي لا يريد أن يكون هناك "gaz de ville" هناك...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية، له ست دقائق.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة والوفد المرافق،

طبعا، يتطلب الأمن الطاقي لبلادنا مثل هذه الاتفاقات الثنائية المتعددة الأطراف خاصة في مجال الاقتصاد الأخضر وهو المجال الذي يعود بالفائدة على المناخ بصفة عامة الذي ستطرأ عليه عديد التغيرات خلال السنوات القادمة.

كما نعلم بأن هذا المشروع يكتسي أهمية بالغة باعتبار أن الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة يأتي في إطار التعاون الثنائي الذي تحسن خلال السنوات الأخيرة بين البلدين في هذا المجال.

كما أن هذا المشروع سيساهم على المدى الطويل في ضمان الأمن الطاقي لتونس في حين أننا نعاني من بعض المشاكل في مجال التيار الكهربائي وانقطاعه خلال فترة الصيف.

كذلك يتوافق مع الرؤية الاستراتيجية لقطاع الطاقة في أفق 2050، يعني علينا أيضا مواكبة المخطط الاستراتيجي لبلدان العالم للسنوات القادمة.

كما أنه سيساهم في تنويع مصادر إنتاج الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة بما يعزز التحول الطاقي وإتاحة الفرصة لبلادنا لتصدير الطاقة النظيفة والمتجددة، فضلا عن تعزيز الاندماج الإقليمي الطاقي، كما سيعود أيضا بالنفع على مؤسساتنا الاقتصادية خاصة الصغرى والمتوسطة وعلى شبابنا الراغب في الاستثمار في الطاقات المتجددة وفي الاقتصاد الأخضر.

كما أنه سيعود بالنفع على المواطن البسيط وخاصة على متساكني الأحياء الشعبية التي تعاني أيضا من ارتفاع تكلفة فاتورة الكهرباء والانقطاع المتكرر لها خلال فترة الصيف وهذا نعيشه وأنا أحد متساكني هذه الأحياء وهي منطقة سيدي حسين التي تعاني صيفا من الانقطاع المتكرر للكهرباء.

كذلك ثمن الفاتورة المكلفة، فكما تعلمون فإن جلّ السكان من العائلات المعوزة ومحدودة الدخل وقد اكتوت هذه الفئة بارتفاع تكلفة فاتورة الكهرباء وهذا المشروع سيساهم في التخفيض من تكلفة استهلاك الكهرباء بما يعود بالنفع على هذه الفئة الاجتماعية الهشة.

كما أنه سيمثل فرصة لأصحاب الشهائد العليا والكفاءات التونسية للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة والانخراط في التوجه الإقليمي والعالمي.

لكن السؤال المطروح: هل تم توفير الأرضية الملائمة لإنجاح هذا المشروع خاصة من ناحية التحسيس والتوعية والإعلام؟ هل تم التحسيس بأهمية الانخراط في مثل هذه المشاريع الرائدة التي ستحد من انبعاثات الكربون والاحتباس الحراري وتساهم في حماية المحيط من هذه الانبعاثات؟

هل تم التفكير في رفع العراقيل الإدارية والمعقدة أمام الشباب وتبسيط إجراءات الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة للشباب الراغب في بعث المشاريع في هذا المجال؟ نحن نعلم بأن الشباب يتحوّل من إدارة إلى إدارة لتكوين ملف وفي الأخير يعرف تعطلا ويفكر في "الحرقة" للضفة الشمالية.

كما نتساءل عن مدى استفادة تونس من هذا المشروع المشترك خاصة أن بلادنا تمثل الطرف الرئيسي والأهم في هذا المشروع بحكم موقعها الجغرافي المتميز ومناخها الملائم وانفتاحها على جميع البلدان خاصة الأورو متوسطية وبلدان الجوار الشقيقة؟

كما نتساءل عن دواعي تحيين كلفة هذا المشروع التي تم تحديد مبلغ معين في وقت ما ثم تم الترفيع فيه. فما هي دواعي هذا الترفيع؟ ولمَ لم يتم برمجة ذلك منذ البداية؟

في النهاية، المشروع له أهمية كبرى للجانبين التونسي والإيطالي خاصة في المجالين البيئي والاجتماعي ونحن ندعم هذا البرنامج ونتمنى أن يشمل الأحياء الشعبية: سيدي حسين وحي هلال ودوار هيشر وكل الأحياء الشعبية في بلادنا بدون استثناء، كما نريده أن يشمل أيضا المصبات المراقبة، أنا في منطقة يوجد بها مصب فضلات مراقبة، أكبر مصب في الجمهورية ألا وهو مصب برج شاكير، نريد أن تشمل الطاقات المتجددة أيضا مصبات المراقبة لأنها تمثل مصدرا للطاقة والدراسات موجودة.

نرجو أن يؤخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار لنحول هذه النقمة إلى نعمة وتعود الفائدة على شعبنا الذي لا زال ينتظر منا الكثير في إطار استراتيجية واضحة المعالم وطويلة المدى، عاشت تونس وعاش شعبها الأبي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد زياد الماهر غير منتمي له ثماني دقائق.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالضيوف الكرام،

نحن اليوم أمام موضوع غاية في الأهمية سيكون له انعكاسات كبيرة وهامة لمستقبل تونس ولمستقبل الأجيال القادمة.

منذ سنة 2010 بدأنا في تركيب الألواح الشمسية على أسطح منازلنا في إطار خطة وطنية. منذ 2010 تم تركيب 300 "ميغا" إلى حد اليوم، قالت الحكومة لنشرك الأجانب معنا، لنأت بشركات من الخارج لمساعدتنا في القيام بالانتقال الطاقي بسرعة، كيف ذلك؟ نعطيهم لزمات، قدمنا 500 "ميقا" للأجانب، مرحبا بهم، نحن دولة منفتحة واقتصادنا منفتح واتخذنا هذا الخيار منذ مدة أن نتجه في اقتصاد السوق وفجأة تقوم الحكومة بالترفيع في سقف الأهداف، قالوا سنة 2030 يجب أن يكون لدينا 4850 "ميغا". لماذا 4850 "ميغا" في حين أن استهلاكنا لا يتجاوز 2750 "ميغا" في وقت الذروة، ماذا سنفعل بالفائض؟ وعندما تمضي أنت عقود "Take or pay" مع

الشركات الأجنبية ما تنتجه عليك بدفع ثمنه وحتى إن لم تنتج عليك بدفع ثمنه، كيف تم القيام بهذه العقود؟ وبأي عقل تم القيام بها؟

الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقي، أسأل سيدي كاتب الدولة، هل تم تشريك مؤسسة الكهرباء والغاز في إعداد خطة للانتقال الطاقي في تونس أم تم وضعها جانبا؟

عندما شنّ أعوان "STEG" إضرابات في تلك السنة وقالوا من بين المطالب يجب أن تبقى "STEG" الوحيدة التي تمد الكهرباء للمواطنين تمت شيطنة أعوان "STEG" وقالوا هؤلاء يريدون الترفيع في أجورهم. نعم يريدون الترفيع في أجورهم وقد رفعوا أيضا شعارات وطنية، تمت شيطنتهم لغاية في نفس يعقوب وها أننا بدأنا نرى هذه الغاية الآن وبدأنا نقرأها.

قالوا لنا، الآن، نحن سندخل في مشروع كبير، يجب 4850 "ميغا" كلفتها 5 آلاف مليون دولار، من يستطيع توفير هذا المبلغ؟ آه، يجب أن نأتي بمستثمر أجنبي وكل الحكاية هذه من البداية. علينا أن نجلب الأجانب ليتحكموا فينا ويأخذوا الاستثمارات في كل المجالات الحيوية والاستراتيجية. هنا تم استقبال الأجانب في لزمات كبرى واللزمة تم التفريط فيها، ليأتي الآن الأجانب وينتجوا 700 "ميغا" ستكون بعدها ما بعدها.

هنا بعد أن سألت أين "STEG"؟ وكيف يقع تجاهل الكم الكبير الذي تملكه مؤسستنا العمومية؟ كما أسأل أيضا: هل أن هذا البرنامج فيه تعويل على الذات؟ ترجمة لشعار السيادة الوطنية؟ أقسم أنه لا، هذا غير صحيح.

التعويل على الذات أن نواصل البديل، أن نركز الألواح الشمسية على أسطح منازلنا ومعاملنا بالاعتماد على القدرات الذاتية، أن نشرك الأجانب وأن نعطيهم جزءا من السوق ولكن لا نعطيهم كل السوق، هكذا تصبح المسألة مفضوحة، أن تأتي بالأجانب وتعطيهم كل السوق تصبح مسألة مفضوحة وأنا هنا لا أتحدث عن الربط الكهربائي، أتحدث عما وراء الربط الكهربائي، عن ضرب المؤسسة العمومية وضرب "STEG".

أجيبوني عن السؤال، سيدي المدير العام، أجبني عن السؤال، ستقع خوصصة شبكة الكهرباء والغاز أم لا؟ أريد الآن إجابة صريحة، أريد أن أتحصل على إجابة؟ سيتم تسجيل هذا وأعطنا إجابة مكتوبة وتعهدين مكتوبين، قولوا لنا إن شبكة "STEG" لن يقع خوصصتها وثانيا اعطونا استراتيجية الانتقال الطاقي، أعطنا الاستراتيجية مكتوبة، أين هي استراتيجية الانتقال الطاقي؟ في أي درج؟ في أي وزارة؟ في أي مكتب؟

عندما يحتكر الأجانب قطاع الطاقة تصبح مشكلة لأن اسمه قطاع طاقة، عندما يصبح النفط والغاز والكهرباء لدى الأجانب يصبح هناك مشكلا وخطرا كبيرا على أمن البلاد.

اليوم سأصوت لفائدة ربط تونس وإيطاليا بالطاقة الكهربائية، سأصوت ولكن مدونا فيما بعد بالضمانات ومدونا بضمانات مكتوبة ولا أريد أن أقول بأني أتحدى إن أعطيتمونا ضمانات مكتوبة وعليكم أن تجيبوننا إجابات مكتوبة.

عندما نفرط في قدراتنا الذاتية للانتقال الطاقي، ماذا سنربح؟ سنربح أن مؤسساتنا التونسية، قطاعنا الخاص التونسي يشارك في العملية ولا نخسر 6 آلاف موطن شغل ونحدث أيضا مواطن شغل أخرى.

الآن سأتوجه بكلامي إلى أبناء بلادي، إلى شعبنا حتى يفهم موقفنا وليفهم بماذا يتعلق الموضوع، في دراسة شاركنا فيها وحضرنا فيها يقال أن 100 "ميقا"...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

لديه ثماني دقائق، بالله من فضلكم السيد النائب.

إضافة دقيقة للزميل لقد تم إسناده ثماني دقائق وليس سبع دقائق، تفضل.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا، وقع سوء فهم.

100 "ميغا" يقوم بتركيبها الأجانب تشغل 40 عاملا، رأينا 300 "ميغا" تم تركيبها في تونس، شغلت قرابة 6 آلاف عامل، لذلك يمكننا أن نتوقع حجم تطور إدماج اليد العاملة لو نعمل بمقدراتنا الذاتية.

ولن أطيل أكثر ولن أتحدث اليوم عن مجالات أخرى يحصل فيها نفس الشيء، في "ONAS" في كل المجالات.

اليوم أقول تحملوا مسؤولياتكم سادتي، السيد كاتب الدولة، تحملوا مسؤولياتكم، أنتم أمام وضعية تاريخية، علينا أن نتحمل مسؤولياتنا ومن المستحيل أن نقبل بخوصصة أو أن يعطى للخواص "réseau STEG".

كما نقول لهم أيضا ليدركوا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، له ثماني دقائق، تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

يوميا عند مجيئنا إلى المجلس، من المؤكد أنها تصل إلينا مشاريع القوانين والقروض ونقوم بدراستها، ولكن بصدق أصبحنا نتحرّج كثيرا، فقد أصبحنا نصادق يوميا على القروض، وعندما أسمع عن حجم هذه القروض والمليارات والهبات أشعر وكأنّنا ربما نكون مخطئين وأن تعدادنا هو نفس التعداد مع الصين الشعبية، بل نحن نمثل قلة قليلة ولا نسمع إلا عن آلاف المليارات، فلماذا لا نعطي لكل شخص مليارين لكي يتمكن من العيش الكريم، نسمع عن آلاف المليارات دون أن نرى أي شيء، فالشعب التونسي يعد 8 أو 9 ملايين ومنهم من قام بالهجرة غير الشرعية، والغريب في الأمر أن هناك آلاف المليارات هبات، فأين هي؟

شركة الكهرباء والغاز اعتمدت طريقة اتصالات "Télécom" سابقا "اشرب وإلا طير قرنك"، أي أن هناك شركة وحيدة وليس لديك أي خيار ثاني، ففي العشرية الماضية هناك من تجرّأ على القرآن الكريم وأرادوا تغييره، فما بالك هذه القوانين؟ هناك أشخاص يريدون بعث شركات تونسية فلمَ لا تكون هناك شركتان أو ثلاث شركات تتكفل بهذه الأمور، كذلك الأمر بالنسبة إلى "SONEDE" هناك شركة واحدة فقط، هل تعلمون أن "STEG" تتحصل على إتاوة من الشركات الصغرى فيما يتعلق بالغاز إن استعملته أم لم تستعمله، ستسدد قيمة 3 أو 4 ملايين شهريا؟ هل تبينتم التشجيع للشركات الصغرى؟!

نحن نفكر فقط في الحصول على القروض وتوريط البلاد لاحقا، أحصل اليوم على قرض لكي أحل بعض الأمور حينها، ثم بإمكاني ترك ذلك المنصب بعد ذلك وسيأتي غيري، هل فكرنا عندما استماتت وزارة المالية في السابق لعدم تمرير مشروع "photovoltaïque" الذي ذكرنا خلاله تشجيع المصنعين الأكبر باعتبارهم أكبر مستهلك للطاقة بتشجيعهم وإعطائهم أكثر امتيازات، رفضوا ذلك وذكروا أن الوقت لم يحن لذلك.

هل فكرنا برسكلة النفايات التي أصبحت تمثل معضلة كبيرة اليوم في جهة صفاقس، والتي بإمكاننا الحصول من خلالها على الطاقة البديلة وسنستثمر في النقل واليد العاملة؟ نقوم بالأشياء السهلة فقط وإذا سمعنا بمستثمر أجنبي سيقوم بذلك عندها نسارع بتقديم كل الامتيازات له؟ لمَ لا يقع فتح باب المنافسة واعتماد منوال تنمية جديد نعتمد عليه؟ هل سنواصل الاعتماد على القروض في كل مرة؟ لا أريد قول أشياء أخرى، هناك من يوظّف بعض ما يقال اليوم، نضعه نحن أين نريد وضعه، ونحن من يتحدث في شأنه.

إذا لم نعول اليوم على طاقاتنا وعلى عقول التونسيين وتشجيعهم، في الخارج يقومون بتشجيع الفاشل حتى ينجح ونحن نقوم بعكس ذلك، فالناجح نعمل جاهدين على إفشاله، لماذا؟ لأننا نحن أنفسنا لا نعلم إلى أين نحن ذاهبون؟

البارحة كانت جلسة حول القروض، واليوم أيضا، وقد أجاب السيد كاتب الدولة وذكر أن الأرائك غير مريحة، فعلا، فهي تبقى دائما أريكة، لكن المشكل أنها ليست مريحة، بل هي مريحة في التعبير المجازي فقط، لأن سيادتكم السيد كاتب الدولة عندما تتمكن وزارتكم من الحصول على القروض فلن تكون مرتاحا، لذلك نحن متأكدون من ذلك، ولا نشك في وطنيّتكم، لكن يجب أن يكون هناك عقل يفكر كي نبتعد عن هذه القروض، لا أن نقوم بالمصادقة في كل جلسة للحصول على قرض، البارحة قمنا بوضع قرض السنة الفارطة في نفس الاتجاه، ولم يحدث في شأنه أي شيء، فقمنا بإعادة نفس القرض، وإذا لم نقم بذلك نصبح حينها أعداء للبلاد.

أصبح النائب اليوم وكما يقول المثل "كيف لحمة لكرومة متاكلة ومذمومة" أما أنتم "داخلين في الربح خارجين من الخسارة". أما نحن فيجب علينا أن نصادق على القروض فقط وزياراتنا غير مقبولة لأني في نظرك لا أعنيك، فإذا لم أسأل عن مسألة المشروع أو القرض الذي حصلت عليه السنة الماضية وأتصل بالإدارة حول ذلك فتجيبني حول إمكانية إرسال هذا السؤال كتابيا وبإمكان أي موظف لديكم الإجابة عن ذلك أو أن يتصل بالولاية المعنية فيجيب أي موظف لديهم ويقول أنه تبعا لسؤالكم الوارد علينا بتاريخ كذا ونظرا إلى عدم توفر السيولة نعلمكم أنه في القريب العاجل ستتوفر السيولة.

هل هكذا تدار الدولة؟ هل أصبحنا في حقل تجارب اليوم؟ هناك أشياء غير منطقية، كنا نلقي باللوم على المجلس السابق الذي بالغ في الحصول على القروض فأصبحنا مثله أو تجاوزناه اليوم، ففي هذه الفترة الوجيزة أقدمنا على قروض مثله، نأمل أن نتثبت في المسألة.

إن دور وزارة التخطيط أن تخطط لما يمكن القيام به في المستقبل لكن إذا كانت وزارة التخطيط تخطط للحصول على قرض فيا خيبة المسعى، الآن كنت أتحدث مع لجنة المالية، التقرير المقدم من قبلها أطول من ستّين حزب، نحن لم نكن نستمع إلى ذلك لأننا في الأخير لن نفهم أي شيء لأنهم أفرطوا من خلاله في وضع الأسباب، في حين أننا نريد معرفة أشياء ملموسة على أرض الواقع، لقد قمنا برهن عديد الأجيال ولم نحرك ساكنا وفي الأخير يحصل المواطن على فاتورة وهمية وفي غير أجلها. وإذا كانت هناك أي خطأ فهو مطالب بتسديد الفاتورة ثم يقع النظر في ذلك لاحقا.

هكذا أصبحنا نعيش في تونس، لا حول ولا قوة إلا بالله ومسألة خوصصة "STEG" لمَ لا نقوم بإحداث شركات أخرى، فقد أصبحت شريحة الهاتف بقيمة 1 دينار فقط اليوم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، له سبع دقائق، تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وببقية الطاقم المرافق لك،

سيدي الرئيس، موضوعنا اليوم الانتقال الطاقي وهو موضوع في غاية الأهمية خاصة أن النظام الطاقي التونسي اليوم قائم على طاقات غير متجددة ويتكلف ذلك على ميزانية الدولة 7 آلاف مليار دعم، بالنسبة إلى الطاقة المتجددة في تونس اليوم فهي لا تتجاوز قيمة 2.7%، لذلك بإمكاننا القول أنّ الموضوع في غاية الأهمية لكن المسألة اليوم أصبحت مسألة سيادة وطنية، فاللزمات كما ذكر زميلي اليوم تعطى إلى الأجانب ويحرم منها التونسيون خاصة أن كراس الشروط يقدم على حسب الأجانب ويمنع فيه منعا باتا دخول التونسيين لهذه اللزمات.

فيما يتعلق بنظام اللزمات لدينا اليوم 5 آلاف ميغاوات وإلى غاية اليوم وضعنا حجر الأساس الأولى ولم ننطلق بعد في التركيب، لا زالت لدينا لزمة ثانية بقيمة 1700 ميغاوات وكالمعتاد ستكون مخصصة كاستثمارات للأجانب هذا على مستوى اللزمات.

أما على مستوى ثاني وأريد أن أخصص له أكثر توقيت اليوم هو التركيب المنزلي والصناعي وهذا الأخير تتكفل به الشركات التونسية والمستثمرون التونسيون تتكفل به السيد كاتب الدولة الشركات الصغرى والمتوسطة وهي تحت إشراف سيادتكم السيد كاتب الدولة، يجدون كل التعطيلات وكل العراقيل كل سنة وكأنها محدثة خصيصا للشركات المتوسطة والصغرى.

هناك سنة لم نجد عدادات، نعمل ستة أشهر وبقية السنة نكون عاطلين عن العمل. سنة أخرى حذف فيها الدعم، نعمل ستة أشهر وبقية السنة أيضا نكون عاطلين عن العمل. سنة أخرى أبلغونا أن شركة "STEG" ينقصها الموارد البشرية وبالتالي فإن " Réception des compteurs " لا تتم إلا بعد ستة أو سبعة أو ثمانية أشهر وسيادته يقوم بتركيب "une installation photovoltaïque" ولن يتمكن من الحصول على مستحقاته إلا بعد مرور ستة أو سبعة أشهر نظرا إلى عدم قيام شركة "STEG" بعملية "réception" خاصة بالنسبة إلى المناطق الصناعية فهل يعقل ذلك؟ هل لا زالت لدينا شركات كبرى ومتوسطة؟ للأسف يا خيبة المسعى.

هناك تعطيل رابع جديد بالنسبة إلى مسألة التركيب في المنازل يتمثل في "financement"، تعلمون جيدا أن "financement" ينتهي

يوم 30 جوان، كما أنه بإمكان كل التونسي الحصول على 6.5 آلاف دينار عندما يريد القيام بالتركيب، يحصل عليهم من قبل شركة "STEG" "sous forme de crédit" لكن إذا وقع تأخير في تنزيل طلب العروض فسيقع معاقبة ذلك التونسي اليوم لأن "financement" الذي يقدر بـ 6.5 آلف دينار المخصصة للتركيب وقع تأخير في تنزيل طلب العروض من قبل "STEG" ونحن نعلم جيدا أن انتهاء آجال الاتفاقية التي دامت طيلة خمس سنوات يوم 30 جوان، لماذا نقوم بتنزيل طلب العروض بصفة متأخرة؟

نريد تفسيرا لذلك، لماذا نقوم بردم هذه المؤسسات الصغرى؟ هل قمنا بإعلام الشركات الصغرى بهذه المسألة وأن مسألة تنزيل طلب العروض كانت متأخرة؟ بل يواصلون التركيب ولن يتمكنوا من الحصول على مستحقاتهم ولن يتقاضى أي شخص منهم أي شيء نظرا إلى انتهائها يوم 30 جوان ولم نبدأ الاتفاقية القادمة بعد وقد وقع تنزيل طلب العروض في الغرض ولم يقع إمضاؤها إلى غاية اليوم ونتوقع انطلاقها في أكتوبر القادم وهي توقعات المهنيين وأصحاب القطاع.

هناك سؤال ثان، لماذا يقع كل ذلك خلال فصل الصيف؟ لماذا نفتقر إلى العدادات عندما يكثر استهلاك للطاقة؟ لماذا يقع توقيف الدعم في فصل الصيف بالتحديد؟ سبحان الله عندما تكثر الطاقة يقع إيقاف الدعم!

هل تعلم أن هناك بعض الأشخاص يقومون بتركيب 300 ميغاوات إلى حد اليوم وتقريبا يقومون بتركيب ضعف الكمية كل سنة أي أنه إلى حدود سنة 2030 ومن خلال استراتيجيتكم بإمكانهم تركيب 2000 ميغاوات؟

سأعود الآن إلى مسألة "ELMED" في موضوع ثاني، فنحن نصادق اليوم على اتفاقيات ضمان لمشروع "ELMED" انطلق طلب العروض لـ "Câble" البحري والحمد لله وبعد ذلك هناك عمل جبار، لكن طلب العروض لتجديد الشبكة أو تعزيز الشبكة الوطنية لنقل الكهرباء بقيمة 400 مليارا لم يقع تنزيله إلى غاية اليوم، لماذا؟ هل تعلمون أن لديكم تأخيرا في ذلك وطلب العروض لم ينطلق بعد وهذا ما سيجعله مشروعا معطلا اليوم، هذا بالنسبة إلى المسألة الأولى.

أما المسألة الثانية فإن قطعة الأرض في منزل تميم لم تتمكنوا من الحصول عليها إلى حد اليوم، وقطعة الأرض التي توجد في قرمبالية قام المالكون الأصليون بإرسال رفض في الغرض، لماذا نقوم بكل ذلك اليوم مع وجود رفض؟ نأمل أن تتوصلوا إلى حلول لأن هذا المشروع سيصبح معطلا وهو بالأساس معطل منذ عشر سنوات، والحمد الله أنه انطلق اليوم ونأمل ألا يستمر كذلك.

أختم حديثي بمسألة ظريفة، هل تريدون أن يكون هناك وضوح بيننا أم لا؟ هل تريدون أن تنجح هذه البلاد أم لا؟ هل تريدون إنجاح المسار أم لا؟ لكن بمثل هذه التعطيلات فإن هذا المسار ليس بإمكانه أن ينجح، يجب أن نعمل ونجتهد وإلا لن نستطيع التقدم ولا يستحق الانتقال الطاقي اليوم كل هذه التعطيلات على كل المستويات، نحن نريد إجابات شافية اليوم ونريد الحلول.

السيد كاتب الدولة، أؤكد أني أريد الحصول على إجابات لأن ما تعرضت له زميلتي سيرين المرابط البارحة كان فضيحة، إذا كنت بيننا اليوم وتبلغنا أنه ليس لديكم إجابة عن الخزانات الثلاث التي سيقع تركيبها بمنطقة جبل الجلود، نأمل أن تكون لديكم إجابة حول الانتقال الطاقي اليوم، أنت إنسان مسؤول ومن مسؤوليتك أن تجيبنا لكي نتمكن من إجابة الشعب التونسي لأنها ليست أسئلتنا فهي أسئلة الشعب التونسي.

أؤكد لكم أن المشكل أصبح متكررا اليوم وهذا من أسوء المسائل وما يحدث من تعطيلات اليوم، فقد لاحظناه وأبرز دليل على هذا هي الوكالة الوطنية لمكافحة المنشطات، فقد قام المجلس بعمله وتأخرت الحكومة في...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد بوبكر بن يحي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ست دقائق، تفضل.

السيد بوبكر بن يحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة والوفد المرافق،

يعقد مجلس نواب الشعب جلسة عمل ويتضمن جدول الأعمال مشروع قانون عدد كذا، يقرأ تقرير اللجنة تتم مناقشة السادة النواب، تتم المصادقة بأغلبية الحاضرين، رفعت الجلسة والمولود اتفاقية قرض أو اتفاقية ضمان قرض والنتيجة مزيد تحميل الأجيال القادمة ما لا تتحمل، مزيد ارتهان الدولة للدائنين.

السيد الرئيس، عدد كبير من مشاريع القوانين المهمة والتي تمس الاستثمار وتشجع عليه وتمس الحقوق والحريات والفلاحة والموارد المائية وغيرها مقدمة من طرف السادة النواب لم تمرر إلى مكتب المجلس أو إلى اللجان المختصة، إذن يُود لهذا المجلس أن يكون وظيفة إمضاء فقط على مشاريع قوانين بعينها ضمن ترتيب دقيق ومبرمج نناقش من خلاله مشاريع الوظيفة التنفيذية، ونجبر في بعض الأحيان على المصادقة لأن الاتفاقيات غير قابلة للتنفيذ.

السيد الرئيس، تسجل كتلة الخط الوطني السيادي قلقها وعدم ارتياحها لغياب برنامج حكومي واضح ودقيق ومعلوم ضمن تصور استراتيجي يعمل على تنشيط الاقتصاد وخلق الثروة والمحافظة على استقلالية القرار الوطني والسيادة الوطنية.

السيد كاتب الدولة، نناقش اليوم اتفاقية قروض مسندة إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز والخاص بمشروع تمويل الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة وعادة ما يتم تناول مثل هذه المشاريع في جزئين، الجزء الأول، قيمة الاستثمار والتمويل والجزء الثاني، الجدوى الحاصلة من المشروع.

في الجانب الأول أطنبت الوزارة والشركة في تفسير الأرقام وتوضيح الهبة والقرض والجهات المانحة ونسبة الفوائد وفترة الإمهال للسداد لما لذلك من تأثير على المتلقي ورغم ذلك يبقى السؤال المطروح حول ارتفاع القيمة الجملية للمشروع التي قدرت بـ 50.1 مليون أورو، كما غابت دراسات وتقديرات دقيقة لكلفة المشروع تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي يمكن أن تحصل قبل التنفيذ.

أما الجانب الثاني، فالمطلوب دراسة جدوى حقيقية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار تأثيرات المشروع على كل الجوانب منها دراسة علمية تبين مدى تأثير اللاقطات الشمسية على الجانب البيئي والمناخي وتتناول بالدرس كلفة الإنتاج الحقيقية ومدى مردودية هذا

المشروع على الاقتصاد الوطني وتقديرات الإرادات بالعملة الصعبة ومدى مساهمته في تغطية عجز الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

هذا المشروع ضخم ومهم، كان من الأجدر بداية إعادة هيكلة الشركة التونسية للكهرباء والغاز والسيطرة على العجز الحاصل والتقليص من نسبة الخسارة الفنية والكهربائية المقدرة حاليا بـ 20% تقريبا، ومراقبة الامتيازات الممنوحة ومتابعتها وتحسين الشبكة بكامل مناطق الجمهورية.

السيد كاتب الدولة، إنّ سعر المحروقات في تونس يرتفع فقط ولا ينخفض نهائيا، على الأقل أن يكون لهذا المشروع منفعة مباشرة على المواطن الذي يعاني من نظام الفوترة بالنسبة إلى الكهرباء وهذا النظام يحتوي الكثير من الخبث، لدينا "فاتورتا" استهلاك في السنة وأربع "فواتير" تقديرية، في منطقة قبلي أعتقد أنها ليست نفس وضعية مناطق أخرى، هناك فاتورة استهلاك في جوان وأخرى في آخر ديسمبر، وبينهما فاتورتين تقديريتين.

وعندما تقوم بتسديد فاتورة الاستهلاك يبلغونك أن الفاتورة التقديرية هي تسبقة على الاستهلاك، يعني رغما على أنف المواطن يدخل إلى القسط الثالث والرابع لكي يقوم بالتسديد وفي هذا الخلاص إجحاف وبعبارة أخرى تكلفة غير مقدرة حقيقية وتمس من معيشة المواطن لأنها ترفع كذلك في الأداءات والإتاوات على الأداءات والإذاعة والتلفزة وغيرها.

نطالب أن نكون كبقية المناطق وأن نكون حرصين على مواطنينا وأن نرفع العداد كل شهرين ونتمتع بفاتورة استهلاك كل شهرين ونحن مستعدون للتعامل في هذا الجانب بالوسائل الإعلامية الحديثة، هذا بالنسبة إلى "فاتورة" الاستهلاك المنزلي.

لدي "فاتورة" ثانية هناك استهلاك آخر في جهة قبلي وهو الاستهلاك الفلاحي، فهم يقومون بتسديد تلك الفواتير شهريا ولدي مثال أمامي "فاتورة" بقيمة 1222.720 مليم شهريا مبلغ الاستهلاك 509 830 مليم ويقدر مبلغ الأداءات بـ 712.888 مليم، أين العدل؟ أين الحقيقة؟ أين الوجاهة في هذه الفوترة؟

إذا كنا سنقول أن لدينا مكافأة القدرة 500 دينار شهريا سواء إن استعمل الكهرباء للسقي أو لم يقم بذلك فعليه أن يدفع 500 دينار شهريا، أداء القيمة المضافة على الاستهلاك 96 دينارا، أداء قيمة مضافة على الإتاوة لذلك المبلغ الذي قام بتسديده والذي يقدر بـ 500 دينار، معلوم الإذاعة والتلفزة 3500 في حين أنه يقوم بسقي النخيل، والمعلوم البلدي 17 دينارا ونحن نقبل ذلك باعتبار أنه للبلدية.

إذن لا بد من مراجعة نظام الفوترة وهو طلب رئيسي ورسمي، لا بد من مراجعة نظام الفوترة ونظام الاستهلاك بالنسبة إلى المواطن لكي يتمتع على الأقل بالنور الكهربائي حسب ما هو معمول به في....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة والوفد المرافق له مجددا،

سيدي الرئيس، أولا بما أنه ليس لدي الحق في التعقيب على إجابات السيد كاتب الدولة لأني حريصة على تطبيق النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بحذافيره، سأستغل الفرصة بما أنه شاءت الأقدار أن نتقابل مجددا السيد كاتب الدولة المحترم لأعود اليوم إلى السؤال الذي طرحته البارحة فيما يخص "سيلونات" القمح المزمع إنجازها بجبل الجلود.

وسأعيد التذكير أيضا أن مجلس نواب الشعب صادق على قرض يوم 29 جويلية 2023 لتمويلها وقد تبين بعد فترة أنه ليس هناك رسما عقاريا لإنجاز هذا المشروع.

بصراحة ألجمتني الصدمة حرفيا البارحة وقلّبت كفيا عجبا، كيف يحق لك السيد كاتب الدولة أن تبلغني أنه ليس لديك إجابة فهي تعتبر في حد ذاتها إجابة وهي فضيحة دولة، عندما أبلغتمونا أن لا إجابة لديكم، هذا بالنسبة إلى سيادتكم وأنت كاتب دولة، فما بالك بالنائب، فبماذا سأجيب المواطن؟ هل سأبلغه أن السيد كاتب الدولة لم يرد إجابتي أو ليس لديه إجابة أو أنه لم يتسنى له إحضارها وكنت أنتظر منكم اليوم أن تسلمني مراسلة كتابية لإجابتي حول موضوع البارحة إذا كنت مهتما بإجابتي أو أن تطلب مني مراسلة الوزارة كتابيا لإجابتي.

السيد كاتب الدولة، أنا لا أحمل بداخلي أي سوء نية وألتمس دائما الأعذار للسادة أعضاء الحكومة، لكن نوعية هذه الإجابات السلبية تعمل ضد مسار 25 جويلية.

السيد كاتب الدولة، كيف يمكنني الحصول على إجابة؟ هل أقدم سؤالا كتابيا أم أدعو سيادتكم في سؤال شفاهي؟ لقد ذكرت البارحة أن الأرائك ليست مريحة في إجابة لزميلي وأنا أتفق معكم في ذلك بما أنني من هذا الميدان، لذلك أقوم بطرح أسئلة المواطنين، فالرجاء منكم إفادتنا بإجابات واضحة لكي نبلغها إلى كل الأشخاص الذين انتخبونا، فنحن سيدي كاتب الدولة منتخبون.

سنعود لما نحن بصدد مناقشته اليوم وفي مشاريع القوانين هذه المتعلقة بإحدى أهم المؤسسات التي لديها طابع اجتماعي "STEG" وما أدراك ما "STEG" للمواطن سؤال وحيد، فهو لا يفهم لغة الأرقام والمليارات والتمويل والموافقة والقرض والبنك، فالمواطن لديه سؤال وحيد، المشاريع التي سنصادق بشأنها على قروض، ما هو تأثيرها على العداد الكهربائي؟ وما هو تأثيرها على فاتورة الاستهلاك؟

كنت تقدمت بهذا السؤال في اليوم البرلماني الذي نظمته الأكاديمية ولم تقع إجابتي في الغرض، تتطلّب هذه الفتوى مستوى جامعي"bac+5" لفهمها وقد اعتدنا في كل فصل صيف مع ارتفاع الاستهلاك أن تنقطع الكهرباء 23 ساعة يوميا وفي نفس السياق ما هي الاستعدادات التي قامت بها شركة "STEG" لتأمين الكهرباء دون انقطاع خلال أوقات الذروة في فصل الصيف؟

أتمنى أن تكون لديكم إجابة اليوم السيد كاتب الدولة ولن أتغاضى عن الإجابة وفي حق جبل الجلود لكي تعلم من برمج وقرر وأدرج ذلك في الاتفاقية التي صادقنا عليها، في الأخير بجرّة قلم تبلغني السيدة المديرة العامة أنه سيتم توظيف الاعتمادات لتهيئة "سيلونات" رادس.

في الحقيقة جعلتني هذه الإجابة السلبية أفقد الأمل في المحاولة في الإصلاح والتقدم بهذه البلاد بهذه الإجابات من خلال الأرائك المريحة التي وقع ذكرها من طرفكم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية، لها ثلاث دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

صباح الخير جميعا،

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد كاتب الدولة لوزارة الاقتصاد والتخطيط وكل الإطارات الحاضرة معكم،

عود على القروض وهذه المرة بعقد ضمان الدولة التونسية والقرض مسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز، هذا المشروع كان في صيغة تعاون ثنائي في بداياته بين بلدين ممثلين في الشركة التونسية للكهرباء والغاز بتونس والشركة الكهربائية بإيطاليا في وجود حكومات ضعيفة ولا إيمان لها لا بسيادة الدولة ولا تعترف بثورة الشعب، تتغير صيغة هذا المشروع وتصبح قروضا للبلاد التونسية في الشركة التونسية للكهرباء والغاز، فيما يكتفي الجانب الإيطالي بالتمويلات الذاتية وكل هذا سيستفيد منه مصدرو الكهرباء من السوق الأوروبية و"multinationale" ونحن مجرد مستهلكين ودافعين للكلفة مع الفوائض الربحية المترتبة عنها دون الاستفادة منها وهنا لا تتحدثون مجددا عن "gagnant-gagnant".

الحرب في روسيا وأوكرانيا وأزمة الغاز والطاقة خلقت أسواقا جديدة للاستغلال الموحش المهدد للمؤسسات الوطنية ونحن في تونس اليوم صناع القرار لدينا وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية أقرب لتمجيد صورة البنك العالمي أكثر منه الانحياز للمنفعة الوطنية وسيادة الوطن.

عود على عقد الضمان الذي تعهدت به وزارة المالية سيكون مآله خوصصة "STEG" وتكون "STEG" في كل مرة ضحية، "STEG" التي تعتبر مكسبا وطنيا منذ الستينات، فأين السيادة الوطنية؟ وأين مصلحة الشعب؟ وأين مخططاتكم أنتم كوزارات جُعلت لخدمة الوطن وكافة شرائح الشعب الفقيرة منها والمتوسطة؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له ست دقائق.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا سيدي الرئيس،

نحيي الجميع ونرحب بوزارة الاقتصاد والتخطيط،

سيدي الرئيس، نحن في حيرة من أمرنا فقد وقع النائب للأسف بين المطرقة والسندان مثلما يقول أجدادنا في القديم.

حين يريد أجدادنا والأخيار من الناس اتهامك بالكذب -عذرا- يقولون لك "يزي من بوليتيك" وهي "la politique" يعني أن كل سياسي كذاب ما عدا البعض منهم وأنا عبد الستار الزارعي مستحيل أن أكون كاذبا ما دمت في هذا المكان، فقد أصبحنا متهمين بأننا أصحاب الكراسي والحمد لله أن كرسيّنا ليس مريحا بل متعبا كما علق أحد الوزراء.

السيد كاتب الدولة، مقعدنا متعب بل ليس لدينا كرسيا، نحن نمثل المواطن وحين نتحدث هكذا فإننا لا نسبكم بل نحبكم وأعيدها آلاف المرات نريد منكم أن تنجحوا، فتونس وشعبها لا يستحقان هذا الدمار، نحن في الواقع وننزل للميدان وعذرا إن أنتم تضعون حاجزا بينكم وبين المواطن ولا تنزلون للميدان وهذا كلام المواطن، فالنائب ينزل للميدان ويعرف الحقيقة كما هي ونحن وقعنا فعلا بين المطرقة والسندان، فلم نربح لا مع الحكومة ولا المواطن.

المواطن مطالبه كثيرة وها هي ثلاثة قروض في جلسة، فماذا تريدون أن أقول؟ نحن نعرف أن الدولة في أزمة مالية وأن تونس في حاجة إلى هذا، حين التجأنا للاقتراض حتى نؤمن الغذاء للمواطن، فأين نذهب؟ يا وزارة الاقتصاد والتخطيط أين تخطيطكم؟ فأنتم تخططون للدولة ولجميع الوزارات وللاقتصاد التونسي، فطمئنونا حتى نطمئن المواطن.

من الأدوار الرئيسية للنائب المحافظة على السلم الاجتماعي لإقناع المواطن بالصبر، فقدم لي أنت كحكومة برنامجك والطريقة والوسيلة التي سأقنع بها المواطن التونسي بالصبر للحفاظ على السلم الاجتماعي.

أعود إلى موضوع الأمن الغذائي، ماذا فعلت وزارة الفلاحة للفلاح؟ وما هي استراتيجياتها في المستقبل لتحقيق أمننا الغذائي؟ اليوم نحن مهددون في كل شيء ليس فقط في القمح.

التغيرات المناخية، أنتم تتحدثون عنها منذ عشر سنوات فماذا فعلتم؟ وما هي الاستراتيجية الجديدة؟ ماذا فعلتم في ثرواتنا المائية في الصحراء؟ الصحراء اليوم تنتج كل شيء مثل القمح والزيتون وأنتم كدولة وكحكومة ما هي استراتيجياتكم؟ الفلاح اليوم يعاني فهو مذبوح وقد بعتموه للأسواق وكل شيء يتكلف عليه بحساب الدولار والأورو ويبيع بالدينار التونسي.

البطاطا في الضيعات تقدر بـ 600 مليم ومكلّفة على الفلاح بدينار فكيف تريدونه أن يعمل من جديد في الموسم القادم؟

القروض التي ستتحصل عليها "STEG" أين خبراؤنا في تونس؟ الشمس متواصلة على مدى السنة، ولدينا الطاقة والخيرات، فقد أنعم الله علينا ولكننا نحرم أنفسنا والدولة تحرمنا، فما هو برنامجكم؟ أعطونا برنامجا واضحا للمواطن حتى يطمئن ويرتاح فحين ستثور الرياح ستلقي بنا في البحر، لا ينقصنا شيء وخيراتنا عديدة.

لا أعرف هل تسمعونني السادة الوزراء؟ هناك من يتحدث ومن يكتب ربما يدون الملاحظات، نحن نتحدث بحرقة وقد كرهنا أنفسنا، أقسم وأتحدى أي نائب يقول لي أنا مرتاح، فقد أصبحنا نهرب ولا نريد مقابلة المواطن والفلاح ليس جبنا أو خوفا لأنه إن كان هناك خوف فهو على بلادنا ويقول لك أنت نائب ومسؤول وأنت صاحب الكرسي، فماذا قدمت لي؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نجيب العكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق.

السيد نجيب العكرمي

شكرا سيدي الرئيس،

المجد والخلود لشهداء المقاومة في فلسطين وفي كافة الوطن العربي.

مرحبا بالسيد كاتب الدولة للاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

نثمن مثل هذه المشاريع في الطاقات المتجددة خاصة أنها موجهة لتمويل شركة وطنية عمومية وهي شركة الكهرباء والغاز لكن هناك

ملف حارق في علاقة بهذه المشاريع العمومية التي يبدو أنها مشاريع ما تزال بين التعطيل والتعطل، بمعنى أن جزءا كبيرا من المشاريع العمومية التي تمت المصادقة عليها في السنوات الفارطة إلى حد الآن ما تزال معطلة بأياد مفتعلة ولوبيات تسعى إلى تعطيل إنجاز هذه المشاريع تحت حجج واهية وكنا في عدة جلسات أشرنا إلى مثل هذه المشاريع في عديد القطاعات.

إن السيادة الغذائية والطاقية لا يمكن أن تتحقق اليوم إلا من خلال التعويل على الذات والإمكانيات الخاصة بمؤهلاتنا الوطنية، فخلال السنة الفارطة واليوم تم أو سيقع إبرام العديد من اتفاقيات التعاون والتمويل لعدد من المشاريع الهدف منها تعزيز الاكتفاء والسيادة الغذائية في القطاعات الاستراتيجية كالطاقة والفلاحة.

أيضا تهدف هذه الاتفاقيات في المشاريع إلى تحسين وتعزيز الطاقات بالنسبة إلى بلادنا خاصة الاعتماد على الطاقات المتجددة وهذا يعتبر خطوة إيجابية لضمان السيادة الطاقية التي نرنو إلى تحقيقها ولكن إذا لم تتم متابعة هذه المشاريع ومراقبتها فإنها سوف تعهد لفرق عمل وإدارات مركزية وجهوية للأسف ينخرها الفساد، نعم هذه المشاريع العمومية ستوجه إلى إدارات جهوية ومركزية ينخرها الفساد.

العديد من الإدارات المركزية تعطل مثل هذه المشاريع خاصة أن البيروقراطية تتحكم فيها أجندات سياسية، بالتالي مصيرها سيكون التعطل مثلما تعطلت قبلها مشاريع تنموية على غرار المشاريع التي تعطلت بجهة قفصة بما يناهز 500 مليون دينار أي 500 مليار.

سيدي رئيس الجمهورية،

سيدي رئيس مجلس النواب،

الفساد والتعطيل الإداري يعطل مسار 25 جويلية في عديد القطاعات الحيوية في عدة جهات ويتم تعطيلها والتلاعب بالصفقات وإفشال المشاريع التنموية، فلا بد من محاسبة كل من يعرقل هذه المشاريع الجهوية والوطنية والمرفق العام عن القيام بمهامه بتعلات وحجج وراءها غايات أخرى، لأن التحرير الحقيقي لا يكون إلا عبر تحرير الإدارة الجهوية والمركزية من المفسدين والمعطلين للمشاريع.

مثلا بعض المشاريع التنموية في جهة قفصة على غرار مشروع تنمية شمال الولاية الذي في جزء من أقساطه كهربة بعض التجمعات السكانية بالضغط العالي يتم تعطيله من طرف مدير إقليم شركة كهرباء قفصة السيد أسامة موسي أيضا هناك تحميل المسؤولية لمدير مشروع تنمية شمال الولاية السيد مبروك اليعقوبي، وبقي هذا المشروع يراوح مكانه بين الإدارتين، فمن يتحمل المسؤولية: السيد مدير شركة إقليم الكهرباء أو السيد مدير شركة تنمية الولاية؟

يقع تمديد هذا المشروع في كل سنة منذ عشر سنوات، وهذه السنة وقع تمديده أيضا ويتم تعطيله إلى اليوم وحتى التفقديات التي حضرت في المدة الأخيرة فإن تفقدها لم يتم بالطريقة الجيدة ووقع التلاعب بهذه الإجراءات في علاقة بتقارير التفقد وتم تعتيمها لأنها تحتوي ملفات فساد.

المفروض أن تتم إحالة تقارير التفقد مباشرة إلى رئاسة الجمهورية لا أن تحال إلى الإدارات المركزية ويتم التلاعب بها لإخفائها وطمس الفاسدين والمفسدين، فلا مجال للتهرب ولا بد من تحميل المسؤولية. وأنتم كوزارة التخطيط مهمتكم مهمة وطنية لمقاومة مثل هذه المظاهر خاصة في علاقة بالإدارات الجهوية والمركزية التي ينخرها الفساد، لن نسكت وسوف نسمي الأشياء بمسمياتها اليوم وغدا ومستقبلا، لأن مسار 25 جويلية لا يمكن أن ينجح بمثل هكذا مسؤولين مرتعشين مفسدين يريدون تعطيل هذا المسار.

سيدي رئيس الجمهورية،

سيدي رئيس مجلس النواب،

كلنا يجب أن نتحمل المسؤولية ويجب فضح هؤلاء...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق.

السيد مسعود قريرة

شكرا سيدي الرئيس ومساعديه،

الترحيب بالسيدات والسادة أعضاء الوفد الممثلين للحكومة،

التحية للسيدات والسادة الإداريين والنواب الحاضرين بيننا،

أما بعد،

مبدئيا لا أخفي معاداتي للقروض الأجنبية ولكن أجد فتوى للموافقة على القروض الاستثمارية، وأعتقد أن هذه الاتفاقية من الصنف الاستثماري الذي يحدث في نفسي شيئا من الطمأنينة.

أيها السادة، أعتقد أن الطبيعة وأقصد موقع تونس قد أعطتنا فرصة لا مثيل لها بموقعنا بين من هم في حاجة للطاقة الأوروبيين ومصدر الطاقة الشمسية إفريقيا، وزادنا التاريخ فرصة أخرى وهو الحرب الأوكرانية الروسية التي هي بالفعل مأساة لكنها فرصة لنا كي نتفاوض مع الآخرين من موقع القوة لأن الروسيين حرموا تصدير الغاز لأوروبا، فأوروبا مختنقة والخضر في ألمانيا منعوا استعمال الطاقة المولدة بالأشعة النووية وأغلقت كل المولدات.

فرنسا مختنقة فالمظاهرات يومية في الشوارع من أجل إلغاء الطاقة الذرية وهي تستعمل الآن الطاقة النووية وتعلمون ذلك.

إذن إن كان لدينا أناس يتفاوضون جيدا مثلما أعرف سنربح أقصى ما يمكننا في الظرف الحالي وأدعوكم لذلك.

من ناحية أخرى فإن هذا الموضوع كبير وكبير جدا فلا بأس من تشريك جيراننا وإخوتنا خاصة على ضوء الاتفاقية الأخرى في الجزائر وليبيا في هذا الموضوع، على الأقل الجوانب التي لا تمس من سيادتنا الوطنية.

نقطة ثانية، لي بعض التساؤلات بخصوص الشروط القانونية للربط مثلا إن كان هناك خلاف لمن نلتجئ؟ هل أن نفوذنا يصل إلى الخط البحري الذي في البحر، أو يقف في حدودنا البحرية أو أن الأوروبيين يحكمون في الخط بالداخل؟ من حقنا كمجلس نواب أن نعرف هذه الأمور، من الذي يحكم؟ ومن القاضي؟ ومن المحكمة التي تحكم بيننا؟

نقطة أخرى مزعجة، وهي طول فترة السداد التي تكبل الأحفاد على أربعين سنة، هذا المشروع يمتد على أربعين سنة سداد فلا يعقل هذا، أن تضمن الدولة "STEG" طيلة أربعين سنة والتجهيزات التي سنقوم بها الآن ستدوم مرة واثنين ونعوضها ونصلحها ونجد أنفسنا نسدد القرض، رجاء هذه المسائل خطيرة وتعرفون أن كلفة

صيانة خط مثل هذا باهظة ولديكم التجربة بجرجيس-جربة الخط البحري هنا 6 أو 7 كيلومتر وكم تنفقون عليها في "STEG" شهريا، فما بالك عندما تكون صيانة كبيرة.

المسألة الأخرى هي الحديث عن أن سعر الكهرباء سينخفض للمواطن التونسي، هذا الحديث على الأقل قابل للنقاش فالكهرباء في العالم وأنتم أدرى مني بهذا الموضوع هي بورصة تباع يوميا مثل الغاز والنفط ولا أحد يعلم كم سيكون سعر الكهرباء في أوت القادم وهي تباع في آجال مسبقة، إذ يشتري الناس والدول والشركات الكبرى التي تستهلك الكهرباء مسبقا فيحدد كم سيشتري من كيلواط في شهر سبتمبر، كما يحدد الوقت أيضا من 8 إلى 10 كذا يشتريها بسعر زهيد ووقت الذروة يشتريها بسعر باهض، بالتالي لماذا هذه الوعود التي فيها الكثير من التساؤلات؟

هذا الخط هو عبارة عن قناة كهربائية تشبه قناة السويس البرية التي ستحول بلادنا ومنطقتنا إلى جلب أنظار القوى العظمى في العالم وستترتب علينا أمور أمنية كثيرة في المستقبل علينا أن نعد العدة لها لأن الطرف الآخر من خلال تاريخنا مع الغرب لا يتراجع في استعمال كل الوسائل للدفاع عن مصالحه وما يحدث في الشرق الأوسط والبلدان المنتجة للنفط...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد سامي السيد غير منتمي، له ثلاث دقائق.

السيد سامي السيد

شكرا سيدي الرئيس،

بعد الترحيب بالسيد كاتب الدولة والوفد المرافق،

نثمن هذا النوع من المشاريع الذي يعود بالفائدة على إنتاج الطاقة بتونس، لكن ما نعرفه أن نسبة الطاقة في تونس المنتجة تونسيا هي قرابة 48% ولدينا قرابة 52% نقائص فهل هذا المشروع له الترفيع في إنتاج المنتوج التونسي في مجال الطاقة؟ سؤالي: ما هي استراتيجية الدولة في الأمن الطاقي واستقلالية الطاقة بصفة عامة في المستقبل؟

السؤال الثاني: ما هو برنامج الدولة في توفير بقية الاعتمادات والتمويلات اللازمة لإنجاز المشاريع في هذا المجال الطاقي وخاصة في المناطق الداخلية؟ هل هناك دراسات وتقديرات دقيقة لكلفة هذا المشروع؟

بالنسبة إلى تشريك المؤسسات الوطنية في هذا المشروع فهذا أمر هام جدا، لا بد من تشريك المؤسسات التونسية وإمكانية الابتعاد عن المؤسسات الأجنبية، نعرف أن المؤسسات الأجنبية لها التجهيزات اللازمة ربما لإنجاز هذا النوع من المشاريع فلا نريد أن نجعل المؤسسات الأجنبية مسيطرة على هذا المشروع وتكون سيادتنا الوطنية في هذا المجال موجودة.

هل لديكم النسبة المئوية في تحسين إنتاج الطاقة بعد إنجاز هذا المشروع؟ هل هناك انعكاسات على الشراكات التونسية وعلى دفع النمو الاقتصادي على مدى قصير وبعيد؟

أردت أن أتساءل عن كلفة إنتاج الكهرباء في تونس، وهل وقعت دراسة مقارنة بين كلفة الإنتاج في أوروبا؟ لأن الزملاء في السابق ذكروا أن الحرب الأوكرانية أثرت على أوروبا بصفة كبيرة وربما نكون اليوم أسياد الموقف في إنتاج الطاقة وتوفيرها لأوروبا وغيرها من البلدان، لأن اليوم يمكن بتفاوض حكيم أن نغزو السوق في الطاقة وفي هذا المشروع.

السيد كاتب الدولة، طول الإجراءات خاصة في إنجاز المشاريع، لا بد من إيجاد الحلول والتسهيلات اللازمة ونحن على أتم الاستعداد كمجلس نواب شعب...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق.

السيد حاتم اللباوي

مرحبا بالجميع،

يبدو أن هذا القرض وأتحدث عن 2024/11 وللأسف ما زلنا في القروض وتوريط الأجيال القادمة في المديونية.

يبدو أن هذا القرض سيعود بالنفع على الأسر التونسية التي تعاني غلاء فاتورة الكهرباء ونحن على أبواب الصيف حيث أصبح المكيف حكرا على بعض العائلات وذلك بسبب غلاء فاتورة الكهرباء.

أتمنى أن يعود هذا القرض بالفائدة على تونس الداخلية، تونس الأرياف القصرين وما جاورها خاصة أن العديد من المنازل في بعض الأرياف ما زالت لم تربط بعد بالكهرباء وما زال لدينا أبناء صغار يدرسون على الشمعة "والقازة" إن سمعتم عنها.

فترة السداد 18 سنة بنسبة متغيرة، أتمنى أن تفسروا لنا السيد كاتب الدولة فيما بعد سبب ذلك، وهل أنها بيد الحكومة التونسية أو بيد الجهة المانحة؟ وإن شاء الله لا يسددها التونسي على ظهره طيلة 18 سنة.

فيما يخص القرض 2024/11 مدة السداد أربعين سنة ونتحدث أساسا عن المناخ والتلوث وانبعاثات الكربون، صراحة نحن الشعب التونسي أصبحت لا تزعجنا انبعاثات الكربون، هذه الفزاعة، فزاعة المناخ، هذه الفزاعة الغربية، بقدر ما يزعجنا توفر الكهرباء بأسعار معقولة للشعب التونسي.

السيد كاتب الدولة، هل فكرتم في فتح باب الاستثمار للشباب العاطل عن العمل في إنتاج الكهرباء خاصة وأننا في المناطق الداخلية مناطق شمس ومناطق مرتفعات؟

أنهي أمر القروض وأتحدث قليلا عن وزارتكم وزارة الاقتصاد والتخطيط، نحن في القصرين صراحة لم نر أثرا لهذه الوزارة خاصة أننا نتذيل أواخر السلم في التنمية، مع عزوف الاستثمار الخاص وهنا هل فكرت هذه الوزارة في استراتيجية خاصة بهذه المناطق الداخلية والجبلية والحدودية التي اتهمت بالإرهاب والتي شوهها الإعلام طيلة سنوات بهتانا؟ هل فكرت الوزارة في استثمار الدولة التونسية في هذه المناطق؟ وحين تقولون لي لا يوجد استثمار خاص فلا تتركوا أيضا هذه المناطق مهملة ولا تعتمد على أي كان، يجب على الدولة التونسية أن تستثمر كدولة في هذه المناطق.

سيدي كاتب الدولة، موضوع المؤسسات الصغرى والمتوسطة وأنتم المسؤولون عنها في القصرين رحمها الله، ماتت في عهد الكوفيد وما بعد الكوفيد، أغلقت البنوك عليها الأبواب وكلها مدينة وتم تصنيف البنوك لها وليست لديها فرصة وإن تزر المنطقة الصناعية في القصرين أو كل المستثمرين الشبان قد تجدون 99% من هذه

المؤسسات أغلقت وأدعوكم إلى تفقد القصرين ومراجعتها ومراجعة السلطة الجهوية بها تجاه هذه المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ما زالت لي دقيقة سأحيد عن الموضوع سيدي الوزير للضرورة، وأوجه رسالة إلى وزير الصحة ورئيس الحكومة والسيد رئيس الجمهورية، سبق أن قال وزير الصحة أن الأطباء لا يريدون العمل في المناطق الداخلية ونحن اليوم في القصرين أمام مجموعة من الأطباء يريدون الانتداب في القصرين وقد مر حوالي شهر أو شهر ونصف وربما زاد عن ذلك وهم ينتظرون الانتداب من طرف وزارة الصحة وهنا لدي مسألتان: إما أن هذه الوزارة شريكة في هذه الجريمة التي تحاك ضد الصحة العمومية أو أنها لا تؤدي عملها حيث لا ينتدب الطبيب ونجبره على المغادرة للخارج، ثم فيما بعد يقال ليس لدينا أطباء.

أجدد ترحابي بكم سيدي الوزير ومن معكم في رحاب البرلمان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة للاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

عملا بمقتضيات الدستور ومقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، تقتضي المصلحة العليا للوطن الاستجابة والمصادقة على هذه المشاريع، لذلك أطالب السادة النواب الزملاء بالمصادقة عليها.

ثانيا، ألفت نظر السلط المختصة من وزارات الداخلية والبيئة والتجهيز ومصالح ولاية باجة وبلدية مجاز الباب إلى النظر في الوضعية الكارثية البيئية في قصر شيخ بمجاز الباب حيث تغطي مياه الصرف الصحي أنهج الحي السكني بأكمله، بالإضافة إلى المطالبة ببرمجة تهيئة سريعة من طرف الأطراف ذوي العلاقة في أسرع وقت ممكن لتلافي الإشكالات التي مست حتى بصحة المواطن.

كما أذكر بالوضع البيئي الكارثي أيضا بعمادة سيدي نصر بمعتمدية مجاز الباب من ولاية باجة وتسرب مياه الصرف الصحي لوادي مجردة الذي يوفر الماء الصالح للشراب لسكان تونس العاصمة وما جاورها وبمناطق أخرى، لذلك لا بد من الربط مع شبكة التطهير الموجودة بالقرب من هذا الحي السكني.

أخيرا، أطالب الحكومة وخاصة وزارة أملاك الدولة بمد مجلس نواب الشعب بمشروع قانون متعلق بالأملاك الخاصة بالدولة وذلك للنظر فيه والمصادقة عليه بعد دراسته وكذلك لحل إشكالية توفير الوثيقة العقارية التي تمكن أصحاب الشركات الأهلية من الحصول على قروض من بنك "BTS" للبدء في العمل وتجنب وتلافي التعطيلات بالجهة خاصة أنها تعاني منذ سنوات، وأرجو من سيادة رئيس الجمهورية لفتة كريمة إلى مناطق مجاز الباب وتستور وقبلاط لتحريك الأمور وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق.

السيد محمد ضو

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بزملائي وزميلاتي،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة لدى وزير الاقتصاد والتخطيط المكلف بالشركات الصغرى والمتوسطة والسيدات والسادة المديرين العامين وإطارات الوزارة.

السيد كاتب الدولة، نحن ندعم مثل هذه المشاريع التي تهدف إلى تعزيز الأمن الطاقي وتطوير شبكات ومحطات الطاقة بمختلف جهات البلاد، لا سيما أن مشروع هذا القرض موجه للاستثمار في الطاقات المتجددة النظيفة وبلادنا تزخر بمخزون طاقي طبيعي يمكن الاستفادة منه وتعزيز نسبة الاكتفاء الذاتي الوطني من الطاقة وذلك بالتعويل على الذات والإمكانيات المتاحة، ولا يكون ذلك إلا بحسن استثمارها وحوكمتها وتوجيهها للقطاعات الاستراتيجية كالفلاحة والاعتماد على التكنولوجيات الحديثة.

السيد كاتب الدولة، جهة مدنين مجال جغرافي شاسع بالإمكان الاستفادة منه خاصة في استخدام الطاقة الشمسية في القطاع السياحي، كما يمكن أيضا تلافي النقص والانقطاعات المتكررة في الكهرباء على غرار معتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف والتي صار أهالينا فيها يعانون الأمرين حتى في أبسط الخدمات الصحية.

هل يعقل السيد كاتب الدولة ونحن في سنة 2024 أن تحرم أحياء كاملة من النور الكهربائي على غرار حي بوذينة من عمادة بدوي من معتمدية سيدي مخلوف ولاية مدنين، أعتقد أن حرمان أهالينا من أبسط حقوقهم الدستورية أمر يجب أن يعالج بكل جدية، كي لا يطفح كيل أهالينا في هذه الربوع وهم يعيشون للأسف أرقى أنواع التميز السلبي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة بثينة الغانمي عن كتلة الخطّ الوطني السيادي، لها خمس دقائق.

السيدة بثينة الغانمي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد كاتب الدولة وممثلي وزارة الاقتصاد والتخطيط.

شكرا لأعضاء لجنة المالية على المجهودات المبذولة،

في مداخلتي هذه، سأبدأ بما انتهى إليه زميلي يوم أمس، هي مسكنات مُرّة في كل مَرّة. نعم هي كذلك هذه القروض ولكن هذه المرة هي أقل مرارة في علاقة بمشاريع القوانين المطروحة علينا باعتبارها من القروض الاستثمارية. هي قروض موجهة للاستثمار في الطاقة المتجددة وتحديدا الطاقة الشمسية.

هذه القروض أقل مرارة لأنها تحقق الربح وتخفّض الاستثمار في وسائل الإنتاج وتقلّص العجز الطاقي والانبعاث الكربوني.

أكيد أمام هذه الجوانب المضيئة هناك جوانب تثير التخوف، هل أن إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية عبر الربط بأوروبا من شأنه أن يفي بحاجياتنا الداخلية؟ هل من شأنه أن يحقق الاكتفاء الذات والأمن الطاقي؟

ألا يمكن أن يتجه هذا التبادل سيدي كاتب الدولة بين الطرفين في مجال الطاقة المتجددة نحو التصدير؟ لمَ لا؟ طبعا، هنا نحتاج إلى الاستثمار في هذا المجال، فلا بدّ من خطة وطنية وخارطة طريق

تستعمل فيها الإمكانيات الداخلية والكفاءات التونسية للإنتاج الوطني ولا تقتصر فقط على الإمكانيات والشركات الأجنبية.

لا بدّ من تحسين التفاوض مع الشركات الأجنبية لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية من أجل تثمين ثروتنا الوطنية ومناخنا وهي طبعا ثروة لا تقل أهمية عن بقية الثروات كالطاقة الأحفورية والغاز وغيره.

سيدي كاتب الدولة، لا بد من استشراف رؤية مستقبلية وبناء تصوّرات وسيناريوهات على مدى بعيد حتى تستفيد الأجيال القادمة من هذه الطاقة التي لا مختلف في كونها ثروة لا بد من استغلالها.

حتى لا تبقى بلادنا في تبعية مالية لا بد أن نستعد لهذا ولمَ لا تستقل ونحقق الاستقلالية الطاقية في ضوء وجود كفاءات وخبرات تونسية قادرة على ذلك؟

إلى أي مدى يمكن أن يكون تصدير الطاقة مجزيا وعادلا؟ فقط هذا ما أردت أن أشير إليه في علاقة بمشاريع القوانين التي تطرح علينا والتي يراد المصادقة عليها، أعتقد أنها في صالح بلادنا وستحقق إلى حدّ ما نأمل ونرنو إليه.

أريد أن أشير إلى مسألة في علاقة بجهتي وهو نداء أوجهه إلى وزارة الثقافة، رجاء حماية المعلم الأثري في ولاية باجة، الوضع لم يعد يحتمل فالكنيسة وسط مدينة باجة تتعرض إلى انهاك صارخ.

رجاء من وزارة الثقافة وبالتحديد من المعهد الوطني للتراث أن تقي هذا المعلم لأنه جزء لا يتجزأ من موروثنا الحضاري.

كما أريد أن أتوجه من هذا المنبر ومن خلال هذه المداخلة إلى وزيرة التجارة ووزيرة الصناعة للنظر في الوضعية الصعبة التي تمر بها الشركة التونسية للسّكر بولاية باجة. هناك تراكم لمنتوجات داخل الشركة داخل معمل السكر متوفر المادة الخام، وأيضا هناك لجوء إلى مقر جمع الحبوب.

إلى متى ستتواصل هذه الأزمة؟ رجاء لفتة لهذه المسألة وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد منير الكموني غير منتمي وله أربع دقائق.

السيد منير الكمّوني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة والوفد المرافق له،

أولا، أود الترحم على فقيد الشركة وإقليم الجم المرحوم المولدي الحاج بريّك الذي وافاه الأجل وهو يؤدي واجبه، نسأل الله أن يرزق أهله وذويه وكل زملائه جميل الصبر والسلوان وبهذه المناسبة أيضا أود أن أتقدم بالتحية إلى كافة أعوان الشركة وإطاراتها الذين يبذلون كل ما بوسعهم في ظلّ شحّ الإمكانيات ونقص المواد الأساسية في عملهم.

ثانيا، نثمن عمل الحكومة عامة والشركة التونسية للكهرباء والغاز خاصة لتطوير منظومة الطاقات المتجددة وسعيها لاحترام البعدين الاجتماعي والبيئي والاستفادة من التمويلات التي تمنحها الصناديق الأجنبية لأنه توجه دولي.

لذلك، نحن اليوم أمام اتفاقيتي ضمان وعقد ضمان لقروض أجنبية مطالبون بالمصادقة عليها كلّها، ولكن قبل أن نمنح هذا الضمان باسم الشعب نريد ضمانات منكم أمام الشعب، أن هذا الاستثمار سيعود بالنفع على الشركة التونسية للكهرباء والغاز وأنها فعلا شراكة "gagnant gagnant" وأن هذا الاستثمار سيساعد الشركة على تجاوز إشكاليات البنية والشبكة الحالية.

هل يعقل أن نصدر الطاقة ومئات العائلات والمؤسسات غير مرتبطة بالشركة وتنتظر هذا الحق منذ ما يزيد عن ثلاث أو أربع سنوات إما لضعف الشبكة أو لعدم توفر المحاولات المناسبة أو فقدان العدادات وأحيانا رابط بسيط "connecteur" يحرم عديد العائلات من هذا الحق؟

هل يعقل أن تحرم هذه العائلات والمؤسسات من هذا الحق الدستوري وأن تحرم الشركة بدورها من هذه الموارد المالية لأسباب بسيطة غير مقنعة أحيانا؟

سادتي، نريد ضمانات أن هذا المشروع سيحقق هذه الأهداف الجميلة بعيدة المدى وقريبة المدى دون أن يؤثر سلبا على نسق الاستثمار الداخلي وخاصة في المناطق المحرومة من الطاقة الكافية.

سادتي الكرام، نريد ضمانات ألاّ تكون الشركة كـ "قنديل باب منارة يضوّي كان على البرّاني"، كما نريد ضمانات ألاّ نستفيق يوما على أن الشركة التونسية الأهم أصبحت غير تونسية نتيجة الغرق في المديونية وخطة خوصصة غير معلنة.

لدينا تجربة مماثلة في المغرب، هل قيّمنا ذلك واستفدنا ربّما من الأخطاء الموجودة ليكون هذا الاستثمار حقّا استثمارا مربحا ومواكبا لتطلّعات الشعب ومواكبا للتوجّه الدولي؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة، له عشر دقائق.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة والسادة المرافقين،

موضوع الانتقال الطاقي، بالعودة إلى التاريخ نتبين أنهم بدأوا في التفكير فيه منذ سنة 2003 ونحن اليوم في سنة 2024 وبممارستنا منذ تولينا النيابة بالمجلس فتحنا هذا الموضوع في قانون المالية.

أردنا أن نعرف أين يكمن الإشكال؟ أين تعطل الانتقال الطاقي وما هي المسببات في تعطيله منذ سنة 2003؟ ثم عاد في سنة 2013 بإحداث صندوق الانتقال الطاقي وإحداث وكالة للتحكم في الطاقة، عدة إحداثات على مستوى الوزارة وعلى مستوى الهيكلة الحكومية لكن النتائج لم تكن في المستوى المطلوب ولا في مستوى انتظاراتنا والأهداف المرصودة لم نصل إليها اليوم.

وزارة الطاقة تنشر اليوم أننا وصلنا إلى 2،7 من المزيج الطاقي، وصل المزيج الطاقي المعدل العالمي اليوم إلى 30 % السيد كاتب الدولة والسيد وزير الصناعة والسيد المدير العام للشركة التونسية للكهرباء، لقد وصل الغاز في العالم إلى ما يقارب 30 % ونحن مازلنا في عُشر هذا المعدل.

ويعود السبب إلى عدة عوامل أولها التجاذبات السياسية التي وقعت ودخلت فيها النقابات والشركات ودخلت فيها السياسة، جعلت هذا الموضوع موضوع تجاذبات كبيرة وعطل الانتقال الطاقي والاستثمار في هذا المجال ونظام التراخيص الذي فرض مع نظام أزمات لم يكن محفزا خاصة في التعطيلات الموجودة والتي كانت جلها متسببة فيها الشركة التونسية للكهرباء والغاز بدرجة أولى باعتبار طول دراسة المشاريع وطول دراسة التراخيص والاستجابة لها خاصة من الناحية التقنية وتوفير العدادات اللازمة خاصة في الإنجازات أو الاستثمارات التي تقع في المباني الشمسية.

وخير دليل على ذلك كنت قد توجهت بسؤال إلى السيد وزير الصناعة حول عدد الشركات المنتفعة بهذه المنحة والتي ركزت على المباني الشمسية، أجد أن العدد في سنة 2022 كان 270 شركة بـ 14 مليون و986 ألف و849 دينار.

سنة 2023 نجد 104 شركات يعني أن العدد انخفض إلى أقل من النصف والمنح المسندة كانت في حدود مليار و177 مليون لأنه كان هناك أمر حكومي في شهر فيفري 2023 خفض من المنحة المسندة إلى 500 دينار للفئة التي تستهلك ما بين 1800 و5000 كيلواط في السنة.

هذا التخفيض أعاد الاستثمار قليلا والتحفيزات المالية التي طالبنا بها في هذا الإطار كانت حافزا كبيرا وأنتم تلاحظون الفارق بين المنح المسندة والشركات التي أخذت هذه المنح سنة 2022 حتى سنة 2021 كانت في حدود 205 واليوم في سنة 2023، 104.

يعني التحفيز المالي الذي تقدمت به في قانون المالية، قلنا أن التحفيزات المالية في قطاع الانتقال الطاقي خاصة على المباني وكبار المستهلكين الذين يتمتعون بالطاقة بأسعار باهظة وتكبد المجموعة الوطنية تقريبا 8000 مليار من الدعم موجه للمحروقات، والعجز الطاقي الذي وصل إلى 54 % من العجز الطاقي ونضطر للتوريد، ولم نعر الانتباه أن هناك تطورا للاستهلاك للتونسي اليوم، وهذا يحيلني للحديث عن "فاتورة" الكهرباء التي يجب أن تتغير، والتغييرات التي طرأت عليها فقرت وأثقلت كاهل المواطن وكاهل المنتج، وساهمت حتى في غلاء المنتوجات المعروضة في الإنتاج، يجب أن تتم مراجعة كل هذا على مستوى التسعيرة.

نعود إلى قانون الانتقال الطاقي، ما الهدف من الانتقال الطاقي؟ الهدف منه خفض العجز الطاقي أو التخلص منه نهائيا وهذا ليس سهلا وسيقدم لنا شيئين:

سيمكن الانتقال الطاقي التونسي من التمتع بالطاقة لأننا اليوم نقتصد بشكل كبير حتى لا نصل إلى الاستهلاك الذي يرد بالفاتورة الذي يرفع في ثمن الكيلو الذي يصل إلى 350 مليم، يعني خرجنا من الدعم جملة وتفصيلا.

نحن لا نريد أن نستهلك فقط بل نريد تصدير الطاقة، وهذا يتطلب أن يكون لنا سيادة عليها في مستوى الأسعار وفي مستوى التبادل مع الجهات الأخرى التي سنتبادل معها اليوم خاصة الجهة الشمالية للقارة وخاصة أوروبا، إذا بعنا بنفس ثمن الكيلواط الذي يستهلكه التونسي في مجال التصدير، وإذا خضعنا للأسعار العالمية للمنافسة الموجودة في الأسواق العالمية فسيقع لنا ما حدث لزيت الزيتون.

زيت الزيتون أسعاره العالمية مرتفعة، ولم نستطع توفير زيت الزيتون للتونسي بالأسعار المعقولة لكي ينتفع بمنتوج بلاده.

إذا اضطررنا بهذا المشروع إلى البيع بدون تخفيض بما أن الكلفة اليوم حسب الدراسة في اليوم البرلماني كانت في حدود أغلى كلفة 97 مليم من الكيلواط إذا أضفنا نسبة النقل أو نسبة الصيانة ويصل الكيلو منتج إلى 150 لكن اليوم يبلغنا أن شركات إنتاج الكهرباء يكلفها الكيلواط أكثر من 200 مليم. فبأي سعر سنبيعه للمواطن التونسي؟

هل هناك ثمن تنافسي سيكون متوفرا للمواطن التونسي وللفئات المعوزة لتتمتع بهذا الإنتاج؟

ثانيا، أريد القول أن الاستثمارات التي طلبناها ليست بالحجم المطلوب. انطلقت دراسة في الربع الأول من هذه السنة زادت 15،5 جيغاوات من الرياح وزادت 45،8 من الطاقة الشمسية. في ظرف أربعة أشهر أنجزوا 266 مليار دولار استثمار. أين نحن؟ صحيح لسنا مثل الصين لكن بالإمكانيات التي لدينا يمكننا أن نوفر هذه الإنتاجات.

بالنسبة إلى الإنتاج لكبار المستهلكين، أؤكد مرة أخرى أن التحفيزات المالية وصندوق الانتقال الطاقي وللأسف هناك السيد كاتب دولة للانتقال الطاقي وحسب ما أعلم في مناسبتين يتغيب عن الجلسة لا نعرف السبب.

نريد رؤية استراتيجية لأنه في سنة 2022 وزارة الصناعة الطاقة والمناجم قالت لديها استراتيجية لإنتاج الهيدروجين الأخضر وهذه الاستراتيجية ستكون جاهزة في نهاية سنة 2024. نريد معلومة حول ما وصلوا إليه في هذا الإطار.

هناك استفسارات حول إعادة هيكلة قطاع الطاقة بصفة عامة وتكون الاستراتيجية واضحة الأهداف ومراجعة المنظومة القانونية.

في المنظومة القانونية، يجب القيام بمحطات الطاقة الشمسية وزرع الألواح الفوطوضوئية في الجنوب وتعرفون مشكلة الملكية للأراضي. أين الإطار التشريعي؟

اليوم سنواجه إشكاليات ويمكن أن نجد تصديا من مالكي الأراضي، وهذا سيتعطل المشروع.

لن نصل إلى هذا المشروع في 2030 ولن يكون تام الشروط إذا لم نغير التشريعات ونقدم تطمينات لهؤلاء، فلا يجب أن يتعرضوا إلى ما تعرضوا إليه في إنتاج الفسفاط وإنتاج البترول، نتمتع بالثروات وتبقى الجهات مهمشة، لا بد أن يتماشى مع الاجتماعي والتضامني مع تركيز المشاريع في هذه المناطق ما من شأنه أن يوفر لهؤلاء المواطنين العيش الكريم.

أعرف المحطتين المتواجدتين في توزر، انزعج منهما الفلاحون لأنهم كانوا يظنون أنهم سيتمتعون بالكهرباء بسعر منخفض وأيضا هناك استنزاف للمائدة المائية باستعمال العدادات، لدينا المياه هناك ولا داعي لحرمان الفلاحين من نسبة المياه ويرى المشروع أمامه، لكنه يتمتع بالضوء بأسعار مرتفعة لم يكن ينتظرها وكانت أملا لمساعدته في تأمين العيش وتأمين إنتاجه.

اليوم ننتظر أن يمدنا السيد كاتب الدولة للانتقال الطاقي بالاستراتيجية المنتظرة خاصة في الهيدروجين الأخضر في أفق 2024 وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة لدى وزارة الاقتصاد والتخطيط،

ونحن نناقش اليوم القرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا الممول من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

أولا، لدي تساؤلات موجهة إلى ممثلي الشركة التونسية للكهرباء والغاز تخص ولاية القصرين التي تكون دون المأمول في كل مجال وما زالت تلاحق مطالب دستورية وتلاحق حتى توفير التيار الكهربائي في المنازل.

الأسئلة: متى يتم تشغيل محطة تحويل الطاقة بالقصرين الجنوبية 150 ألف فولت لتخفيف ضغط طلب الكهرباء لقصرين المدينة وفريانة وماجل بلعباس؟

وجب الإسراع باستكمال إنجاز محطة تحويل الطاقة بـ 150 ألف فولت لبئر شعبان لتخفيف طلب الكهرباء على فوسانة وتل والعيون وسبيطلة؟

متى يتم إنجاز خط كهربائي جديد من محطة بئر الحفي لمنطقة حاسي الفريد؟

نطالب كذلك بالإسراع بتطوير خط الكهرباء الرباط للمناطق الحدودية ممثلا اليوم منطقة عين جنان وبودرياس وهي مناطق حدودية كانت تشتغل بخط قادم من الشقيقة الجزائر، اليوم انقطع هذا الخط وبقيت معتمة.

متى يقع مدهم بخط يشتغل بالضغط العالي؟ لا يعقل أن يبقى المواطنون لسنوات على أمل التمتع بالكهرباء.

هناك مناطق حدودية مثل بودرياس وأم علي تقريبا هناك عمادة أو نصف عمادة كاملة، سديد هجرها متساكنوها نظرا إلى عدم توفر عداد كهرباء، المواطنون معتصمون ومتخلون عن مصالحهم من أجل توفير الكهرباء لهم.

إلى الآن نتحدث عن تنمية وبرامج وعن نهوض ونتحدث عن مسار ثوري ونتحدث عن شعب تونسي صاحب سيادة، الآبار محفورة وكلفت الدولة مليارات وإلى الآن تشتغل بمحركات ومجموعات ومحروقات متأتية من الجزائر، صراحة هناك استهتار تام بالمسؤولية وبالشعب التونسي من طرف هذه الحكومات والوزارات.

نفس الشيء بالنسبة إلى انقطاع التيار الكهربائي، نعرف أن في تلك الجهات يبقى التيار الكهربائي منقطعا ليومين وتجد مجموعة تابعة للشركة في معتمديتين مثلا في فرنانة وفي مناطق شاسعة وجغرافيا تضاريسها مختلفة يتم إصلاح الكهرباء بعد ثلاثة أيام.

هل هذا يتطلب تدخل نائب؟ أليس هناك مسؤولين ووزارة لها طاقم كامل يعمل بها؟

سأتوجه إلى كاتب الدولة لوزارة الاقتصاد والتخطيط، السنة الفارطة انعقد اجتماع على مستوى الأقاليم اجتمع فيه النواب وعديد الخبراء لطرح مخططات وأفكار لكن فيما بعد لم نر شيئا من مخرجات هذه الجلسات.

إذا لم يكن للدولة مخططات قصيرة المدى ومتوسطة المدى وطويلة المدى فإنه لا يمكننا طمأنة شعبنا وبناء بلد وسنبقى دائما نتبع الحلول الترقيعية، نمد أيدينا للأجنبي وتبقى السيادة الوطنية مرهونة.

اليوم نتحدث عن سيادة وطنية في أمن غذائي وأمن طاقي، لدينا كفاءات وسخّر لنا الله عوامل طبيعية يمكننا استثمارها ولدينا من خريجي الجامعات معطلين عن العمل.

في كل أزمة تطرأ علينا نلجأ إلى الخارج لمساعدتنا ماليا. ما هكذا تبنى الدول وما هكذا تنجح المسارات وما هكذا نطمئن شعبنا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد رضا الدلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له سبع دقائق.

السيد رضا الدلاعي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد كاتب الدولة والوفد المرافق له،

طبعا الإشكال ليس في القروض بل أين توجه القروض؟ وأعتقد أن مثل هذا المشروع من المشاريع الاستراتيجية التي يمكن أن تساهم في خلق الثروة وتساهم في تصورات جديدة.

وأعتقد أن ممثل هذا التصور يجب أن يسحب على كافة الوزارات والقطاعات ضمن رؤية دولة رؤية استشرافية تحاول أن تحقق الثروة والثروة لا يمكن أن تخلق إلا بوجود مشاركة واسعة وحوار مجتمعي حتى نتفق على الأهداف التي تذهب إليها البلاد.

طبعا مثل هذا القانون يمكن أن يعزز الدور الاستراتيجي في تونس بعلاقة بإنتاج الكهرباء في الفضاء الأورومتوسطي وخاصة إذا انفتحنا على الجارتين ليبيا والجزائر.

كذلك يمكن أن يدعم مشاريع الطاقة المتجددة، كما يمكن أن يدعم التبادل الطاقي في اتجاهين خاصة أن ذروة الاستهلاك بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي أو في أوروبا يكون في الشتاء بينما في تونس يكون في فصل الصيف وهذا يمكن أن يساهم كثيرا في الحد من العجز الطاقي.

كذلك إعطاء أكثر جدوى لمشاريع الطاقة المتجددة خاصة أمام صعوبة تخزين هذا النوع من مصادر الطاقة لكن هذا يستوجب بالضرورة تطوير الشبكة وتغيير وتنقيح الإطار التشريعي وكذلك تدعيم إمكانيات الشركة الوطنية للكهرباء والغاز حتى ينجح هذا المشروع ويحقق الغايات المرسومة له.

كما يمكن أن نسعى في إطار إنجاز هذا المشروع إلى تمكين جزء كبير من تنفيذ هذا المشروع للكفاءات التونسية.

يمكن أن نستنجد كذلك بكفاءات أجنبية، يمكن أن نعطي المجال للكفاءات التونسية في هذا المجال حتى يكون هذا المشروع مفيدا فعلا للبلاد ومساهما في خلق الثروة ويساهم في خلق مواطن الشغل.

السيد الوزير، أريد الحديث في جانب معين عن المخطط الثلاثي 2025/2023. لقد وصلنا تقريبا إلى منتصف مدة إنجاز هذا المشروع ولم تتضح الصورة، حتى عندما تتحدث مع وزارات لا علم لها بما هو محقق، رأينا أنه تم عرضه على مجلس وزاري، فمتى سيعرض

على الغرفتين؟ في الدستور المصادقة على المخطط الوطني يكون بالشراكة بين الغرفتين، فمتى يتم هذا؟

إذا رحّلنا هذا المخطط إلى سنة 2025 لن تكون له أية جدوى وأي معنى. أريد أن أسأل وزارة الاقتصاد والتخطيط عن الإمكانيات والاعتمادات المتوفرة لتنفيذ المخطط الثلاثي؟

ما زلت أعتقد أنه في غياب اتفاق مع صندوق النقد الدولي طبعا برؤية تونسية وتصوّر تونسي لن نذهب بعيدا في هذا الاتجاه لأن إمكانيات المالية العمومية لا تسمح بذلك.

نحن لا نريد الآن وهنا نريد أن نعتمد على إمكانياتنا الوطنية وعلى ذواتنا، لكن الآن وهنا لا شيء واضح وهذه الفكرة وهذا التصور لا يمكن الوصول إليه. يمكن في مدى متوسط لا نتوجه إلى صندوق النقد الدولي.

يمكن في مدى متوسط نخلق الثروة ونعوّل على ذواتنا ولكن الآن وهنا أدعو السيد رئيس الجمهورية أن يراجع موقف الدولة التونسية من هذا. نحن لا نريد التوجه إليه لكن الآن وهنا مجبرون على ذلك شريطة أن نخلق الثروة فيما بعد ولا نلتجئ إليه في مدى متوسط.

بالنسبة إلى المؤتمر الدولي للاستثمار، عقد الوزير السابق جلسات إقليمية في كل المناطق. هنا نطلب مدى التزام الوزارة بهذا المؤتمر، وهل يمكن الذهاب إلى هذا المؤتمر في غياب اتفاق مع صندوق النقد الدولي؟

نريد منك السيد كاتب الدولة أن تقدم لنا على الأقل جملة من الأفكار في ندوات إقليمية، كان بإمكانكم الرجوع إلى الجهات مرة أخرى حتى تحدد هذه الأخيرة بنفسها أو أولوياتها وأعتقد من الأولويات جهة باجة المستشفى العام متعدد الاختصاصات الذي برمج في مؤتمر الاستثمار 2020/2016، مستشفى قابس الذي ما زال يراوح مكانه هي أولوية خاصة الجهة.

نريد أن تقوم وزارة الاقتصاد والتخطيط بجهد خاص في اتجاه توفير تمويل جديد لهذا المستشفى العام متعدد الاختصاصات.

ندعوكم، السيد كاتب الدولة للانفتاح على الجهات حتى تقدم أولوياتها، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد سامي الحاج عمر غير منتمي، له أربع دقائق.

السيد سامي الحاج عمر

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكافة الحضور،

السيد كاتب الدولة،

أنا شخصيا أثمن هذا المشروع لأنه حقيقية يحقق أمنا طاقيا ونموا اقتصاديا للبلاد التونسية.

صحيح، هناك شركات أجنبية ستدخل في مرحلة الإنتاج لكن هناك يد عاملة تونسية كمهندسين إلى غير ذلك بدون أن تنسى أن تونس منخرطة في النظام الإيكولوجي للطاقات المتجددة.

ينقسم المشروع إلى مرحلتين وسأوجه حديثي بالتحديد إلى السيد المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز ومساعده وهما موجودان معنا اليوم.

يندرج هذا المشروع السيد كاتب الدولة في مرحلتين، مرحلة أولى هي مرحلة الإنتاج والمرحلة الثانية هي مرحلة التخزين. هل قمت بدراسة عندما تتوفر لديك كميات كبيرة من الميغاوات أين سيتم تجميعها؟ أين سيتم وضعها؟ ستعيدها إلى الشبكة؟ هل أن الشبكة قادرة على استيعاب الكم الهائل من الميغاوات أم لا؟

تقول تقنيا، نقلص من عمل التربين لكن هذا غير وارد لكنه حل غير جذري وإذا لم نفكر في التخزين قبل الإنتاج، يعني تخزن لك الدولة الإيطالية أو الدول مثل الجزائر وليبيا ستخزن وتدفع لها بالعملة الصعبة وهذا سيثقل كاهل النفقات التونسية. هذا مهم جدا.

المسألة الثانية في علاقة هذا المشروع بالأسر التونسية، أقرأ في التقرير أنه سيعود بالنفع على الأسر التونسية من خلال التخفيض في استهلاك الكهرباء، يعني بعد يوم واحد من سنة 2030 سنجد الفاتورة انخفضت كلفتها؟

نريد إجابة صريحة من طرفكم، يعني بعد القيام بهذا الإنتاج ستنخفض فاتورة الكهرباء ونقول شكرا للدولة التونسية أنها استيقظت مؤخرا وقامت بإنتاج الطاقة المتجددة وهذا متوفر لدينا وتنخفض كلفة الكهرباء؟ نتمنى أن يكون هذا موجودا.

ثانيا، في علاقة هذا المشروع بالمؤسسات الاقتصادية، لا يخفى عنكم سيدي الوزير مثلا في ولايات الساحل وتحديدا ولاية المنستير دولة منتجة لقطاع النسيج ولدينا عدة شركات تنتج الأقمشة.

أنت تعلم السيد كاتب الدولة، أننا نستورد الأقمشة من مصر، لماذا؟ لأن الدولة المصرية خصصت دعما على الطاقة، يعني تكلفة الأقمشة انخفضت وهنا تونسي كمؤسسة ستشتري مواد أولية اضطرت لشرائها من الخارج حتى شحنه كلفته أقل من شرائه من الشركة التونسية المصنعة.

هنا عرف الشعب ماذا يريد وأنتم لا تعرفون، ما نريده نحن واضح ويجب هنا أن تقلصوا قليلا في الطاقة لأن الدينار في كيلوغرام قماش يغير الكثير.

تقول التعويل على الذات، كيف سيتم التعويل على الذات ونحن نعرقل الذات؟ واضح ما يرغب فيه الشعب السيد كاتب الدولة، نحن لا نرغب في التعطيل بل بالعكس نريد أن نعمل، وهذا لا يتحقق إلا بالدعم.

ثانيا، في خصوص الربط بالمنازل، لماذا كلفة 6 آلاف دينار أو 7 آلاف دينار و8 آلاف دينار بالتقسيط ومن ثمة التقسيط؟ لماذا لا ندفع 4 آلاف دينار عوض 7 آلاف دينار، وتتكلفون به وهذا سيعود بالنفع عليك لأنك كدولة تونسية ستجني من نفقات المحروقات، والغاز الطبيعي في حد ذاته لن تستعمله مجددا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا مجددا بالسيد كاتب الدولة وكافة الإطارات المرافقة له،

لقد استمعت بالأمس لإجاباتكم السيد كاتب الدولة وقد أثرت بي بدرجة كبيرة، وكنت الآن في مكتب الكتلة وأعدت مشاهدتها لكي أتثبت علني لم أستمع جيدا.

السيد كاتب الدولة، الفقرة الأولى من إجابتكم لو وضعناها في "ChatGPT" لأجابنا هكذا أو ربما سيجيبنا بأكثر تفاصيل.

السيد كاتب الدولة، إجابة في العموم بإمكان أي شخص أن يجيب مثلها، "علاقة الفلاحة بالتنمية المستدامة في الوسط كذا".

السيد كاتب الدولة، توجه لكم بالأمس 130 نائب على الأقل بأسئلة، هل نجيب على سؤالين فقط؟ من سيجيبنا إذن؟

مع كامل احتراماتنا ومبجلا حللت أهلا وسهلا وهذه دار الشعب وليست دار أي شخص موجود هنا ودائما يبقى الباب مفتوحا أمام إطارات الدولة لكن هناك نقطة يجب التطرق إليها في نظامنا الداخلي، علينا أن ندرج أن عضو الحكومة المختص بالموضوع الموجود، هذا يعني أن غدا يمكن أن نجد السيد وزير الرياضة يحضر للإجابة عن ملف تابع للفلاحة.

والله لقد رجعت إلى الأسئلة وكنت أشاهدها الآن في المكتب خاصة عندما قال لا يوجد لدي إجابة على هذا السؤال، ليس لديك إجابة والسؤال في صلب اختصاص وزارتكم وسيادتكم على رأس الوزارة وحتى ككاتب دولة تعتبر موجودا على رأس الوزارة وموجودة تحت إمرتك إدارة وتتقاضى وبالأمس حضر معك 15 مرتّبا السيد كاتب الدولة، لقد غابوا عن عملهم وهم موجودون كإطار للمساندة عندما تسأل أي سؤال فإنهم يجيبونك وهناك إدارات موجودة تحت إمرتهم تضم المئات من الكفاءات التونسية بإمكانهم أن يجيبونك في الحين ولكن أن تقول لي بأنه ليس لديك إجابة للسؤال فلأن سيادتك لا تريد أن تجيب على هذا السؤال.

اليوم، الثلاث نقاط هذه والقرض وتحدثت بالأمس عن القرض وعن علاقتنا بالقروض وعن الطريق الذي نحن بصدد توخيه في القروض، فقد جاء في أهداف المشروع دعم الأمن الطاقي في تونس والمساهمة في تحقيق أهداف الحد من انبعاثات الكربون والغازات المؤدية للاحتباس الحراري، هذا هو كلام "ChatGPT"، اليوم عندما تفتح "Google" وتسأل يجيبك بهذه الأسباب، ألا نرى اليوم وضعية جرارات البلدية التي تحدث أصوات "طر" "طر"، هذه وضعية كل الجرارات في كل البلديات، التونسيون الذين يشاهدونني الآن يعلمون أن جرار البلدية التابعة لمنطقته ذاك عندما يمر لا يسبب الاحتباس الحراري، هو لوحده يوجه "chignole" لطبقة الأوزون ويقوم بثقبها، الجرارات وكل التجهيزات وغيرها لم ننظر إليها.

السيد كاتب الدولة، سألتك بالأمس عن الاستراتيجية المتوخاة اليوم وعن التوجه، هل سيتم هذه السنة إعفاء هذه التجهيزات من الأداءات القمرقية بما أن توجهنا التخفيض من عدد الحافلات التي تترك سحابة من الدخان كلما مرت، اسمحوا للناس بجلب "des trottinettes" وأن يتنقلوا في بيئة سليمة ونظيفة ونوفر وسائل نقل تحترم البيئة وتعمل بالطاقات البديلة، إذا كان سعر "trottinette" بـ 3 ملايين، كيف يمكننا توفيرها؟

اترك الناس، كل شخص يريد أن يجلب "trottinette" يجب أن يدفع 75% من سعرها أداءات وهذا تم إقراره مع السيدة وزيرة المالية وبحضور السادة من الديوانة، 75% لجلب " trottinette électrique" كيف يمكننا توجيه البلاد؟ ثم نقول بأن انحباس حراري وانبعاثات كربون وكذا.

النقطة الثانية، تخفيض كلفة إنتاج الكهرباء، تم تخفيض كلفة الكهرباء للدولة أما بالنسبة إلى المواطن ففاتورة الكهرباء في تزايد مستمر وتضاعف سعر 4 كغ من استهلاك الكهرباء مرتين أو ثلاث مرات.

ما نطلبه أن نكون منسجمين في تطلعاتنا وكلامنا ونحن معكم اليوم في الدولة نتقدم لكم بأسئلة لكي نعود لمواطنينا وأناسنا ونجيبهم، فإن لم تقدموا لنا الإجابة نحن كنواب فمن ستجيبون السيد كاتب الدولة؟ بكل بساطة وبكل رحابة صدر وأنا أشكرك على رحابة صدرك مرة أخرى، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب محمد ماجدي عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق.

السيد محمد ماجدي

بسم الله الرحمان الرحيم،

في البداية أود الترحم على أبناء جهتي أحمد وغزى اللذين تعرضا لعملية قتل نكراء وجبانة، كما أود الترحم على أبناء جهتي الذين يموتون في المستشفيات نتيجة الوضع الصحي التعيس وأود أن أتوجه برسالة إلى كل مسؤول يشاهد المشاكل ولا يتحرك وغير قادر أن يخرج من طور التعطيل، أريد أن أقول له "الكرسي رمال متحركة، أنت تجلس عليه اليوم وغدا سيجلس عليه غيرك".

بالنسبة إلى موضوع "ELMED" هذا الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا، أريد أن أسأل: لماذا تم تحديده بـ 600 ميقا؟ لماذا لا يكون بطاقة تحمل أكبر حتى إن أردتم تطويره في المستقبل يمكنكم ذلك؟

موضوع الطاقة الشمسية موضوع كبير جدا، أنتم تسندون تراخيص للتونسيين بـ 1 ميقا إلى 10 ميقا واللزمات الكبرى تعطى للأجانب، صحيح نود تشجيع كفاءاتنا التونسية وأن يقوم التونسيون بهذا، وعندما نعطي 100 و200 و300 ميقا لشركة أجنبية فهي تصطدم بواقع إداري مرير في تونس، فهربون ويقدمون قضايا بتونس للتحكيم الدولي.

عدد أيام الشمس موجودة في النصف الجنوبي من الجمهورية التونسية، عندما يشارك في طلب عروض وفي كراس الشروط تطالبه بـ "titre bleu" وكل الأراضي الموجودة في الجنوب أراضي اشتراكية ومراعي عامة وأراضي دولية.

كما تطالبه برخصة من الطيران المدني ورخصة من الفلاحة ورخصة بناء، أي يدخل في متاهة الأمور الإدارية وتعطوه مهلة بسنة أو سنتين، ولا يتمكن من استكمال ملفه خلال هذه المدة فيتجه للقضاء كما حصل للعديد من الشركات.

السيد كاتب الدولة، موضوع يخص وزارتكم الموقرة، مبنى -ما شاء الله- يتكون من 11 طابق تقريبا، سعر الكراء 3 مليارات في السنة، يستهلك 600 مليون كهرباء و"STEG" لا تتحصل على مستحقاتها ولديها الكثير من الديون، 600 مليون، توجد بجهتنا عديد الأراضي بها العديد من الآبار التي تم حفرها ولم يتم تفعيلها لأنه لم يتم كهربتها، الرقم المفزع الخاص باستهلاك وزارة التخطيط للكهرباء أرى أن بإمكانه كهربة الآبار المعطلة الموجودة لدينا.

هناك على الأقل 500 أو 600 شاب من شباب جهتنا القادر على تعاطي النشاط الفلاحي ولا يجد من يستمع إليه، نحن لمن نخطط؟ اعطونا الشركات التي تستثمر في الطاقة الشمسية التي بصدد العمل.

عندما يكون لديك "excès" في إنتاج الكهرباء أين ستخزنه؟ حتى محطة تخزين طبرقة لم تحضر بعد، نحن الآن بصدد إعداد "الحصير قبل الجامع"، الكابل الذي سيتم القيام به والأراضي التي سيتم تركيب الألواح الشمسية والشركات التي ستدخل للعمل أين هي؟ يجب أن نتعرف عليهم ونتعرف على توزيعكم لنفهم على الأقل من سيستثمر هنا وأعطونا ما هو نصيب أبناء بلادنا، أبناء شعبنا الذين يريدون أن يعملوا في هذا المجال كم نصيبهم من 1700؟

ربط كهربائي بين تونس وإيطاليا، أنت ستعطي وستجلب، أنا أتصور أنك ستجلب أكثر مما ستعطي في هذا المشروع، وفقكم الله.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة ضحى السالمي عن كتلة الخط الوطني السيادي، لها سبع دقائق.

السيدة ضحى السالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

باسمي وباسم الزملاء في كتلة الخط الوطني السيادي أرحب بكل ضيوفنا الكرام تحت قبة مجلس نواب الشعب.

صباح العلم،

صباح النجمة والهلال،

صباح الحرية،

صباح الكرامة،

صباح السيادة الوطنية،

وفي سياق الحديث عن السيادة الوطنية فإن عملية التقويم المفاهيمي تطال الشأن السياسي وكما لا تفرق حكومة الحشاني بين مفهومي الأمن والسيادة الغذائية يتوجب علينا أن نرفع كل التباس يطال المفهومين المذكورين سلفا: الأمن والسيادة، يتوجب علينا أن نرفع كل التباس عن حسن نية أو عن سوء نية يطال المفهومين المذكورين.

فحين تتحدث الحكومة عن سيادة غذائية تخلطها بمفهوم الأمن الغذائي مثلا.

الأمن الغذائي يقوم على توفير العملة الصعبة للولوج إلى الأسواق العالمية واقتناء المواد الأساسية عن طريق مناقصات دولية في حين أن السيادة الغذائية تقوم على ثلاثة محاور أساسية:

أولا، إنتاج المواد الأساسية واحتكار التراب التونسي لعملية الإنتاج.

ثانيا، التحكم المطلق للدولة في عملية التجميع لكي لا يكون الفلاح ضحية مزايدات السماسرة بقوت بل بأحلام كل التونسيين والتونسيات.

ثالثا، الإشراف على الصناعات التحويلية وتوجيه الإنتاج إلى المتطلبات الأساسية.

لذا، وجب التفريق بين المفهومين المذكورين السيادة والأمن بالشكل الذي يمنع عنا كل وسائل الدمغجة والتظليل.

فحين نتحدث عن تمثيل الحكومة لمفهوم الأمن الغذائي نجده متناقضا بصفة جوهرية بل متضادا مع مفهوم السيادة الغذائية.

وفي موضوع الحال ونحن نتطارح ملفا يمس بشكل مباشر بملف السيادة الطاقية لشعبنا وجب أن نوضح أن أوهام الأمن الطاقي لا تتجاوز الركض واللهث وراء فتات يقدم للشعب كحلول سحرية لمشكل الإفلاس الطاقي في بلادنا.

حين تتحدث الحكومة عن تمثلها لمسألة السيادة الطاقية تحيلنا على نوع من المغالطة والمخاتلة في المفاهيم، وتجرنا إلى مربع الأمن الطاقي الذي يقوم على ثنائية تعيسة للأسف.

أولها، محاولة الاستنجاد بالأجنبي لسد العجز الطاقي المزمن والتخيير أو وضع الشعب التونسي بين مجموعة خيارات أحلاهما أمر من غيرها من الخيارات.

ثانيهما، محاولة التخلص من عبء عملية الإنتاج التي يتذرعون بكلفتها دون الذهاب إلى حلول جذرية.

هذه الثنائية إن ساهمت في شيء فهي تساهم في تعميق الأزمة والدفع بها إلى الأقصى.

وهنا لنا أن نتساءل: هذه الاتفاقية تم توقيعها مبدئيا في 30 أفريل 2019، هل كانت بوصلة من كان يحكم في فترة عشرية الفساد والإفساد تتجه نحو السيادة الوطنية أو نحو تقديم خدمات رخيصة إلى أولياء نعمتهم؟

ثانيا، هل أن لحظة 25 جويلية ومسار 25 جويلية بما يحملانه من زخم وطني أعاد لمسار 17 ديسمبر بريقه فيما يخص المطلبية الشعبية في السيادة الوطنية؟

هل أن القطيعة الشعارتية والمفاهيمية لا تتطلب القطيعة السياسية والاستراتيجية مع فترة العبث؟

هل أن الساهرين على الشأن العام لا يفصلون بين تمثلات دوائر النهب والتفقير التي لا تعطي شيئا باليد الواحدة إلا لتأخذ أضعافها باليد الأخرى؟

ولأن السيادة الطاقية لا تخضع فقط لشعارات ولمزاجية شعبية سياسية وإنما بخطط أهمها تدعيم البنية التحتية في مجال الطاقة وذلك عن طريق دعم شبكة النقل للشركة التونسية للكهرباء والغاز وعليه فإن كتلة الخط الوطني السيادي لا يمكنها إلا أن تصوت لصالح هذا القرض مع بيان النقاط التالية:

أولا، إن الثروة الشمسية ملك للشعب التونسي وملك للأجيال القادمة وعقود استغلال كل أشكال الطاقة المتجددة وجب أن تراعي سيادة الشعب التونسي على مقدراته، بأن نكون شركاء في عملية الإنتاج، لا أن نشتري طاقاتنا التي تنتج على أرضنا بالعملة الصعبة.

ثانيا، ضرورة تحمل كل الشركاء المنخرطين في عملية الإنتاج لمسؤوليتهم الاجتماعية تجاه أهلنا في مناطق انتصاب وحدات الإنتاج، مع ضرورة التأمين على أرزاق المواطنين واعتبار الفلاحة والموارد المائية خطين أحمرين لا يجب المساس بهما.

ثالثا، ضرورة استجلاب مفهوم السيادة العلمية والتقنية بالتفكير في توطين التكنولوجيا المتقدمة في تونس على المستويات الأكاديمية من تعليم عالي وبحث علمي وعلى المستويات الصناعية من إنتاج وتصنيع وتسويق وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمود العامري غير منتم، له أربع دقائق.

السيد محمود العامري

شكرا سيدي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب بالسيد كاتب الدولة لدى وزارة الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

يعرض علينا اليوم مشروع قانون يتعلق بالموافقة على القرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة.

السيد كاتب الدولة، نحن علي يقين تام أن اللجوء إلى الاقتراض سيظل حلا قائما على المدى القصير للإيفاء بالالتزامات المناطة بعهدة الدولة، والواضح من مشروع القانون المعروض علينا للنقاش أن الدولة التونسية اليوم تراهن على تقليص العجز الطاقي من خلال سعيها إلى تحسين الاستقلالية الطاقية والانفتاح أكثر على بلدان الجوار والانخراط في مشاريع شراكة نوعية في المجال الطاقي.

نثمن اليوم مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا من خلال قنال تبادل بحرية بطول 200 كلم حيث سيمكن هذا المشروع الاستثماري النوعي من رفع القدرات الوطنية في إنتاج الكهرباء وإتاحة فرص استثمار هامة للشركات التونسية في مجال الطاقات المتجددة وهذا من شأنه أن يساهم في دفع النمو الاقتصادي للبلاد.

نؤكد مرة أخرى على مزيد تشجيع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة والانخراط جديا في إنتاج الكهرباء من خلال الطاقات النظيفة.

السيد كاتب الدولة، يمثل غاز الهيدروجين الأخضر اليوم أحد مصادر الطاقات النظيفة الهامة في العالم وعليه نذكر بأن بلادنا قد أطلقت أوائل سنة 2022 خطة لتطوير الاستراتيجية الوطنية للطاقة البديلة وإنتاج هذا الوقود المنتج من الطاقة الكهربائية المستمدة من مصادر الطاقة المتجددة وتصديره إلى الخارج.

اليوم نتساءل مرة أخرى حول الاستراتيجية الوطنية للطاقة البديلة خصوصا إنتاج غاز الهيدروجين الأخضر.

سأتدخل الآن جهويا:

تنتظر منطقة النقر بالقلعة الصغرى منذ أكثر من عشر سنوات مشروع ربطها بالتيار الكهربائي عالي الضغط ونستغرب اليوم تعطيل هذا المشروع الهام رغم إتمام جميع الدراسات وبرمجته ضمن مخططات سابقة.

نذكر اليوم أن غياب التيار الكهربائي عالي الضغط بهذه المنطقة الفلاحية قد ساهم في تدني نسق الاستثمار وذلك بحرمان الفلاحين من تطوير نشاطهم الفلاحي والذي يمثل مصدر رزقهم الوحيد.

تعاني أيضا معتمدية القلعة الصغرى من ضعف التيار الكهربائي في المناطق السكنية الكبرى ونشير إلى ضرورة تعجيل التدخل من أجل تدعيم شبكة التوزيع الموجودة لإنهاء معاناة المتساكنين.

يعاني أيضا أهالي معتمدية سيدي الهاني من مشقة التنقل لمسافات طويلة من أجل الحصول على أبسط الخدمات الإدارية الأساسية، ونشير إلى أن المنطقة تبعد أكثر من 27 كلم عن أقرب فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

لنا كل الثقة في الإدارة العامة للشركة من أجل التدخل وتقريب الخدمات للمواطنين وإحداث فرع للشركة في معتمدية سيدي الهاني.

كما نذكر أيضا ضرورة ربط المنطقة بشبكة الغاز الطبيعي لتشجيع الاستثمار في المجال الصناعي وتطوير البنية التحتية الموجودة خصوصا في المنطقة الصناعية.

في انتظار التفاعل مع مطالب الجهة نتمنى لكم التوفيق في مهامكم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ست دقائق.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

مجددا نرحب بالسيد كاتب الدولة وإطارات الوزارة،

في البداية أريد الترحم على شهيد الخبزة المرحوم المولدي الحاج مبروك الذي توفاه الأجل وهو يقوم بعمله في إصلاح عطب كهربائي وهذه نتيجة عندما يكون الإنسان وطنيا ولا يحسب مع هذه البلاد، ترك ثلاثة أيتام، رحمه الله وتقبله في جنة الخلد إن شاء الله.

السؤال المطروح هنا وسبب المشكل: إلى متى نفقد شبابنا وكفاءاتنا التونسية؟ لأنه إذا عرف السبب بطل العجب.

أعلم أن السيد الرئيس المدير العام غير موجود معنا، هذا السيد يعمل في إقليم الجم الذي يفتقد لأبسط ضروريات العمل، كيف تريد أن يعمل إقليم في حين أن هذا السيد غير مطالب بإنجاز هذا العمل الذي قام به، هذا السيد يعمل أكثر من طاقته، من العادي أن يفقد التركيز.

عندما لا تتوفر لديك الموارد البشرية وتجاري إقليما على 100 كلم فيه أكثر من 70% من "trottoir" من ولاية المهدية بـ 60 عون فقط يعملون ثلاث مرات أكثر من طاقتهم، فهذا غير جيد، هذا يعد استعبادا جديدا، عليكم أن تطلقوا أيديكم وتنتدبوا الشباب العاطل عن العمل، أو قم بالتغيير، إذا ليست لديك إمكانية للانتداب هناك أعوان موجودون بكثرة في وزارات أخرى ولا يفعلون شيئا والسيد الذي توفي رحمه الله يعوض عمل ثلاثة أشخاص آخرين، هذا غير معقول.

في نفس موضوع الفساد الذي أتحدث عنه، هناك "agence" بالسواسي كنت قد تحدثت عنها مع السيد الرئيس المدير العام وقال لي بأنه تم تعيينه حديثا وسوف ينظر في هذا الموضوع.

السيد الرئيس المدير العام، لقد مرت سنة على تعيينك وأنت متغيب اليوم، اليوم الأرض الذي سيتم شراؤها لبناء "agence" وهي على وجه الكراء من أملاك الدولة في السواسي، الاختبار الأول قال لكم 178 ألف دينار، اليوم بلغ اختبار أملاك الدولة 700 مليون وأنتم لا تحركون ساكنا، هذا هو الفساد الحقيقي في الدولة التونسية.

عندما لا تقوم بعملك هذا هو الفساد الحقيقي، بعد أن كان الاختبار بـ 178 ألف دينار لشراء هذا المقر أصبح سعره اليوم 700 مليون وما زلتم لا تحركون ساكنا، عليك إنجاز تلك البناية لتخفيف

العبء على إقليم الجم ليهتم بأعمال معتمديات أولاد الشامخ وهبيرة وشربان والسواسي، لتخفيف هذا الضغط وحتى لا نجد ضحايا مثل هذا السيد ولنقدم خدمات للمواطن.

السيد كاتب الدولة، بالله أريد إجابة ولا أريدك أن تقدم لنا إجابات كالتي قدمتها لنا بالأمس لأنني عندما أمد يدي للمواطنين فإنني أقدم لهم حلولا، أريد أن يكون التفاعل إيجابيا ونريد مدنا بأجوبة فإن لم تكن لديكم أجوبة فلا داعي لأن تأتوا إلى هنا، قوموا بعملكم هناك، نريد أجوبة.

أصل الآن إلى هذا الموضوع وهو مهم جدا وسيحل عديد الإشكاليات: مشاكل الصناعة والاستهلاك المنزلي وسيحل مشاكل الفلاحين ولكنني أرى اليوم غياب استراتيجية وأنا مع كاتب الدولة للتخطيط الاستراتيجي، لقد خططتم ومددتمونا عندما جئتم إلى اللجنة بما بعد سنة 2030؟ صحيح إلى غاية 2030 سنتمكن من تحقيق إنتاج مهم واكتفاء ذاتي وسنفعل كذا ولكن بعد سنة 2030 لم تعد لديك أي حلول إلا أن تصدر.

هل قمنا بحل الديبلوماسية الطاقية اليوم؟ هل تم بعث برنامج ما بعد سنة 2031؟ أين سيذهب الفائض الطاقي الذي سيكون موجودا في تونس؟ كما تم مد هذه القنال التي تربط تونس بإيطاليا والتي هي "va et vient" سنأخذ منها وقت الذروة ونعطي لإيطاليا وقت الذروة وهناك تحولات، كما تم إسناد هذا المشروع، هل خططنا اليوم إلى ما بعد 2030 كيف سيكون عندما سنتمكن من تحقيق الكمية التي نحن في حاجة إليها؟ وأين ستذهب؟ هل خططت لفتح أسواق خارجية لبيع هذا المنتوج كما فعلت المغرب؟ هذا هو السؤال المطروح اليوم وقد اتفقنا في هذا.

اليوم لدينا خط وحيد نأخذ منه وهو خط الجزائر وعندما سأفتح خطا آخر مع إيطاليا يصبح لدي على الأقل خطين ولم أعد مهددا بأن ينقطع التيار الكهربائي علي البلاد وأصبح لدي من أين آخذ ولكن بعد فترة 2030 فإنني سأحقق الاكتفاء الذاتي وسيصبح لدي فائض طاقي، فلو قمنا باستغلاله بالشكل الصحيح ولو كنا نخطط وندرس من المفروض أن نكون قد أعددنا الاستراتيجية بما أننا أخذنا هذا وهناك خط ثاني سيتم إنجازه معد للتصدير والذي سيوفر على الأقل أكثر من 800 مليار في السنة للدولة التونسية، هل خططنا لهذا أم لا؟ وبالله عليكم لا بأس إن لم تكن لديكم إجابة عليكم أن تجيبوننا بأن لديكم إجابة إلى هذا الحد وتلك حدود الله ولا توجد لدينا إجابة لهذا ولكن لا نريد السكوت، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب وله خمس دقائق.

السيد النوري جريدي

مساء الخير للجميع،

هل أعجبكم الشاي؟ هل ترغبون في قطعة سكر أخرى ليكون الشاي حلوا؟ عليكم بقرض جديد وقرض آخر لتسديد القرض القديم وقرض على قرض ومثلنا يقرض وجوا يزيد عبرة تترقرق.

في جويلية الفارط وأمام الإسهال القرضي أو فيضان القروض الذي ضرب وما زال مجلس نواب الشعب، كنت قد نبهت إلى أن القرض الكريه لا يؤدي إلا إلى قرض أكثر كراهة بل أكثر إذلالا وقلت إن الارتهان إلى القروض يؤدي بالضرورة إلى فقدان الريادة والسيادة.

زملائي منذ الصباح فصلوا الأقوال في الطاقة والكهرباء ووضحوا وقربوا وصعدوا وأفهموا وشرحوا كل ما يتعلق بهذه القروض وبنودها وشروطها وجملة المؤخذات عليها، لهذا لن أغوص في التفاصيل رغم تأكدي من أن الشيطان يكمن في التفاصيل.

هذه القروض المزمنة على معنى المرض المزمن هي في تقديري تضرب في مقتل السيادة المائية والغذائية والطاقية والصحية وغيرها وابحثوا جيدا فيما بعد الاتفاقات وما بعد القروض ودققوا ستجدون منتفعين ومثالنا في ذلك اتفاقية النفط التي ستعرض علينا بعد أيام لتجديدها والظفر بـ 23 سنة جديدة من النهب بوكلاء يعرفهم الجميع في وزارة الطاقة وهم يتبادلون المواقع فيها وكأن وجودهم من باب القدر المحتوم وأقسم أمام جماهير شعبي أن أرباحهم من هذه الصفقات والاتفاقيات بآلاف المليارات "وتبعوا الغرزة"، أمام منطق القروض أقول قد تنزل الأمطار بغزارة فننعم من القمح القناطير المقنطرة، فلتحيا التوقعات، قد نجني من الفسفاط ملايين الدولارات بل قد نصل إلى 20 مليون من غير أن نحل الإشكاليات.

سحقا لهم، موتوا سنحنطكم وسنقذف بكم إلى السرطانات باسم الموازنات، شكرا للتوازنات فالشعب مات، مات الشعب، مات.

شكرا للدولة، للحكومة، للموازنات،

صبرا أيها الشعب الكريم،

فقد أمرنا المراكب أن تصطاد لكم سمكا و"caviar" غير أننا لم نتوقع التوقعات، فالبحر هاج وماج ولم يحترم التوقعات والانتظارات، شكرا للتوقعات والضرائب والقروض والجبايات، فالشعب مات، الشعب مات.

شكرا لكم سيداتي سادتي، على احترامكم لمراسيم الجنازات، البكاء أولا وبعد ذلك تفضلوا ترحموا، اتلوا الفاتحة وآيات الكرسي والصفات والذاريات والحجرات فالشعب مات، الشعب مات بالقروض والضرائب والجبايات كي يزداد الفقراء فقرا وتنعم العصابات، سلامي إليك أيها العاطل، أيها المعاق، اسمك منسي غير موجود في قائمة التوقعات، سلام إلى شعبي من تحت قبة المباركات والموافقات والتوافقات والقروض والموازنات.

لا عاش في تونس من لا يحترم في أموالها العمومية القروض والموازنات، هذه الموازنات التي قدت على المقاسات في غفلة من هذا الشعب الذي بفقره وجوعه وعريه وعلته وأسقامه وأوجاعه قد مات.

سلامات يا شعبي من نائب شعب لا يملك إزاء ترسانة القروض والتوقعات والموازنات إلا هذه الكلمات، يا حكومة القروض والتوقعات، شكرا فالشعب قد مات.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد ياسر قراري عن كتلة الخط الوطني السيادي، له سبع دقائق.

السيد ياسر قراري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة والوفد المرافق له،

أعتقد أن مثل هذا الموضوع لا يمكن مقاربته إلا من الزاوية الجيو-استراتيجية، فهذا الموضوع لا يمكن إخراجه من دائرة العولمة والعولمة المتوحشة، العولمة التي تنامي سياق الترابط العالمي.

سياق ترابط عالمي يهدف أساسا إلى تعزيز هيمنة القوى العالمية الكبرى وقوى الاستعمار الجديد على العالم ومن أجل تجسيد هذه الأهداف فإن هذا السياق العالمي أدى إلى تنامي الأدفاق وتعدد وتنوع أشكالها، وسأذكر أهمها.

اليوم نتحدث عن أدفاق الإعلام والمعلومات والقرارات ونتحدث عن أدفاق الهجرة وعن أدفاق السلع والخدمات وكل هذه الأدفاق لا تؤكد إلا رغبة قوى الاستعمار الجديد في مزيد بسط النفوذ على العالم وتكريس الهيمنة الاستعمارية وسنبدأ بالصنف الأول من هذه الأدفاق.

عندما أقول الصنف الأول تحدثت فيه عن أدفاق الإعلام والمعلومات والقرارات، رأينا خلال الأيام الأخيرة كيف يتم توظيف الإعلام والمعلومات من طرف هذه القوى لضرب الاستقرار في تونس ورأينا حجم التأويل وحجم المغالطات وحجم التأجيج من طرف الإعلام الخارجي وخاصة الإعلام الفرنسي.

علما أننا في هذا السياق وفي سياق قضية دار المحامي لا يمكن إلا أن نعبر عن احترامنا وتقديرنا للمحاماة المناضلة التي اصطفت إلى خيارات الشعب التونسي وكان موقفها واضحا بأنه لا يمكن توظيف هذه القضية والتلاعب بها سواء من طرف قوى سياسية في الداخل أو من طرف هذه القوى الأجنبية التي تعمل على بسط وفرض قرارها والتدخل في الشأن الداخلي التونسي.

إذن انتهى عصر الاستعمار، انتهى عصر الهيمنة ولن نقبل كما لم نقبل في السابق مثل هذه الأشكال من الهيمنة ومن يرغب في إعطائنا دروسا في الحرية أو في الحقوق نعتقد أنه غير مسموح له أصلا عندما رأيناه منذ أسابيع يقمع طلبة فرنسا وطلبة الكليات في الجامعات في حقهم في التعبير والتضامن الأممي والتضامن الإنساني.

قضية الحق وقضية حرية التعبير قضية لا يمكن أن تتجزأ ولا يمكن أن نقبل بمثل هذه الآليات لازدواجية المعايير وبالتالي هذا العالم الذي ما زال يرى نفسه وصيا علينا يجب أن تكون الرسالة الأولى موجهة وواضحة. (تصفيق)

النقطة الثانية والشكل الثاني من أشكال الأدفاق الذي يجسد هذا السعي نحو الهيمنة قضية أدفاق الهجرة. اليوم العالم المتحضر والعالم المتقدم والعالم الذي يسعى إلى بسط هيمنته على العالم يؤمن ويسمح بكل الحريات إلا حرية تنقل البشر، لماذا؟ لأنها قضية مصالح وقضية الأفارقة في تونس خير مثال على هذا.

اليوم نعتقد أن إخواننا الأفارقة الذين نحبهم وتونس أبدا ولن يكون الشعب التونسي شعبا عنصريا وهذه مغالطات يقصد بها ضرب وحدة التونسيين وتماسكهم وتضامنهم الإفريقي، نحن لم نكن يوما عنصريين ولكن المسؤول الأول عن فقر إفريقيا هو الذي يجب أن يتحمل عبء هذه الحركات الهجرية وبالتالي نؤكد هذا الصنف الثاني من الأدفاق أن العالم لم يفكر في مصلحتنا وهذا يأخذني للصنف الثالث من الأدفاق وهو أدفاق البضائع والسلع والخدمات والذي من الممكن في هذا الإطار تبويب مشروعنا في سياقه.

أريد القول أن هذه القوى لا تخدم لمصالحنا وبالتالي علينا أن ندافع أيضا نحن من موقعنا هذا على مصالحنا وهذا المشروع إذا لم يكن في خدمة التونسيين فنحن سنرفضه.

تحدثوننا اليوم عن عجز طاقي بـ 5،5 مليون طن مكافئ نفط، كيف سنستغل هذا الخط في ظل وجود عجز طاقي ونحوّل طاقاتنا في اتجاه أوروبا ونحن نعاني من عجز طاقي؟ أعتقد أن هذا الخط سيسير في اتجاه أحادي ولن يكون في مصلحة الداخل التونسي.

مع ذلك فمسألة الطاقات المتجددة التي سنشتغل عليها، وبودنا أن لا نكون فضاء مخبريا لهذه القوى، لا بد أن تكون لنا قراءتنا لهذا الموضوع وتكون لنا خبراتنا التي تقيم لنا قبل الانطلاق في تناوله انعكاساته البيئية وانعكاساته على تونس عموما.

في تقديري اليوم نتحدث عن 19 مليون دولار استثمارات بين 21 و30 بناء على القانون عدد 12 لسنة 2015 والمتعلق بالطاقات المتجددة، إذا أرادت تونس أن تستفيد منه حقيقة فلا بد في تقديري أن ننكب على مراجعة هذا القانون حتى يخدم مصلحة تونس لأنه في ظل هذا القانون حتى لو ننتج...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق.

السيد علي زغدود

شكرا،

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة للاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق،

تحية للزملاء والزميلات النواب،

نحن في كتلة لينتصر الشعب في إطار عملية الربط الكهربائي وتصدير الطاقة وغيرها نعتبرها مسألة حيوية ولكن هناك محاذير يجب أن نحذر منها للتاريخ أمام شعبنا وأمام حكومتنا.

أولا، حذار وهذا رأي كتلة لينتصر الشعب أن يتحول موضوع الربط الكهربائي إلى مطية لتلبية حاجيات الاتحاد الأوروبي الطاقية على حساب المواطن التونسي والاقتصاد التونسي خاصة بعد الأزمة التي يعانيها جراء الحرب الأوكرانية، تجاربنا وتجارب الشراكة مع الدول الغربية أثبتت للأسف عدم جدواها في السنين الماضية.

لذلك هذه الأمور يجب الانتباه إليها جيدا لكي لا نجد أنفسنا نعاني انقطاع التيار الكهربائي بتعلة تلبية التزاماتنا مع الاتحاد الأوروبي والشريك الأول، لأن تجربة الشراكة للأسف مع الاتحاد الأوروبي لسنة 1995 ونتائجها الكارثية على صناعتنا ماثلة أمامنا ولا يمكن نسيانها لأنها أغلقت آلاف المؤسسات والمصانع وشردت مئات آلاف العمال بتونس.

المسألة الثانية لا بد أن ننبه إليها ككتلة لينتصر الشعب ونتساءل عنها، هل هذه الاتفاقيات في إنتاج الطاقة البديلة طاقة شمسية وهيدروجين أخضر؟ هل هي في إطار السيادة الطاقية أم لتلبية حاجيات الاتحاد الأوروبي؟

مسألة دقيقة هنا لأننا نعرف أن تونس تعاني من عجز طاقي كبير -مثلما كان يذكر زميلي- أثر على ميزانها التجاري وعلى الوضع الاقتصادي والتنموي بشكل عام وهو ما يستوجب وضع خطة الأحفوري للحد من اعتماد البلاد على الوقود المستورد فضلا عن حاجة تونس إلى تأمين إمدادات متواصلة من الطاقة على المدى الطويل حتى تحقق التنمية الصناعية والاقتصادية والاجتماعية من خلال تقليص العجز الطاقي ثم تحقيق السيادة الطاقية.

لتحقيق هذا الهدف نرى ككتلة أنه يتعين تقييم المشاريع الوطنية للطاقات المتجددة في ضوء المتغيرات في ميدان الطاقة خاصة أمام الإمكانيات الهائلة المتوفرة في تونس في توليد الطاقة من الرياح والطاقة الكهروضوئية والشمسية.

أيضا مواجهة العقوبات لا سيما الأطر التنظيمية المتعلقة ببيانات الطاقة وحالة الاحتكار التي يعيش على وقعها سوق الطاقة وهو ما يتطلب إصلاح المنظومة بأكملها لأن الفساد قد نخرها.

أيضا الانتقال إلى الطاقات المتجددة وجلب الاستثمارات الأجنبية وصولا إلى الهدف النهائي وهو الحد من اعتماد البلاد على الطاقة المستوردة.

كل العوامل تؤهل تونس بأن تصبح مركزا إقليميا للطاقات المتجددة وإنتاج الهيدروجين الأخضر بما يدعم السيادة الطاقية ودمج مصادر الطاقات المتجددة، وهو ما يتطلب إحداث الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة وسن التشريعات اللازمة لإنتاج ونقل الهيدروجين، تهيئة البنية التحتية الخاصة بنقل وتصدير الهيدروجين، فقد قدمنا ككتلة مبادرة تشريعية في هذا الاتجاه دائما مع التأكيد على مسألة السيادة في الأولوية الوطنية وليس تلبية حاجيات أوروبا.

برنامج وطني لتطوير البحث العلمي والتكوين...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة عواطف الشنيتي غير منتمية، لها ثلاث دقائق.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة وإطارات الوزارة،

هذا القرض هو قرض تكميلي لأننا صادقنا سابقا على قرض لتمرير خط الكهرباء، إذن أنا بالعكس مسرورة لأن هذه المرة الأولى التي يرد علينا قرض استثماري وليس استهلاكيا.

بالنسبة إلى القرض الذي مرر البارحة كان نصفه استهلاكيا وكنت قد عبرت عن استيائي الشديد لأن السيد وزير الفلاحة لم يقدم استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي واليوم بالعكس شعرت أننا سنحقق إن شاء الله الأمن الطاقي لكن كيف هذا؟ في فصل الشتاء سيتمتع الاتحاد الأوروبي بالطاقة وفي فصل الصيف وقت الذروة سنتمتع نحن بالطاقة.

يجب أن يعرف زملائي والشعب أن كل سنة نقدم 5000 مليار دعما للطاقة وهناك دول مجاورة كنت قد زرتها يبيعون كيلو الضوء بـ 700 مليم وتقوم الدولة ببيعه بـ 250 مليم أي خسارة فادحة.

اليوم أردت أن أسأل ما دام السيد كاتب الدولة والمديرين العامين حاضرين معنا:

أولا، متى سيشعر المواطن بالانخفاض في فاتورة الكهرباء؟ متى سيتحقق هذا المشروع على أرض الواقع ونشعر به؟

ثانيا، بعد هذا العمل هل هناك شركات تونسية ستقوم بالمراقبة فيما بعد؟

السيد كاتب الدولة، هل ستجني الشركات المتوسطة والصغرى من المشروع عقودا؟ هل سيتم انتداب الشباب؟ هل هناك شباب سيربح؟ حتى عندما لا تتوفر الخبرة هل بإمكاننا إرسال شباب ذهابا وإيابا؟ هل يمكن أن نكسب خبرة منهم؟ يمكننا تطوير عدة أشياء في هذا القانون.

هذا القرض تكميلي وتمتعنا بقرض في السابق وإذا لم نمرر هذا القرض فإننا سنقوم باستخلاص القرض الفارط وبالفوائد ولن نجني شيئا.

ما دام القرض موجها للاستثمار أنا أسانده وسأطلب منكم أن تبلغوا السادة الوزراء أن ننجز قرضا بقانون، النواب منزعجون لأن نسبة مشاريع القوانين معظمها قروض لا بأس أن نصادق مرة على قرض وأخرى على قانون خاصة عندما يكون لمصلحة الشعب وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عصام البحري الجابري عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق.

السيد عصام البحري الجابري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة والوفد المرافق له،

مررنا بجلسات ماراطونية بلجنة المالية لا لشيء إلا لتكريس مبدأ احترام السيادة الوطنية والمفاوضات الند للند مع الجانب الإيطالي خاصة أنه مشروع استراتيجي واستثماري ونحن لا نشك في وطنية المفاوضين لهذا الملف، لهذا نؤكد في هذا المشروع على السيادة الوطنية ليس للانتقال الطاقي فقط لكن للانتقال الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية بالبلاد التونسية.

سيدي كاتب الدولة، عندما نستغل إطارا بالمجلس في الشأن الجهوي خاصة أن وزارة الاقتصاد والتخطيط قصّرت في حق جهة قابس في محطة النقل البري.

السيد الوزير، هذه محطة النقل البري جاهزة لكن الجزء المخصص لوزارة الاقتصاد في الربط بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز واتصالات تونس إلى حد الآن تنتظر، جهة قابس الجزء المخصص لوزارة الاقتصاد منذ شهر جانفي وكالة النقل البري استكملت المشروع لكن نحن نترقب تنفيذ السياسات العامة لحلحلة المشاريع المعطلة.

السيد كاتب الدولة، المشروع جاهز وكامل لكن إلى الآن ننتظر وزارة الاقتصاد والتخطيط لتخصيص الاعتمادات في الجزء المخصص لها.

أريد توجيه رسالة إلى وزارة الطاقة عن طريق السيد المدير العام للتحكم في الطاقة حول حادثة تسرب الغاز منذ ثلاثة أيام في ولاية قابس، مما تطلب نقل 18 تلميذا إلى المستشفى وأصلا المستشفى معطل صراحة، هل هناك استراتيجية للمجمع الصناعي جراء التسربات المتكررة؟

في المرة الفارطة حدث تسرب نتيجة استعمال وحدة معطلة وهذه المرة هناك تسرب غاز من معمل آخر لا لشيء إلا لأن المجمعات الصناعية مر عليها 40 سنة.

نحن ننتظر انعقاد جلسة مع وزيرة الطاقة لإبراز الحقيقة الموجودة والتغطية، فمرور 40 سنة على الجريمة الإنسانية في ولاية قابس، هذا غير معقول، صحيح هناك مقاربة اقتصادية لكن عندما نجد تسربات غاز كل مرة في معمل لا بد من استراتيجية للمجمعات الصناعية في ولاية قابس خاصة التي لا تملك الإمكانيات الصحية.

وهنا أتوجه مرة أخرى إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط على المستشفى الجامعي بقابس وذكر الزميل المستشفى بباجة، ننتظر منذ عشر سنوات، فلا يعقل حتى وزارة الصحة ورئاسة الحكومة ينتظرون وزارة التخطيط لإيجاد التمويل، نتمنى أن يكون صوتي قد وصل وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة ألفة المرواني غير منتمية، لها خمس دقائق.

السيدة ألفة المرواني

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة ومرافقيه،

لا يخفى على أحد اليوم ما تعيشه بلادنا من أوضاع صعبة في المجال الطاقي حيث كشفت بيانات المعهد الوطني للإحصاء أن قيمة العجز التجاري للمبادلات الطاقية قد بلغت 2،9 مليار دينار للثلاثة أشهر الأولى من سنة 2024 مسجلة بذلك زيادة بنسبة 26 % على الفترة ذاتها من السنة الفارطة 2023 وكشفت عن تراجع نسبة تغطية الصادرات بالواردات بنسبة 23،6 % بعد أن كانت نسبة التغطية تفوق 40 % خلال الثلاثي الأول من السنة المنقضية.

وقد بلغت قيمة الواردات الطاقية خلال الثلاثي الأول من السنة 3،8 مليار دينار وهي نسبة مرتفعة جدا. الأسباب عديدة ومختلفة وترجع بالأساس إلى تراجع مستويات الإنتاج بالجهة وترجع لعدم وجود استكشافات جديدة لتعويضها من جهة أخرى، علاوة على التأخر الكبير في تنفيذ المشاريع في مجال الانتقال الطاقي ومجابهة مخاطر التغيرات المناخية، لدينا مشاريع بنسبة 3 % حاليا في حين أن الهدف هو بلوغ 35 % في سنة 2030.

السيد كاتب الدولة، هذا العجز لم يعد مقبولا وهو يثقل كاهل الدولة وكاهل المواطن وكاهل الصناعيين وللتقليص منه يجب أن نركز على جملة من النقاط:

أولا، وضع خارطة طريق لبلادنا واعتماد استراتيجية وطنية واضحة ودقيقة للتقليص من العجز الطاقي، استراتيجية تستجيب لمقتضيات المرحلة.

تنفيذ برامج الانتقال الطاقي والنجاعة الطاقية والنهوض بالاستثمار في الطاقات المتجددة والربط الكهربائي وإدماج التقنيات الحديثة.

ثانيا، إرساء رؤية استراتيجية لجعل العرض الطاقي لتونس أحد أهم محددات جاذبيتها الاقتصادية والأكيد أنك على دراية تامة السيد كاتب الدولة أن الانتقال الطاقي دخل في صلب اهتمام النموذج التنموي الجديد، محور تطوير الاقتصاد رهين الانتقال الطاقي.

ثالثا، إمداد المستثمرين برؤية استراتيجية واضحة على المدى القريب والمتوسط والبعيد لكي يكونوا على دراية بالامتيازات التي تشجعهم على الاستثمار في بلادنا ومراجعة مجلة المحروقات.

رابعا، من العناصر الأساسية في منظومة الانتقال الطاقي هي المعادن والجيولوجيا، لذلك من الضروري تكوين لجنة وطنية تعنى بالمعادن الاستراتيجية، لجنة تكون مهامها متمثلة في رسم خطة خاصة بالبحث واستغلال الموارد وتثمينها تماشيا مع التحول الذي يشهده العالم نحو الطاقات النظيفة والمتجددة.

خامسا، المواكبة التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية لتحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

تنظيم أنشطة مقاولات الخدمات الطاقية.

ترشيد الاستهلاك الطاقي في الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية.

تعزيز الحوكمة بقطاع الكهرباء وضبط القطاع، بارك الله فيكم.

أقرأ عن السيد المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز: تبلغ ديون الشركة في شهر ماي 3200 م د، هذا مبلغ كبير جدا وضع الشركة في وضعية صعبة وقال أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز تبحث عن حلول للخروج من الوضعية وتغطي عجزها الكبير حتى أصبحت تقترض لتسديد فوائض القروض.

والمحير أنه رغم الظروف الصعبة نجد أعوان الشركة التونسية للكهرباء والغاز يتمتعون بامتيازات مادية كبير وإعفاء من تسديد معلوم الكهرباء والغاز وتقرير دائرة المحاسبات عدد 31 لسنة 2020 يقول فيها أن كلفة استغلال الطاقة مجانا من قبل أعوان الشركة بلغ 11 مليون دينار، 8000 كيلواط حسب مرصد رقابة.

هذا ليس لديه مرجع تشريعي أو مرجع ترتيب ومخالف حتى لمدونة وسلوكات العون العمومي.

حكومة السيد رئيس الدولة مطالبة بمراجعة الامتيازات المبالغ فيها خاصة أن السيد الرئيس رفع شعار الشفافية ومحاربة الفساد والمحسوبية.

هذا قوس ونغلقه ونمر إلى الموضوع الجوهري وهو الأمن الطاقي الذي يدخل في خانة الأمن الاقتصادي والاجتماعي وهو إحداث مجلس الأمن الطاقي لأجل التتبع الدقيق لوضعية الطاقة وطنيا وفي كل المجالات واقتراح البدائل الكفيلة لتقليص التبعية الطاقية ووضع خطط استباقية وآنية لمجابهة الصدمات الطاقية وتوفير مخزون كفيل بتحقيق السيادة الطاقية لبلادنا، مع الشكر الجزيل السيد رئيس المجلس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد شكري بن البحري غير منتمي، له سبع دقائق.

السيد شكري بن البحري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا،

صباح القروض الجديدة والطاقات المتجددة،

صباحكم طاقة خلاّقة يا أهل التخطيط والطاقة،

نحن صبورون صامدون حالمون ومؤمنون أن تونس غدا أفضل رغم أن الوضع صعب وتعقد أكثر وكلنا ثقة أن تونس غدا أفضل بأحرارها الصادقات الصادقين رغم أن شعبنا تعب ولم يبق له طاقة، استنزفت طاقته وانتهت مثل طاقتنا.

نتمنى تجديد الطاقات ويعوّل على طاقاتنا الحقيقية وتغلق "الفانات" على اللوبيات رغم الطاقة السلبية المتأتية جراء تتالي

مشاريع القوانين المتعلقة بالقروض التي تستهلك كل طاقاتنا "رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ".

مرة أخرى نجد أنفسنا أمام مشاريع قروض، وهذه المرة نجد أنفسنا أمام ثلاثة قروض دفعة واحدة، قروض بالجملة خاصة بمشروع "ELMED" مشروع قلتم أنه مخصص للربط الكهربائي بين تونس وايطاليا، مشروع يدعم تبادل الطاقة النظيفة والمتجددة بينهم.

قروض بمليارات الدولارات فهل لنا طاقة بهذه القروض أم أنها قروض طاقة أريد بها باطل؟

عدة أسئلة طرحها العديد من المواطنين وأنا من بينهم، لو تتذكرون مداخلتي حول القرض الأول في الحلقة الأولى حتى لا يولد استعمار جديد.

أسئلة لم تجيبوا على أي سؤال منها، أذكركم لعل الذكرى تنفع المسؤولين.

أذكر العاقلين بما خطط ويخطط له الحاقدون والمستعمرون، ما هي مصلحة تونس والشركة التونسية للكهرباء والغاز وأبناء الشعب الكريم الذي فوضنا لكي نتحدث باسمه والتمويلات الكبيرة التي سنتمتع بها في إطار هذا المشروع والقروض الضخمة؟ كان من الأولى التمتع بقروض وفرص التمويل لكي ننتج الطاقة أو أن نأخذ القروض لكي نغرق أنفسنا في الديون ونكون فقط قنطرة للشركات الأجنبية توصل بها الطاقة إلى قارتها وتصنعها ثم تبيعها لنا بالعملة الصعبة.

ومن يدافع عن سيادة الدولة التونسية لا يمكنه إلا الدفاع على الخيار الأول.

أذكر في هذا السياق أن تمشي خط الربط ومشروع "ELMED" جاء في إطار حلول جاهزة مقدمة من المؤسسات المالية العالمية ووكالاتها وأجنداتها في دول الجنوب وتونس اليوم هدف من أهدافها مثلما استهدفوا مصر والمغرب وناميبيا وغيرها.

أيها التونسيون، الأهداف من هذا التمشي واضحة وضوح الشمس في كبد الطاقة، عفوا أقصد في كبد السماء فالهدف الحقيقي هو تحقيق الربح المادي للمنتفعين من الربط، وهم الشركات الأجنبية المستثمرة في المجال دون إعارة أي اهتمام وأي اعتبار لتونس ومصالحها ومصالح منشآتها ومصالح شعبها.

وعلى ذكر المنشآت والمؤسسات العمومية أذكر أنها على ملك الشعب وتعمل لصالح الشعب التونسي وفي هذا المجال نتحدث عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز التي تتحول تدريجيا إلى "حمّال في النازلة" يحمّل ويتحمل حاجيات أوروبا لنقل الطاقة، نتمتع بقروض للقيام بالربط الكهربائي وتسهيل عمليات نقل الطاقة من تونس إلى إيطاليا وهناك تتم عملية التصنيع والربح والأموال، لمن؟ للشركات الأجنبية، لذا إذا كان دور الشركة التونسية للكهرباء والغاز "خماس" لفائدة الشركات الأجنبية، أين مفهوم السيادة الوطنية على أرضنا وشمسنا ومياهنا ومواردنا عموما؟

إذا "ELMED" يجعلنا نفرط في أهم عملية في الملف الطاقي وهي النشاط الإنتاجي لفائدة الخواص وأين هم الخواص؟ الشركات الأجنبية، فإننا سنحرم من خلاله من فوائض القيمة المترتبة عن إنتاج الكهرباء وبالتالي نفرط في دفع العملية الاقتصادية والتشغيل والتنمية وكل ما يمكن الربح منه في إطار انخراطنا في الطاقات المتجددة بالنموذج الموجود.

السؤال يفرض نفسه مجددا: المؤسسة العمومية المستفيدة من هذا القرض والبلاد التونسية ونحن ماذا سنجني من مشروع "ELMED" غير إثقال كاهلنا بالديون وتكريس استعمار جديد وتبعية من نوع جديد لقوى الإنتاج الأوروبية؟

إذا المنافع الاقتصادية يستفيد منها مصدرو الطاقة من السوق الأوروبية، ما هو الدافع الذي يجعل نائب شعب يصوت بنعم على قرض لا ينفع الشعب؟ لا وألف لا، لقرض لا ينفع عجلة التنمية ولا يدافع عن مصالح التونسيين والفئات الاجتماعية.

قبل أن أنسى لدي سؤال وأعرف أنكم لا تملكون إجابة عليه وأتحداكم لو تجدون له إجابة. لو سمح الله تمت الموافقة على القروض ودخل مشروع "ELMED" في الاستغلال بعد عمر طويل كيف سيتم احتساب التبادل الطاقي؟

بمعنى سيتم احتساب التبادل بكيلو ضوء أو بالمال؟ علما أن كلفة إنتاج كيلو ضوء تقارب 300 مليم وفي إيطاليا 900 مليم، وبما أن شركات الكهرباء في إيطاليا هي شركات خاصة يعني التعامل لن يكون بليونة بل ستسعى الشركة الإيطالية للحصول على أكبر قدر من الأرباح على حساب الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

أخيرا، كذبة تبرير مشروع الربط لجلب الاستثمارات وأن تونس بخط الربط هذا تتحول إلى دولة منتجة، لا بد أن تتخلى عنه السردية المهينة لأن تمشي الطاقات المتجددة في تونس اليوم هو تمشي أعرج بل أعمى ولا يضيء بما أننا نتحدث عن الإنارة، بلغتنا "كقنديل باب منارة ما يضوي كان على البراني".

والدخيل هنا هي الدول الأجنبية ومستثمريهم ومخططاتهم الاستعمارية لكي تطول أيديهم ويسهل عليهم النفاذ لموارد الدولة ويسرع ويبسط لهم الأرضية لخوصصة قطاع الطاقة وسلعنتها والأيام بيننا، إذا لم يتحول عدد من المسؤولين اليوم عن هذا الملف وعدد من منفذي هذه البرامج إلى خبراء ومستشارين لدى الممولين ويشغلون أتباعهم في مكتب الدراسات لدى الشركات الأجنبية وسنكشفهم.

زملائي النواب، نحن مؤتمنون على أصوات الشعب وصوت الشعب أمانة وثرواتنا أمانة والطاقة حق ولم تكن يوما سلعة، قروض مثل المعروضة اليوم أمامكم لا يمكنها إلا أن تسلعن هذا الحق، لذا أدعو كل نائب غيور على سيادة بلاده الطاقية والغذائية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ شكري البحري.

نرفع الجلسة مؤقتا ونستأنفها على الساعة الثالثة ونستهلها بكلمة السيد سمير عبد الحفيظ كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط المكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة ليتولى الرد على مختلف التدخلات، شكرا لكم.

(كانت الساعة الثانية بعد الظهر إلا خمس دقائق)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشاريع القوانين

(كانت الساعة الثالثة بعد الظهر وعشر دقائق)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله،

الكلمة الآن، للسيد سمير عبد الحفيظ كاتب الدولة لدى وزير الاقتصاد والتخطيط المكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب، فليتفضل.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الاقتصاد والتخطيط المكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للسيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمين،

بدوري، أترحم على روح عون الشركة التونسية للكهرباء والغاز، المولدي بلحاج مبروك، رحمه الله ورزق أهله الصبر.

سيدي رئيس مجلس النواب،

أشاطركم الرأي حول قيمة التقرير المقدم من قبل لجنة المالية والميزانية كما أحيي ما قامت به خاصة فيما يتعلق بتنظيم يوم دراسي برلماني حول موضوع مهمّ جدّا للاقتصاد التونسي وهو موضوع "انتاج الطاقة والانتقال الطاقي".

سيدي الرئيس،

السادة الأعضاء،

اسمحوا لي أن أحيي ما تفضلتم بالتأكيد عليه في اختتام جلسة يوم أمس حول ضرورة الاستعمال المجدي لموارد القروض الخارجية من خلال توجيهها إلى مشاريع استثمارية تعود بالنفع على الاقتصاد التونسي من خلال البحث عن أفضل العروض المالية والدفاع عن مصالح الدولة التونسية والشعب التونسي بكل ندية مع الشركاء الماليين على المستوى الدولي.

كما نؤكد لكم وللسيدات والسادة النواب، الحرص الكامل للحكومة التونسية على هذا التوجه وهو ما تؤكده الخاصيات المالية والاستعمالات للقروض موضوع نظر هذه الجلسة.

أيضا أشير إلى أن العجز الطاقي مثلّ خلال سنة 2023 ما يقارب 60% من العجز التجاري الجملي وهو ما يعطي للمشاريع المموّلة من القروض موضوع الجلسة أهمية قصوى باعتبار أنها ستساهم في التخفيض من عجز الميزان الجاري وهو ما سيمكّن من التخفيض من الحاجة إلى التداين الخارجي مستقبلا.

سيدي الرئيس،

السادة والسيدات النواب المحترمون،

قبل المرور إلى الإجابة عن بعض التساؤلات التي بوّبتها في بعض المحاور، أشير وأؤكد أننا كأعضاء في الحكومة التونسية نحن لمسؤولياتنا متحملون، في عملنا جادون ولبلدنا ولشعبنا محبّون ومخلصون ولهذه الأرض الطيبة، منتمون وإن شاء الله عليها حافظون وهو ما نشترك فيه معكم.

كما أود أن أعتذر لبعض النواب الذين لم يجدوا في كلّ إجابات يوم أمس ضالّتهم، أقول لهم، احتراما للدولة التونسية عندما تكون الأسئلة لها طبيعة تقنية بحتة نحن مستعدون في كل الوزارات لتقبّل كل أسئلتكم والإجابة عنها وليس لدينا هدف كهرباء وتبقى هذه الشبكة حكرا للدولة التونسية وهذا معمول به في جلّ بلدان العالم بما في ذلك البلدان التي حررت منظومة هذا القطاع وبالتالي فإننا نؤكد أنه لا نية لتخصيص الشبكة ولا لتخصيص الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

أما فيما يتعلق بأنظمة إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، فإن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة مطالبة بضمان تواصل تزويد السوق بالطاقة الأولية من المواد البترولية والكهرباء والغاز وفي ظلّ العجز المتزايد على الموارد فإن الطاقات المتجددة تبقى الحلّ الوحيد لتوفير الطاقة.

وفي هذا المجال وضعت وزارة الصناعة ثلاثة أنظمة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة وقامت بالعديد من الدراسات لإدماج هذه الطاقات في المنظومة الكهربائية.

بالنسبة إلى النظام الأول، هو نظام ما يسمى بالإنتاج الذاتي وقد تمّ بعثه بفضل تدخل الدولة عن طريق منحة لدعم الاستثمار وتأمين القرض من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز يتمّ سداده عن طريق فاتورة الكهرباء.

وتجدر الإشارة إلى أن نسق الإنجاز ارتفع خلال السنتين الأخيرتين حوالي 60 ميغاوات سنويا ولكن يبقى هذا المعدل ضئيلا لبلوغ الأهداف وبالتالي قد تتعذر الاستجابة للطلب على الطاقة سنة 2030.

من جهة أخرى فإن سوق هذه المشاريع سيبلغ حدوده حيث أن هذا النظام تتمتع به المنازل المنفردة التي تستهلك أكثر من 300 كيلوات/ساعة في الشهر.

وبالتالي بعثت الوزارة نظاما ثانيا يتمثل في التراخيص وهي مشاريع صغرى ومتوسطة موجهة بالأساس إلى المستثمر التونسي وإلى المؤسسات المركبة لإيجاد مشاريع بديلة لمواصلة نشاطها وقد خصصت الوزارة حوالي 100 ميغاوات سنويا لهذه المشاريع، كما حددت سعر بيع للكهرباء يوفر مردودية اقتصادية للمشاريع ويبقى هذا النظام أيضا أقل من المطلوب.

ويتمثل النظام الثالث في اللزمات وهي المشاريع الكبرى التي ستمكّن من بلوغ الأهداف المنشودة في الطاقات المتجددة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشاريع هي التي ستتيح اقتصادا مهما في مصاريف إنتاج الكهرباء من المحروقات وستمكن كل 100 ميغاوات اقتصاد حوالي 40 مليون دينار سنويا بالعملة الأجنبية حيث ستعوّض شراءات الغاز بالدولار.

وبالتالي فإن طلب العروض بـ 1700 ميغاوات مع 500 ميغاوات الجارية التي تمّ إمضاء عقود إنجازها خلال الأسابيع الفارطة، سيمكّن من اقتصاد مصاريف بحوالي 900 مليون دينار سنويا وبالتالي ستخفّض من دعم الدولة للطاقة.

تجدر الإشارة أيضا إلى أن كراسات شروط طلبات العروض والعقود هي دولية ورغم ذلك فإننا استثنينا الشركات التي أنجزت مشاريع في تونس والتي لم تستجب للشروط الفنية.

وفي الأخير وعلى مستوى الإدماج في المنظومة الكهربائية، فإن الدراسات المنجزة في الغرض أوضحت وجوب إدراج حلول لتخزين الكهرباء على غرار البطاريات ومحطة ضخّ في الشمال الغربي.

سؤال حول إشراك الشركة التونسية للكهرباء والغاز في استراتيجية الانتقال الطاقي؟

الإجابة: "نعم" حيث قامت لجنة قيادة وطنية تضمّ جميع الأطراف المتداخلة، بما في ذلك ممثلين عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز بإعداد استراتيجية الانتقال الطاقي وذلك على ضوء دراسة استراتيجية على المدى الطويل وعلى ضوء عدة سيناريوهات، ثم تمّ عرضها على أنظار مجلس وزاري مضيق ثم على مجلس الوزراء الذي صادق عليها بتاريخ 23 فيفري 2023.

أيضا حول بعض الآليات لتشجيع الشركات التونسية على إنتاج الطاقة البديلة، نشير إلى أنه بالنسبة إلى آليات التمويل يتمّ تمويل هذه المشاريع من طرف القطاع الخاص في شكل قروض من بنوك تجارية وتتمتع مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة المعدة للبيع الكلي للشركة التونسية للكهرباء والغاز بعدة حوافز في إطار القانون عدد 71 لسنة 2016 المتعلق بقانون الاستثمار والأمر التطبيقي عدد 389 لسنة 2017.

وتتمثل الحوافز في منحة الترفيع في القيمة المضافة والقدرة التنافسية بقيمة 15% من كلفة الاستثمار بسقف 1 مليون دينار وأيضا منحة التنمية الجهوية وهي تمثل 15% من كلفة الاستثمار بسقف 1.5 مليون دينار بالنسبة إلى المجموعة الأولى من مناطق التنمية الجهوية المربوطة بالملحق عدد 2 و30% من كلفة الاستثمار بسقف 3 مليون دينار بالنسبة إلى المجموعة الثانية.

سيدي الرئيس،

السادة النواب المحترمون،

وقع التطرق إلى موضوع الهيدروجين الأخضر، نعم تتوفر لدى تونس جميع المتطلبات الضرورية لإنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر والأمونياك بتكاليف تنافسية على المدى القصير والمتوسط.

موقع جغرافي وأنابيب غاز تربط تونس بإيطاليا وإمكانيات هائلة من الطاقات المتجددة ويتم العمل حاليا على إعداد خارطة طريق واستراتيجية وطنية لتطوير الهيدروجين الأخضر في إطار التعاون التونسي الألماني وسيتم قريبا الشروع في إنجاز مشروع نموذجي بتمويل ألماني في شكل هبة قدرها 25 مليون أورو عن طريق البنك الألماني للتنمية.

كما أعدّت وزارة الصناعة والمناجم والطاقة مشروع مذكرة تفاهم لتأطير التعاون في مجال الهيدروجين الأخضر والترخيص لإبرامها مع المستثمرين.

سيدي الرئيس،

السادة النواب المحترمون،

أريد أن أؤكد أيضا على أن الظروف المادية لعقود القروض التي تم إبرامها هي ظروف نعتبرها جيدة مقارنة بما هو متوفر على السوق المالية الدولية ولأنها قروض مربوطة بهبات لدعم الاستثمارات المتوجب القيام بها وكذلك هبات مخصصة للمساندة الفنية.

أختم سيدي الرئيس، لأكرر شكري لكم ولكافة أعضاء مجلس النواب المحترمين، مؤكدا على استعداد كل الوزارات وأخص بالذكر ما يهمنا هنا وزارة الاقتصاد والتخطيط الإجابة عن كل التساؤلات التي ترد علينا من طرف كافة الأعضاء وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد سمير عبد الحفيظ، كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط المكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة على كل هذه البيانات والإفادات القيمة.

نطلب من الزملاء الالتحاق بمقاعدكم لأننا سنشرع في عمليات التصويت.

نمر الآن الى التصويت تباعا على مشاريع القوانين الثلاثة.

أولا، مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (عدد 2024/11).

الاستعداد للتصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عدد 11 لسنة 2024 عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين والكلمة للجنة تطلب الكلمة.

السيد المقرر

سيدي الرئيس، هناك عدة زملاء في الاجتماع الفرنكوفوني والإفريقي نطلب منهم الالتحاق للتصويت.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

لقد حدّدنا موعد الالتحاق بقاعة الجلسة على الساعة الثالثة وقررنا إحالة الكلمة إلى السيد كاتب الدولة ليتولى الجواب وقد أتم الجواب واسترسالا في الإجراءات كل على علم بالتوقيت ولذلك سنواصل عملية التصويت.

إذن، الاستعداد للتصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عدد 11 لسنة 2024 عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 109 "نعم" 3 محتفظين و4 معترضين. تبعا لنتيجة التصويت يتمّ الانتقال إلى مناقشة مشروع القانون.

نحيل الكلمة الآن إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره إلى التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 صوتا.

الكلمة للجنة، تفضلوا.

السيد المقرر

مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (عدد 2024/11)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 112 "نعم" 7 محتفظين و7 معترضين. تمت المصادقة على العنوان.

نمر الآن إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة. الكلمة للجنة.

السيد المقرر

فصل وحيد

تتم الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره 45 مليون أورو للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة والملحقة بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 104 "نعم" 10 محتفظين و9 معترضين. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 105 "نعم" 8 محتفظين و11 معترض وبذلك تمّت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (عدد 2024/11).

ثانيا، التصويت على مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وايطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (عدد 2024/12).

الاستعداد للتصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عدد 12 لسنة 2024 عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 113 "نعم" 4 محتفظين و5 معترضين. تبعا لنتيجة التصويت يتمّ الانتقال إلى مناقشة مشروع القانون.

نحيل الكلمة الآن إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا، تفضلوا.

السيد المقرر

مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وايطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (عدد 2024/12)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 108 "نعم" 5 محتفظين و8 معترضين. تمت المصادقة على العنوان.

نمرّ بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة، الكلمة للجنة.

السيد المقرر

فصل وحيد

تتم الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بملغ قدره 20 مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وايطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة الماد.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 105 "نعم" 10 محتفظين و10 معترضين. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 107 "نعم" 7 محتفظين و13 معترضا وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (عدد 2024/12).

ثالثا، التصويت على مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد الضمان المبرم بتاريخ 22 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية ومؤسسة القروض من أجل إعادة الاعمار الألمانية والمتعلّق بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا (عدد 2024/32).

الرجاء الاستعداد للتصويت على الانتقال إلى مناقشة مشروع القانون عدد 32 لسنة 2024 عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 112 "نعم" 3 محتفظين و9 معترضين. تبعا لنتيجة التصويت يتمّ الانتقال إلى مناقشة المشروع.

نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 صوتا. المصدح للجنة، تفضلوا.

السيد المقرر

مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد الضمان المبرم بتاريخ 22 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية ومؤسسة القروض من أجل إعادة الاعمار الألمانية والمتعلّق بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 109 "نعم" 4 محتفظين و11 معترض. تمت المصادقة على العنوان.

نمرّ بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة. المصدح للجنة. تفضلوا.

السيد المقرر

فصل وحيد

تتمّ الموافقة على مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد الضمان الملحق بهذا القانون والمبرم بتاريخ 22 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية ومؤسسة القروض من أجل إعادة الاعمار الألمانية والمتعلّق بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره 35 مليون أورو للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 105 "نعم" 10 محتفظين و10 معترضين. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 106 "نعم" 6 محتفظين و13 معترض. تمت المصادقة على الفصل الوحيد، وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 105 "نعم" 7 محتفظين و14 معترض وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد الضمان الملحق بهذا القانون والمبرم بتاريخ 22 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية ومؤسسة القروض من أجل إعادة الاعمار الألمانية والمتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره 35 مليون أورو للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا (عدد 2024/32).

شكرا لجميع الزميلات والزملاء،

شكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية والشكر موصول للسيد سمير عبد الحفيظ، كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط المكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والوفد المرافق له متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هكذا، نأتي الى نهاية أشغالنا لهذا اليوم وعليه ترفع الجلسة والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة الرابعة إلا الربع مساء)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة البيئة وتلقوا الإجابة عنها.

إلياس بوكوشة بتاريخ 5 جانفي 2024، بثينة الغانمي بتاريخ 21 مارس 2024، مختار عيفاوي بتاريخ 27 ديسمبر 2023، وليد حاجي بتاريخ 19 أفريل 2024.

كما تقدم السيدة والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة التجهيز والاسكان وتلقوا الإجابة عنها يوم 7 ماي 2024:

أسماء الدرويش بتاريخ 15 أفريل 2024، حاتم لباوي بتاريخ 6 مارس 2024، سامي الرايس بتاريخ 16 أفريل 2024، محمد ضو بتاريخ 29 مارس 2024، محمد علي فنيرة بتاريخ 1 أفريل 2024، مريم الشريف بتاريخ 28 مارس 2024، هالة جاب الله بتاريخ 19 مارس 2024.

وتقدم كل من السيد النائب ثابت لعابد بتاريخ 24 أفريل 2024 والسيد النائب فخر الدين فضلون بتاريخ 8 أفريل 2024 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج وتلقوا الإجابة يوم 9 ماي 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وتلقوا الإجابة عنها يوم 17 ماي 2024:

بسمة الهمامي بتاريخ 23 أفريل 2024، ثابت العابد بتاريخ 23 أفريل 2024، صابر المصمودي بتاريخ 29 مارس 2024، محمد أمين الورغي بتاريخ 18 أفريل 2024، مختار عبد المولى بتاريخ 29 مارس 2024، مريم الشريف بتاريخ 26 مارس 2024، مسعود قريرة بتاريخ 29 مارس 2024، نورة الشبراك بتاريخ 6 مارس 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها يوم 15 ماي 2024:

حاتم لباوي بتاريخ 8 أفريل 2024، سنياء بن مبروك بتاريخ 31 جانفي 2024، صابر المصمودي بتاريخ 4 أفريل 2024، عزالدين التايب بتاريخ 16 أفريل 2024، مهى عامر بتاريخ 23 جانفي 2024، وليد حاجي بتاريخ 25 مارس 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وتلقوا الإجابة عنها:

أحمد سعيداني بتاريخ 14 نوفمبر 2023، بسمة الهمامي بتاريخ 8 مارس 2024، عبد الجليل الهاني بتاريخ 5 مارس 2024، عزيز ين الأخضر بتاريخ 22 فيفري 2024، عواطف الشنيتي بتاريخ 16 فيفري

2024، فاطمة المسدي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 26 فيفري 2024، لطفي الهمامي بتاريخ 4 مارس 2024، محمد الهادي العلاني بتاريخ 28 ديسمبر 2023، نجلاء اللحياني بتاريخ 8 مارس 2024، نور الهدى السبائطي بتاريخ 14 فيفري 2024 ولطفي سعداوي وأيمن نقرة والطيب الطالبي بتاريخ 21 فيفري 2024.

وتقدمت كل من السيدة النائبة نور الهدى السبائطي بتاريخ 27 فيفري 2024 والسيدة النائبة آمال المؤدب بتاريخ 26 فيفري 2024 والسيدة النائبة سيرين مرابط بتاريخ 26 فيفري 2024 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير تكنولوجيات الاتصال وتلقوا الإجابة عنها.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتلقوا الإجابة عنها:

حسن جربوعي (3 أسئلة كتابية) بتاريخ 8 و19 جانفي 2024، أحمد سعيداني بتاريخ 14 نوفمبر و26 ديسمبر 2023، أسماء الدرويش بتاريخ 3 جانفي 2024، بسمة الهمامي بتاريخ 30 جانفي 2024، سيرين بوصندل بتاريخ 18 نوفمبر 2023، عادل ضياف بتاريخ 9 جانفي 2024، عبد العزيز شعباني بتاريخ 23 جانفي 2024، عمر بن عمر بتاريخ 16 جانفي 2024، محمد بن حسين بتاريخ 13 أكتوبر 2023، مختار عيفاوي بتاريخ 16 جانفي 2024، مسعود قريرة بتاريخ 27 نوفمبر 2023، منال بديدة بتاريخ 25 جانفي 2024، نبيه ثابت (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 23 و25 جانفي 2024، نور الهدى سبائطي بتاريخ 20 نوفمبر 2023، هالة جاب الله بتاريخ 7 فيفري 2024 ويوسف التومي بتاريخ 1 فيفري 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير النقل وتلقوا الإجابة عنها يوم 17 ماي 2024:

أسماء الدرويش بتاريخ 15 أفريل 2024، الطاهر بن منصور بتاريخ 1 أفريل 2024، حاتم الهواوي بتاريخ 29 فيفري 2024، حسن جربوعي بتاريخ 1 مارس 2024، صابر الجلاصي بتاريخ 5 مارس 2024، عصام شوشان بتاريخ 5 مارس 2024، علي بوزوزية بتاريخ 29 مارس 2024، مصطفى البوبكري بتاريخ 21 فيفري 2024 ويوسف التومي بتاريخ 26 مارس 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشباب والرياضة وتلقوا الإجابة عنها:

ثابت العابد بتاريخ 23 أفريل 2024، خالد حكيم المبروكي بتاريخ 20 فيفري 2024، علي زغدود بتاريخ 30 أفريل 2024، لطفي سعداوي بتاريخ 29 مارس 2024، محمد أمين الورغي بتاريخ 18 أفريل 2024، محمد علي فنيرة (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 26 مارس و5 أفريل 2024 وهالة جاب الله بتاريخ 19 مارس 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد رئيس الحكومة وتلقوا الإجابة عنها:

أحمد سعيداني (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 13 و14 نوفمبر 2023، إبراهيم حسين بتاريخ 9 ماي 2024، ريم الصغير بتاريخ 4 أفريل 2024، طارق الربعي بتاريخ 22 أفريل 2024، محمد زياد الماهر بتاريخ 29 مارس 2024، محمود شلغاف بتاريخ 18 جانفي 2024، نبيل حامدي بتاريخ 26 مارس 2024، نور الهدى سبائطي بتاريخ 6 مارس 2024، ويسري البواب بتاريخ 21 مارس 2024.

وتقدم السيدة النائبة بسمة الهمامي بتاريخ 22 أفريل 2024 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة المالية وتلقى الإجابة عنه يوم 16 ماي 2024.

وتقدم السيد النائب ثابت العابد بسؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الدينية بتاريخ 23 أفريل 2024 وتلقى الإجابة عنها يوم 10 ماي 2024.

وأخيرا تقدم السيد النائب مراد الخزامي إلى السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات بتاريخ 7 مارس 2024 بسؤال كتابي وتلقى الإجابة عنها يوم 3 ماي 2024.

السؤال الكتابي

للنائب إلياس بوكوشة

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي .

الموضوع: ربط معتمدية الفوار بشبكة التطهير .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لقرارات السيد رئيس الجمهورية المتعلقة بالتسريع في إنجاز المشاريع المعطلة وعلى ضرورة إنجاز المشاريع في الآجال المحدّدة لأنّ أي تأخير في تنفيذها يترتب عنه إهدار للمال العام .

فإنّي أحيط سيادتكم علما بأنّ مشروع ربط معتمدية الفوار من ولاية قبلي بشبكة التطهير لم ير النور بعد رغم أنه مبرمج منذ مدة طويلة .

هذا بالإضافة على تعطّل مشروع تهذيب الأحياء المدرج ضمن برنامج وكالة التهذيب والتجديد العمراني والتي بدورها تنتظر انتهاء أشغال الديوان الوطني للتطهير .

وأمام تفاقم الإشكاليات البيئية والاجتماعية بالجهة، أتوجه إليكم سيدتي الوزيرة بالسؤال التالي:

متى ستنطلق الأشغال في ربط معتمدية الفوار بشبكة التطهير؟

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع :حول السؤال الكتابي للسيد النائب إلياس بوكوشة

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 05 جانفي 2024.

وبعد

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب إلياس بوكوشة بخصوص ربط معتمدية الفوار بشبكة التطهير، أتشرف بإفادتكم أن المشروع في المرحلة الأخيرة من الدراسة والمتعلقة بإعداد ملفات طلب العروض لمحطة التطهير ومحطات الضخ وشبكات التطهير، مع الإشارة أن هذه الدراسة قد استغرقت وقتا نظرا لعديد العراقيل التي حالت دون سيرها الطبيعي والتي تتمثل أساسا في طول إجراءات اقتناء قطع الأراضي اللازمة لإنجاز مكونات المشروع من محطة تطهير ومحطات ضخ نظرا لطبيعة الأراضي ذات الطابع الاشتراكي والخاص، حيث تطلب اقتناؤها ضرورة التنسيق مع جميع السلط الجهوية والمركزية في مرحلة أولى لتحديد طبيعة العقار وفي مرحلة ثانية القيام بإجراءات الاقتناء.

هذا، وأتشرف بإفادتكم أنه باعتبار أن الدراسة في مرحلتها الأخيرة، فإنه من المنتظر الإعلان عن طلب العروض في شهر سبتمبر بالنسبة

لإنجاز أشغال محطة تطهير الفوار وفي شهر أكتوبر بالنسبة لإنجاز أشغال محطات الضخ وشبكات التطهير بكل من الفوار والصبرية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب بثينة الغانمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: طلب إدراج ولاية باجة أو بلدية باجة مركز الولاية كجهة منتفعة بمساعدات مالية .

معطيات عامة :

إن الوضع البيئي المتردي أمام ضعف الإمكانيات المادية والبشرية لبلدية باجة المدينة يقف حاجزا وحائلا دون الحد من المخاطر التي تهدد البيئة نتيجة تراكم النفايات .وكثرة النقاط السوداء تقريبا في جل الأماكن .

ونظرا لتفاقم هذا الوضع أردنا لفت انتباهكم خاصة أن بلدية باجة المدينة تشهد نقصا ماديا وبشريا في ظل غلق باب الانتدابات التي تتجاوز أجورها 50% وفي ظل إيقاف العمل بالمناولة .

السؤال :

هل يمكن إدراج ولاية باجة أو بلدية باجة مركز الولاية كإحدى الجهات المنتفعة بمساعدات مالية في إطار صفقات مجتمعة للنظافة والعناية بالبيئة (كنس يدوي، رفع الفضلات، عناية بالمناطق الخضراء المهمشة ....) توفير حاويات ورقية أو بلاستيكية وغيرها .....

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: حول عريضة واردة من عضو مجلس نواب الشعب عن دائرة باجة الشمالية حول طلب إدراج ولاية باجة أو بلدية باجة مركز الولاية كجهة منتفعة بمساعدات مالية .

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 21 مارس 2024.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب إدراج ولاية باجة أو بلدية باجة مركز الولاية كجهة منتفعة بمساعدات مالية في إطار صفقات مجمعة للنظافة والعناية بالبيئة (كنس يدوي، رفع الفضلات العناية بالمناطق الخضراء المهمشة ....)، أتشرف بإعلامكم أنه في إطار تنفيذ برنامج التدخلات في مجال النظافة العامة وتحسين جودة الحياة بالوسط الحضري تولت وزارة البيئة عن طريق البرنامج الوطني لنظافة المحيط وجمالية البيئة الإعلان عن طلبات عروض على النحو التالي:

- ❖ تهيئة وصيانة وتأهيل المساحات الخضراء بكامل ولايات الجمهورية.
- ❖ توفير تجهيزات حضرية (كراسي استراحة وحاويات) قصد توزيعها على البلديات.
- ❖ جمع ونقل نفايات الهدم والبناء والأتربة بعدد من الولايات .

وفي انتظار إبرام عقود الصفقات مع الشركات التي سيتم تكليفها، سيتم التنسيق مع مصالح الإدارة الجهوية للبيئة بباجة والمجلس الجهوي بالجهة قصد إدراج بلدية باجة في برنامج الدعم لهذه السنة وخاصة المتعلقة بتهيئة وصيانة وتأهيل المساحات الخضراء بلدية باجة وتوفير عدد من التجهيزات الحضرية (كراسي استراحة وحاويات) قصد تركيزها بعدد من المواقع داخل البلدية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب مختار عيفاوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: رصد الاعتمادات لتمديد شبكة التطهير بالطريق الوطنية عدد 2 ببوحجلة .

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بإعلامكم أنه في إطار عملنا النيابي الذي يفرض علينا طرح مشاكل المواطنين والعمل على حلها في علاقة بكل الأطراف المتداخلة وضمانا لتحسين ظروف عيش المواطنين أعلم سيادتكم أنه في إطار تطهير الاحياء الشعبية تم خلال سنة 2012 برمجة تطهير حي النصر 2 (تقسيم الطرهوني) وتم إسناد صفقة المشروع في 2013 ولم تنطلق الأشغال فتم اللجوء على فسخ العقد وأخيرا تم برمجته في إطار برنامج تأهيل وإدماج الأحياء السكنية ضمن الجيل الثاني الذي تشرف على إنجازه وكالة التجديد والتهذيب العمراني على أن يتم الإنجاز بداية من سنة 2023 أما حي الجمهورية فقد تم إنجاز جزء منه في إطار برنامج تعصير الطرقات والجزء الآخر لم ينجز بعد، ولعلمكم أيضا ان هذه المشاريع لا يمكن ان يكتب لها النجاح إلا بتمديد الشبكة بالطريق الوطنية رقم 2 والذي تم الاقتصار على تمديده على طول 1500 م.خ وحولي 70 صندوق ربط والذي كان من المفترض أن يتم إنجازه خلال سنة 2021 بكلفة جمليّة تقدّر بـ 500 ألف دينار لكن هذه الاعتمادات تمّ رصدها سابقا ثم تم التخلّي عليها لاحقا .

لذلك :متى يتم رصد اعتمادات انجاز تمديد شبكة التطهير بالطريق الوطنية رقم 2 بمعتمدية بوحجلة بولاية القيروان؟

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
ولاية القيروان
بلدية بوحجلة
022/1788

بوحجلة في 12 سبتمبر 2022

من رئيس بلدية بوحجلة

إلى السيد : الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير

تحت اشراف السيدة: وزيرة البيئة

ع/ط السيد:والي القيروان

الموضوع: حول تمديد شبكة التطهير بالطريق الوطنية رقم 02 وبجزء من حي الجمهورية بمدينة بوحجلة.

المصاحيب :- مكاتيبنا:

- عدد 755 بتاريخ 2018/09/17.
- عدد 295 بتاريخ 2020/05/27.
- عدد 27 بتاريخ 2022/01/18.

● مكتوب السيد المدير الجهوي للديوان الوطني للتطهير بالقيروان عدد 184 بتاريخ 2020/10/20.

وبعـــد،

في اطار مشاريع تطهير الأحياء الشعبية تم خلال سنة 2012 برمجة تطهير حي النصر02 (تقسيم الطرهوني). وقد تم اثر ذلك اسناد صفقة انجاز المشروع المذكور في مناسبة أولى سنة 2013 ولم تنطلق الأشغال فتم اللجوء الى فسخ الصفقة وفي مناسبة ثانية خلال سنة 2017 وانطلقت الأشغال لكنها توقفت وتم فسخ الصفقة من جديد.

وباتصالنا بمصالح الادارة الجهوية للديوان الوطني للتطهير بالقيروان في عديد المناسبات لمتابعة المشروع المذكور يتم اعلامنا في كل مرة بأنه سيتم الاعلان عن طلب العروض للمشروع المذكور هذا فضلا عن توجيه عديد المكاتيب في الغرض نفسه الى الادارة العامة للديوان تجدون نسخ منها طي هذا بقيت كلها دون رد.

وحيث أنه تم اعلامنا من قبل الادارة الجهوية للديوان الوطني للتطهير بالقيروان ضمن مكتوبها عدد 184 بتاريخ 2020/10/20 الذي تجدون نسخة منه صحبة هذا بأنه سيتم الاقتصار فقط على تمديد الشبكة بالطريق الوطنية رقم 02 على طول 1500 م.خ وحوالي 70 صندوق ربط على أن يتم الانجاز خلال سنة 2021 بكلفة جملية تقدر بـ 500 أد. وبناء عليه فقد تم ادراج مشروع تطهير حي النصر 02 (تقسيم الطرهوني) ضمن الجيل الثاني من برنامج تهذيب وادماج الأحياء السكنية الذي تشرف على انجازه وكالة التجديد والتهذيب العمراني الذي هو في مرحلة اعداد الدراسات التمهيدية المفصلة ومن المؤمل أن تنطلق الأشغال بداية سنة 2023. ونظرا الى أن وظيفية شبكة التطهير المبرمج انجازها ضمن برنامج تهذيب وادماج الأحياء السكنية مرتبطة ارتباطا وثيقا من الناحية الفنية بانجاز شبكة التطهير المبرمجة من قبل الديوان بالطريق الوطنية رقم 02 والجزء من حي الجمهورية، فاننا نرجو من سيادتكم التفضل باتخاذ ماترونه من اجراءات قصد التسريع بانجاز المشروع المشار اليه أعلاه في أفضل الآجال واعلامنا بما تم التوصل اليه في الغرض.

وفي انتظار ذلك تقبلوا منا فائق عبارات التقدير والاحترام.

والســـلام

رئيس البلدية

بلقاسم الشريقي

بلدية بوحجلة شارع البيئة – بوحجلة 3180 الهاتف 012 266 77 الفاكس 108 266 77

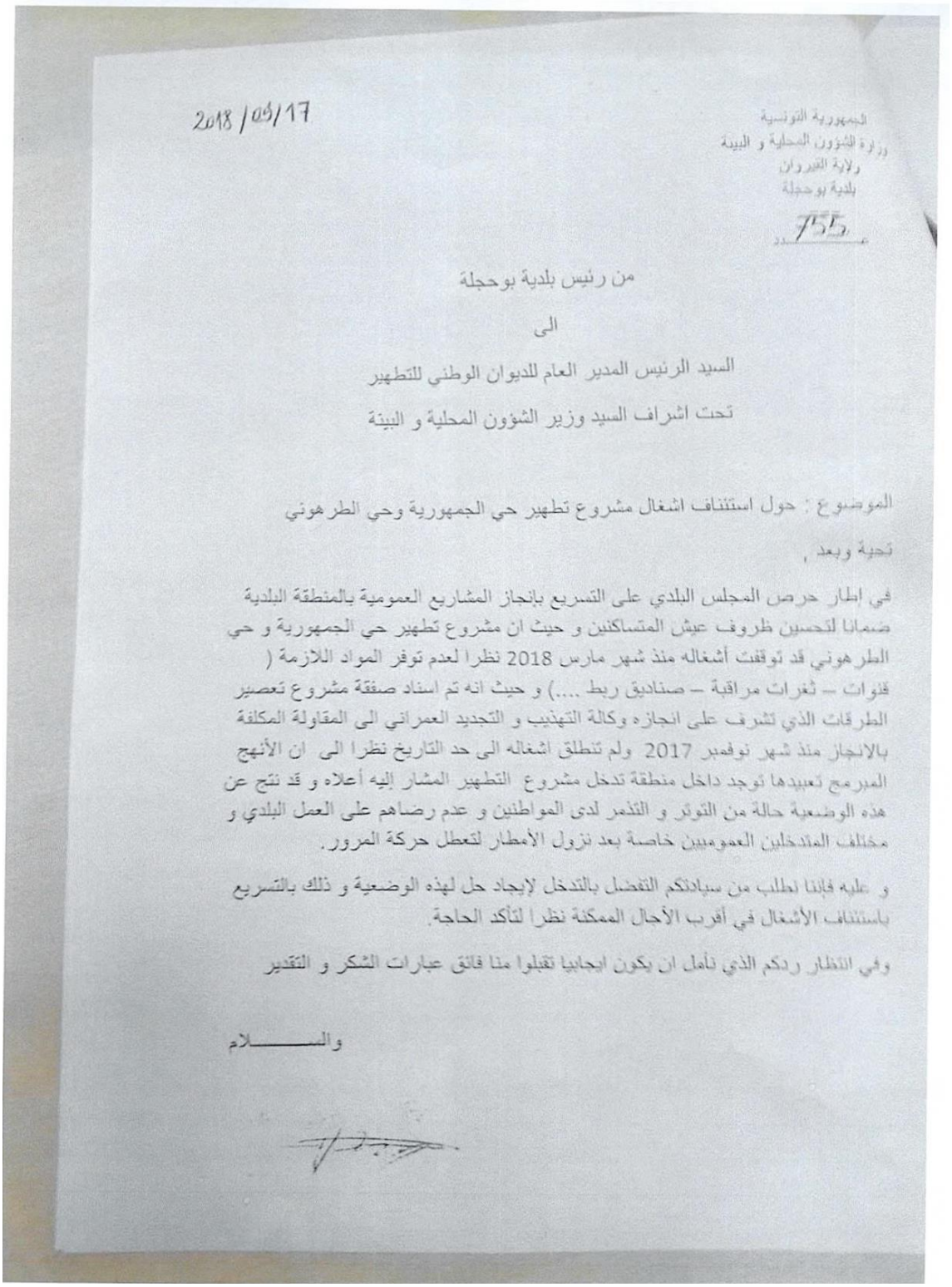

2018/05/17

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية و البيئة
ولاية القيروان
بلدية بوحجلة
عدد 755

من رئيس بلدية بوحجلة

الى

السيد الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير

تحت اشراف السيد وزير الشؤون المحلية و البيئة

الموضوع : حول استئناف اشغال مشروع تطهير حي الجمهورية وحي الطرهوني

تحية وبعد ,

في اطار حرص المجلس البلدي على التسريع بإنجاز المشاريع العمومية بالمنطقة البلدية ضمانا لتحسين ظروف عيش المتساكنين و حيث ان مشروع تطهير حي الجمهورية و حي الطرهوني قد توقفت أشغاله منذ شهر مارس 2018 نظرا لعدم توفر المواد اللازمة (قنوات – ثغرات مراقبة – صناديق ربط ....) و حيث انه تم اسناد صفقة مشروع تعصير الطرقات الذي تشرف على انجازه وكالة التهذيب و التجديد العمراني الى المقاولة المكلفة بالانجاز منذ شهر نوفمبر 2017 ولم تنطلق اشغاله الى حد التاريخ نظرا الى ان الأنهج المبرمج تعبيدها توجد داخل منطقة تدخل مشروع التطهير المشار إليه أعلاه و قد نتج عن هذه الوضعية حالة من التوتر و التذمر لدى المواطنين و عدم رضاهم على العمل البلدي و مختلف المتدخلين العموميين خاصة بعد نزول الأمطار لتعطل حركة المرور.

و عليه فإننا نطلب من سيادتكم التفضل بالتدخل لإيجاد حل لهذه الوضعية و ذلك بالتسريع باستئناف الأشغال في أقرب الأجال الممكنة نظرا لتأكد الحاجة.

وفي انتظار ردكم الذي نأمل ان يكون ايجابيا تقبلوا منا فائق عبارات الشكر و التقدير

والســـــــلام

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
ولاية القيروان
بلدية بوحجلة
عـ 27 ـدد

بوحجلة في 18 جانفي 2022

من رئيس بلدية بوحجلة

الى السيد : الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير

تحت اشراف السيدة : وزيرة البيئة

ع/ط السيد : والي القيروان

الموضـــوع : حول مشروع تطهير حيّ الطرهوني ببلدية بوحجلة.

المصاحيب : - نسخة من مكتوبنا عدد 755 بتاريخ 17-09-2018.

- نسخة من مكتوبنا عدد 295 بتاريخ 27-05-2020 .

وبعد،

في إطار تمديد شبكة التطهير بمدينة بوحجلة للرّفع من نسبة التغطية باعتبارها لا تتجاوز الـ 60 % فقد تمّ برمجة مشروع تطهير حيّ الطّرهوني منذ سنة 2013 وهو حيّ طيني ذو كثافة سكانيّة عاليّة منذ ثمانينيّات القرن الماضي وقد تمّ إسناد صفقة انجاز المشروع في مناسبة أولى سنة 2013 ولم تنطلق الأشغال فتمّ اللجوء الى فسخ الصفقة وفي مناسبة ثانية سنة 2017 وانطلقت الأشغال لكنّها توقفت وتمّ فسخ الصفقة من جديد .

وباتصالنا بمصالح الادارة الجهوية للدّيوان الوطني للتّطهير بالقيروان في عديد المناسبات لمتابعة المشروع المذكور يتمّ اعلامنا في كلّ مرّة بانّه سيّتم الاعلان عن طلب العروض لانجاز المشروع كما تجدون طيّ هذا نسخة من المكاتيب الموجهة الى سيادتكم في نفس الغرض ، هذا مع الاشارة الى أنّه وبمناسبة زيارة الوفد الوزاري الى ولاية القيروان خلال شهر ديسمبر من سنة 2020 لمتابعة انجاز المشاريع تمّ التعرّض للمشروع المذكور باعتباره من المشاريع المعطلة فتّم التّعهد آنذاك بان يقع الاعلان عن طلب العروض خلال شهر مارس 2021 وأمام الوضعيّة المزرية للبنيّة التحتيّة للحي المذكور باعتبار تاجيل عمليّة تعبيد الأنهج وتبليط الأرصفة وتاجيل إعادة تعبيد جزء من الطريق الوطنية عدد 2 المار من مدينة بوحجلة (شارع 14 جانفي 2011) من قبل وزارة التجهيز الى حين استكمال أشغال التطهير ممّا تسبّب في تدهور ظروف عيش المتساكنين والتعبير عن استيائهم من هذه الوضعيّة في عديد المناسبات فإنّنا نلتمس من سيادتكم التّفضل بأتخاذ ما ترونه صالحا من اجراءات قصد التّسريع بانجاز المشروع في أفضل الأجال واعلامنا بما تمّ التوّصل اليه في الغرض.

وتقبّلوا فائق شكري وتقديري.

والســـلام

رئيس البلدية
الشريف

بلدية بوحجلة شارع البيئة - بوحجلة 3180 - الهاتف 77 266 012 - الفاكس 77266108

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية
والبيئة والتوازن
بلدية بوحجلة
95

بوحجلة في
2020 ماي 27

من رئيس بلدية بوحجلة
إلى السيد : الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير

الموضـــوع: طلب جلسة عمل.

تحية وبعد،

في اطار متابعة مشاريع الديوان الوطني للتطهير المبرمجة لفائدة بلدية بوحجلة المتمثلة في مشروع تطهير حي النصر 2 (الطرهوني) وحي الجمهورية وعلى طول الطريق الرئيسية (الوطنية عدد 2) منذ سنة 2013 ورغم اسناد المشروع في أربع مرات الى مقاولين إلا انه في كل مرة يتم فسخ العقد وظل المشروع يراوح مكانه وآخر فسخ تمّ في السنة الماضية علما وان الحي الذكور ارضيته طينية وذو كثافة سكانية مرتفعة منذ سبعينات القرن الماضي بما يجعل التنقل فيه صعبا جدا خاصة عند نزول الأمطار علما وانّه دون تطهير لا يمكن للبلدية برمجته ضمن مشاريع التعبيد هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فانه لدينا مشروع إعادة تهيئة الطريق الوطنية عدد 2 في جزئها العابر لمدينة بوحجلة الذي تتكفل به مصالح وزارة التجهيز وهذا المشروع معطل منذ سنتين بسبب تعطل مشروع التطهير السالف الذكر.

لهذا وغيره نرجو تحديد جلسة عمل مع سيادتكم للنظر في امكانية تذليل الصعوبات لاستئناف انجاز هذا المشروع.

وتقبلوا فائق احتراماتنا ولكم جزيل الشكر سلفا.

والســـــلام

رئيس البلدية
بالنيابة
الشريف

بلدية بوحجلة شارع البيئة – بوحجلة 3180 - الهاتف 77 266 012 - الفاكس 77266108

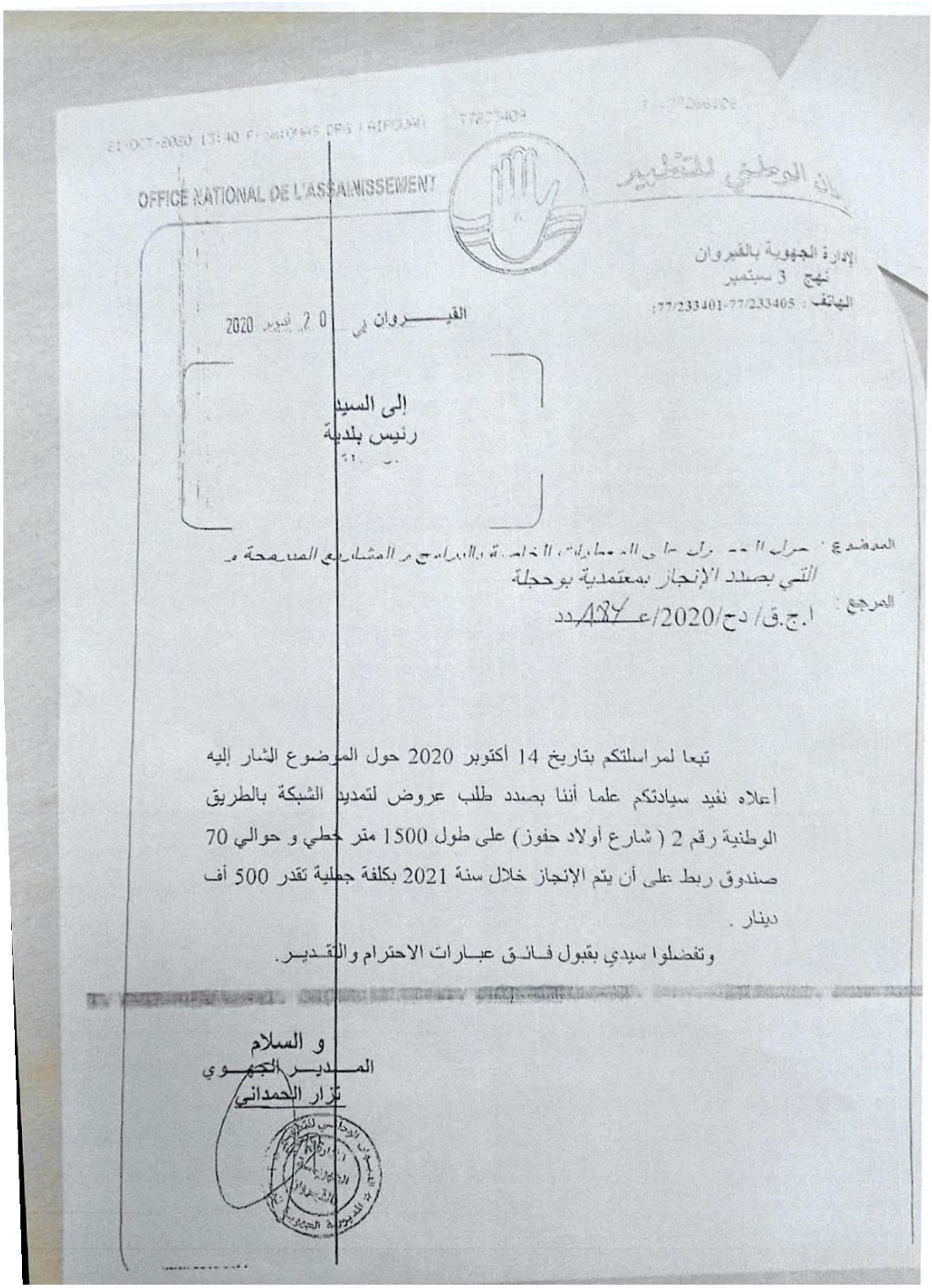

الديوان الوطني للتطهير
OFFICE NATIONAL DE L'ASSAINISSEMENT

إدارة الجهوية بالقيروان
نهج 3 سبتمبر
الهاتف : 77/233401-77/233405

القيـــــروان في 20 أكتوبر 2020

إلى السيد
رئيس بلدية

الموضوع : حول الاعتمادات الخاصة بالبرامج والمشاريع المسجلة في التي بصدد الإنجاز بمعتمدية بوحجلة.

المرجع : ا.ج.ق/ دح/2020/ع487دد

تبعا لمراسلتكم بتاريخ 14 أكتوبر 2020 حول الموضوع الشار إليه أعلاه نفيد سيادتكم علما أننا بصدد طلب عروض لتمديد الشبكة بالطريق الوطنية رقم 2 (شارع أولاد حفوز) على طول 1500 متر خطي و حوالي 70 صندوق ربط على أن يتم الإنجاز خلال سنة 2021 بكلفة جملية تقدر 500 ألف دينار .

وتفضلوا سيدي بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

و السلام
المدير الجهوي
نزار الحمداني

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب مختار عيفاوي.

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 26 ديسمبر 2023

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب مختار عيفاوي بخصوص رصد الاعتمادات لتمديد الشبكة بالطريق الوطنية رقم 2 بمعتمدية بوحجلة من ولاية القيروان، أفيدكم بأنه على إثر برمجة تطهير حي الطرهوني من طرف وكالة التهذيب والتجديد العمراني، سيقوم الديوان الوطني للتطهير قبل موفى سنة 2024 بإعلان طلب عروض لإنجاز أشغال تمديد شبكة التطهير بالطريق الوطنية رقم 2.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي.

الموضوع: حول إحداث مركز رسكلة النفايات بحاجب العيون القيروان .

يشرفني أن أعلم سيادتكم أن حاجب العيون في حاجة إلى إحداث مركز لرسكلة النفايات نظرا لوجود العديد من المشاكل البيئية التي تؤرق المواطنين هذا وإن هذا المركز يمكنه أن يعود بالفائدة على معتمدية حاجب العيون ومعتمدية العلا.

فمتى يتم إحداث مركز لرسكلة النفايات بحاجب العيون؟

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي توجه به عضو مجلس النواب السيد وليد الحاجي .

المرجع: مراسلة عضو مجلس النواب السيد وليد الحاجي المؤرخة في 19 أفريل2024 .

وبعد، تبعا لمراسلة عضو مجلس النواب السيد وليد الحاجي المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بطلب إحداث مركز رسكلة النفايات بحاجب العيون، أتشرف بإحاطتكم علما أنه تم إنجاز مركز لتحويل النفايات المنزلية والمشابهة بحاجب العيون سنة 2015 وقد تم الانطلاق في استغلاله منذ جانفي 2016 وبطاقة استيعاب تناهز 7 طن من النفايات يوميا .

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار تشجيع الخواص على إحداث المشاريع وخلق مواطن شغل في مجال التصرف في النفايات تم إسناد تراخيص للتصرف في النفايات الخطرة من قبل الوزير المكلف بالبيئة وكراس شروط مصادق عليها تتعلق بضبط طرق وشروط ممارسة أنشطة رسكلة النفايات غير الخطرة وتثمينها وذلك لمؤسسات وشركات ناشطة في هذا المجال .

هذا كما أن إحداث مشاريع في قطاع التصرف في النفايات، يتطلب الحصول على عدم الاعتراض من طرف الوكالة الوطنية لحماية المحيط بعد إعداد دراسة المؤثرات على المحيط طبقا للأمر عدد 1991 لسنة 2005 المؤرخ في 11 جويلية 2005 المتعلق بدراسة المؤثرات على المحيط ، ثم الحصول على ترخيص من الوزير المكلف بالبيئة فيما يخص التصرف في النفايات الخطرة طبقا للفصل 31 مكرّر من القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 والمنقح بالقانون عدد 14 لسنة 2001 المؤرخ في 30 جانفي 2001 والحصول على كراسات الشروط لممارسة التصرف في النفايات غير الخطرة طبقا للفصل 26 جديد من القانون المذكور آنفا .

مع الإشارة إلى أنه يمكن الإطلاع على قائمة الشركات المتواجدة بولاية القيروان المرخص لها من قبل الوزير المكلف بالبيئة للتصرف في النفايات الخطرة والشركات المتحصلة على كراسات الشروط للتصرف في النفايات غير الخطرة وذلك بموقع الواب الخاص بالوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (www.anged.nat.tn).

كما نفيدكم علما أن الوكالة تتولى تقديم الإحاطة الفنية لباعثي المشاريع في هذا المجال وذلك حسب المهام الموكولة إليها بمقتضى أمر إحداثها عدد 2317 لسنة 2005 المنقح بالأمر الحكومي 603 لسنة 2017.

السؤال الكتابي

للنائب أسماء الدرويش

الموضوع: توجيه سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي حول استكمال الجزء الثاني من مشروع تغطية الواد في إطار البرنامج الوطني لحماية مدينة تونس من الفيضانات.

وبعد،

في إطار البرنامج الوطني لحماية مدينة تونس من الفيضانات تمت اشغال تغطية الواد في عديد المناطق المجاورة لبلدية منوبة وتوقفت الاشغال على مستوى محطة سليمان كاهية بشارع فرحات حشاد منوبة ولم تستكمل الى الآن .

اليوم أصبحت حالة الأودية كارثية وخاصة منها الموجودة داخل مناطق العمران وهي مصدر معاناة للمتساكنين من روائح كريهة وتراكم للفضلات وجالبة للحشرات وخاصة مع قدوم فصل الصيف كما يعاني متساكني حي البرتقال من ربط عشوائي لشبكات تطهير وضخ للمياه المستعملة في الواد على مستوى هذه النقطة ولكم أن تعاينوا المكان في هذه الفترة مع ارتفاع درجات الحرارة وهو ما خلف استياء وتشكي عديد المتساكنين من الوضع واستفسارهم عن أسباب توقف تنفيذ بقية المشروع .

وبناء على ما تم ذكره نطلب منكم مدنا بأسباب توقف مشروع تغطية الواد على مستوى بلدية منوبة في إطار برنامج حماية مدينة تونس من الفيضانات والإجراءات التي اتخذتموها لإنهاء معاناة المتساكنين من المخاطر المنجرة عن هذا الوضع الكارثي؟ .

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **أسماء الدرويش**.

المرجع: مكتوبكم عدد و -2024-13-0001-1049 الموجه إلينا بتاريخ 22 أفريل 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة **أسماء الدرويش** تطرقت من خلاله إلى ضرورة استكمال الجزء الثاني من مشروع تغطية وادي قربانة بمدينة منوبة .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه في إطار مشروع حماية تونس الغربية من الفيضانات، تمت تهيئة وتغطية جزء من وادي قريانة إلى حدود حوض تجميع المياه بمدينة منوبة الذي أدى دوره في التقليص من خطر الفيضانات وقد تبين ذلك خلال أمطار شهر ماي 2023 التي شهدتها المنطقة وتحسين الوضع البيئي.

أما بخصوص تهيئة الجزء المتبقي من الوادي المذكور، فقد تمّ إدراجه ضمن القسط الثاني من مشروع حماية تونس الغربية من الفيضانات بكلفة 150 م.د والإدارة بصدد البحث عن التمويلات اللازمة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي،

الموضوع: تهيئة السوق المركزية ببلدية القصرين مشروع معطل منذ سنة كلفته 1840 ألف دينار .

تعطل المشروع بسبب خلاف بين المهندسين وانتهى الملف عند الهيئة العليا لمراقبة الصفقات العمومية لكن إلى حدّ اليوم لا حل قانوني ونحن أمام ارتفاع أسعار مواد البناء الشيء الذي سيغير الموازين المالية .

سيدتي الوزيرة وصل المشروع إلى مرحلة طلب العروض ثم توقف كلي وعليه نتقدم إليكم بالأسئلة التالية :

1. لماذا لم يتم إيجاد حلا نهائيا لهذا المشكل؟
2. متى سيتم حلحلت مشروع تهيئة السوق المركزية ببلدية القصرين؟

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **حاتم لباوي** .

المرجع: مكتوبكم عدد و -2024-13-0001-1049 الموجه إلينا بتاريخ 22 أفريل 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **حاتم لباوي**، أشار من خلاله إلى تعطل مشروع تهيئة السوق المركزية لبلدية القصرين.

وجوابا، يشرفني إعلامكم أن مشروع تهيئة السوق المركزية المذكور يعود بالنظر إلى بلدية القصرين.

السؤال الكتابي

للنائب سامي الرايس

الموضوع: سؤال كتابي حول التنوير العمومي ببعض مناطق ولاية نابل .

تحية طيبة وبعد

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بإعلامكم أنه منذ سنة 2018 والطريق الحزامية لمدينة دار شعبان الفهري يسودها الظلام الحالك رغم أنها منطقة عبور للتجمعات السكانية المتاخمة للمدينة وهم بودواو والتلال وحي التقدم وأصبح الظلام يسود بعض الأجزاء من الطريق الحزامية لمدينة نابل ومدخلها الرئيسي منذ سنة 2020، ثم توالت الأعطاب ببعض الأجزاء الطويلة من الطريق الوطنية رقم 27 في اتجاه مدينة تركي والسجن المدني ببلي إلى غاية الطريق السيارة في اتجاه تونس .

وبالنظر لهذه الأعطاب وطول المدة التي عرفتها وأهمية المناطق التي حدثت بها من حيث السلامة المرورية أو الكثافة السكانية أو الحساسية الأمنية مما يضطرنا لتوصيف مصالحكم الجهوية باللامبالاة تجاه هذا الموضوع وعدم الاكتراث به رغم أهميته بالنسبة لأهالينا .

كما أن الموضوع في تقديري ليس متعلق فحسب بتوفر الاعتمادات الكافية لتمويل المشاريع بل بكيفية توزيع الاعتمادات المتوفرة سنويا وإعطاء الأولوية لصيانة شبكة التنوير الموجودة قصد المحافظة عليها وعلى ديمومتها قبل المشاريع الجديدة التي بصدد الإنجاز بكامل تراب الجمهورية .

لذا المرجو منكم النظر في الموضوع قصد تداركه قبل الفترة الصيفية والمساهمة بصفة واقعية وفعالة بأن تكون العطلة الصيفية آمنة ومواقاتي ببرنامجكم لتحسين مستوى التنوير العمومي بالولاية وخاصة بالمناطق المذكورة سلفا وإلا فإنكم تكونوا قد حكمتم على ولاية نابل بالظلام رغم أنها مركز سيادة إضافة لأهميتها الديمغرافية والجغرافية والاقتصادية والتنموية.

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد سامي رايس .

المرجع: مكتوبكم عدد و -2024-13-0001-1115 الموجه إلينا بتاريخ 6 ماي 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد سامي رايس، أشار من خلاله إلى أعطاب شبكة التنوير العمومي ببعض المناطق من ولاية نابل .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أن شبكة التنوير العمومي ببعض المناطق من ولاية نابل تتعرض لعمليات سرقة وتخريب وإتلاف للكوابل والمحولات الأرضية، وهو ما جعل العديد من أجزاء الطرقات تشهد أعطابا على مستوى التنوير العمومي، وبالرغم من ذلك تعمل مصالحنا الجهوية على إعادة إصلاح هذه الأجزاء من الشبكة بصفة مباشرة أو عن طريق المقاولات، كما تتولى بصفة متواصلة التنسيق مع السلط الأمنية للتصدي لظاهرة السرقات والتخريب التي تشهدها شبكة التنوير العمومي بهذه الأجزاء من الطرقات.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد ضو

الموضوع: سؤال كتابي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

-متى سيقع إتمام أشغال الطريق عدد 969 و967 الرابطة بين سيدي مخلوف ومركز ولاية مدنين؟ .

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **محمد ضو** .

المرجع: مكتوبكم عدد و- 2024-13-0001-1049 الموجه إلينا بتاريخ 22 أفريل 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **محمد ضو**، يطلب من خلاله أن يتم استكمال أشغال الطريقين المحليين عددي 969 و967 الرابطتين بين سيدي مخلوف ومركز ولاية مدنين.

والسلام

وجوابا يشرفني إعلامكم أن استكمال أشغال تهذيب الطريقين المحليين 969 و 967 بسيدي مخلوف قد شهدت تأخيرا بسبب عدم إيفاء مجمع المقاولات بتعهداته فيما يخص احترام آجال إتمام الأشغال طبقا لالتزاماته التعاقدية، مما اضطر الإدارة إلى فسخ الصفقة بتاريخ 17أفريل 2024 ويتم حاليا العمل على إعادة طلب عروض جديد لإتمام ما تبقى من أشغال .

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول الطريق الوطنية رقم 1 (قرمبالية فندق الجديد).

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية:

وحيث عند مرورنا بالطريق الوطنية رقم واحد من حمام الانف إلى برج السدرية نجد الطريق في حالة حسنة، مجهزة بالأضواء ونظيفة، في المقابل فإنه عند مواصلة الطريق ودخول ولاية نابل تتدهور حالة الطريق وتنقطع الأضواء وتعم العتمة وتعترضك الفضلات على الشمال وفواضل التطهير على اليمين قبل الوصول الى قرية حي سلتان .

ويشرفني في هذا الإطار أن أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

1. هل من الممكن التدخل سريعا لتنوير الطريق الوطنية عدد 1 الرابطة بين مفترق برج السدرية وقرية حي سلتان خاصة أن عدد الاعمدة لن يتجاوز 10 اعمدة ومنطقة التدخل لا تتجاوز 200 م خاصة وأن هذا الطلب هو ضمان لسلامة الأهالي الذين يضطرون لقطع هذه المسافة في الصباح الباكر قبل طلوع الشمس للالتحاق بمحطة القطار ببرج السدرية وهم عرضة للبراكاجات والكلاب السائبة وهجمات الخنازير وأيضا عند الرجوع ليلا على الاقدام من محطة برج السدرية إلى قرية حي سلتان؟
2. متى ينطلق مشروع حماية مدينتي فندق الجديد وحي سلتان من مياه الفيضانات المتأتية من الجبال المحاذية للقرية بعد انسداد معظم الوديان وغياب تام لإدارة المياه العمرانية، مع العلم ان لكم دراسة جاهزة في المشروع؟
3. متى ينطلق مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 1 من قرمبالية لحي سلتان، مع العلم أن لكم دراسة جاهزة في المشروع؟
4. متى يتم فتح الطريق الحزامية بقرمبالية للعموم؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع : حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **محمد علي فنيرة**

المرجع: مكتوبكم عدد و-2024-13-0001-1049 الموجه إلينا بتاريخ 22 أفريل 2024 .

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **محمد علي فنيرة** يطلب من خلاله التدخل لإنجاز بعض مشاريع البنية التحتية بدائرة قرمبالية .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه :

-فيما يتعلق بتنوير الطريق الوطنية عدد 1 الرابطة بين مفترق برج السدرية وحي سلتان: فإن هذا الجزء من الطريق غير مبرمج حاليا .

-فيما يتعلق بمشروع حماية مدينتي فندق الجديد وحي سلتان من الفيضانات: فقد تم ترسيم هذا المشروع ضمن مخطط 2023 2025 بقيمة 10 م.د وقد تم اقتراح إنجاز قسط أول لسنة 2025 وسيتم التنسيق مع السلط المعنية لتحديد أولويات التدخل.

-فيما يتعلق بمشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 1 من قرمبالية إلى حي سلتان :لقد تم الانتهاء من إنجاز الدراسة الخاصة بهذا المشروع في انتظار توفير التمويل اللازم لإنجازه.

-فيما يتعلق بموعد فتح الطريق الحزامية بقرمبالية: من المتوقع فتح الطريق خلال السداسي الثاني من سنة 2024.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

بالرغم من أن طريق MC 8 هي طريق رئيسية ومهمة ومعبر أساسي بالجهة خاصة وأنها تمرُ أمام الثكنة العسكرية بوادي الليل إلا أنها تفتقر إلى الإنارة العمومية فمتى يتم تجهيزها بالتنوير العمومي؟

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **مريم الشريف** .

المرجع: مكتوبكم عدد و -2024-13-0001-1049 الموجه إلينا بتاريخ 22 أفريل 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة **مريم الشريف**، أشارت من خلاله إلى افتقار الإنارة العمومية بالطريق MC 8 أمام الثكنة العسكرية بوادي الليل بولاية منوبة.

وجوابا يشرفني إعلامكم أن الطريق المعنية هي الطريق الوطنية رقم 7، وقد تم الإنطلاق في أشغال تجديد شبكة التنوير العمومي بهذه

الطريق من النقطة الكيلومترية عدد 3+500 إلى النقطة الكيلومترية عدد 10+000 بتاريخ 29 جانفي 2024 وقد بلغت نسبة تقدم الأشغال 30%.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب هالة جاب الله

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية .

تحية طيبة،

نظرا لأهمية وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة العمرانية ومدى ارتباطها اللصيق بسلامة المواطنين وتهيئة البنية التحتية وتهذيب العمران أطرح على سيادتكم هذه الأسئلة التي كنا قد طرحناها في مناسبتين خلال حضوركم بقبة البرلمان إلا أننا لم نتلقى إجابات حولها.

أولا، منطقة هنشير، ساسي منطقة فوضوية نشأت على حزام مدينة الزهور تضمّ أكثر من 450 مسكنا و2500 ساكنا ولكن سنة 2023يتقاسم السكان في منازلهم عدادات الماء والكهرباء وليس لديهم الصرف الصحي ولديهم بعض المسالك الفلاحية لا غير، رغم أنّ السلط المحلية والجهوية تقدمت بمطالب إلى وكالة التجديد والتهذيب العمراني إلا أنه لم يقع برمجتها.

- **فمتى سيتم ادراج هذه المنطقة ببرنامج التهذيب والتجديد العمراني علما وان المنطقة المجاورة لها والتي تشاركها بعض المسالك قد انطلقت بها اشغال التهيئة؟**

ثانيا، " GP12 " الطريق الوطنية التي أصبحت تمثل خطرا على المواطنين وتشوه جمالية المدينة ولم تتم الصيانة إلى حد اليوم، رغم أنه تم اعلامنا سابقا عن وجود اعتمادات لهذه الاشغال رصدت ولم يتم استغلالها،

- **فمتى ستبدأ الأشغال ومتى يتم صيانة هذه الطريق؟**

ثالثا، ما هي الحلول التي توصلتم إليها لحل إشكال الازدحام المروري بسوسة عامة ومعتمدية سوسة الرياض خاصة ومتى سيتم تهيئة مفترق الغزالي بحي الرياض؟

رابعا، ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لاستدراك الأخطاء التي حدثت في الملعب الأولمبي بسوسة؟

خامسا، بالنسبة للمسبح الأولمبي بسوسة الذي وقع الانتهاء من أشغاله منذ أشهر ولم يفتح أبوابه إلى حد الآن،

هل قامت الوزارة من تمكين المتداخلين من مستحقاتهم؟ ومتى سيتم تسليمه للبلدية حتى يتسنى للمواطنين استغلاله؟

أخيرا، نتساءل عن مدى تقدّم ملف امثلة التهيئة العمرانية لبلدية سوسة ولبلدية الزهور؟ وما هي أسباب تعطيل المصادقة على مثال التهيئة العمرانية الخاص ببلدية الزهور وهل تمارس الوزارة دورا استشاريا فقط ام انها تتدخل وفقا لمهامها في التقسيم الداخلي البلدي؟

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

<u>الموضوع</u>: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **هالة جاب الله** .

<u>المرجع</u>: مكتوبكم عدد و -2024-13-0001-1049 الموجه إلينا بتاريخ 22 أفريل 2024.

وبعد،

فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة **هالة جاب الله**، أشارت من خلاله إلى عديد المشاريع بدائرة سوسة - الرياض التي تتطلب التدخل لارتباطها بسلامة المواطنين والتهيئة العمرانية وتحسين البنية التحتية .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه :

- **<u>فيما يتعلق بإدراج منطقة هنشير ساسي ضمن برامج وكالة التهذيب والتجديد العمراني</u>** تجدر الإشارة إلى أن وكالة التهذيب والتجديد العمراني تعمل كصاحبة مشروع مفوض في إطار برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية ويتم إعداد محتواه بصفة مسبقة بالتنسيق مع مختلف المتدخلين وتقوم بتنفيذ البرنامج بناء على ما تقترحه الجهة أو البلدية من أولويات تدخل، كما يمكن أن تدخل الوكالة بمنطقة هنشير ساسي في إطار اتفاقية بينها وبين بلدية المكان على أن يتم توفير الاعتمادات اللازمة لذلك .

- **<u>فيما يتعلق بصيانة الطريق الوطنية رقم 12:</u>** تم اقتراح مشروع الصيانة ضمن ميزانية سنة 2025، وفي الأثناء تتولى الادارة الجهوية للتجهيز والإسكان بسوسة القيام بإصلاح الحفر والنتوءات حفاظا على السلامة المرورية لمستعملي الطريق ضمن صفقة إصلاح قارعة الطريق .

- **<u>فيما يتعلق بتهيئة مفترق الغزالي بحي الرياض:</u>** تقوم الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بسوسة حاليا بإعداد دراسة تهيئة المفترق وقد بلغت نسبة تقدم هذه الدراسة 95%.

- **<u>فيما يتعلق بالملعب الأولمبي بسوسة:</u>** تجدر الإشارة أن وزارة التجهيز والإسكان هي صاحبة منشأ مفوض، حيث يعود المشروع إلى وزارة الشباب والرياضة، وقد تم الإنتهاء من إنجاز المشروع كما تم الإستلام النهائي للأشغال وقبول الختم النهائي للصفقة من قبل اللجنة العليا للصفقات العمومية .

- **<u>فيما يتعلق بالمسبح الأولمبي بسوسة:</u>** تجدر الإشارة أن وزارة التجهيز والإسكان هي صاحبة منشأ مفوض، حيث يعود المشروع إلى وزارة الشباب والرياضة، وقد تم الإنتهاء من إنجاز المشروع كما تم الإستلام الوقتي للأشغال بتاريخ 5 أكتوبر 2023 وفي انتظار تسليمه إلى صاحب المشروع ليتم استغلاله .أما فيما يتعلق بخلاص بقية مستحقات المصممين، فإن ذلك موضوع ملاحق تم إعدادها وعرضها على أنظار اللجنة العليا للصفقات العمومية لإبداء الرأي فيها .

- **<u>فيما يتعلق بتقدم ملف مثالي التهيئة العمرانية لبلديتي سوسة والزهور</u>**: بعد صدور مجلة الجماعات المحلية وطبقا لما تنص عليه أحكام الفصل 114 من القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية فإن البلديات تتولى إعداد أمثلة التهيئة العمرانية التي تدخل في إطار اختصاصها وتصادق عليها مجالسها وفي هذا الإطار قامت مصالحنا المركزية والجهوية بتقديم المساندة الفنية لبلديتي سوسة والزهور قصد التسريع في نسق إجراءات إعداد مثالي التهيئة العمرانية الخاصين بالبلديتين المذكورتين أعلاه، وقد بلغت نسبة تقدم دراسة المراجعة

الجزئية لمثال التهيئة العمرانية لبلدية سوسة 60% بينما بلغت نسبة تقدم مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية الزهور 55% .

السلام

السؤال الكتابي

للنائب ثابت العابد

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية،

الموضوع: حول اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية وفقا لمعايير موضوعية منصفة تضمن حسن التصرف في المال العام من جهة وتشجع قطاع الصحافة الوطنية المكتوبة والالكترونية .

بعد الاطلاع على المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلّق بحرية الصحافة والطباعة والنشر وبعد الإطلاع على المنشور عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 8 أفريل 2016 حول تنظيم إقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية،

أتقدم إلى سيادتكم بسؤالي التالي :

1. المبالغ المخصصة في الميزانية لإقتناء الصحف والمجلات؟
2. طريقة إقتناء الصحف والمجلات هل هي عن طريق الاشتراكات أم الاقتناء المباشر من الأكشاء؟
3. لمحة حول الاشتراكات.

الاشتراك	الصحافة LA PRESSE	REALITES	ECONOMISTE MAGHREBIN	الشروق	LE TEMPS الصباح	LEADERS	جريدة الشعب	محمد معتوق للصحافة
المبلغ	53923.000	20000.000	7500.000	18144.000	19089.00000	5000.000	1248.000	79453.600

السؤال الكتابي

للنائب فخر الدين فضلون

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي:

الموضوع: حول عدم اعتماد رخص السياقة التونسية لجاليتنا بإيطاليا .

تحية طيبة وبعد،

بلغتنا عديد من تشكيات الجالية التونسية المقيمة بإيطاليا ومفادها عدم اعتماد السلطات الإيطالية الرخص السياقة التونسية بمختلف أصنافها وذلك بالنسبة لتلك التي منحت لهم في تونس سواء قبل أو بعد اقامتهم بإيطاليا، علما وأنّ تكاليف رخصة السياقة الإيطالية باهضة الثمن هذا إلى جانب ضرورة التمكن من اللغة الإيطالية لإجراء امتحانات رخصة السياقة بإيطاليا وما يطرحه ذلك من صعوبات خاصة بالنسبة للمقيمين الجدد ، ثمّ هل من المعقول أن ترفض أي دولة رخصة السياقة التونسية الممنوحة وفق للمواصفات والمعايير الدولية وبالتالي :

ماهي الإجراءات المعتمدة في الغرض لحل هذا الاشكال خاصة أنه بلغنا وجود اتفاقية سابقة بين تونس - إيطاليا حول اعتماد رخصة السياقة التونسية هناك ؟

ملاحظة: واجهت الجالية المغربية بإيطاليا نفس الاشكال ولكن تم حله بتدخل السلطات المغربية.

إجابة السيد وزير الشؤون الخارجية

والهجرة والتونسيين بالخارج

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي .

المصاحيب: واحدة.

تبعا لمراسلتكم المؤرخة في 18 أفريل 2024، الواردة علينا بتاريخ 30أفريل 2024، والمتضمنة لسؤال كتابي توجه به النائب فخر الدين فضلون حول موضوع تعويض رخص السياقة بين تونس وإيطاليا، أتشرف بموافاتكم رفقة هذا بعناصر الإجابة على السؤال المطروح، مع العلم بأنه قد تم ارسال نسخة الكترونية من الإجابة المذكورة في صيغة "Word" على عنوان البريد الالكتروني لمجلس نواب الشعب .

معطيات حول الاشكال المتعلق بعملية تعويض رخص السياقة بين تونس وإيطاليا

– تولت وزارة النقل، في موفى سنة 2023، إحالة النماذج الجديدة (les nouveaux spécimens) من رخص السياقة التونسية تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير .

إجابة السيد وزير الشؤون الخارجية

والهجرة والتونسيين بالخارج

الموضوع: الإجابة على السؤال الكتابي حول اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية.

المرجع: مراسلتكم عدد G -2024-26-3000-0001395 بتاريخ 02ماي 2024.

تبعا لمراسلتكم المتضمنة لسؤال كتابي صادر عن النائب ثابت العابد حول اقتناء الصحف والمجلات من قبل وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج أتشرف بمدكم بالمعطيات المطلوبة والمتمثلة في ما يلي:

1. تم صرف مبلغ 204.357,600 دينارا خلال سنة 2023 بعنوان التزود بالجرائد والصحف كما تم تخصيص مبلغ 135 ألف دينار بميزانية وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسية بالخارج لسنة 2024 لاقتناء الصحف والمجلات مع التأكيد على إمكانية الترفيع في المبلغ المشار إليه خلال السنة المالية الحالية بإجراء تحويلات داخلية بين فصول الميزانية.
2. يتم إقتناء الصحف والمجلات عن طريق الاشتراكات السنوية مفصلة كالآتي :

إلى الجانب الإيطالي عبر القنوات الدبلوماسية، وذلك طبقا لمقتضيات الاتفاق الثنائي المبرم بين البلدين سنة 2004.

– أوقفت السلطات الإيطالية، مطلع السنة الحالية، عملية استبدال الرخص التونسية الجديدة بأخرى إيطالية بحجة **أن الجانب التونسي قد تولى ادخال تغييرات تتعلق بفئات رخص السياقة التونسية(les catégories) ، دون تحيين جداول المعادلة الملحقة باتفاقية سنة 2004 بما يستوجب إعادة صياغة هذه الجداول لاستيعاب الفئات الجديدة من الرخص التونسية، وطلبت تحيين الاتفاقية الثنائية المبرمة بين البلدين سنة 2004** واقترحت السلطات الإيطالية في هذا الخصوص، مشروع اتفاقية جديدة في الغرض تمت إحالتها بتاريخ 8 جانفي 2024 الى وزارة النقل لإبداء الرأي .

– أفادت وزارة النقل في ردها على هذا الموضوع، أن اتفاق سنة 2004 لا يزال ساري المفعول، معتبرة أن موافاة الجانب الإيطالي بأنموذج رخص السياقة الجديدة يأتي في إطار تطبيق أحكام المادة السادسة من هذا الاتفاق التي تنص على أنه يمكن تعديل واتمام جداول معادلة أصناف رخص السياقة المعمول بها لدى الطرفين المتعاقدين ونماذج رخص السياقة من خلال تبادل رسائل بين السلطات المختصة للطرفين .

– أكدت سفارتنا بروما أن هذا الاجراء المعتمد من قبل السلطات الإيطالية قد شمل عددا من البلدان الأخرى على غرار مصر والجزائر والمغرب وأن إيطاليا ترغب في تعديل جميع اتفاقيات النقل البري الموقعة مع عديد الدول من بينها تونس، بغاية ملاءمتها مع القوانين الأوروبية خاصة فيما يتعلق بحماية المعطيات الشخصية وأجال تغيير رخص السياقة .

– أجرت سفارتنا بروما يوم 16 فيفري 2024 لقاءا مع مسؤولين بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية للنظر في سبل إيجاد حل لهذا الاشكال واقترحت اللجوء الى اعتماد إجراءات استثنائية لحلحلة هذه المسألة على غرار تمكين أصحاب الرخص الجديدة من وثيقة تمكنهم من مواصلة ممارسة نشاطهم الى حين البت في مشروع الاتفاق المعروض.

– أكد المسؤولون الإيطاليون في هذه الصدد **أن اجراء الرفض الذي أقرته وزارة النقل الإيطالية يقتصر فقط على الفئات الجديدة من رخص السياقة التونسية دون غيرها (فئتان اثنان حسب وزارة النقل) والغير مدرجة بجداول المعادلة الملحقة بالاتفاقية التونسية الإيطالية لسنة 2004 (حيث أن بقية فئات رخص السياقة المدرجة بجداول المعادلة الملحقة باتفاقية 2004 لا يشملها إجراء الرفض)** .وقد تم الاتفاق مع الجانب الإيطالي على احداث لجنة تضم ممثلين عن وزارتي النقل بالبلدين لبحث السبل الكفيلة بتجاوز هذا الاشكال والخروج بتسوية مناسبة في الغرض تفاديا لمزيد تفاقم الصعوبات التي تعترض أفراد الجالية التونسية بإيطاليا .

– في الأثناء أحالت وزارة النقل بتاريخ 21 فيفري 2024 ملاحظاتها ومقترحاتها بخصوص مشروع الاتفاق المعروض، كما أحالت جدول معادلة جديد لأصناف رخص السياقة التونسية القديمة والجديدة، تمت موافاة الجانب الإيطالي بها ودعوته لاستئناف عملية استبدال الرخص تفاديا لمزيد تعطل مصالح المواطنين التونسيين بإيطاليا .

– أجرى سفير تونس بروما لقاءا يوم 23 فيفري 2024 مع مسؤولين بوزارة النقل والبنية التحتية الإيطالية بخصوص هذا الملف، تم خلاله التأكيد على ضرورة الإسراع في النظر في جدول المعادلة الجديد والبت في الملاحظات التي تقدم بها الجانب التونسي، تفاديا لتواصل تعطل مصالح المواطنين .

– من ناحيتها أحالت السلطات الإيطالية بتاريخ 15 أفريل 2024الى الجانب التونسي ملاحظاتها ومقترحاتها حول مشروع اتفاق تعويض رخص السياقة .وقد تمت إحالة هذه الملاحظات الى وزارة النقل **مع التأكيد مجددا على ضرورة تكليف لجنة بعقد اجتماع افتراضي مع الجانب الإيطالي قصد البت في هذه المسألة وإيجاد حلول عاجلة للإشكاليات العالقة، وذلك على غرار ما تم العمل به مع السلطات المغربية التي توصلت مؤخرا الى حلحلة هذا الاشكال على إثر عقد اجتماع للجنة الفنية المشتركة بين البلدين** .

– راسلت وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج وزارة النقل من جديد بتاريخ 30 أفريل 2024 قصد حثها على عقد لجنة فنية مشتركة بين الطرفين للبت في هذه المسالة ودعوتها لموافاة الجانب الإيطالي في أقرب الآجال الممكنة بملاحظاتها حول مشروع الاتفاق الثنائي المعروض.

– تمت إثارة هذا المسألة في عديد المناسبات سواء خلال اللقاءات التي جمعت سفير إيطاليا بتونس بمسؤولين بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الايطالية أو بمناسبة اللقاءات التي يجريها مع المسؤولين الإيطاليين بالوزارات والهياكل الإيطالية المعنية .

– تولي الوزارة أهمية بالغة لهذا الملف وتتابع باستمرار عبر مصالحها المركزية وعبر بعثاتها الدبلوماسية والقنصلية بالخارج هذا الموضوع عن كتب وتعمل بالتنسيق مع الجهات التونسية والإيطالية المعنية على إيجاد الحلول المناسبة له في أفضل الآجال كما لا تتوانى عن التدخل لدى السلطات الجهوية والمحلية الإيطالية لفائدة المواطنين التونسيين المقيمين بإيطاليا كلما اقتضت الحاجة لمساعدتهم على تجاوز هذا الإشكال.

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع :سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول تعهد وزارة الثقافة بإتمام الدراسات الأولية لمسرح الهواء الطلق بسليانة .

وبعد، أعلنت وزارة أملاك الدولة في 7 مارس 2024 عن تخصيص عقار في ولاية سليانة تبلغ مساحته 10082 متر مربع لفائدة وزارة الثقافة من اجل انشاء مسرح هواء الطلق بالولاية .وقد تعهدت وزارة الشؤون الثقافية بإتمام الدراسات الأولية على ان تتولى بلدية المكان بناء المسرح مع البحث على إيجاد ممولين فماذا أعدت الوزارة؟ وماهي خطتكم من اجل ان يكون المهرجان الدولي بسليانة في مصاف المهرجات الدولية؟

من جهة أخرى تعهدت الوزارة بتوفير مسرح قابل للفك والتركيب للموسم الصيفي لسنة 2024 حتى تتمكن المندوبية الجهوية للثقافة من تنظيم المهرجان الدولي في أفضل الظروف، فهل اعدت الوزارة برنامجا عمليا لتدخلاتها ورزنامة للغرض؟

إجابة السيد الوزير المكلف

بتسيير وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيّدة بسمة الهمامي بخصوص تعهد وزارة الشؤون الثقافية بإتمام الدراسات الأولية لبناء مسرح هواء طلق بسليانة.

المرجع :مراسلتكم الواردة بتاريخ 28 أفريل 2024

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجهت به النائب السيدة بسمة الهمامي بخصوص تعهد وزارة الشؤون الثقافية بإتمام الدراسات الأولية لبناء مسرح هواء طلق بسليانة، يُشرفني إفادة السيدة النائب بالمعطيات التالية :

-على إثر صدور القرار عدد ق-96-2024 المؤرخ في 07 مارس 2024المتعلق بتخصيص عقار لفائدة وزارة الشؤون الثقافية لبناء مسرح هواء طلق بسليانة انعقدت جلسة عمل بمقر ولاية سليانة بتاريخ 07 ماي 2024 تحت إشراف السيد والي سليانة وقد تقرر صياغة اتفاقية بين وزارة الشؤون الثقافية وبلدية سليانة والتنسيق مع كل المتدخلين لإيجاد حلول فنية وقانونية تضمن طريقة التصرف في العقار من طرف بلدية المكان .

وستعمل وزارة الشؤون الثقافية على إنجاز البرنامج الوظيفي ومتابعة الدراسات والأشغال .

-أما فيما يخص توفير مسرح قابل للفك والتركيب فإنه يتعذر اقتناؤه سنة 2024 نظرا لارتفاع كلفته المادية وعدم ترسيم اعتمادات خاصة باقتناء مثل هذه التجهيزات ضمن ميزانية الوزارة .

هذا، وستواصل المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية إسناد المهرجان عن طريق الدعم المالي لكراء المنصة والتجهيزات الركحية اللازمة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب ثابت العابد

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية

الموضوع :حول اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية وفقا لمعايير موضوعية منصفة تضمن حسن التصرف في المال العام من جهة وتشجع قطاع الصحافة الوطنية المكتوبة والالكترونية .

بعد الاطلاع على المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلّق بحرية الصحافة والطباعة والنشر وبعد الاطلاع على المنشور عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 8 أفريل 2016 حول تنظيم اقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية،

أتقدم إلى سيادتكم بسؤالي التالي :

1.المبالغ المخصصة في الميزانية لاقتناء الصحف والمجلات ؟

2.طريقة اقتناء الصحف والمجلات هل هي عن طريق الاشتراكات أم الاقتناء المباشر من الأكشاء ؟

3.لمحة حول الاشتراكات.

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيد الوزير المكلف

بتسيير وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيّد ثابت العابد بخصوص كيفية اقتناء وزارة الشؤون الثقافية للصحف والمجلات .

المرجع :مراسلتكم الواردة بتاريخ 28 أفريل 2024

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد ثابت العابد بخصوص كيفية اقتناء وزارة الشؤون الثقافية للصحف والمجلات والاعتمادات المخصصة لذلك ضمن الميزانية، يُشرفني إفادة السيد النائب بما يلي :

-تُقدر الاعتمادات المخصصة لاقتناء الصحف والمجلات ضمن ميزانية وزارة الشؤون الثقافية بـ ثلاثين ألف دينار (30أد) ويتم مراجعتها حسب الخطط الوظيفية بالوزارة .

-يتم اقتناء الصحف والمجلات من طرف وزارة الشؤون الثقافية أساسا عن طريق الاشتراكات السنوية لدى دور النشر المعنية (الحقائق، الشروق، الأنوار، الصباح، المغرب، لابراس) طبقا للمقاييس الواردة بالمنشور عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 8 أفريل 2016المتعلق بتنظيم اقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية، كما يتم إجراء استشارة قصد التزود ببقية الصحف والمجلات التي لا توفرها دور الطباعة والنشر .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية

الموضوع :النشاط الثقافي بمعتمدية صفاقس الغربية وإحداث دار ثقافة

تحية طيبة،

تضطلع دور الثقافة بدور مهم وحيوي في المشروع الوطني في توعية الشباب من خلال المساعدة على كشف التراث الثقافي والتاريخي الوطني والتعريف به علاوة على بعث الإبداع ونشر الأعمال الفنية والأدبية وتشجيعها .

على الرغم من عزم مصالح وزارة الثقافة في السنوات الأخيرة في تنفيذها للخطة الوطنية الرامية إلى تعميم دور الثقافة في كافة المعتديات بمختلف ولايات الجمهورية، الا اننا نسجل غياب لدار ثقافة بمعتمدية صفاقس الغربية بالرغم من الثقل العمراني والكثافة السكانية العالية للمعتمدية الى جانب وجود الالاف من الطلبة الوافدين على المعتمدية خلال السنة الجامعية .

هذا الغياب لدار ثقافة بمعتمدية صفاقس الغربية يؤثر سلبا على النشاط الثقافي المنجز فيها .حيث من خلال متابعتنا الأشهر الأخيرة لصفحة المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بصفاقس لم تشرف الا على نشاطين اثنين على خلاف الأنشطة المتعددة ببقية المعتمديات بولاية صفاقس.

لذا نتساءل :

1.متى يتم توفير دار ثقافة بمعتمدية صفاقس الغربية ؟

2.في انتظار احداث دار ثقافة ما هو البرنامج على المدى القصير لدفع النشاط الثقافي بالمعتمدية وخاصة بأحيائها ؟

إجابة السيد الوزير المكلف

بتسيير وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيد صابر المصمودي حول النشاط الثقافي بمعتمدية صفاقس الغربية وإحداث دار ثقافة بها .

المرجع: مراسلتكم الواردة علينا بتاريخ 25 أفريل 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد صابر المصمودي بخصوص النشاط الثقافي بمعتمدية صفاقس الغربية وإحداث دار ثقافة بها، يشرفني إفادة السيد النائب بالمعطيات التالية :

-بخصوص إحداث دار ثقافة بمعتمدية صفاقس الغربية :

إن السبب الرئيسي لعدم إحداث دار ثقافة بمعتمدية صفاقس الغربية هو عدم توفير قطعة أرض صالحة لإقامة المشروع المذكور رغم المجهودات المبذولة في هذا الصدد والتي انطلقت منذ سنة 2012، إذ في إطار المشاريع المبرمجة لسنة 2013، تمت مراسلة المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بصفاقس من قبل السيد والي صفاقس بتاريخ 22 أكتوبر 2012 السادة معتمد صفاقس الغربية والمدير الجهوي لأملاك الدولة ورئيس النيابة الخصوصية لبلدية صفاقس للنظر في إمكانية توفير أرض صالحة لبناء دار ثقافة بمعتمدية للتنسيق مع صفاقس الغربية .

-تم التنسيق مع الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بصفاقس والقيام بعدة زيارات ميدانية في مناسبات عديدة لتحديد أرض في الغرض وتم تقديم العديد من المقترحات أهمها :

- ✓ مقر شعبة قديمة تابع لحزب التجمع المنحل وقد تمت مراسلة السيد رئيس لجنة تصفية الأموال والقيم الراجعة لحزب التجمع المنحل بتونس لطلب تخصيص المقر.
- ✓ أرض مجاورة للشعبة وللمدرسة الإعدادية حي النور ومجمع الكليات والمبيتات الجامعية وهي أرض راجعة لملك الدولة الخاص وسبق لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي طلب تخصيص المساحة المذكورة لإقامة مركز جامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بالجهة.
- ✓ جزء من القطعة E بمساحة 3000 م^2
- ✓ أرض على الطريق الرئيسية رقم 14 (طريق المطار) وعلى مدخل وادي الشعبوني بمساحة 3500 م^2
- ✓ أرض بمنطقة حي النور على ملك بلدية صفاقس .
- ✓ أرض تمسح قرابة 4500 م ^{2}(تم تخصيصها لفائدة وزارة التربية والتعليم بمقتضى محضر التخصيص عدد 1038 المؤرخ في 28 ماي 1991 ولم يتم استغلالها من الوزارة المعنية لأكثر من 26 سنة) وخلال جلسة تنموية بمقر معتمدية صفاقس الغربية يوم 14 ديسمبر 2017 شاركت فيها المصالح الفنية للمندوبية الجهوية للشؤون الثقافية ومصالح أملاك الدولة بصفاقس لمتابعة الموضوع تبين أن ملكية هذه الأرض لم تعد محددة إذ كانت مخصصة لوزارتين كانتا مندمجتين هما التربية والتعليم العالي وانفصلا وأصبحت كل وزارة لها وجود قانوني بمفردها وهو ما يتطلب إجراءات عديدة منها رفع التخصيص الأول وإعادة تخصيصه لفائدة وزارة الشؤون الثقافية .

ورغم تعدد المقترحات، غير أنه لم يتم إلى حدّ هذا التاريخ إيجاد أرض مناسبة للمشروع .

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الشؤون الثقافية حريصة على إحداث دار ثقافة بمعتمدية صفاقس الغربية وقد تم إدراج هذا المشروع ضمن مشاريع المخطط الخماسي (2016-2020) في انتظار توفير أرض تستجيب لشروط بناء المشروع .

-بخصوص النشاط الثقافي بمعتمدية صفاقس الغربية :

- **الأنشطة التي تمّ تنظيمها خلال النصف الأول من سنة 2024:**

النشاط	التاريخ	المكان	الأطراف المنظمة
لقاء مع الكاتب نصر سامي عن روايته برلتراس	26 جانفي 2024	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس	المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بصفاقس بالشراكة مع قسم العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس
ليالي رمضان: الدورة الثانية	من 14 إلى 16 مارس 2024	فضاء قرين تياتربحي البحري	فضاء قرين تياتر بالشراكة مع المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بصفاقس
عرض سيرك لشركة جوكر برود	18 مارس 2024	دائرة حي الحبيب	المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بصفاقس
عرض مسرحي عرائسي"حضن العالم " لمركز الفنون الدرامية والركحية بصفاقس	21 مارس 2024	دائرة حي الحبيب	بلدية صفاقس بالشراكة مع مركز الفنون الدرامية والركحية بصفاقس
عرض موسيقي للفنانة بثينة	02 أفريل 2024	الحي الجامعي الياسمين	وزارة الشؤون الثقافية

القلصي في إطار التظاهرة الوطنية "فوانيس ثقافية جامعية" في دورتها الثانية		بصفاقس	
عرض مسرحي "plan B" لشركة أرطو للإنتاج بمدنين في إطار التظاهرة الوطنية "فوانيس ثقافية جامعية " في دورتها الثانية	04 أفريل 2024	المركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بصفاقس	وزارة الشؤون الثقافية
لقاء مع الكاتبة أم الزين بن شيخة عن روايتها صياد الغروب	23 أفريل 2024	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس	المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بالشراكة مع قسم العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس
عرض موسيقي لمجموعة نغمات لطيفة بقيادة الفنانة لطيفة الطرابلسي	25 أفريل 2024	الحي الجامعي ابن الجزار	المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بصفاقس

- **<u>المشاريع التي سيتم تنظيمها على المدى القريب والمتوسط والبعيد سنة2024 :</u>**

-ستعمل المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بصفاقس في الفترة القريبة القادمة على تنسيق تنظيم الأنشطة والتظاهرات مع الفضاء الثقافي الخاص" قرين تياتر "الموجود بحي البحري، ومع بلدية صفاقس وهياكل الدوائر البلدية مرجع نظرها وذلك في سياق نظرة استشرافية لإبرام شراكة بين القطاعين العام والخاص .

-ستعمل المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بصفاقس على التنسيق مع السلط المحلية وهيئات المنظمات الوطنية والجمعيات الثقافية الموجودة بالمعتمدية لبرمجة أنشطة ثقافية على المدى المتوسّط والبعيد .هذا مع العلم أنّه لم ترد على مصالح المندوبية مقترحات مشاريع برامج تظاهرات ثقافية بالمنطقة من أيّ من الأطراف سالفة الذكر .

-تسعى مصالح المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بصفاقس على تعزيز شراكاتها مع مختلف المؤسسات التربوية والجامعية الموجودة بالمعتمدية خلال افتتاح الموسم الدراسي والجامعي والثقافي القادم، اعتبارا لكون الفترة القريبة القادمة هي فترة خاصة بالامتحانات الوطنية والمدرسية والجامعية .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية أتقدم الى سيادتكم بسؤال كتابي حول طلب عروض اشهار معرض الكتاب لسنة 2024 في اللوحات الاشهارية العادية والديجيتال Affichage Urbain statique et digital

تحية وبعد،

حيث تقدمت عدد 2 شركات خاصة مختصة في مجال الاشهار واللوحات الاشهارية في الطريق الى المؤسسة الوطنية لتنمية التظاهرات الثقافية والمهرجانات كداعم لمعرض الكتاب من خلال تقديم خدماتها بالمجان ايمانا منها بأهمية معرض الكتاب وانخراطها في معاضدة جهود الدولة لنشر الثقافة والترويج لمعرض الكتاب

مع العلم أن الشركتين تعتبر من اهم عدد 2 شركات في تونس في مجالها ولها أكبر عدد من اللوحات الاشهارية ولها العقد الحصري مع شركة نقل تونس في الاشهار على وسائل النقل

حيث تم مد الشركة فالبداية بعقد للإمضاء على أساس أنه تم الاتفاق على تقديم خدماتها بالمجان

إلا أنه تم بعدها بيوم الاتصال بمسؤول الشركة وتحولت المديرة المسؤولة على المؤسسة الوطنية لتنمية التظاهرات الثقافية والمهرجانات ومطالبته بمدهم بوثائق تثبت عقود استغلالهم للوحات الاشهارية التابعة للشركة في مقر شركة الاشهار وتم مدها بكل الوثائق الازمة

إلا أنه رغم كل ذلك قامت المؤسسة الوطنية لتنمية التظاهرات الثقافية والمهرجانات بتنزيل طلب عروض اول يخص الترويج لمعرض الكتاب 2024 في الجمهورية التونسية الامر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الشركة التي تقدمت وعرضت خدماتها بالمجان لأنها الشركة الوحيدة التي لها لوحات اشهارية في العديد من الولايات

إلا أن المؤسسة الوطنية لتنمية التظاهرات الثقافية والمهرجانات قامت في مرحلة ثانية بتزيل طلب عروض ثاني يلغي الأول يتمثل في طلب الترويج لمعرض الكتاب بتونس الكبرى فقط والذي أرسى على شركة اخري بمبلغ مالي يفوق 100 ألف دينار من ميزانية الوزارة

- ماهي أسباب تنزيل طلب عروض في حين أن هنالك من تقدم لعرض خدمات بالمجان لا يكلف لمجموعة الوطنية دينار واحد؟
- من المسؤول عن مثل هذه الصفقات؟
- لماذا يتم تكليف نفس الشركة منذ سنوات دون طلب عروض؟ سنوات 2023 و 2022
- ماهي تكاليف الاشهار بالتفصيل لمعرض الكتاب 2024 لسنة ونتيجة طلب العروض
- لماذا لم يتم اعتماد الشركات التي تقدمت بالمجان؟
- ماهي تكاليف الاشهار بالتفصيل لمعرض الكتاب سنة 2023 و 2022

شكرا على كل ما تبذلونه ونتطلع إلى مواصلة عملنا المشترك بروح التعاون والتفاني .

إجابة السيد الوزير المكلف

بتسيير وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيد محمد أمين الورغي بخصوص الإشهار الحضري والرقمي للدورة 38 لمعرض تونس الدولي للكتاب .

المرجع :مراسلتكم الواردة بتاريخ 28 أفريل 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيّد محمد أمين الورغي بخصوص الإشهار الحضري والرقمي للدورة 38 المعرض تونس الدولي للكتاب، يُشرفني إفادة السيد النائب بعناصر الإجابة المقدّمة من طرف المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية كما يلي :

- **بخصوص اعتماد طلبات العروض وعدم قبول العروض المجانية لتأمين خدمات الإشهار:**

تحرص المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية على توخي الحذر بخصوص العروض المجانية التي تقدمها بعض الشركات بصفة تلقائية لتقديم خدمات مرتبطة بتنظيم التظاهرات الثقافية والفنية، ويرجع ذلك أساسا إلى صعوبة التأكد من جدية هذه العروض مما يُفقد المؤسسة كل الضمانات الأساسية لحسن تنفيذ الخدمات المطلوبة .

وفي المقابل دأبت المؤسسة على فتح باب المنافسة الحرّة والنزيهة بين كل الناشطين في مجال الإشهار للحصول على أفضل العروض بأقل كلفة ممكنة، وذلك وفق التمشي التالي :

✓ تحديد سقف مالي أقصى لقيمة الخدمات تلتزم به الشركات الراغبة في المشاركة والذي عادة ما يكون دون القيمة المالية المنتظرة للعروض .

✓ تقديم الشركات أفضل العروض الممكنة والتي يكون الجزء الأهم منها في إطار الاستشهار والجزء الآخر يتم فوترته في حدود السقف المالي الأقصى المشار إليه .

✓ اعتماد معايير موضوعية في المفاضلة بين العروض المقدمة ترتكز خاصة على

-عدد الركائز واللوحات الإشهارية المقترحة .

-المساحة الإشهارية الجملية المقترحة

-التوزيع الجغرافي للركائز واللوحات الإشهارية بما يمكن من تغطية أكبر عدد ممكن من المناطق .

-أهمية مواقع الركائز واللوحات الإشهارية المقترحة .

وتتولى المؤسسة إعداد التقارير ومتابعة تنفيذ الخدمات وذلك بالتنسيق التام مع المسؤول عن الإعلام والاتصال بالهيئة المديرة للمعرض (أو التظاهرة موضوع الاستشارة)

- **بخصوص تكاليف الإشهار المعرض تونس الدولي للكتاب خلال سنوات 2022 و2023 و2024**

-سنة 2022: لم يتم تنظيم معرض تونس الدولي للكتاب باعتبار تنظيم الدورة 36 في أواخر سنة 2021 وتقدر تكاليف الإشهار بالنسبة لهذه الدورة في حدود 40 أ.د بالنسبة للإشهار الحضري و30 أ.د بالنسبة للإشهار الرقمي

-سنة 2023: قدرت تكاليف الإشهار في إطار الدورة 37 من معرض تونس الدولي للكتاب بـ 40 أ.د بالنسبة للإشهار الحضري، و 30أ.د بالنسبة للإشهار الرقمي.

-سنة 2024: كانت تكاليف الإشهار في إطار الدورة 38 في حدود 70أ.د بالنسبة للإشهار الحضري و25 أ.د بالنسبة للإشهار الرقمي.

- **بخصوص تكليف نفس الشركة لتنفيذ خدمات الإشهار .**

تم منذ سنة 2021 إجراء **21 استشارة** للتزود بخدمات الإشهار في مختلف التظاهرات الثقافية وفق الصيغة المشار إليها أنفا، وقد تم على ضوء نتائجها، إسناد تنفيذ الخدمات المطلوبة إلى مؤسسات مختلفة .

أما بالنسبة لمعرض تونس الدولي للكتاب، فقد أسند تنفيذ خدمات الاشهار بناء على نتائج الدعوة للمنافسة كما يلي :

-الدورة 36 : مؤسسة IMS فيما يتعلق بالإشهار الحضري، ومؤسسة DIGITU في ما يتعلق بالإشهار الرقمي .

-الدورة 37 : فيما أسند تنفيذ الخدمات الى مؤسسة ODV + فيما يتعلق بصنفي الإشهار .

-الدورة 38 : مؤسسة +odv في ما يتعلق بالإشهار الحضري و مؤسسة media in في ما يتعلق بالإشهار الرقمي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ المديرة العامة للمؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية لم تتحوّل إلى مقرّ أيّة شركة إشهار للتثبت من وثائقها أو عقودها .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب المختار عبد المولى

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

نتشرف بأن نحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

في إطار المحافظة على المنشآت العمومية والخاصة منها الثقافية، أتشرف بإعلامكم أن وضعية دار الثقافة برمادة من ولاية تطاوين متردية للغاية وتشكل خطرا على مرتاديها باعتبارها المتنفس الوحيد لهم وتستقطب عددا لا بأس به من الأطفال وشباب المنطقة والعملة .

السؤال :هل تمت دارسة وإعادة تهيئة وبناء دار ثقافة نموذجية بالرمادة،

وفي صورة برمجة ودراسة من قبل مصالحكم المختصة فمتى سيتم الهدم وانطلاق الأشغال لدار ثقافة جديدة بحلة نموذجية مطابقة للمواصفات العصرية وتكون دافع للثقافة في المنطقة والنهوض بالمستوى الثقافي في منطقة تساوي ربع الجمهورية جغرافيا .

والسلام

إجابة السيد الوزير المكلف

بتسيير وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع :إجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد مختار عبد المولى

المرجع :إحالتكم عدد ص- 2024-26-3000- 0001207 الواردة بتاريخ 25 أفريل 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد مختار عبد المولى حول مشروع هدم وإعادة بناء دار الثقافة رمادة، يشرفني إفادة السيد النائب بأنه تمّ التنسيق مع الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بتطاوين باعتبارها صاحب المنشأ المفوض وقد أفادتنا بأن المشروع المذكور في مرحلته الأخيرة حيث سيتم إتمام إجراءات طلب العروض والدعوة للمنافسة قبل يوم 15 ماي 2024 بتكلفة إنجاز جملية تقدر بحوالي 3.5 مليون دينار .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية

تفتقد دار الثقافة بمعتمدية وادي الليل إلى الحراسة في فترتي الليل والنهار للحفاظ عليها فمتى يتم تعيين حارس بها وخاصة في الفترة الليلية باعتبار أن البناية جاهزة وتعتبر مكسبا ثمينا ومشروعا نموذجيا لأهل الجهة لم يتم استغلاله إلى الآن نظرا لما سبق ذكره؟

والسلام

إجابة السيد الوزير المكلف

بتسيير وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع :إجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيدة مريم الشريف

المرجع :إحالتكم عدد ص- 2024-26-3000- 0001207 الواردة بتاريخ 25 أفريل 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجهت به النائب السيدة مريم الشريف حول افتقاد دار الثقافة بوادي الليل إلى حارس ليلي وهو ما حال دون استغلالها، يشرفني إفادة السيدة النائب بأن السبب الرئيسي لعدم البدء في استغلال دار الثقافة وادي الليل كمشروع ثقافي نموذجي، يعود أساسا إلى تأجيل موعد استلامها الوقتي حيث تم على هامش الجلسة التي جمعت المصالح المختصة بالمندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بوادي الليل بشركة المقاولة Chb-architecture المنعقدة بتاريخ 30 أفريل 2024، رصد مجموعة من التحفظات تخص إجراءات تجهيز المؤسسة بالطاقة الشمسية والذي يعود إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز .

هذا وتسعى الوزارة إلى تعيين حارس في القريب العاجل .

والســـلام

السؤال الكتابي

للنائب مسعود قريرة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي .

الموضوع :صعوبة الوضع الثقافي بجرجيس .

أعلمكم هذه الصعوبات مطالبا بخطة دقيقة للتغلب عليها .

1-أشغال صيانة داخل دار الثقافة لم تكتمل رغم انطلاقها منذ 3سنوات

2- المكتبة العمومية مغلقة أمام روادها للقيام بإصلاحات تتعلق بالسقف .

3- أشغال المتحف لم تكتمل ويكاد يعتبر خارج الخدمة

4- المسرح البلدي مغلق في انتظار اختبار لمعرفة صلوحيته من عدمها

5-قاعة السنيما مغلقة

6- الحفريات بمدينة زيطا الأثرية متوقفة ولا نعلم بوجود تواريخ لاستئنافها .

7- وجود عديد المواقع الأثرية تحت المائية بجهة جرجيس لم تفكر الوزارة بعد في كشفها بعضها يرجع إلى العهدين القرطاجي والروماني وبعضها الآخر إلى الحرب العالمية الثانية حيث تم إغراق عدة سفن ألمانية من قبل الحلفاء قريبا من جرجيس وجربة ويروي الأهالي قصصا عن نجاة البحارة الألمان .

سيدي الوزير أطلب من سيادتكم دراسة هذه الأوضاع ومدي بتصورات وزارتكم العاجلة والآجلة لمعالجتها .

ولكم الشكر المسبق .

والسلام

إجابة السيد الوزير المكلف

بتسيير وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع:إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيد مسعود قريرة حول الوضع الثقافي بجرجيس من ولاية مدنين .

المرجع: مراسلتكم الواردة علينا بتاريخ 25 أفريل 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد مسعود قريرة حول الوضع الثقافي بجرجيس من ولاية مدنين يشرفني إفادة السيد النائب بالمعطيات التالية:

-بخصوص عدم اكتمال أشغال الصيانة بدار الثقافة بجرجيس :

تم إدراج دار الثقافة بجرجيس ضمن مشروع تهيئة وصيانة باعتمادات تقدر بـ 1.200 ألف دينار، إلا أن الأشغال لم تنطلق بعد ذلك أن طلب العروض الخاص بالمشروع الذي تم نشره من طرف المجلس الجهوي بولاية مدنين بتاريخ 30 ديسمبر 2023 لم يكن مثمرا نظرا لعدم مشاركة مقاولين وجاري العمل على نشر طلب العروض للمرة الثانية .

هذا وقد قامت المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بمدنين بالاشتراك مع بعض الجمعيات والمتطوعين ببعض الإصلاحات الطفيفة الخاصة بالصيانة.

-**بخصوص إغلاق المكتبة العمومية بجرجيس:**

أدت الكميات الهامة من الأمطار التي شهدتها الجهة خلال شهر ديسمبر 2023 إلى تسرب المياه من سطح المكتبة العمومية بجرجيس وتضرر أجزاء هامة من بناية المؤسسة، خاصة الشبكة الكهربائية.

ونظرا لما يشكله ذلك من تهديد السلامة موظفي المؤسسة وزوارها، تم إغلاق المكتبة وتوفير فضاء وقتي للمكتبة (قاعة كبيرة للأطفال والشباب والكهول) بمقر دار الثقافة ابن شرف بجرجيس لتقديم خدمات المناولة وإعارة الكتب لفائدة الرواد.

وتزامن هذا الإجراء مع نشر طلب العروض الخاص بأشغال تهيئة وتوسعة للمكتبة العمومية وذلك يوم 08 ديسمبر 2023، ولكنه لم يكن مثمرا حيث لم يرد على المجلس الجهوي بمدنين أي عرض وهو ما جعل المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بمدنين تطالب المصالح المعنية للتسريع بنشر طلب عروض للمرة الثانية .

-**بخصوص عدم استكمال أشغال المتحف:**

ما تمت تهيئة الفضاء بمتحف جرجيس ليصبح صالحا للعرض منذ سنة 2003، كما أقيمت أشغال ترميم لقبو الكنيسة تحت إشراف المعهد الوطني للتراث منذ سنة2010 وهو ما استوجب غلق ثلثي الفضاء المخصص للعرض المتحفي .

هذا وقد تم رصد اعتماد قدره 44 ألف دينار لأشغال صيانة الأسطح خلال الفترة الممتدة بين 03 مارس 2023 و19 أوت 2023 مع العلم أن هذا الاعتماد لا يكفي لإتمام مشروع ترميم وصيانة المعلم حسب تقارير خبراء مختصين في الهندسة المدنية .

-**بخصوص إغلاق المسرح البلدي:**

ترجع ملكية المسرح البلدي بجرجيس إلى بلدية المكان وقد قامت بغلقه منذ عدة سنوات باعتباره غير صالح لاحتضان الأنشطة الثقافية وآيلا للسقوط حسب تقرير اختبار مكتب مراقبة مختص .

وأمام تواصل غلقه لعدة سنوات قامت المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بمدنين خلال الأشهر القليلة الماضية بمساعي حثيثة لمطالبة بلدية المكان للقيام بما يلزم لإعادة استغلال هذا الفضاء .وقد تجاوبت البلدية مع مطالب المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بمدنين وأذنت مؤخرا لمكتب مراقبة مختص لإعادة اختبار المبنى مرة ثانية، وعلى إثر المعاينة الأولية أكد مكتب المراقبة سلامة المبنى -مبدئيا -وصلاحيته في انتظار صدور التقرير النهائي .

-**بخصوص إغلاق قاعة السينما:**

القاعة مهدمة ومغلقة منذ سنوات وهي محل نزاع بين البلدية وبعض الخواص وتتطلب إعادة البناء بالكامل .

-**بخصوص إيقاف الحفريات بمدينة زيطا وعدم اكتشاف عديد من المواقع الأثرية تحت المائية بجهة جرجيس:**

انتهى المشروع القديم لموقع زيطا والمتمثل في حفريات وبحوث ميدانية في موقع " زيطا توفات "وهي الآن في طور النشر .كما تم تخصيص اعتماد قدره 25 ألف دينار لمواصلة الحفريات والبحوث الميدانية لإحياء" ساحة الفوروم ."

هذا وتجدر الإفادة أنه في إطار البحوث الوطنيّة وبحوث التعاون الدولي بين المعهد الوطني للتراث وجامعة كاليفورنيا الامريكية صدرت نشريات ومقالات علمية حول موقع " زيطا توفات "في عدد من المجلات المحكمة في تونس وفي الخارج .

والســلام

السؤال الكتابي

للنائبة نورة الشبراك

الموضوع :سؤال كتابي حول تثمين المنطقة الأثرية بالحطوبة وبكير بمعتمدية قربة .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

وبعد، في إطار الحرص على الحفاظ على الخصوصية التاريخية والحضارية لمنطقة معتمدية قربة نظرا لما تزخر بها من مواقع أثرية بمنطقتي الحطوبة وبكير طريق منزل تميم حيث تبدو واضحة للعيان اللوحات الفسيفسائية على الأرضيات .

ويشرفني في هذا الإطار أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

•هل بالإمكان التفضل بإعطاء الإذن لمصالحكم المختصة قصد رصد وتثمين المناطق الأثرية للحفاظ عليها بمنطقتي الحطوبة وبكير بمعتمدية قربة .

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير .

إجابة السيد الوزير المكلف

بتسيير وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع :إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل السيّدة النائب نورة الشبراك بخصوص تثمين المنطقة الأثرية الحطوبة وبكير بمعتمدية قربة .

المرجع: مراسلتكم عدد 0000975

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجهت به السيّدة النائب نورة الشبراك بخصوص تثمين المنطقة الأثرية الحطوبة وبكير بمعتمدية قربة، وبعد التنسيق مع مؤسستي المعهد الوطني للتراث ووكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية، يُشرفني إفادة السيدة النائب بالمعطيات التالية :

- تولت المصالح المختصة بالمعهد الوطني للتراث مهمة تفقد ومعاينة ميدانية لمنطقة بكير والحطوبة والتي تضم موقعين أثريين وهما :

-المقابر الأثرية القديمة بديار الحجاج وهو معلم مرتب منذ 03 مارس 1915، ويشكو من وجود بعض الأشجار والنباتات الشوكية، إضافة لتراكم الفضلات المنزلية نظرا لعدم وجود أعوان للمعهد الوطني للتراث بقربة .

-الحمام الروماني بالحطوبة وهو معلم أثري تمّ اكتشافه في بداية التسعينات على إثر حفريات أنجزت في إطار اتفاقية تعاون بين المعهد الوطني للتراث وجامعة منوبة .

ويعتزم المعهد الوطني للتراث إنجاز التالي :

-توجيه فريق الرفع الطوبوغرافي لتحيين تحديد المعلمين الأثريين

-إنجاز رفع هندسي وتقني للشواهد الأثرية

-إعداد ملف حماية للحمام الروماني بالحطوبة

-تقديم ملف الحماية أمام اللجنة الوطنية للتراث لإدراجه ضمن قائمة المعالم المحمية،

-توجيه طلب لرئيس الدائرة الجهوية لديوان قيس الأراضي والمسح العقاري بولاية نابل لإنجاز مثال أشغال خاصة ومختلفة (TPD)

-تقديم طلب للمدير الجهوي لأملاك الدولة والشؤون العقارية بولاية نابل لتوفير بحث عقاري للمعلمين في إطار إعداد ملفات التسوية العقارية، بعد إنجاز مثال الأشغال الخاصة والمختلفة

-توجيه طلب لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لتخصيص المعلمين كملك عمومي أثري باسم المعهد الوطني للتراث

-برمجة مهام ميدانية لتقنيين مختصين للتعهد باللوحات الفسيفسائية بموقع الخطوبة

-التنسيق مع المصالح البلدية للتعهد الدوري للمعلمين وإمكانية إنجاز سور للحماية .

أما بخصوص وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية فإنها لا تتدخل إلا بالمواقع الراجعة بالنظر للمعهد الوطني للتراث وذلك بعد إتمام جميع الحفريات والأسبار الضرورية لاستبيان المخزون الأثري وحدوده العقارية

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي

بعد التخلص من الحواجز أمام وزارة الداخلية كنا ننتظر بالقصرين نزع الحواجز أمام منطقة الشرطة بشارع 14 جانفي خاصة وأن هذا الشارع طريق حيوية تؤدي إلى المستشفى الجهوي .

شارع 14 جانفي شارع تجاري به عدة مقاهي ومطاعم، محلات تجارية خدماتية، محطة بنزين...

كل هذه المحلات تصبح معزولة التنقل إلى المستشفى الجهوي يصبح عسيرا ضف إلى ذلك تنقل السكان إلى ديارهم بين الضفتين.

الحواجز أيضا موجودة أمام ثكنة النظام العام " BOP" بشارع رئيسي حيوي يعزل أحياء سكنية كبرى عن وسط المدينة ليلا .

وعليه سيدي الوزير نتقدم بالسؤال التالي :

متى ستشرعون بنزع هذه الحواجز التي تعطل مصالح المواطن بالقصرين؟

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" حاتم اللباوي "عن القصرين الشمالية- الزهور

ملخص السؤال :

"حول طلب نزع الحواجز من أمام منطقة الأمن الوطني بشارع 14جانفي ومن أمام ثكنة وحدات التدخل حيث أنها تعزل المرافق الحيوية الموجودة هناك من الأحياء السكنية ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

في نطاق حماية وتأمين المقرات الأمنية المنتصبة بمرجع نظر إقليم الأمن الوطني بالقصرين، يتم اعتماد وضع الحواجز الأمنية بالواجهة الأمامية لمقر الإقليم الكائن بشارع 14 جانفي بداية من الساعة 20.00 ليلا إلى صبيحة اليوم الموالي على الساعة 06.45 صباحا مع فسح المجال من الجهة المقابلة للمارة فقط .ذلك أن الحركة تشهد انخفاضا على مستوى وتيرتها .

ويتم تحويل حركة المرور من شارع 14 جانفي إلى شارع الحبيب بورقيبة عبر الشارع المجاور للإقليم لا يتجاوز 50 متر، أما المسافة التي يتم غلقها بشارع 14 جانفي لا تتجاوز مسافة 18 متر وتبقى حركة المرور المؤدية إلى جميع المرافق والمساكن من الجهتين متاحة لكافة الوسائل باستثناء المسافة المغلقة والمقابلة للمقر.

كما تجدر الإشارة إلى أن الوحدات الأمنية لم تسجل ما يثير تذمرات من قبل المتساكنين أو أصحاب المحلات التجارية المجاورة، علما وأن الاحتياطات الأمنية المتخذة تندرج في إطار التوقي من مختلف التهديدات والمخاطر الإرهابية ومواصلة تدعيم الاحتياطات والتدابير الأمنية المستوجبة درءا لأي أعمال نوعية قصد استهداف الوحدات الأمنية والافراد.

وأمام ارتفاع وتيرة التهديدات الإرهابية والكشف عن مخططات العناصر المتحصنة بالفرار، فإن الوحدات الأمنية هناك تقدر بأنه من غير المجدي نفعا، خلال الوقت الراهن، رفع الحواجز الموضوعة خلال الفترة الزمنية المحددة ليلا.

هذا، وتبقى مجهودات وزارة الداخلية متواصلة بالتنسيق مع الوحدات العسكرية ومكونات اللجنة الجهوية للاستعلام للحد والقضاء على الظواهر المخلة بالنظام العام والتهديدات الإرهابية.

السؤال الكتابي

للنائبة سنياء بن المبروك

الموضوع :حول التدقيق في عملية الانتدابات بلدية الكرم .

بعد التحية،

بالرجوع لأحكام الأمر عدد 591 لسنة 2023 مؤرخ في 21 سبتمبر 2023والمتعلق بإجراء تدقيق شامل لعمليات الانتداب والادماج بالوظيفة العمومية والهيئات والمؤسسات والمنشآت العمومية .

وأمام تزايد عدد الانتدابات في السنوات الأخيرة دون الخضوع لشرط التناظر وفي إطار تجسيد البرنامج الوطني لتطهير الإدارة .فإننا نتوجه لسيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

-1-أين وصلت أعمال لجان التدقيق في الانتدابات الأخيرة في بلدية الكرم ؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة "سنياء بن المبروك" عن الكرم

ملخص السؤال:

"حول التدقيق في عملية الانتدابات ببلدية الكرم."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

يرجع التدقيق في عملية الانتداب بالنظر إلى اللجان المكلفة بالتدقيق الشامل لعمليات الانتداب والإدماج بالوظيفة العمومية طبقا لأحكام الأمر عدد 591 لسنة 2023 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023 المتعلق بإجراء تدقيق شامل لعمليات الانتداب والإدماج بالوظيفة العمومية والهيئات والمؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات المساهمة العمومية وسائر الهياكل العمومية الأخرى والمنجزة من 14 جانفي 2011 إلى 25 جويلية 2021.

ولضمان نجاعة النتائج وفاعليتها، يتعين إرجاء النظر بخصوص الموضوع إلى حين صدور المخرجات النهائية لمهمة اللجان المكلفة بإجراء التدقيق الشامل لعمليات الانتداب والإدماج في الهياكل المنصوص عليها بالفصل الأول من الأمر المشار إليه وذلك في إطار تقرير ختامي يرفعه رئيس لجنة القيادة في أجل شهر واحد من تلقيه تقارير لجان التدقيق، إلى سيادة رئيس الجمهورية .

تجدر الإفادة بأن وزارة الداخلية ستتولى سحب قرارات الإدماج أو الانتداب التي ثبت في شأنها عدم احترام الشروط والإجراءات المحددة في النصوص التشريعية والترتيبية المنطبقة عليها أو التي ثبت اتخاذها بناء على شهائد علمية مزورة أو غير مطابقة لشروط الإدماج أو الانتداب، وذلك بصرف النظر عن التتبعات الجزائية مهما كانت صفة المعني بالإجراء تطبيقا لأحكام الفصل 7 من نفس الأمر وذلك في إطار سيادة القانون وفرض احترامه .

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي.

الموضوع :حول سد شغور منصب عمدة لعمادات : سكرة - مركز شاكر .

تحية طيبة،

وبعد اعتبار الأهمية الدور الذي يضطلع به العمدة في مساعدة المصالح والهياكل الإدارية العمومية على مباشرة مهامها وكذلك في الإحاطة الاجتماعية بالمواطنين وتوجيههم ومساعدتهم في قضاء شؤونهم وما يلعبه دور منصب العمدة من همزة وصل بين المواطنين ومختلف الإدارة

السؤال :

متى سيتم سد هذا الشغور؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" صابر "المصمودي "عن صفاقس الغربية

ملخص السؤال :

"حول طلب سد الشغور الحاصل في خطة عمدة بمنطقتي سكرة ومركز شاكر من معتمدية صفاقس الغربية ."

نص الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأن التسميات في سلك العمد تقتضي إتباع جملة من الإجراءات وخاصة منها التحري في شأن المترشحين والتأكد من استقلاليتهم وعدم انحيازهم لأي حزب أو جهة سياسية معينة فضلا عن نزاهتهم وإشعاعهم في مناطقهم، وهي على هذا الأساس تستغرق حيزا زمنيا معقولا وبعيدا عن التسرع في أخذ القرار لما للعمدة من دور في مديد المساعدة إلى مختلف المصالح الإدارية والعدلية والمالية بغية إعانتها في مباشرة مهامها كما أنه مكلف بالسهر على مصالح منظوريه وإعانتهم في علاقاتهم مع الإدارة وإرشادهم وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل طبقا لأحكام القانون عدد 52 لسنة 1975 مؤرخ في 13 جوان 1975 يتعلق بضبط مشمولات الإطارات العليا للإدارة الجهوية، إضافة إلى أن العمدة يتمتع بصفة ضابط الشرطة العدلية في حدود منطقته الترابية طبقا للفصل 15 من مجلة الإجراءات الجزائية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تتم حاليا بالتنسيق مع مصالح ولاية مدنين دراسة مجموعة من الترشحات الخطة عمدة بعدة مناطق ترابية بالولاية بغاية تسديد الشغورات الحاصلة بها بعد استيفاء الإجراءات القانونية ذات العلاقة بما يضمن تقريب الخدمات من المواطن وخدمة الصالح العام .

وبالتالي، سوف يتم تسديد الشغورات المذكورة في أقرب الآجال الممكنة.

السؤال الكتابي

للنائب عز الدين التايب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي :

نظرا لكثرة أعمال العنف والشغب والبراكاجات بمنطقة الزهروني وللقضاء انتشار ظاهرة المخدرات بالقرب من المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية فمتى يتم بعث مركز شرطة أو منطقة مع العلم وأنه يوجد على ذمة المجلس الجهوي أرض معدة لبناء إداري، كما نطلب من سيادتكم إيجاد حل للقضاء على الانتصاب الفوضوي بشارع النخيل .

تفضلوا سيدي بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" عز الدين التايب "عن الحرائرية

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 26 أفريل 2024حول بعث مركز شرطة أو منطقة بمنطقة الزهروني نظرا لكثرة أعمال العنف والشغب وطلب إيجاد حل للقضاء على الانتصاب الفوضوي بشارع النخيل والذي تفرعت عنه عدد 02 أسئلة فرعية كالآتي :

ملخص السؤال الفرعي رقم 1:

"حول النظر في مدى إمكانية إحداث مركز شرطة أو منطقة أمن وطني للقضاء على أعمال العنف والشغب والبراكاجات والقضاء على ظاهرة المخدرات ."

نص الإجابة :

تتكون معتمدية الحرارية من عدد 09 عمادات وتمتد على مساحة 2253هكتار ويتجاوز عدد سكانها 300 ألف ساكن، وهي ذات طابع شعبي (حيث تتضمن عديد المحلات التجارية للملابس المستعملة بالجملة، محلات بيع المواد الغذائية بالجملة، سوق الخردة، عدد 09 بنوك، مكتب بريد...) وتنقسم ذات المعتمدية بين مرجع نظر منطقة الأمن الوطني بالسيجومي) مركز الأمن الوطني بالزهروني ومنطقة الحرس الوطني بتونس (مركز الحرس الوطني حي بن يونس، مركز الحرس الوطني بالعقبة ومركز الحرس الوطني بجي حواص)

هذا، وسيتم النظر في مقترح احداث مركز أمن وطني ثان بالمنطقة يتقاسم الخدمات مع مرجع نظر مركز الأمن الوطني بالزهروني لمزيد احكام التغطية الأمنية به وتقديم الخدمات للمواطن في أحسن الظروف .

ملخص السؤال الفرعي رقم 2:

"حول الإجراءات المتخذة للقضاء على الانتصاب الفوضوي ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي:

سبق وأن تم عقد جلسة بمقر معتمدية الحرائرية بحضور كل من السادة معتمد المكان العمد، ممثلي منطقة الأمن الوطني بالسيجومي حيث تم خلالها التطرق إلى كيفية التصدي لظاهرة الانتصاب الفوضوي ومنها تم القيام بمعاينة ميدانية لشارع النخيل وسوق الزهروني وتم التنبيه على بعض المنتصبين بالطريق العام، حيث تم التحاور مع باقي المنتصبين من قبل معتمد الجهة وأبدوا امتثالا في صورة إيجاد أماكن انتصاب منظمة .

هذا، ويتواصل برمجة حملات أمنية بشارع النخيل الزهروني وبصفة يومية للقضاء على ظاهرة الانتصاب الفوضوي وتنظيم السوق في نطاق القانون واحترام المواطن، كما يتم في ذات السياق التنسيق مع السلط المحلية لإيجاد حلول جذرية للقضاء على هاته الظاهرة.

السؤال الكتابي

للنائبة مهى عامر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: حول إمكانية تعويض منتدب متعاقد في إطار البرنامج الخصوصي لتدعيم الموارد البشرية بالبلديات المحدثة .

سيدي الوزير،

في إطار البرنامج الخصوصي لتدعيم الموارد البشرية بالبلديات المحدثة تم انتداب 03 أعوان متعاقدين على إثر مناظرة خارجية بالاختبارات حيث باشروا عملهم منذ 08 أوت 2023.

إلا أنه وبتاريخ 01 ديسمبر 2023 تقدّمت السيدة (هـ ج) رتبة تقني متعاقد اختصاص هندسة مدنية بمطلب استقالة حظي بموافقة بلدية المنيهلة ونظرا لقلة الموارد البشرية وخاصة الفنيّة ببلدية المنيهلة فالمرجو منكم التفضل بالإذن لمصالحكم المختصة قصد إمكانية تعويضها بالمترشح الذي يليها في رتبة تقني اختصاص هندسة مدنية والمدرّج بالقائمة التكميلية .

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة" مهى عامر " عن المنيهلة

ملخص السؤال :

"حول إمكانية تعويض منتدب متعاقد في إطار البرنامج الخصوصي لتدعيم الموارد البشرية بالبلديات المحدثة"

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

لوحظ من خلال المراسلات الموجهة من العديد من البلديات تجاوز أجل الستة أشهر التي تخول العمل بالقائمة التكميلية بعد التصريح بالنتائج النهائية والمنصوص عليها بمنشور الوزير الأول عدد 259الصادر بتاريخ 07 سبتمبر 1998.

وسعيا من وزارة الداخلية نحو تجاوز الإشكال الراهن يتم الآن العمل على إعداد مشروع استشارة سيتم توجيها في الغرض إلى مصالح رئاسة الحكومة (الإدارة العامة للمصالح الإدارية والوظيفة العمومية) قصد إفادتنا بخصوص مدى إمكانية لجوء البلديات التي تجاوزت المدة المحددة للعمل بالقائمات التكميلية (06 أشير) لتعويض الإطارات المستقيلة

وتبقى وزارة الداخلية تتابع عن كثب مال هذه الاستشارة للنظر في مدى شرعية العمل بالقائمة التكميلية بعد انتهاء أجل الستة أشهر.

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي

الموضوع :طلب تعيين معتمد بمعتمدية العلا القيروان

تحية طيبة،

أتشرف بإعلامكم أنّ معتمدية العلا من ولاية القيروان تفتقر منذ مدة إلى وجود معتمد لأسباب مجهولة ويتم تسييرها عن طريق معتمد بالنيابة وهذا لا يخدم الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالجهة وهو يتسبب في تعطيل مصالح المواطنين .

متى يتم تعيين معتمد بصفة رسمية بمعتمدية العلا ولاية القيروان؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب وليد "حاجي "عن العلا-حاجب العيون

ملخص السؤال :

"حول طلب تعيين معتمد بمعتمدية العلا بولاية القيروان ."

نص الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأنه يتم العمل على مستوى مصالح وزارة الداخلية بكل -ثبات وتبصر بعيدا عن التسرع في أخذ القرار على تسديد الشغورات المسجلة ببعض المعتمديات في كامل تراب الجمهورية في أنسب الآجال الممكنة، بما في ذلك معتمدية العلا من ولاية القيروان من بين الكفاءات المحايدة التي يُشهد لها بالنزاهة والقدرة على التعهد بمثل هذه المهام لما لدور السادة المعتمدين من أهمية في تنشيط وتنسيق ومراقبة المصالح المحلية الراجعة بالنظر للإدارات المدنية التابعة للدولة طبقا لأحكام القانون عدد 52 لسنة 1975مؤرخ في 13 جوان 1975 يتعلق بضبط مشمولات الإطارات العليا للإدارة الجهوية.

هذا، وستسعى وزارة الداخلية إلى تسديد هذا الشغور في قادم الأيام.

السؤال الكتابي

للنائب أحمد السعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: سؤال كتابي لوزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بخصوص التصرف في الاراضي الفلاحية المهيكلة وغير المهيكلة والمقاسم الفنية والاراضي الدولية.

سيدي،

في إطار ممارسة دوري الرقابي ارجو منكم مدنا بجواب بخصوص المسائل التالية:

1/قائمة في الضيعات الدولية المسوغة مع ذكر المتسوغ والمبلغ السنوي للكراء والمساحة والموقع والمبالغ المتخلدة بذمة المتسوغين

2/قائمة في الضيعات الدولية غير المسوغة مع ذكر المساحة والموقع،

3/قائمة في المقاسم الفنية المسوغة مع ذكر المتسوغ والمبلغ السنوي للكراء والمساحة والموقع والمبالغ المتخلدة بذمة المتسوغين،

4/قائمة في الاراضي الدولية المسوغة للفلاحين الشبان والمتعاضدين القدامى مع ذكر المتسوغ والمبلغ السنوي للكراء والمساحة والموقع والمبالغ المتخلدة بذمة المتسوغين، قائمة في الاراضي الغابية المسوغة مع ذكر المتسوغ والمبلغ السنوي للكراء والمساحة والموقع والمبالغ المتخلدة بذمة المتسوغين،

5/مساحة الاراضي الفلاحية الدولية غير المهيكلة،

6/نسخة من كراس الشروط المتعلق بالضيعات الدولية وكراس الشروط المتعلق بالمقاسم الفنية،

7/ما هي الاجراءات التي اتخذتموها ضد المتسوغين الذين قاموا بتسويغ الضيعات للغير والتي كان من المفروض استرجاعها؟

8/لماذا لم تبادروا بتكوين لجنة مشتركة مع الوزارات المعنية ورئاسة الحكومة بغاية التثبت من احترام المتسوغين لكراس الشروط؟

9/لماذا لم يتم استرجاع الضيعات والمقاسم الفنية من المتسوغين الذين لم يحترموا كراس الشروط؟

10/لماذا لم تبادروا بتحيين معاليم الكراء؟

11/ما هي الاجراءات التي اتخذتموها بغاية التصدي للفساد المتمثل في التستر على المتسوغين غير المحترمين لكراس الشروط؟

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية للسادة نواب الشعب.

المصاحيب: 1 بطاقة أجوبة .

وبعد، أتشرف بموافاتكم بإجابة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية حول السؤال الكتابي لنائب الشعب السيّد أحمد سعيداني، هذا وسيتم موافاتكم بباقي الأجوبة في أقرب الآجال باعتبار ما تتطلبه من تنسيق مع المصالح المعنية كالقيام بأبحاث عقارية عند الاقتضاء

والسلام.

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد أحمد سعيداني

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمّن طلب استفسارات حول النظام القانوني للأراضي الدولية الفلاحية في حالة وجود إخلالات في التصرّف فيها من قبل المتسوّغين أتشرف بموافاتكم بما يلي :

- جداول إحصائيّة وتتضمّن معطيات حول العقارات الدولية الفلاحية المسوّغة موقعا ومساحة،
- النظام القانوني للتصرّف في هذا الصنف من العقارات والمتمثل في القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية،
- كراس الشروط الخاص بكراء المقاسم الدولية الفلاحية لفائدة الفنيين وشروط استغلالها .

كما أفيدكم بالمعطيات التالية :

✓ بالنسبة للمتسوغين المخلّين بالتزاماتهم التعاقدية غير المتعلقة بإنجاز برنامج الإحياء، فإنّه يتم توجيه إنذارات إليهم من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ طبقا لمقتضيات الفصل 15 جديد من القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995 المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية كما تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وذلك بمنحهم فترة إمهال بـ 10 أيام لتلافي الإخلالات المسجلة بناء على معاينة ميدانية مشتركة أولى تنجز بين مصالح وزارتي الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وأملاك الدولة والشؤون العقارية، وتتولّى اللجنة المشتركة المذكورة إجراء معاينة ميدانية ثانية على إثر انقضاء مدة الإمهال المنصوص عليها بالإنذار، وفي صورة عدم تلافي المخالفات المنصوص عليها بالإنذار يتم الشروع في إجراءات استرجاع الضيعة الدولية المسوّغة باستصدار قرار إسقاط حق ضدّ الشركة المخلّة يقع إمضاؤه من طرف وزيري أملاك الدولة والشؤون العقارية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري .

✓ للتثبت من احترام المتسوّغين لكراس الشروط يتم إجراء معاينة ميدانية عن طريق لجنة جهوية مشتركة بين أعوان محلفين من

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والتي تم ضبط تركيبتها بالمقرر المشترك الصادر عن الوزيرين المكلفين بالفلاحة وبأملاك الدولة تحت عدد 5/20 /م بتاريخ 14 فيفري 1998 والمتعلق بإحداث لجنة جهوية بكل ولاية لإجراء معاينات واختبارات العقارات الدولية الفلاحية والتي تم توجيهها وتفعيلها بمقتضى مذكرة العمل عدد 3333 بتاريخ 25 مرس 1998 ووفقا لمقتضيات المنشور عدد 386 المؤرخ في 27 جويلية 1998 المتعلق بمتابعة الأراضي الدولية الفلاحية المسوغة لفائدة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية والفنيين الفلاحيين والفلاحين الشبان و المنشور عدد 158 المؤرخ في 08 ماي 1999 حول متابعة الأراضي الدولية الفلاحية وليس عبر تكوين لجنة مشتركة مع الوزارات المعنية ورئاسة الحكومة كما تمت الإشارة إلى ذلك .

✓ لا يتم إسترجاع الضيعات الدولية الفلاحية والمقاسم الفنية من المتسوغين الذين لم يحترموا كراس الشروط بصفة آلية وإنّما يتم إتباع التراتيب والتشريع الوارد بالقانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995 المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية كما تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وذلك بتطبيق مقتضيات الفصل 15 جديد الذي نص على توجيه إنذارات بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ ومنح فترة إمهال بـ 10 أيام لتلافي الإخلالات التعاقدية المسجلة بناءا و 03 أشهر للإخلالات المرتبطة ببرنامج الإحياء المصادق عليه بناءا على معاينة ميدانية مشتركة تنجز بين مصالح وزارتي الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وأملاك الدولة والشؤون العقارية للوقوف على مدى احترام المتسوغين لتعهداتهم المنصوص عليها بكراس الشروط و بعقود الكراء

✓ تعرض الوضعيات المخلة لتنفيذ برنامج الإحياء المصادق عليه وغيرها من الوضعيات الأخرى وخاصة المتعلقة بملفات مطالب التمديد على أنظار اللجنة الفنية الاستشارية التي تتولى دراسة الوضعيات و إقتراح ما يمكن اتخاذه من إجراءات في شأنها (كالشروع في إجراءات إسقاط الحق بتوجيه إنذار للشركة أو الالتجاء إلى منح الشركة مدة إمهال ...) أما بالنسبة للوضعيات المتعلقة بالإخلال بأحد الشروط التعاقدية فيتم إتباع نفس التمشي المذكور بالإجابة على السؤال عدد 7 مع العلم أنه بالرغم من المساعي المبذولة من الإدارة لإسترجاع هذه العقارت إلا أنها تلاقي العديد من الإشكاليات كتعذر عملية تنفيذ قرارات إسقاط الحق وقرارات الإخلاء الموكولة عملية تنفيذها للسادة الولاة إضافة إلى صعوبة تنفيذ بعض الأحكام القضائية ووجود بعض العقارات الدولية في وضعية تقاضي والتي تطول إجراءاتها على غرار إجراءات التسوية القضائية والمصادرة وإيقاف أو تأجيل التنفيذ ومطالب التحيين وغيرها .

✓ تم تحيين معاليم الكراء نحو الرفع منها بموجب المقرّر المشترك الصادر عن وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزير أملاك الدولة والشؤون العقارية تحت عدد 155 بتاريخ 26 جانفي 2022 والمتعلق بتحديد القيمة الكرائية السنوية للعقارات الدولية الفلاحية المدرجة ضمن برنامج إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية بحساب القنطار من القمح الصلب الذي يضبط سنويًا بأمر ، علما وأنّ الإدارة تتولى تحيين عقود الكراء للأراضي الدولية الفلاحية المشمولة بإحداث منطقة سقوية أو تغيير طابق مناخي وذلك حالة بحالة خاصة عند تمديد مدة الكراء ويكون ذلك بصفة رجعية ليتم الترفيع في القيمة الكرائية بداية من سنة 2010 بالنسبة للطابق المناخي أو من تاريخ دخول المنطقة السقوية حيز الاستغلال .

✓ في إطار متابعة استغلال الأراضي الدولية الفلاحية وحسن توظيفها بادرت الوزارة إلى انخراط في برنامج تكثيف المراقبة على شركات الإحياء والتنمية الفلاحية والمقاسم الفنية وقد شرعت بداية من سنة 2019 في تكوين فرق مركزية لإجراء معاينات ميدانية دورية لضيعات دولية فلاحية مسوغة للشركات المعنية بالاشتراك مع المصالح المركزية لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لمعاضدة أشغال اللجان الجهوية وخلايا المتابعة بمعدّل ضيعتين دوليّتين فلاحيتين في الأسبوع وذلك باعتماد التمشّي التالي حسب الأولوية:

***أولا :**الشركات المعروضة على انظار اللجنة الفنية الاستشارية دون صدور توصية بتوجيه إنذار بشأنها .

***ثانيا:** الشركات التي وردت في شأنها عرائض صادرة إما عن مواطنين أو هيئات وطنية تتعلّق بادعاء وجود إهمال أو إحالة للغير بأي وجه إضافة إلى الشركات التي سبقت معاينتها ولم يتم عرضها على أنظار اللجنة الفنية الاستشارية.

***ثالثا:** شركات لم ترد على الإدارة في شأنها معاينات ميدانية رغم انقضاء مدة زمنية معينة عن تاريخ تحويزها بالضيعات الدولية الفلاحية.

***رابعا:** بقية الشركات .

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معني الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول البلدية المحدثة بسيدي مرشد من ولاية سليانة

وبعد،

تم إحداث بلدية سيدي مرشد بسليانة الجنوبية بمقتضى الأمر الحكومي عدد 601 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ماي 2016 وتمتد هذه البلدية على مساحة 335 كلم مربع. فهل للدولة أراض على ملكها في هذه المنطقة؟ وهل سبق لبلدية سيدي مرشد المحدثة أن تقدمت بطلب في تخصيص قطعة أرض لبناء مقر لها ومستودع في هذه المنطقة من الأملاك الراجعة للدولة؟ وماهي القيمة الشرائية للعقار الذي اقتنته البلدية من الخواص والذي حددت قيمته الشرائية مصالحكم المختصة؟

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي للنائبة الشعب السيدة بسمة الهمامي

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمن استفسار حول العقارات الدولية موضوع طلب لفائدة البلدية المحدثة بسيدي مرشد من ولاية سليانة، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تم إحداث بلدية سيدي مرشد بمقتضي الأمر عدد 601 المؤرخ في 2016/05/26 حيث استغلت عقارا كائن بمنطقة رأس الماء من معتمدية سليانة الجنوبية تعود ملكيته لخواص بعد أن تم تحديد قيمته الكرائية من طرف الخبير الجهوي بسليانة بمقتضى تقرير اختبار معد بتاريخ 30 جانفي 2018 وذلك بطلب من السيد معتمد سليانة الجنوبية رئيس النيابة لبلدية سيدي ضمن مكتوبة عدد 112 بتاريخ 29 جانفي 2018.

وفي الأثناء تمّ عقد جلسة عمل بمقر ولاية سليانة بحضور مصالح بلدية سيدي مرشد وممثلي البنك الألماني للتنمية KFW للنظر في توفير عقار قصد استغلاله في بناء مقر للبلدية المذكورة ومستودع تابع لها وذلك عن طريق هبة من البنك المذكور والذي أفاد أن إجراءات الهبة لا تتم إلاّ عند توفير قطعة أرض على ملك البلدية المذكورة.

وعليه تم إجراء معاينة ميدانية للبحث والتحري عن عقار دولي بالجهة وتبين أنه لا يوجد سوى بناية مستغلة من قبل مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسليانة ولا تستجيب للشروط المطلوبة خاصة من حيث المساحة وعليه التجأت مصالح البلدية لاقتناء عقار على ملك خواص وقد أحالت علينا ملف يتضمن عدد 03 مقترحات لعقارات وطلبت تقدير قيمتها الشرائية وبعد التحري في خصوص الوضعية لهذه العقارات تبين أن عقارا وحيدا منها مسجل وملكيته واضحة والذي تبلغ مساحته 10000 م حيث تمّ تقدير قيمته الشرائية من طرف مصالحنا المختصة بحساب 06 دينارا للمتر المربع وذلك ضمن تقرير الاختبار عدد 1783 بتاريخ 01 ديسمبر 2020.

مع الإشارة أن مصالح البلدية رغبت في اقتناء العقار المستعل من طرفها بالكراء وتم تقدير قيمته الشرائية من طرف مصالح الوزارة المختصة بمبلغ قدره 591.900 إلا أنه بعد إعداد تقرير اختبار في من طرف مكتب دراسات مختص تبين أن النيابة تستوجب التدعيم والإصلاح بكلفة تقدر بـ 210 ألف دينار.

وعليه، تخلت البلدية على هذا المقترح وشرعت في إنجاز مقر ومستودع على قطعة الأرض التي قامت باقتنائها والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب عبد الجليل الهاني

الموضوع: سؤال كتابي حول طلب تفويت في قطعة أرض على ملك الدولة الخاص لفائدة بلدية

بو عرقوب من ولاية نابل .

تحية وبعد

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا حول طلب التفويت في قطعة ارض على ملك الدولة لفائدة بلدية بوعرقوب.

حيث وجهت لوزارتكم عن طريق مجلس نواب الشعب سؤالا كتابيا حول مثال طلب بلدية بو عرقوب من ولاية نابل التفويت لفائدتها في أجزاء من قطعتي الأرض موضوع الرسوم العقارية عدد 557788/121711نابل و 557789/121712 نابل .

وحيث كنت توجهت إليكم بمكتوب مباشر مودع لدى مكتب العلاقات مع المواطن بتاريخ 2024/02/23 حول استيلاء مواطن وابنه على جزء أخر من العقار وقاما بأشغال بناء دون ترخيص طالبا منكم اتخاذ ما يلزم من إجراءات تجاه هذه التجاوزات في إطار المحافظة على الملك العمومي وردع المخالفين.

1. ما هو سبب تأخر الاستجابة لطلب بلدية بوعرقوب التفويت لفائدتها في أجزاء من قطعتي الأرض موضوع الرسم العقاري عدد **557788/121711** نابل والرسم العقاري عدد **557789/121712نابل**؟
2. ما هي الإجراءات الإدارية التي اتخذتها الوزارة والمكلف العام بنزاعات الدولة لحماية ممتلكات الشعب؟
3. هل وقع إثارة قضية جزائية ضد المعتدين؟

ولكم جزيل الشكر.

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيّد عبد الجليل الهاني

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمّن استفسارا حول الوضعية العقارية لقطعة أرض كمعرفة مآل طلب تفويت فيها لفائدة بلدية بوعرقوب والإجراءات المتخذة لصدّ الاعتداءات عليها أتشرف بإفادتكم بما يلي :

1) <u>فيما يتعلّق بمآل طلب البلدية التفويت في العقار :</u>

تجدر الإشارة إلى أنّ مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية المركزيّة والجهويّة تواصل دراسة الملفّ بالتنسيق مع البلدية التي وافتنا بمشروع للبرنامج الوظيفي الأوّلي للعقار مفيدة بأنها ستتولّى عرض البرنامج على لجنة داخلية لإبداء الرأي وعرض أعمالها على سلطة الإشراف لإتخاذ القرار المناسب .علما وأنّ الوزارة طلبت موافاتها بالبرنامج الوظيفي للعقار باعتبار أنّ المعطيات المقدّمة من البلدية غير كافية للبت في الوضعية المعروضة وأنّ الملف المدلى به لم يتضمّن البرنامج الوظيفي لقصر البلدية المراد إنجازه ومكوّنات المشروع وحاجتها من المساحات المبنية وغير المبنية وطبيعتها كما لم يتعرّض لمآل بقية مساحة العقار الدولي والتوظيف الممكن لها خصوصا وأنّ الأبحاث العقارية بيّنت أنّ القطعة المعنية تحتوي على معصرة خمور قديمة في تصرف تعاضدية الكروم (منذرة بالسقوط وغير مستغلة) وأنّ أحد المواطنين يشغل جزء من العقار المذكور يحتوي على محل سكنى قديم البناء مع مساحة حيوية مغروسة أشجار مثمرة وذلك منذ بداية التسعينات بصفته حارس ليلي بالتعاضدية المذكورة وقد سبق له أن تقدّم بعديد العرائض للوزارة يرغب بمقتضاها في تسوية وضعيته العقارية، في حين تتمسّك بلدية بوعرقوب بكامل العقار معتبرة أنّ اقتطاع أي جزء منه يحول دون حسن استغلاله كقصر بلدية جديد باعتبار أنّ المساحة المشغولة من قبل المعني بالأمر تقع من جهة المدخل الوحيد للعقار على الطريق الرئيسية .

2) <u>فيما يتعلّق بالإعتداءات على العقار موضوع طلب التفويت :</u>

بناء على عريضتكم المودعة بمكتب الضبط المركزي للوزارة والمتضمنة حصول إعتداءات على العقار من قبل المواطنين (م .الكـ وإبنه ع الكـ) اللذان يشغلان جزءا منه تمّ إسداء التعليمات لمصالحي المركزية والجهوية لاتخاذ ما يتعيّن من إجراءات وفي هذا الإطار :

- تم إجراء معاينة ميدانية للعقار بيّنت أنّ المعنين بالأمر قاما باستغلال جزء من العقار دون وجه قانوني وذلك بالشروع في بناء محل سكني في طور الإنجاز (حديث العهد) على مساحة 90 متر مربع مغطاة تقريبا وذلك دون صفة ودون الحصول على ترخيص إداري في الغرض وعليه قامت الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية

بنابل بالاتصال بمصالح بلدية بوعرقوب التي أفادت بأنّها تولّت إعلام الحرس البلدي للقيام بمعاينة العقار وإعداد محضر مخالفة في الغرض حتى تتمكن البلدية من إصدار قرار هدم بشأنه، كما أفادت البلديّة أنها قامت بالتنبيه على المعني بالأمر وابنه بضرورة إيقاف الأشغال غير أنهما واصلا عملية البناء.

– تمت إحالة نسخة من تقرير المعاينة الميدانية إلى السيّد المكلّف العام بنزاعات الدولة لاتخاذ الإجراءات القانونية ضدّ المعتدين على العقار الدولي كما تمّ إعلام السيّدة والية نابل بحصول الاعتداء المذكور، علما وأنّ الوضعيّة بصدد المتابعة.

السؤال الكتابي

للنائب عزيز بن الأخضر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: بخصوص الوضعية العقارية لعدد من الأحياء بمعتمدية مرناق

تحية طيبة،

ماهي الخطة والبرنامج الزمني المتبعان لتسوية الوضعية العقارية لعدد من الأحياء بمعتمدية مرناق (حي أحمد زايد، جبل الرصاص، حي الطيران، سيدي سعد، القصبي، الخليدية، الكبوطي، فرش العنابي، الرسالة، حي السلام وأوزرة) وذلك عملا بأحكام الأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2018 المؤرخ في 07 جوان 2018 والمتعلق بضبط صيغ وشروط تسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص،

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد عزيز بن الأخضر

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمن استفسارا حول الوضعية العقارية لعدد من الحياء السكنية الكائنة بمعتمدية مرناق من ولاية بن عروس (حي أحمد زايد، جبل الرصاص، حي الطيران، سيدي سعد، القصيبي، الخليدية، الكبلوطي، فرش العنابي، الرسالة، حي السلام، أوزرة) أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية:

العدد الرتبي	التجمع السكني	المساحة	الرسم العقاري	الصبغة	الإجراءات
1	حي الرسالة	23591 م م	22272 بن عروس	سكني حسب مثال التهيئة العمرانية لبلدية مرناق	العقار على ملك الدولة الخاص وتم ادراجه ضمن الدفعة الثالثة لتسوية وضعيته العقارية، يشتمل على 255 مقسم وقام ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري بإعداد مثال أشغال مختلفة عدد 99893 بشأنه وهو بصدد التصحيح والمراجعة
2	حي سيدي سعد	13341 م م	38074 بن عروس	سكني حسب مثال التهيئة العمرانية لبلدية مرناق	العقار على ملك الدولة الخاص يشتمل على 222 مقسم وتم إدارجه ضمن الدفعة الثانية وقام ديوان قيس الأراضي بإعداد مثال أشغال مختلفة عدد 99892 بشأنه وهو بصدد التثبت والمراجعة من طرف الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بين عروس بالتنسيق مصالح الديوان
3	حي السلام	100000 م م	16105 جزء	فلاحي حسب مثال التهيئة العمرانية لبلدية مرناق	العقار على ملك الدولة الخاص يشتمل على 282 مقسم صبغته فلاحي حسب مثال التهيئة العمرانية لبلدية مرناق بصدد انتظار تغيير صبغته ليتسني تسوية وضعيته العقارية
4	جبل الرصاص	50000 م م	81840 جزء	فلاحي حسب مثال التهيئة العمرانية لبلدية مرناق	العقار على ملك الدولة الخاص ويشتمل على 135 مقسم صبغته فلاحي، في انتظار تغيير صبغة العقار من طرف بلدية المكان ليتسني تسوية وضعيته العقارية
5	أحمد زايد	75000 م م	41133 جزء	فلاحي حسب مثال التهيئة العمرانية لبلدية مرناق	العقار على ملك الدولة الخاص ويشتمل على 108 مقسم صبغته فلاحي، في انتظار تغيير صبغة العقار من طرف بلدية المكان ليتسنى تسوية وضعيته العقارية

6	الكبوطي	60000 م م	91674 جزء	فلاحي حسب مثال التهيئة العمرانية لبلدية مرناق	العقار على ملك الدولة الخاص ويشمل على 55 مقسم صبغته فلاحي، في انتظار تغيير صبغة العقار من طرف بلدية المكان ليتسنى تسوية وضعيته العقارية
7	حي الطيران	غير مدرج بقائمة التجمعات السكنية القابلة للتسوية على معنى أحكام الأمر عدد 504 لسنة 2018 المؤرخ في 7 جوان 2018.			
8	القصيبي	غير مدرج بقائمة التجمعات السكنية القابلة للتسوية على معنى أحكام الأمر عدد 504 لسنة 2018 المؤرخ في 7 جوان 2018.			
9	الخليدية	غير مدرج بقائمة التجمعات السكنية القابلة للتسوية على معنى أحكام الأمر عدد 504 لسنة 2018 المؤرخ في 7 جوان 2018.			
10	فرش العنابي	غير مدرج بقائمة التجمعات السكنية القابلة للتسوية على معنى أحكام الأمر عدد 504 لسنة 2018 المؤرخ في 7 جوان 2018.			
11	أوزره	غير مدرج بقائمة التجمعات السكنية القابلة للتسوية على معنى أحكام الأمر عدد 504 لسنة 2018 المؤرخ في 7 جوان 2018.			

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة عواطف الشنيتي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن

أحيل إليكم سؤالا كتابيا

1) متى سيتم تسوية وضعية المساكن والعقارات التابعة للدولة والموضوعة على ذمة المواطنين بمعتمديات وأرياف تبرسق-تيبار-باجة الجنوبية؟

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائبة الشعب السيدة عواطف الشنيتي

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمن استفسارا حول تسوية عدد التجمعات السكنية الكائنة بولاية باجة وتحديدا بتبرسق وتيبار وباجة الجنوبية، أتشرف بإفادتكم بأن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية شرعت طبقا لأحكام الأمر عدد 504 لسنة 2018 المؤرخ في 07 جوان 2018 والمتعلق بضبط صيغ وشروط تسوية وضعية التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص وذلك بتسوية وضعية التجمعات السكنية الكائنة بكلّ من حيّ محسن الإمام بمعتمدية نفزة وحي ابن زيدون بمعتمدية تستور وحي العزيمة 2 و3 بمعتمدية مجاز الباب وحي السنابل الكائن بمعتمدية قبلاط (في انتظار مدّنا بالأمثلة الناقلة للملكية) وحي عين برم بمعتمدية باجة الشمالية .

وحيث تبين أنّ جلّ التجمعات السكنية المتبقية والمعنية بعملية التسوية مقامة على أراضي ذات صبغة فلاحية والحال أن عملية التسوية تقتضي تغطية هذه التجمعات بأمثلة تهيئة عمرانية وتصنيفها عمرانية، فقد قامت الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بباجة بمكاتبة السادة رؤساء البلديات المعنية خلال الثلاثية الأولى لسنة 2021 قصد العمل على تغطية التجمعات السكنية المقامة على عقارات دولية ذات صبغة فلاحية بأمثلة تهيئة عمرانية وتصنيفها عمرانية كما تمّ تذكير السادة لكتاب العامين المكلفين بتسيير البلديات المذكورة بالمطلوب إنجازه بمقتضي المكاتيب المرفقة حتى يتسنى لمصالح الوزارة الشروع في تجسيم برنامج التسوية.

وأما بخصوص التجمعات السكنية الكائنة بكل من معتمديات تبرسق وتيبار وباجة الجنوبية فأوافيكم بالمعطيات التالية:

-**<u>معتمدية باجة الجنوبية:</u>**

-العدد الجملي للتجمعات السكنية: 10

عدد التجمعات المقامة على أراضي ذات الصبغة الفلاحية : 9 (6تجمعات سكنية ببلدية المعقولة و3 تجمعات ببلدية سيدي إسماعيل) تمت مكاتبة السيد رئيس بلدية المعقولة ضمن مكاتبي عدد 232 بتاريخ 04 مارس 2021 وتحت عدد 1089 بتاريخ 07 ديسمبر 2023 قصد العمل على تغطية هذه التجمعات السكنية بأمثلة تهيئة عمرانية كما تمت مكاتبة السيد رئيس بلدية سيدي إسماعيل لنفس الغرض تحت عدد 237 بتاريخ 4 مارس 2021 وتحت عدد 1084 بتاريخ 06 ديسمبر 2023)

عدد التجمعات السكنية ذات الصبغة العمرانية: 1 (التجمع السكني المعقولة) تمت برمجته ضمن الدفعة الثانية لتسوية وضعية التجمعات السكنية القديمة المعنية بالتسوية وتم مدّ ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري بإذن إداري تحت عدد 500 بتاريخ 15 جوان 2023 للانطلاق في عمليات الرفع الطبوغرافي وعملية الرفع جارية.

-**<u>معتمدية تبرسق</u>**:

توجد بها عدد 03 تجمعات سكنية مقامة على أراضي دولية ذات صبغة فلاحية وقد تمت مكاتبة السيد رئيس بلدية تبرسق قصد العمل على تغطية هذه التجمعات بأمثلة تهيئة عمرانية وتصنيفها عمرانية ضمن مكاتبي عدد 206 بتاريخ 01 مارس 2021 وعدد 1087 بتاريخ 07 ديسمبر 2023.

-**<u>معتمدية تيبار</u>:**

العدد الجملي للتجمعات السكنية : 9

-عدد التجمعات المقامة على أراضي ذات صبغة فلاحية: 8 وقد تمت مكاتبة السيد رئيس بلدية تيبار تحت عدد 233 بتاريخ 04 مارس 2021 وتحت عدد 1091 بتاريخ 07 ديسمبر 2023 قصد العمل على تغطية هذه التجمعات السكنية بأمثلة تهيئة عمرانية وتصنيفها عمرانيا.

-التجمع السكني الذي يضم 3 أحياء (حي الألفة وحي السلامة وجزء من حي 2 مارس) مقام على العقار موضوع الرسم العقاري عدد 13078 باجة راجع بالملكية على الشياع لفائدة الدولة والمجلس الجهوي بباجة وخواص الأمر الذي حال دون برمجته ضمن أعمال التسوية في الوقت الحالي في انتظار فرز مناب الدولة.

والسلام

الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
الإدارة الجهوية بباجة
ع.ح

من المدير الجهوي لأملاك الدولة والشؤون العقارية بباجة

إلى السيد

الكاتب العام المكلف بتسيير شؤون بلدية تيبار

07 ديسمبر 2023
1091-1281-12-2023

الموضوع: حول العمل على تغطية التجمعات السكنية بأمثلة تهيئة عمرانية وتصنيفها عمرانيا.

المحبوب: قائمة.

وبعد، في إطار تسوية الوضعيات العقارية للتجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص أتشرف بأن أحيل عليكم رفقة هذا جدولا يتضمن قائمة في التجمعات السكنية المعنية بالتسوية طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد *504* لسنة *2018* المتواجدة بمعتمدية تيبار قصد التفضل بإعطاء الإذن لمصالحكم المختصة قصد العمل على تغطيتها بأمثلة تهيئة عمرانية وتصنيفها التصنيف المناسب عند مراجعة الأمثلة المعنيةوذلك حتى يتسنى تكليف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري بإنجاز الأعمال الفنية الرامية لتمكين المتساكنين الذين تتوفر فيهم شروط التسوية من سندات ملكية فردية.

والســـــلام

المدير الجهوي لأملاك الدولة والشؤون العقارية بباجة
واصل غريبة

الإدارة الجهوية بباجة

الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
الإدارة الجهوية بباجة
ح.ح

من المدير الجهوي لأملاك الدولة والشؤون العقارية بباجة

إلى السيد

الكاتب العام المكلف بتسيير شؤون بلدية سيدي إسماعيل

06 ديسمبر 2023
1084-1281-12-2023

الموضـــوع : حول العمل على تغطية التجمعات السكنية بأمثلة تهيئة عمرانية وتصنيفها عمرانيا.

المرجـــع : مكتوبي عدد *237* بتاريخ *04* مارس *2021*.

المحبوبة: قائمة.

وبـعد، أتشرف بإعلامكم أنه سبق ان أحلت عليكم ضمن مكتوبي المشار إليه بالمرجع أعلاه والواصل لكم منه نسخة رفقة هذا جدولا يتضمن قائمة في التجمعات السكنية المعنية بالتسوية طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد *504* لسنة *2018* المتواجدة ببلدية سيدي إسماعيل ورغبت منكم في العمل على تغطيتها بأمثلة تهيئة عمرانية وتصنيفها التصنيف المناسب عند مراجعة الأمثلة المعنية، وحيث لم أتصل بالجواب إلى حدّ هذا التاريخ، فالمرجو مدّي بما تم التوصل إليه حتى يتسنى تسوية الوضعيات العقارية للتجمعات السكنية المعنية على بينة من الأمر.

والســـــلام

المدير الجهوي لأملاك الدولة والشؤون العقارية بباجة
واصـل غـريبـة

السؤال الكتابي الأول

للنائبة فاطمة المسدي

الموضوع: <u>سؤال كتابي</u>

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا حول أملاك الأجانب بتونس

تعتبر تونس من الدولة القليلة التي خرج منها الاستعمار لكنها لا تزال إلى اليوم تعيش إشكالية على مستوى أملاك الأجانب المبنية أو المكتسبة قبل سنة 1956 وذلك راجع لضعف المنظومة القانونية من جهة ولتشعب الإجراءات الإدارية وتعدد المتدخلين في هذا المجال من جهة ثانية

كما أن الغالبية العظمى من تلك الملاك لم يشملها المسح وهي مزروعة بين عدد من الولايات التونسية من تونس العاصمة إلى نابل وجندوبة والقيروان وقابس وصفاقس والكاف وعديد المناطق الأخرى كما أن ملكية العقارات ترجع إلى جنسيات مختلفة من فرنسيين إلى إيطاليين وبلجيكيين ومالطيين.

ومما زاد الأمر تعقيدا هو وفاة عدد من المالكين الأصليين الأجانب للعقارات حيث يصعب حينها تسوية الملف لغياب الممثل القانوني ومالك العقار وفي بعض الأحيان حتى في صورة وجود مالكين للعقار المراد تسوية ملفه فإن تعدد الورثة وعدم القدرة على الوصول إلى عناوينهم في الخارج يثبت الصعوبات الموجدة في فض مثل هذا الملف الشائك هذا بالإضافة إلى عديد المشاكل والإشكاليات القانونية التي يتسبب فيها بعض المتدخلين من الأشخاص الطبيعيين والذوات المعنوية بطريق التحيل والخزعبلات فيزيدون الطين بله...

أما سلطة الإشراف وبالرغم من كونها قد أوكلت هذا الملف إلى الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية وبالتحديد على مستوى إدارة أملاك الأجانب إلا أن هذه الأخيرة لا تزال بعيدة كل البعد عن تسوية الوضعيات الكثيرة العالقة فلم تخدم المصلحة العامة ولا مصلحة المالكين ولا أعطت حقوق الشاغلين لتلك العقارات.

فلماذا لا تقوم الدولة بتأميم لكافة الأملاك الأجنبية المبنية أو المكتسبة قبل 1956؟

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي للنائبة الشعب السيدة فاطمة المسدي

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمن استفسار حول المنظومة القانونية للتصرف في أملاك الأجانب ومقترح تأميم كافة أملاك الأجانب المبنية أو المكتسبة قبل سنة 1956، أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية:

-حجر القانون عدد 5 لسنة 1964 المؤرخ في 1964/05/12 المتعلق بملكية الأراضي الفلاحية بتونس على الأجانب ملكية الأراضي الفلاحية وبذلك تم تأميم العقارات ذات الصبغة الفلاحية بإحالة ملكيتها للدولة التونسية ما عدا الأجانب الذين تربطنا مع بلدانهم اتفاقيات استيطان، وذلك نظرا لأهمية هذا الرصيد العقاري في الاقتصادي الوطني باعتباره ثروة وطنية ترتبط ارتباطا مطلقا بمفهوم السيادة والأمن الغذائي الوطني.

-نظم المشروع التونسي عملية التصرف في العقارات غير الفلاحية بموجب القانون عدد 61 لسنة 1983 المؤرخ في 1983/06/27 المتعلق بالعقارات التي هي على ملك الأجانب والمبنية أو المكتسبة قبل سنة 1956 والنصوص القانونية المتممة والمنقحة له.

- تخضع جميع العمليات العقارية المتعلقة بأملاك الجانب المبنية أو المكتسبة قبل سنة 1956 مبدئيا إلى ترخيص الوالي الكائن بدائرته العقار ووزير أملاك الدولة والشؤون العقارية غير أنه في إطار تسوية وضعية أملاك الفرنسيين والإيطاليين بتونس فقد تمّ إعفاء هؤلاء المالكين من الترخيص المسبق عند بيعهم لعقارتهم لفائدة مواطنين تونسيين وذلك بموجب القانون عدد 104 لسنة 1998 المؤرخ في 1998/12/18 للفرنسيين وبمقتضي القانون عدد 05 لسنة 2000 المؤرخ في 2000/01/24 بالنسبة للإيطاليين.

-تولى المشرع التونسي ضبط وتحديد الهياكل المخول بها قانونا التصرف في الأملاك التي أصبح مالكوها غير مقيمين بالجمهورية التونسية وذلك منع جميع أشكال المضاربة والاحتكار ولإحكام التصرف في هذه العقارات، وقد اشترط على كل مالك أجنبي غير مقيم أن يعهد بالتصرف في أملاكه إلى وكيل عقاري مرخص له، من وزارة التجارة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، للتصرف في أملاك الأجانب وبخلافه فإنه يحق لوزير أملاك الدولة والشؤون العقارية التصرف في هذه العقارات إما مباشرة أو عن طريق أي إدارة أو هيكل عمومي أو وكيل عقاري يختاره للغرض، وقد تم اختيار الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للتصرف في هذا الرصيد العقاري وذلك تحت إشراف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزارة التجهيز والإسكان.

-بخصوص الوكلاء العقاريين المرخص لهم من طرف الدولة للتصرف في أملاك الأجانب فإنه لا يمكنهم مباشرة التصرف في العقارات الراجعة لأجانب إلا بموجب تواكيل صادرة مباشرة عن المالكين وهم ملزمون تجاه الإدارة بالإدلاء بكشوفات بيانية كل ثلاثة أشهر تتضمن جميع المعطيات المتعلقة بالعقارات التي في تصرفهم وعند ثبوت ارتكابهم لمخالفات أثناء ممارستهم لمهامهم يتم سحب الرخصة الممنوحة لهم للتصرف في أملاك الأجانب وتتبعهم عدليا إن إقتضي الأمر كإحالة جميع العقارات التي في تصرفهم إلى الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية.

-أبرمت الحكومة التونسية على التوالي بتاريخ 1984/02/23 و1989/05/04 اتفاقيات ثنائية مع الحكومة الفرنسية تم بموجبها نقل ملكية عدد هام من العقارات الراجعة للفرنسيين لفائدة الدولة التونسية سواء عن طريق البيع الرضائي المباشر من المالكين الذين قبلوا العرض العمومي للشراء أو تطبيق لمقتضيات الفصل 14 من الاتفاقية العامة بالنسبة للعقارات التي لازم مالكوها الصمت تجاه العرض العمومي للشراء أما المالكون الذين رفضوا العرض العمومي للشراء فقد بقيت عقاراتهم على ملكهم ولم تنتقل ملكيتها للدولة التونسية ويتم التفويت فيها باتفاق مباشر وحر بين المالك والراغب في الشراء شرط احترام المالك للقوانين المنظمة لحق الأولوية في الشراء المتسوغين والشاغلين عن حسن نية والسلام.

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة فاطمة المسدي

الموضوع: سؤال كتابي

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا حول وضعية قطعة الأرض الكائنة بمنطقة الحاجب من معتمدية طينة والمقام عليها المستشفى العسكري الجامعي بصفاقس:

الأرض الكائنة بمنطقة الحاجب من معتمدية طينة والمقام عليها المستشفى العسكري الجامعي بصفاقس موضوع الرسم العقاري الدولي عدد 55040 كانت على ملك الدولة منذ فترة الستينات وحيث تم تغيير صبغتها سنة 2007 ليستني استغلالها في مشروعي بناء مدينة رياضية ومستشفى جامعي.

إلا أن الإدارة فوجئت في 2014 أن الرسم العقاري أصبح ملكا خاصا بعد ترسيم عقد شرائها من المدعوة م ق انتقال الملكية لفائدتها وقد كلف صفاقس فقدان أرض المدينة الرياضية وقد تمت مراسلة وزيرة أملاك الدولة في الغرض في 18 ديسمبر 2020 التي احالتها لهيئة الرقابة العليا تحت عدد 2836

فما هو مآل تقرير الرقابة؟

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول السؤال الكتابي لنائبة الشعب السيدة فاطمة المسدى

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمن استفسارا حول وضعية قطعة الأرض الكائنة بمنطقة الحاجب من معتمدية طينة أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية:

-يعرف العقار بهنشير القايد موضوع الرسم العقاري الدولي عدد 55040 صفاقس وأنجرّ بالملكية للدولة بموجب القانون عدد 5 لسنة 1964 المؤرخ في 12 ماي 1964 المتعلق بتأميم الأراضي الفلاحية، وتتصرف فيها الدولة منذ الستينات عن طريق ديوان الأراضي الدولية (المركب الفلاحي الشعال)

-تم تغيير صيغة الأرض المعنية خلال سنة 2007 لتصبح عمرانية بمقتضى خارطة حماية الأراضي الفلاحية لولاية صفاقس المصادق عليها بالأمر عدد 2740 لسنة 2007 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007 وذلك ليتسنى استغلالها في مشروعي بناء مدينة رياضية ومستشفى جامعي.

-خلال سنة 2008 تم تخصيص جزء من العقار لفائدة وزارة الصحة ويمسح 31 هك و32 آر و10 ص والجزء الآخر لفائدة وزارة الشباب والرياضة ويمسح 41 هك و20 آر و70 ص

-خلال سنة 2014 توصلت الإدارة بمحضر تنبيه مفاده أن الرسم العقاري عدد 55040 صفاقس أصبح ملك للسيد ع بن ع س بعد ترسيم عقد شرائه للعقار من المالكة الأصلية السيدة م ق بعد أن تمّ إبطال إحالة العقار للدولة بموجب أحكام قضائية (ابتدائي عدد 99593 بتاريخ 13 مارس 2010 واستئنافي عدد 7292 بتاريخ 16 ديسمبر 2010 وتعقيبي عدد 65430 بتاريخ 14 ديسمبر 2010.)

تم تعهد المكلف العام بنزاعات الدولة بالملف قصد التثبت في حيثيات انتقال الملكية وإجراء ما يتعين.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب لطفي الهمامي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم بسؤال كتابي:

متى يتم تصفية ممتلكات حزب التجمع الدّستوري الديمقراطي المنحل المتمثلة في العديد من العقارات بمنطقتي العمران والعمران الأعلى؟

في انتظار ردّكم، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية الديوان

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد لطفي الهمامي

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمّن استفسارا حول العقارات الكائنة بالعمران والعمران الأعلى والتي كانت في تصرّف حزب التجمّع الدستوري الديمقراطي المنحل، أتشرف بموافاتكم بالبيانات التالية .

الولاية	المعتمدية	إسم المؤسسة	اسم العقار	م - جملية (م2)	الملكية
تونس	العمران الأعلى	شعبة حى الإنطلاقة1	مقرشعبة حي الإنطلاقة 1	100	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
تونس	العمران الأعلى	شعبة حي ابن خلدون 2	قطعة أرض بيضاء مخصصة لبناء مقر شعبة حي ابن خلدون 2	800	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
تونس	العمران الأعلى	شعبة محمد صالح بالحاج	مقر شعبة محمد صالح بالحاج	510	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
تونس	العمران	شعبة العمران الأعلى	مقر شعبة العمران	12	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية

	الأعلى		الأعلى		
تونس	العمران الأعلى	شعبة العمران الأعلى	مكتب العمدة		الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
تونس	العمران الأعلى	جامعة العمران الأعلى	مقر جامعة العمران الأعلى	85	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
تونس	العمران الأعلى	شعبة الطاهر الحداد	مقر شعبة الطاهر الحداد	70	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
تونس	العمران الأعلى	شعبة حى الإنطلاقة 2	مقرشعبة حي الإنطلاقة 2	80	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
تونس	العمران الأعلى	شعبة ان خلدون 1 + طلبة التجمع	مقر شعبة ان خلدون 1 + طلبة التجمع	283.22	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
تونس	العمران الأعلى	شعبة المنجي سليم	قطعة أرض بيضاء مخصصة لبناء مقر شعبة المنجي سليم	408	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
تونس	العمران الأعلى	شعبة سيارات الأجرة التاكسي	مقر شعبة سيارات الأجرة التاكسي	30	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
تونس	العمران الأعلى	شعبة أبو القاسم الشابي	قطعة أرض بيضاء مخصصة لبناء مقر شعبة أبو القاسم الشابي	80	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
تونس	العمران	شعبة المثابرة	مقر شعبة المثابرة العمران	114	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
تونس	العمران	شعبة عبد العزيز الثعالبي	قطعة أرض بيضاء مخصصة لبناء مقر شعبة عبد العزيز الثعالبي	3528	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
تونس	العمران	شعبة رأس الطابية	مكتب العمدة		الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
تونس	العمران	شعبة رأس الطابية	مقر شعبة رأس الطابية	3528	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
تونس	العمران	شعبة حي الرمانة 01	مقر شعبة حي الرمانة 01	46	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية
تونس	العمران الأعلى	شعبة حي الرمانة 2 -07 نوفمبر	شعبة حي الرمانة 2 -07 نوفمبر	40	شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية
تونس	العمران	شعبة العمران	مقر شعبة العمران	75	ملك أجانب
تونس	العمران	شعبة حي الزياتين	مقر شعبة حي الزياتين	141.37	ملك التجمع
تونس	العمران	شعبة حي الحبيب	مقر شعبة حي الحبيب	185	ملك التجمع
تونس	العمران	شعبة حي الحبيب	محل لبيع المواد الباردسية		ملك التجمع
تونس	العمران	شعبة المنجي بالي	مقر شعبة المنجي بالي	150	ملك التجمع
تونس	العمران	شعبة بئر عتيق القديمة	مقر شعبة بئر عتيق القديمة	170	ملك التجمع
تونس	العمران	التجمع الدستوري الديمقراطي	التجمع الدستوري الديمقراطي		ملك التجمع
تونس	العمران	التجمع الدستوري الديمقراطي	التجمع الدستوري الديمقراطي	400	ملك التجمع

تونس	العمران	جامعة العمران وشعبة الجبل الأحمر	مقر جامعة العمران وشعبة الجبل الأحمر	250	ملك الدولة الخاص
تونس	العمران	شعبة بئر عتيق الجديدة	الطابق السفلي:مقهى البركة	220	ملك الدولة الخاص
تونس	العمران	شعبة بئر عتيق الجديدة	الطابق العلوي: قاعة أفراح		ملك الدولة الخاص
تونس	العمران	شعبة بئر عتيق الجديدة	الطابق السفلي: مخبزة	220	ملك الدولة الخاص
تونس	العمران	شعبة الفوز	مقر شعبة الفوز		ملك الدولة الخاص
تونس	العمران الأعلى	شعبة أحمد التليلي	مقر شعبة أحمد التليلي	390	ملك بلدي
تونس	العمران	شعبة الهادي جاء بالله	مقر شعبة الهادي جاء بالله	220	ملك بلدي
تونس	العمران	شعبة العهد الجديد العمران	مقر شعبة العهد الجديد العمران	136	ملك بلدي
تونس	العمران	شعبة وادي السبعي	مقر شعبة وادي السبعي	125	ملك بلدي
تونس	العمران الأعلى	شعبة النسيم أو حي النسيم (03 أوت سابقا)	مقر شعبة النسيم أو حي النسيم (03 أوت سابقا)	130	ملك خواص

وتجدر الإشارة إلى أنّ أعمال تصفية العقارات المذكورة تخضع إلى أحكام الأمر عدد 1294 لسنة 2013 المؤرّخ 26 فيفري 2013 المتعلّق بإحداث لجنة تصفية الأموال والقيم الراجعة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل وضبط تركيبتها وطرق سيرها، والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد الهادي العلاني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: إصلاح خطأ في رسم عقاري في العقار المسمّى نزل مكتريس على ملك أولاد بوهيجة - مكثر .

تحيّة واحتراما،

حيث قامت وزارة أملاك الدولة بالتنويت في عقار نزل مكتريس " بمكثر سنة 1971 وهو عقار مسجل في العقد المبرم بين وزارة أملاك الدولة والمشترين من عائلة بوهيجة، وحيث سجل العقار تحت عدد 183027في حين الرقم الصحيح 185027 وقد قدّم الورثة مطلب إصلاح خطأ عن طريق محامي منذ حوالي سنة إلى مصالح وزارتكم .

لذا المرجو من سيادتكم الإذن لمصالحكم المختصة قصد إصلاح هذا الخطأ حتى يتسنى للورثة تسوية وضعية الإرث وإعادة فتح هذا النزل السياحي بمكثر.

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيّد محمد الهادي العلاني

وبعد تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمّن استفسارا حول مآل مطلب إصلاح خطأ في رسم عقاري في العقار المسمّى نزل مكتريس حيث سجل تحت عدد 183027 في حين أنّ الرقم الصحيح هو 185027، أتشرف بإفادتكم بأنّه بمراجعة السجلات العقارية من قبل الديوان الوطني للملكية العقارية تبيّن أنّ الرسم العقاري عدد 22452/185027 سليانة أقيم بتاريخ 8 فيفري 1951 وهو يشمل الملك المسمّى" نزل الأطلس "الماسح لـ 3 آر و50 ص والكائن بمكثر وقد كان على ملك المدعو عبد الس الم الذي قام بإحالته لفائدة الدولة (الملك الخاص) بمقتضى العقد الإداري المؤرّخ في 19 جانفي1959 .

أما بخصوص الرسم العقاري عدد 183027 فإنّه بمراجعة قاعدة البيانات الخاصة بالرسوم العقارية الممسوكة من قبل الديوان الوطني للملكية العقارية على المستوى الوطني فإنّه لم يثبت وجود رسم عقاري حامل للمعرّف 183027 ما عدى الرسم العقاري عدد 183027 تونس الكائن بمونبليزير (وثيقة مرفقة).

وعليه، وعلى ضوء ما سبق فإنّه يقترح عليكم دعوة المعنيين بالأمر إلى الاتصال مباشرة بمصالح الديوان الوطني للملكية العقارية بولاية سليانة لمزيد تقديم توضيحات في الخصوص كالإدلاء بالوثائق التي بحوزتهم لمزيد التثبت في الوضعية باعتبار أنّ الرسمين العقاريين عدد 183027 وعدد 185027 لا علاقة لهما بالعقار المسمّى نزل مكتريس موضوع سؤالكم، والسلام.

السؤال الكتابي

للنائبة نجلاء اللحياني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا

الموضوع: بخصوص الوضعية العقارية لـ"حي هشام" بولاية أريانة

وبعد، تبعا لجلسة العمل المنعقدة بمقرّ وزارتكم بخصوص فضّ الإشكال العقاري الخاص بمتساكني "حي هشام" من ولاية

أريانة الراغبين في تسوية وضعية مساكنهم والحصول على رخص التزود بالماء الصالح والنور الكهربائي "وذلك وفق ما تنص عليه القوانين" ، نتشرف بإفادتكم أن الأرض المقام عليها مساكن العارضين تعرف "**بحي هشام**" كائنة بشارع أبو القاسم الشابي بأريانة تمسح 25958 م م مقامة على الرسم العقاري الدولي عدد 51611 أريانة الماسح جمليا 02 هك 59 آر 52 ص راجع للدولة (الملك الخاص) بموجب أمر المصادقة عدد 1133 لسنة 2001 المؤرخ في 2001/5/14 وصدر في شأنه حكم يقضي بتسجيله عرضيا لفائدة الدولة بتاريخ 2008/6/26 ومصنف منطقة تجهيزات إدارية طبقا لمثال التهيئة العمرانية لبلدية أريانة المصادق عليه بالأمر عدد 577 المؤرخ في 2018/6/20 ويحتوى في جزء منه على حوالى 35 محل سكني أحدثت بصفة فوضوية بعد سنة 2011 وبالتالي عليه مقتضيات الأمر عدد 504 لسنة 2018 المؤرخ في 2018/6/7 والمتعلق بشروط وصيغ التسوية المتعلقة بالتجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة أما الجزء المتبقي فهو شاغر ومبرمج لإنجاز حي إداري لتوظيفه لإحداث مقرات جهوية لمصالح عمومية.

وأمام تردد العديد من المواطنين الشاغلين للعقار على الإدارة مطالبين بتسوية وضعيتهم تمت دعوة السيد والي أريانة لتبني عملية التسوية للحي المذكور بالتنسيق مع بلدية أريانة وذلك بعد إعادة تصنيفه ضمن مثال التهيئة العمرانية من منطقة تجهيزات إدارية إلى منطقة سكنية وموافاة الإدارة بملف فني في الغرض، إلا ان السيد والي أريانة أفاد أنه تم عرض الموضوع على بلدية أريانة التي أفادت أن تغيير صبغة العقار يتطلب مراجعة جزئية لمثال التهيئة العمرانية لبلدية أريانة لذلك طلبنا من بلدية أريانة المدينة التسريع في تغيير صبغة العقار من تجهيزات إدارية إلى سكنية وإعداد مثال تقسيمي مصادق عليه ليتسنى تقدير قيمة المقاسم السكنية من قبل خبير أملاك الدولة وعرض الموضوع على اللجنة الوطنية الاستشارية للعمليات العقارية وإتمام إجراءات التسوية لفائدة المتساكنين.

لذا نرجو من سيادتكم الإذن لمصالحكم المختصة قصد إدراج حي هشام في برنامج التسوية العقارية في جزئه الرابع.

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائبة الشعب السيدة نجلاء اللحياني

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضّمن استفسارا حول الوضعّية العّقارية لـ "حي هشام" الكائن بولاية أريانة، أتشّرف بإفادتكم بأّن الحي المذكور يشتمل على عدد هام من المساكن مشيدة بمساحات متفاوتة منذ سنة 2011 على جانب من العقار الدولي موضوع الرسم 11615 أريانة المعروف بأرض هشام البالغ مساحته الجملية2 هك 95آر 25ص ومصّنف منطقة تجهيزات إدارية حسب مثال التهيئة العمرانية لبلدية أريانة المصادق عليه بمقتضى الأمر عدد 775 المؤرخ في 2018/6/20.

وتجدر الإشارة إلى أّن جميع الشاغلين للعقار صدر ضّدهم حكم عن محكمة ناحية أريانة في القضية عدد 3423 بتاريخ 15 فيفري 2022 يقضي بكّف شغب المدعى عليهم على عقار النزاع، وقد تّم تعهد المكلف العام بنزاعات الدولة بالملّف للّدفاع عن حقوق الدولة في النزاع المذكور ونزاع آخر مع الشركة التونسية للملابس الشعبّية مع "صوطاب" حول نفس العّقار.

وبالنظر لمجمل الإشكالّيات العّقارية ذات الصلة فإنه تعّذر تسوية وضعّية الشاغلين للعقار المذكور طبقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2018 مؤرخ في 7 جوان 2018 المتعّلق بضبط صيغ وشروط تسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص.

وأخيرا تضّمن سؤالكم إشارة إلى دراسة إمكانية عرض الموضوع على أنظار الّلجنة الوطنية الاستشارية للعملّيات العقارية بعد مراجعة مثال التهيئة العمرانية للعّقار وبتقدير قيمة المقاسم السكنية من قبل خبير أملاك الدولة. وفي هذا المستوى نشير إلى ان اختصاصات اللجنة المذكورة حددها الأمر الحكومي عدد 120 لسنة 2021 المؤّرخ في 8 فيفري 2021 المتعلق بالعمليات العقارية في ملك الدولة الخاص ومن بينها ما افتضاه الفصل 3 من أنه عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 86 من مجلة المحاسبة العمومية يجوز التفويت بالمراكنة في العقارات التابعة لملك الدولة الخاص وبثمن يحّدده خبير أملاك الدولة بعد أخذ رأي "اللجنة الوطنية الاستشارية للعمليات العقارية" المحدثة بالفصل 6 من هذا الأمر الحكومي وذلك في الحالات التالية:

1. إذا لم يفض المزاد إلى نتيجة بعد إعادته مرة ثانية وبنفس الشروط.

2.لفائدة الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية والمنشآت العمومية لإنجاز مشاريع مصادق عليها طبقا للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل أو لتسوية الوضعيات العقارية القديمة.

3. لفائدة شركاء الدولة في الملكية على الشياع ومجاوري الأراضي الدولية إذا تعلق الأمر بقطع أرض مكتنفة أو غير صالحة للاستعمال.

4.في العقارات الضرورية لإنجاز المشاريع والتي صدرت في شأنها أوامر حكومية بتغيير صلوحيتها أو وصفها أو صبغتها أو بإخراجها من الملك العمومي.

5.لتسوية وضعّيات المتصرفين عن حسن نية.

6.لفائدة المستثمرين الخواص في عقارات لازمة لإنجاز مشاريع استثمارية (...)

وفي غير هذه الحالات لا يجوز التفويت في ملك الدولة الخاص بالمراكنة وبالثمن المحدد من قبل خبير أملاك الدولة إلا بعد الترخيص فيه بأمر حكومي.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي لحضرتكم.

<u>الموضوع</u>: حول طلب إحداث مركز تكوين مهني بمعتمدية منزل الحبيب من ولاية قابس.

1.ما مدي تقدم الملف الخاص بتغيير صيغة الأرض الممنوحة من المواطن ح.خ لإحداث مركز تكوين مهني بمعتمدية منزل الحبيب والتي تبعد عن مركز الولاية حوالي 70 كلم وهو ما يشكل عائقا أمام متساكنيها لتمكين أبناءهم خاصة الذين لم يحالفهم الحظ في مواصلة تعليمهم من الالتحاق بمراكز التكوين الموجودة في مركز الولاية وذلك لعدم وجود نقل عمومي منتظم من حيث التوقيت يفي بالغرض؟

إجابة السيد رئيس وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائبة الشعب السيدة نور الهدي سبائطي

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمن استفسارا حول ملف عقاري يتعلق بتغيير صبغة قطعة أرض منحها المواطن ح.خ لإحداث مركز تكوين مهني بمعتمدية منزل الحبيب من ولاية قابس، أتشرف بإفادتكم أنه بالتثبت في الملفات الممسوكة من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية مركزيا وجهويا لم يتبين تعهد تلكم المصالح بهذا الملف العقاري.

فالمرجو مزيد موافاتنا بتوضحيات في الخصوص كتقديم الوثائق ذات العلاقة حتى يتسنى دراسة الملف والإذن بما يتعين من إجراءات في الخصوص، والسلام

السؤال الكتابي

للنواب: لطفي سعداوي، أيمن نقرة والطيب الطالبي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

نتشرف بان نحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: الاستفسار عن وضعية عقار دولي ذو صبغة رعوية محل نزاع.

المصاحيب: مذكرة حول هنشير ملكور

تحية طيبة،

نظرا لوجود نزاع عقاري قائم بين عرشي أولاد نصر والمقاومين من عمادة الكرمة بمعتمدية الشبيكة ولاية القيروان، حول القطعة 49 بجبل عفان تمسح 418.70 هك ذات صبغة رعوية وهو متواصل منذ السبعينات حتى انعقاد جلسات الصلح بمقر الولاية وبمعتمديتي حفوز والشبيكة.

حيث تقرر بعد جلستي 7 و8 ديسمبر 1989 تسوية الوضعية وقسمة القطعة المكورة بين المتنازعين مع الحفاظ على الصبغة الرعوية للعقار محل النزاع.

إلا أنه وبعد سنة 2011 أعلن عرش المقاومين أن أملاك الدولة قد قامت بالتفويت لهم في المناب المخصص لهم مع إصدار حجة ملكية جماعية لفائدتهم

وخلال سنة 2023 عمد أهالي المقاومين المنتفعين بالتفويت السعي على تقسيم العقار والحديث عن إصدار حجج مقاسمة لتسهيل عملية بيع العقار والذي يمسح 300 هك مقسمة على 15 شخصا.

إن أهالي قرية أولاد نصر يريدون تفسيرا لهذه الإجراءات كما يطالبون مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية التثبت والتحري في عملية التفويت في وضعية العقار المذكور أعلاه؟

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
ولاية القيروان

مذكرة حول هنشير ملكور

تمسح ضيعة ملكور 2427 هك 15 آر و50 ص منها مساحة 395 هك 35 آر و88ص المنتزعة لفائدة بناء السد وبذلك تكون المساحة المتبقية بالضيعة 2031 هك 77 آر (62 ص .

I ـ النزاع العقابي بين أولاد نصر ـ المقاومين وأولاد خلف الله

يتمحور النزاع العقابي القائم بين أولاد نصر والمقاومين حول القطعة عدد 49 بجبل عفان تمسح 418 هك 70 آر ذات صبغة رعوية أسندت منها 20/15 منابا للمقاومين بعد اسقاط حق خمسة منهم لاخلالهم بشروط التفويت أما بالنسبة لفريق أولاد نصر فهو يروم الانتفاع بجانب من قطعة المرعى وجانب آخر من هنشير ملكور باعتبارهما المتنفس الوحيد لرعي حيواناتهم أما فريق أولاد خلف الله فهو يتصرف في مساحة 133 هك من هنشير ملكور حيث واصل تصرفه في مساحات أخرى تقدر بـ 350 هك .

وحرصا على فض المشاكل القائمة بين أطراف النزاع وتمكينهم من استغلال المساحات المتاخمة التي تخول لهم تعاطي النشاط الفلاحي والمرعى بصورة طبيعية انعقدت بمقر الولاية وبمعتمديتي حفوز والشبيكة عديد الاجتماعات حيث تقرر خلال جلستي 7 و8 ديسمبر 9 تحت اشراف السيد والي القيروان ما يلي :

1) تمكين أولاد نصر من 100 هك بجبل عفان (القطعة عدد 49) باعتبار وادي الشوك كحد طبيعي بينهم وبين أراضي المقاومين من نفس القطعة .

2) تمكين اولاد نصر أيضا من 200 هك من هنشير ملكور الموجود تحت تصرف مصالح السجون

3) تمكين أولاد خلف الله من 350 هك من هنشير ملكور بالاضافة الى 133 هك المحياة (أي ما يقارب 500 هك)

4) تمكين المقاومين الخمسة من 100 هك من هنشير ملكور كتعويض لهم على المنابات الراجعة لهم بجبل عفان .

II ـ عملية تحويل السد :

في نطاق تسوية وضعية الاراضي المنتزعة لفائدة انجاز سد المغارب وتمكين المواطنين من تعويض أراضيهم المنتزعة فقد انعقدت بمقر معتمديتي حفوز والشبيكة عديد الجلسات للنظر في عملية التعويض حيث تأكد ما يلي :

/.....

1) بالنسبة لمحتمدية الشبيكة كل المواطنين المنتزعة أراضيهم لفائدة السد قد أخلوهـــا منذ مدة وان عملية التعويض تبدأ بمجرد الانجـــاز

2) بالنسبة لمحتمدية حفوز : المقترح تخصيص قرابة 150 هك من هنشير ملكور موزعة كالاتي :

— 37 هك بالنسبة لمنطقة الصفايا والحوقيـــة
— 71 هك بالنسبة لمنطقة العين البيضـــاء
— 39 هك مقترح تخصيصها لاحداث مسالـــك

وبخصوص امكانية تخلي اصلاحية الهوارب على مساحة 200 هك لفائدة تعويض السد كاتبنا الادارة العامة للسجون والاصلاح حسب مراسلتنا ع15055دد بتاريخ 20 ديسمبر 1989 وتبعا للمكتوب الصادر عن السيد وزير الداخلية بتاريخ 24 مارس 1990 تحت عـ 99ـدد تسانـــد الادارة العامة للسجون المقترح المذكور شريطة تعويض البئر العميقة رقم 16301/4 التـــي تزود فريق أولاد خلف الله بالماء الصالح للشراب باحداث بئر عميقة ثانية أو مساعدة الاصلاحية على ايصال الماء من عين جبليـــة .

وسعيا وراء ايجاد الحل النهائي الذي يرضي الاطراف الثلاثة كاتبنا السيد وزير الداخلية بتاريخ 4 ماي 1990 تحت عدد 4998 بخصوص موافقتنا على الشرط المقدم من الادارة العامة للسجون والاصـــلاح .

III — المساحة الجملية المطلوب التخلي عنها من ذبحة ملكور :

1) تبلغ المساحة الجملية من هنشير ملكور المقرر تخصيصها لحل النزاع القائم بين أولاد خلف الله — المقاويين وأولاد نصر : 800 هك موزعة كالاتي :

— فريق أولاد نصر : 200 هك من هنشير ملكور
— فريق اولاد خلف الله : 500 هك من هنشير ملكور
— المقاويـــن : 100 هك من هنشير ملكور

2) تبلغ المساحة المقترحة لتعويض الاراضي المنتزعة لفائدة انجاز سد الهوارب : 200 هك وبذلك تكون جملة المساحة الضرورية والمقترح التخلي عنها من ذبحة ملكور : 1000 هك .

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنواب الشعب السادة

لطفي سعداوي وأيمن نقرة والطيب الطالبي

وبعد، تبعا لسؤالكم والمتضمن استفسارا حول وضعية عقار دولي يتمثل في القطعة عدد 49 الكائنة بهنشير مالكور من معتمدية حفوز موضوع الرسم العقاري عدد 3290 القيروان، أتشّرف بإفادتكم أنه بالرجوع إلى الملفات المتوفرة بأرشيف الإدارة تبين أنه تم إسناد 314 هك 20 آر 50 ص إلى مجموعة من المقاومين من قبل اللجنة الجهوية للتنمية الفلاحية بالقيروان (تجدون نسخة من قائمة بأسماء مجموعة المقاومين طي هذا). وتم الإبقاء على مساحة 104 هك 67 آر 50 ص على ملك الدولة (الملك الخاص) تجدون شهادة ملكية في الغرض طي هذا.

وتجدر الإشارة إلى أّن كّل العمليات العقارية المحدثة على هذا العقار مسجلة بكل تفاصيلها بالرسم العقاري 3290 القيروان المضمن بالديوان الوطني للملكية العقارية (وثيقة مرفقة) والسلام.

السؤال الكتابي الأول

للنائب نور الهدى سبائطي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بسؤال كتابي لحضرتكم.

<u>الموضوع:</u> حول تعطّل الموزع الآلي بمعتمدية وذرف من ولاية قابس.

بعد أن توصلت بالعديد من الاتصالات من عدد من متساكني معتمدية وذرف موضوعها التذمّر من تكرّر عطب الموزّع الآلي التابع للبريد التونسي وتفاقم معاناتهم وخاصة كبار السّن منهم عند تزامن هذا العطب مع تاريخ سحب الجرايات الشهرية ما اضطرّ أغلبهم التوه لمركز الولاية خاصّة وأنّ الموزّع الآلي التابع لمركز البريد التونسي الموجود بالمعتمدية المجاورة " **معتمدية المطوية**" أيضا معطّب (ولا يعمل ولفترات طويلة في أغلب الأوقات) أتوجّه إليكم بالسؤال التالي:

ما هو برنامج الوزارة للحدّ من معاناة متساكني معتمدية وذرف التي تندرج ضمن المعتمديات المحدثة مع تعطّل الموزع الآلي التابع للبريد التونسي وبصفة متكررة ولفترات طويلة؟

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

- **السؤال 1:**

ما هو برنامج الوزارة للحدّ من معاناة متساكني معتمدية وذرف التي تندرج ضمن المعتمديات المحدثة مع تعطّل الموزع الآلي التابع للبريد التونسي وبصفة متكررة ولفترات طويلة؟

- **الجواب 1:**

الموزع الآلي للأوراق المالية التابع للبريد التونسي بمعتمدية وذرف من ولاية قابس غير معطب ويشتغل بصفة عادية. كما أنه محل متابعة من قبل مصلحة الإعلامية بالجهة في حال حصول عطب.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي لحضرتكم .

<u>الموضوع</u>: حول تعطّل الموزع الآلي معتمدية المطوية من ولاية قابس .

بعد أن توصلت بالعديد من الاتصالات من عدد من متساكني معتمدية" **المطوية** "موضوعها التذمّر من تكرّر عطب الموزّع الآلي التابع للبريد التونسي وتفاقم معاناتهم وخاصة كبار السن منهم عند تزامن هذا العطب مع تاريخ سحب الجرايات الشهرية، أتوجه لكم بالسؤال التالي :

ما هو برنامج الوزارة للحدّ من معاناة متساكني معتمدية المطوية مع تعطل الموزع الآلي التابع للبريد التونسي وبصفة متكررة ولفترات طويلة؟

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

السؤال :2

ما هو برنامج الوزارة للحد من معاناة متساكني معتمدية المطوية من ولاية قابس مع تعطل الموزع الآلي التابع للبريد التونسي وبصفة متكررة ولفترات طويلة؟

الجواب 2

الموزع الآلي للأوراق المالية المركز بمكتب بريد المطوية قد تم تهشيمه من قبل مواطن من أبناء الجبة .وبالرغم من محاولة مصالح البريد التونسي إصلاحه وإعادته لوضعية استخدام، إلا أنه استحال ذلك نظرا لعدم توفر قطع الغيار الخاصة به .سيتم برمجته في إطار إقتناءات الديوان الوطني للبريد للموزعات الآلية للأوراق المالية بهدف تعويضه.

السؤال الكتابي

للنائب آمال المؤدب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

<u>الموضوع:</u> حول استفسارات بخصوص نشاط التدقيق في مجال السلامة السيبرنية .

يمثل نشاط التدقيق في مجال السلامة السيبرنية حيويًا وقد وقعت المصادقة يوم 06 فيفري 2024 من قبل مجلس نواب الشعب على انضمام تونس لاتفاقية بوداباست للتصدي للجرائم الإلكترونية وعليه أتقدم إليكم السيد الوزير بجملة من الاستفسارات التالية :

1. هل ينبغي للتدقيق التنظيمي أن يتوافق بشكل صارم مع اللوائح التونسية أم أنه يمكن أن يأخذ بعين الاعتبار أيضا التفضيلات المحددة للمؤسسات الطالبة؟
2. ما هي القيود القانونية للمدققين من الأشخاص الطبيعيين فيما يتعلق في مجالات التدخل؟ وهل هناك أي قيود خاصة يجب أخذها بعين الاعتبار؟

3. هل يحق لمقدمي الطلبات استبعاد الأفراد عند طلب عمليات التدقيق التنظيمية؟

4. هل تعتبر أن المواصفات التي تقتضي متطلبات إضافية، مثل الشهادات التي لا يتطلبها القانون أو الشهادات المتعلقة بمنتجات معينة، أو فرض عدد معين من المدققين للقيام بالتدقيق، موجهة بطريقة معينة؟

5. بحسب الإحصائيات فإن أكثر من 95% من المواصفات تستثني الأشخاص الطبيعيين، وبعضها يحصر المنافسة في 3 شركات أو حتى شركتين فقط، كما هو الحال بالنسبة لمواصفات تدقيق ETAP . كيف تقيمون إذا هذه المواصفات من حيث العدالة والشفافية؟

6. ماهي الإجراءات التي اتخذتموها لضمان شافية عملية التدقيق وحماية المدققين من الابتزاز؟

والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

سؤال يحتوي على 6 أجزاء :

- **السؤال 1:**

هل ينبغي للتدقيق التنظيمي أن يتوافق بشكل صارم مع اللوائح التونسية أم أنه يمكن أن يأخذ بعين الإعتبار أيضا التفضيلات المحددة للمؤسسات الطالبة؟

- **الجواب 1:**

يخضع التدقيق الإجباري لسلامة النظم المعلوماتية لمقتضيات المرسوم عدد 17 لسنة 2023 المؤرخ في 11 مارس 2023 والمتعلق بالسلامة السيبرنية وينظم بقرار وزير تكنولوجيات الاتصال المؤرخ في 12سبتمبر 2023 والمتعلق بضبط المعايير الفنية للتدقيق في سلامة النظم المعلوماتية وإجراءات متابعة تطبيق التوصيات الواردة في تقرير التدقيق.

وطبقا للفصل الأول من هذا القرار يشمل التدقيق، بالإضافة إلى تقييم النواحي الهيكلية والتنظيمية والعملياتية لسلامة النظم المعلوماتية التدقيق التقني في سلامة مكوّنات النظام المعلوماتي واختبار مناعتها من الحوادث السيبرنية وكذلك تحليل وتقييم المخاطر السيبرنية وتقديم خطة معالجة قصد تفادي أو تقليص الأضرار الناتجة عن الحوادث السيبرنية.

كما أنه وحسب نفس الفصل يتم إجراء التدقيق في سلامة النظم المعلوماتية طبقا للمرجعية المعتمدة من قبل الوكالة الوطنية للسلامة السيبرنية التي تحدد معايير السلامة الواجب التدقيق فيها، مع مراعاة خصوصية النظام المعلوماتي للمؤسسة حيث يمكن أن تكون بعض المعايير غير قابلة للتطبيق بالنسبة للمؤسسة كما يمكن إضافة معايير أخرى حسب خصوصية نشاط المؤسسة .

أما المؤسسات المعنية بالتدقيق والمنصوص علها بالفصل 6 من المرسوم عدد 17 لسنة 2023 فعلها اختيار خبير تدقيق شخص طبيعي أو معنوي لإنجاز عملية التدقيق من بين قائمة خبراء التدقيق المخول لهم ممارسة نشاط التدقيق في مجال السلامة السيبرنية والتي تنشرها الوكالة عبر موقعها الإلكتروني الرسمي .ويتم ذلك عبر إعداد كراس شروط يتم بلورته من قبل المؤسسة المعنية بالتدقيق طبقا لحاجيات وخصوصيات نظامها المعلوماتي.

وفي هذا الإطار تضع الوكالة الوطنية للسلامة السيبرنية على ذمة المؤسسات العمومية والخاصة العناصر المرجعية لإنجاز عملية التدقيق في مجال السلامة المعلوماتية وذلك في إطار مساندتها لهذه المؤسسات لتسهيل إعداد كراسات شروط عمليات التدقيق .كما توفر الوكالة إمكانية المساندة الفنية أثناء إعداد كراس الشروط الخاص بالتدقيق في السلامة المعلوماتية وذلك بطلب من المؤسسة المعنية بالتدقيق عند الحاجة.

- **السؤال 2:**

ماهي القيود القانونية للمدققين من الأشخاص الطبيعيين فيما يتعلق في مجالات التدخل؟ وهل هناك أي قيود خاصة يجب أخذها بعين الاعتبار؟

- **الجواب 2:**

لا توجد قيود قانونية تخص المدققين من الأشخاص الطبيعيين دون سواهم فيما يتعلق بمجالات التدخل إن التزامات ومسؤوليات الخبير المدقق في مجال السلامة السيبرنية هي نفسها بغض النظر عن الشكل القانوني الذي يمارس فيه الخبير المعني نشاطه، سواء كشخص طبيعي أو كشخص معنوي.

كراس شروط ممارسة نشاط التدقيق في مجال السلامة المعلوماتية والتي تم ضبطها بقرار وزير تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي ووزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي المؤرخ في 1أكتوبر 2019، تقتضي نفس الشروط الأساسية للحصول على الترخيص والأهلية القانونية لممارسة النشاط المذكور، فضلا عن نفس الالتزامات التي تقع على عاتق خبير التدقيق عند ممارسة النشاط دون أي تمييز حسب طريقة ممارسة النشاط .

- **الأسئلة 3 و4 و5:**

– هل يحق لمقدمي الطلبات استبعاد الأفراد عند طلب عمليات التدقيق التنظيمية؟

– هل تعتبر أن المواصفات التي تقتضي متطلبات إضافية مثل الشهادات التي لا يتطلبها القانون أو الشهادات المتعلقة بمنتجات معينة، أو فرض عدد معين من المدققين للقيام بالتدقيق موجهة بطريقة معينة؟

– بحسب الإحصائيات فإن أكثر من 95 % من المواصفات تستثني الأشخاص الطبيعيين، وبعضها يحصر المنافسة في 3 شركات أو حتى شركتين فقط، كما هو الحال بالنسبة المواصفات تدقيق ETAP، كيف تقيمون إذا هذه المواصفات من حيث العدالة والشفافية؟

- **الجواب عن الأسئلة 3 و4 و5:**

الهياكل المعنية بالتدقيق والمنصوص عليها بالفصل 6 من المرسوم عدد 17 لسنة 2023 تضم هياكل عمومية وهياكل قطاع خاص .

بالنسبة لهياكل القطاع الخاص فلها حرية اختيار خبير التدقيق من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين للتعاقد معه شريطة أن يكون مخول له ممارسة نشاط التدقيق في مجال السلامة السيبرنية من قبل الوكالة الوطنية للسلامة السيبرنية طبقا لأحكام الفصل 7 من المرسوم عدد 17 لسنة 2023.

أما بالنسبة للهياكل العمومية فهي ملزمة باحترام أحكام وإجراءات الصفقات العمومية واحترام القواعد والمبادئ العامة

المنظمة للصفقات العمومية على غرار المنافسة والمساواة أمام الطلب العمومي وشفافية الإجراءات ونزاهتها وحرية المشاركة في الطلب العمومي.

كما ينص الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 الخاص بتنظيم الصفقات العمومية على آليات حوكمة ومراقبة للصفقات العمومية .وفي هذا الصدد، يمكن لمصالح الهيئة العليا للطلب العمومي على مستوى رئاسة الحكومة تمكينكم من إجابات دقيقة ذات صلة بأسئلتكم .

- **السؤال 6:**

ماهي الإجراءات التي اتخذتموها لضمان شفافية عملية التدقيق وحماية المدققين من الإبتزاز؟

الجواب 6:

ينص الفصل 14من كراس شروط ممارسة نشاط التدقيق في مجال السلامة المعلوماتية والمتعلق بالتزامات خبير التدقيق على وجوب التقيّد عند ممارسة نشاطه بالميثاق المني المنشور على الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة وعلى وجوب ضمان صحة المعطيات المرجعية وجودة التدقيق وكذلك وجوب امضاء وختم أعماله.

كما أن الفصل 5 من قرار وزير تكنولوجيات الاتصال المؤرخ في 12سبتمبر 2023 والمتعلق بضبط المعايير الفنية للتدقيق في سلامة النظم المعلوماتية وإجراءات متابعة تطبيق التوصيات الواردة في تقرير التدقيق ينص، بخصوص اكتشاف الخبير المكلف بالتدقيق لثغرات خطيرة على الزامية الإعلام الفوري للوكالة الوطنية للسلامة السيبرنية .

هذا، وتنص العناصر المرجعية لإنجاز عملية التدقيق في مجال السلامة المعلوماتية التي تضعها الوكالة الوطنية للسلامة السيبرنية على ذمّة المؤسسات العمومية والخاصة على إمكانية لجوء الطرفين أثناء إنجاز عملية التدقيق إلى التحكيم عند وجود خلاف حاد بينهما لدى أطراف مستقلة على غرار الوكالة الوطنية للسلامة السيبرنية.

السؤال الكتابي

للنائب سيرين مرابط

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤالين الكتابيين التاليين.

كنت قد تقدّمت لكم في جلسة مناقشة الميزانية بطلب يخص منطقة العويثة (القيروان) ببعث مكتب بريد مرفق بمكتب هبة من الأهالي لفائدة وزارتكم.

1. هل من متابعة لهذا الموضوع؟
2. هل بإمكانكم مدّي بكل ما يتعلّق بهذا الموضوع؟

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

- **السؤال:**

طلب يخص بعث مكتب بريد بمنطقة العويثة بالقيروان مرفق بكتب هبة من الأهالي لفائدة الوزارة.

- **الجواب:**

– تم طلب إحداث مكتب بريد بمنطقة العويثة من معتمدية السبيخة مع تقديم هبة الأرض في الغرض تم إحالة ملف الهبة على أنظار إدارة الشؤون القانونية والنزاعات لدارسة الملف من الناحية القانونية وتكليف محامي بالجهة لإتمام إجراءات نقل الملكية طبقا لما تقتضيه الإجراءات القانونية في الغرض.

– تقدم صاحب الأرض بطلب تراجع عن الهبة وتم إجابته بعد التنسيق مع إدارة الشؤون القانونية بعدم الاستجابة لطلبه نظرا لغياب الأسباب القانونية اللازمة للرجوع في الهبة طبقا لأحكام الفصل 210من مجلة الأحوال الشخصية .

– سيتم القيام بدراسة لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة من قبل المصالح الجهوية لاتخاذ قرار الإحداث من عدمه .

– في انتظار نتائج الدراسة سيتم برمجة تقديم الخدمات البريدية لمتساكني هذه المنطقة بالبريد المتجول بمعدل مرة في الأسبوع ابتداء من شهر أفريل 2024

السؤال الكتابي الأول

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: إعادة تحديث المعدات وتجديد المرافق للنهوض بالمركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في الأشجار المثمرة ببوغرارة معتمدية منزل شاكر ولاية صفاقس

المصاحيب : *نسخة من جدول بياني للمسحة الخاصة لكل المركز وتنوع مكوناته

*نسخة" مثال مستغلة المركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في الأشجار المثمرة بالمناطق القاحلة ببوغرارة – صفاقس

* نسخة من بطاقة خاصيات بئر أنبوبية

*ستة (06) صور توضيحية

تحية طيبة،

على إثر تشكيات وردتنا من عديد الشبان من منطقة بوغرارة، بخصوص تدهور وضعية المركز القطاع للتكوين المهني الفلاحي في الأشجار المثمرة الموجود بالجهة، والذي تم تأسيسه منذ سنة 1962، وكان بمثابة معهد فلاحي ومركز بحوث ومركز للتربص، إلى جانب التكوين في عديد الاختصاصات منها (مهارة فلاحية، تقليم الزياتين، تكوين مستمر...)

كما كانت له علاقة شراكة مع مراكز من إيطاليا وفنلندا إلى جانب تكوين شبان من جمهورية بوركينافاسو ويعمل على تبادل الخبرات وتنمية المهارات وتطوير الكفاءات لهذه الفئة العمرية .

إن تواجد هذا المركز التكويني في الجهة له دور فعّال في انشاء شباب ذو خبرة ودراية كافية للنهوض بالقطاع الفلاحي على مستوى الجهة خصوصا وعلى المستوى الوطني عموما .

فمتى سيتم تطوير هذا المركز واتخاذ إجراءات جديّة في شأنه وتحديث معدّاته لتكون مواكبة التطورات العصر؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع حول تحديث المعدات وتجديد المرافق للنهوض بالمركز القطاعي للتكوين المهني في الأشجار المثمرة بالمناطق القاحلة ببوغرارة من ولاية صفاقس

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 19 جانفي 2024.

وبعد جوابا على مراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بتحديث المعدات وتجديد المرافق للنهوض بالمركز القطاعي للتكوين المهني في الأشجار المثمرة بالمناطق القاحلة ببوغرارة من ولاية صفاقس أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تأسس المركز القطاعي للتكوين المهني في الأشجار المثمرة بالمناطق القاحلة ببوغرارة بصفاقس سنة 1962 وكان المركز ينقسم إلى جزئين : يتمثل الجزء الأول في مركز التكوين المهني في الفلاحة والميكانيك (المركز القديم) والجزء الثاني في مركز الرسكلة (المركز الحالي) ووقع دمجهما معا سنة 2000 في مؤسسة واحدة تحمل إسم المركز القطاعي للتكوين المهني في الأشجار المثمرة بالمناطق القاحلة ببوغرارة بصفاقس

ويؤمن المركز حاليا التكوين الأساسي في شهادة الكفاءة المهنية في اختصاص عامل فلاحي في زراعة وإنتاج الأشجار المثمرة (20) متكون وشهادة المؤهل التقني المهني في الأشجار المثمرة (20 متكون) إضافة للتكوين المستمر لفائدة أصحاب الشهائد العليا وغيرهم في اختصاص الأشجار المثمرة وتقليم الزياتين (بمعدل 50 متكون بالسنة) .

ويقتصر نشاط المركز حاليا على استغلال الجزء الثاني من المركز فقط (المركز الحالي) للتكوين والإيواء والإعاشة .أما المركز القديم، فإنه يستغل حاليا بصفة ظرفية (المبيت وقاعات التدريس) في حال ورود ضيوف على المركز على غرار التكوين في البستنة الذي تم تأمينه خلال الفترة 2018-2020 لفائدة مجموعة من البوركينيين في اختصاص شهادة مؤهل التقني السامي أو لإيواء إطارات من الوزارة أثناء تكليفهم بمهام بالجهة .

ولئن أعتبر المركز القطاعي للتكوين المهني في الأشجار المثمرة بالمناطق القاحلة ببوغرارة بصفاقس مكسبا للمنطقة ولجهة صفاقس بأسرها، وهو قادر أن يكون قطبا في التكوين الفلاحي بالجهة، فإنه يبقى في حاجة إلى تحسين البنية التحتية (الطريق والإنارة) وربط المركز بمدينة صفاقس التي تبعد عنه مسافة 35 كم لتسهيل تنقل المتكونين، والأعوان، ذلك أن البعد يمثل أهم عائق أمام استقطاب المزيد من المتكونين بالإضافة إلى النقص المسجل في العنصر البشري من إطارات وقيمين وقيمات وعملة .

وتجدر الإشارة إلى أن المصالح الجهوية للوزارة عملت على تركيز وحدة بيداغوجية لتحلية المياه الجوفية المالحة قصد ري الغراسات في إطار مشروع تنموي ممول من البنك الإسلامي للتنمية .كما قامت وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي بتوجيه مشروع تعاون دولي ممول من طرف الولايات المتحدة الأمريكية نحو مركز بوغرارة لتمكينه من تجهيزات فنية متطورة وتطوير قدرات مكونيه في مجالات مجددة إضافة إلى تحسين جاذبيته للحد من عزوف الشباب على التكوين المهني الفلاحي .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب حسن جربوعي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي

الموضوع :حول إعادة تشغيل معمل بوغرارة لتثمين مخلفات تقليم الزيتون كأعلاف للحيوانات .

سيدي الوزير تحية واحتراما :

وبعد أتشرف بإفادتكم أنه في إعادة تشغيل معمل بوغرارة المتواجد في عمادة ماجل الدرج من معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس والمختصين في تثمين مخلفات تقليم الزيتون كأعلاف للحيوانات التابع للمركب الفلاحي ببوزويتة (ديوان الأراضي الدولية) ....كمعمل أعلاف لتوفير الموارد العلفية للقطعان التابعة للديوان بجهة صفاقس وأيضا لتثمين مخلفات تقليم الزيتون كسماد عضوي(compost) .

أن هذه الوحدة من شأنها أن تزيد من مردودية المركب وتوفر العديد من موطن الشغل وكذلك الاشعاع على كافة المنطقة التي تشكو نقصا حادا في الأعلاف

السؤال :

هل تنوي الوزارة إعادة تشغيل هذا المعمل؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص تشغيل معمل بوغرارة المتواجد في عمادة ماجل الدرج من معتمدية منزل شاكر بولاية صفاقس المختص في تثمين مخلفات تقليم الزيتون كأعلاف للحيوانات .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 18 جانفي 2024.

وبعد جوابا على مراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص أسباب عدم تطبيق مشروع تفكيك وحدة التحبيب الموجودة بمعمل بوغرارة وتغيير طريقة عملها لتواكب متطلبات العلف المركز للقطيع الحيواني، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تعود أسباب عدم تطبيق هذا المشروع أساسا إلى أن المواد الأولية المستعملة بمعمل العلف بالنفيضة تختلف تماما عن المواد الأولية المستعملة بجهة صفاقس، حيث تستعمل فيتورة الصوجا والذرة بمعمل العلف النفيضة، مما يجعل تغيير القطع الداخلية لبعض الآلات ممكن بحكم تواجدها بالسوق، في حين أن المواد الواجب استعمالها بمعمل بوغرارة ترتكز أساسا على فواضل تقليم الزيتون وفيتورة الزيتون والتي بينت المراسلة الموجهة إليكم سابقا حول نفس الموضوع أن نتائج محاولة استغلالها لم تكن إيجابية من ناحية المردودية ونوعية العلف المركب، وعليه، ولهذه الأسباب تم تفكيك المعدات موضوع التحويل ونقل جزء منها إلى معمل العلف المركز بالنفيضة .

وقد تم برمجة إحداث تغييرات للترفيع في طاقة إنتاج وحدة التحبيب ببوغرارة بتغيير المكونات الداخلية للوحدة (Modification filière existant diamètre 420 log 139) والرفع من إنتاجيتها من 02 طن إلى 05طن في الساعة .وقد تم تحويلها من طرف الشركة المتعاقدة معها للقيام بالتغييرات اللازمة، على أن يتم القيام بهذه التغييرات في أقرب الآجال لتركيز المعدات في معمل العلف.

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤالين الكتابين التالين

الموضوع :حول تدهور وضعية الضيعات الفلاحية الدولية في معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس

تحية طيبة،

تعقيبا على الاستفسار الذي وجهته إلى سيادتكم خلال جلسة الاستماع صلب لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري المنعقدة بتاريخ 16 نوفمبر 2023 بمناسبة مناقشة مهمة وزارة الفلاحة لسنة 2024 حول وضعيّة المركبات الفلاحية التابعة لديوان الأراضي الدولية .

أكدتم على اتخاذ عدة إجراءات للنهوض بالمركبات الفلاحية ومنها عقد برنامج لكلّ ضيعة .

1. ماهي البرامج التي تمّ وضعها للنهوض بالمركب الفلاحي بوزويتة والسلامة من معتمدية منزل شاكر ولاية صفاقس ؟
2. متى سيتم الانطلاق في تنفيذها؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: الإجابة على السؤال الكتابي للسيد النائب حسن جربوعي

المرجع: مراسلتكم عدد ص- 2024-26-3000-275 بتاريخ 26 جانفي 2024.

المصاحيب :مراسلة موجهة إلى السيد النائب .

تحية واحتراما وبعد،

أتشرف بموافاتكم رفقة هذا بمراسلة موجهة إلى السيد النائب حسن جربوعي (01) جوابا على طلبه المضمن بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه .

تقبلوا السيد رئيس مجلس نواب الشعب، فائق الاحترام وبالغ التقدير والسلام

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الرئيس

باردو في،
26 جانفي 2024

عـــــدد
0000275-3000-26-2024-ص

صادرات عـــــدد
26 جانفي 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

من رئيس مجلس نُوّاب الشّعب

إلى

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

الموضـــوع: أسئلة كتابية.

المصاحيب: – نسخ من خمسة أسئلة كتابية.

– وثائق مرفقة بسؤالي السيدين عادل ضياف ومختار عيفاوي.

وبعد،

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور، أتشرف بإبلاغكم رفقة هذا خمسة (05) أسئلة كتابية توجه بها النُوّاب السادة حسن جربوعي (01) وعادل ضياف (01) ومحمد بن حسين (01) وعمر بن عمر (01) ومختار عيفاوي (01) إليكم.

والمرجو موافاتنا بالإجابة الكتابية في أجل أقصاه خمسة عشرة يوما من تاريخ تلقيكم الأسئلة وفقا لما تنص عليه أحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نُوّاب الشّعب مع إرفاقها بالصيغة الإلكترونية (Word) على البريد الإلكتروني لمجلس نُوّاب الشّعب suivi.controle@arp.tn أو على منظومة عليسة، **والسّـــــــلام.**

رئيس مجلس نواب الشعب
إبراهيم بودربالة

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول وضعية الضيعات الفلاحية الدولية بمعتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 08 جانفي 2024.

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلق بالاستفسار عن البرامج التي تم وضعها للنهوض بالمركب الفلاحي بوزويتة والسلامة بمعتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس وتاريخ الانطلاق في تنفيذها أتشرف بإفادتكم بما يلي :

في إطار مزيد العناية بديوان الأراضي الدولية والضيعات الدولية الفلاحية الموضوعة تحت ،تصرفه، تم عقد عديد الجلسات لمناقشة عدد من الدراسات لتطوير هذه الضيعات والنهوض بها ومن بينها المركبين الفلاحيين بوزويتة والسلامة بمعتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس وفيما يلي برنامج النهوض بكل مركب .

1.المركب الفلاحي السلامة:

***برنامج النهوض:**

-دعم الموارد المائية للتمكن من مجابهة انحباس الأمطار والجفاف المتواصل مع ارتفاع درجات الحرارة خاصة خلال أشهر الصيف،

-تحديد الأصول المسنة وبرمجة تشبيب الغابة بصفة دورية بنسق 200هك / السنة عوضا عن 100 هك/ السنة،

-الاستثمار في اقتناء آلات جني وميكنة النشاط لتقليص مدة الجني،

- التوجه نحو التوسع في مساحات الزياتين عبر طريقة الري التكميلي باستغلال الآبار السطحية المتواجدة بالمركب والحرص على تركيز نقاط أخرى،

-العمل على تحديد برنامج تسميد متكامل لتحسين خصوبة التربة وتطوير الإنتاجية يتوافق مع النمط البيولوجي للغراسات،

-التوسع في مساحة غراسة الفستق نظرا لقدرتها على مقاومة الجفاف،

-مزيد تطوير قطاع تربية الماشية وتربية الدواجن،

-هيكلة حجم القطيع حسب تحسين المراعي،

-إمكانية بعث وحدة إنتاج مستمد بيولوجي في إطار البحث عن تنوع مصادر الرفع من رقم المعاملات،

-التفويت في المعدات التي لا يمكن إصلاحها والحرص على تعويضها بهدف تعصير معدات الميكنة والعمل على تفادي اختلال الموازنة .

***البرامج المنجزة**

-تم إنجاز استشارة لحفر بئر أنبوبية بضيعة الانطلاقة تم فتح وفرز العروض ويتم حاليا إتمام إجراءات التعاقد مع المقاول لإنهاء أشغال الحفر خلال شهر مارس 2024،

- تم تحضير التربة لتركيز 100 هك خلال الموسم الحالي،

-إجراءات اقتناء المشاتل في طور الإنجاز حيث تم إعلان الاستشارة للمرة الثالثة،

-برمجة تركيز 200 هك خلال المخطط الموسمي 2025/2024،

-درس خطوط تمويل لاقتناء معدات جني ميكانيكية،

- تمت برمجة تركيز تجهيزات ري تكميلي المساحة 23 هك بضيعة الجوهرة المتوقع الانتهاء من أشغال التركيز خلال شهر أفريل 2024،

-سيتم استغلال البئر المزمع حفره بضيعة الانطلاقة لتركيز شبكة ري تكميلي بقطعة ريمون، ويتم إعداد الدراسة والشروع في الأشغال حال الانتهاء من حفر البئر ومعرفة الدفق الحقيقي للبئر،

-يتم حاليا فرش المرجين بغراسات الزياتين المنتجة في إطار تحسين خصوبة التربة وتثمين مخلفات عصر الزيتون،

-تم نثر السماد العضوي على مساحة 10 هك بغراسات الزياتين الفتية،

- برمجة تركيز غراسات فستق خلال المخطط الموسمي 2025/2024.

2.المركب الفلاحي والصناعي بوزويتة

على إثر التغييرات المناخية التي شهدتها البلاد التونسية في السنوات الأخيرة المتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة وطول فترة انحباس الأمطار مما أثر سلبا على نتائج الغراسات البعلية ولتطوير أداء مختلف القطاعات الفلاحية، تولى ديوان الأراضي الدولية وضع خطة بالتنسيق مع الم التابعة للوزارة ذات الصلة لتحسين المردودية بعدد من المركبات الفلاحية التي من بينها المركب الفلاحي بوزويتة .وتتمثل خطة تطوير هذا المركب فيما يلي :

-تحسين خصوبة التربة بنثر السماد العضوي (المستسمد)ونشر مادة المرجين وقد تم تجسيم هذا البرنامج بداية من هذا الموسم لكل الكمية المنتجة من المرجين وكمية من السماد حسب الظروف المناخية .

-تطبيق كامل الحزمة الفنية بالنسبة للتقليم والحراثة والري التكميلي بتكوين 10 معلمي زبيرة هذا الموسم واعتماد كراء المعدات لتدارك النقص الحاصل في الميكنة .

-تثمين الآبار السطحية الموجودة بالمركب هذا الموسم وذلك بتنظيف وجهر 03 آبار مع تجهيزها بالتيار الكهربائي والطاقة الشمسية بئر الزيتونة بئر العقاير وبئر الانطلاقة،

- الشروع في إحداث آبار عميقة في كل من بئر الطابق والمدلية .

-الشروع في تجهيز مساحة أولية تقدر بـ 47 هك بالري قطرة قطرة في ضيعة الزيتونة،

- صيانة ستائر ترابية وسدود خلال هذا الموسم للمحافظة على المياه والتربة وذلك بالتنسيق مع المندوبية الفلاحية بصفاقس بضيعات قساس والعقاير.

والسلام

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 08 جانفي 2024

من النّائب حسن جربوعي

عضو مجلس نواب الشعب

دائرة: منزل شاكر- صفاقس

ع / ط: السيّد رئيس مجلس نواب الشعب

إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

000334 . 2030 . 26 - 2024 - د
واردات عدد .....
08 جانفي 2024 E
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدّستور والفصل 129 من النظام الدّاخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤالين الكتابين التالين.

الموضوع: حول تدهور وضعية الضيعات الفلاحية الدولية في معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس.

تحية طيّبة،

تعقيبا على الاستفسار الذّي وجّهته إلى سيادتكم خلال جلسة الاستماع صلب لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري المنعقدة بتاريخ 16 نوفمبر 2023 بمناسبة مناقشة مهمّة وزارة الفلاحة لسنة 2024 حول وضعيّة المركبات الفلاحية التابعة لديوان الأراضي الدولية.

أكّدتم على اتخاذ عدّة إجراءات للنهوض بالمركبات الفلاحية ومنها عقد برنامج لكلّ ضيعة.

1. ماهي البرامج التي تمّ وضعها للنهوض بالمركّب الفلاحي بوزويتة والسلامة من معتمدية منزل شاكر ولاية صفاقس؟
2. متى سيتمّ الانطلاق في تنفيذها؟

الإمضاء

عضو مجلس نواب الشعب

حسن جربوعي

السؤال الكتابي الأول

للنائب أحمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتقدم اليكم بالسؤال الكتابي التالي

الموضوع: شبهات فساد

تحية طيبة وبعد

حيث أنكم تعلمون الوضعية المزرية التي وجدتم عليها المركب الفلاحي غزالة ماطر وحيث أن الرأي العام في ماطر يتحدث عن مراكمة جملة من المسؤولين لثروات طائلة عن طريق استغلال صفاتهم لتحقيق مكاسب غير مشروعة وتلاعب بالصفقات

هل تنوون سيدي فتح تحقيق في الموضوع على معنى المواد أولاً ثانياً ثالثاً رابعاً وخامساً وديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعتها تونس في 31 مارس 2004 وفصول المجلة الجزائية والقانون عدد 46 لسنة 2018 والمتعلق بمكافحة الإثراء غير المشروع لإنصاف المسؤولين السابقين وتكريس مبدا عدم الإفلات من العقاب.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص شبهات فساد بالمركب الفلاحي غزالة ماطر.

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 25 ديسمبر 2023.

وبعد جوابا على مراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الوضعية المزرية للمركب الفلاحي غزالة ماطر بولاية بنزرت ووجود شبهات فساد به أتشرف بإفادتكم أنه تم تكليف فريق تفقد من التفقدية العامة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري للقيام بتفقد معمق بالمركب الفلاحي غزالة ماطر .وسيتم عند إتمام المهمة الرقابية وما سيسفر عنها من توصيات اتخاذ الإجراءات الإدارية والجزائية عند الاقتضاء، طبقا لما تقتضيه القوانين والتراتيب الجاري بها العمل.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم اتخاذ بعض الإجراءات التأديبية والتنظيمية المستعجلة مثل إعفاء مدير المركب من مهامه ونقلته وإعفاء بعض الأعوان من مسؤولياتهم والتكثيف من زيارات التفقد والمتابعة وذلك إلى حين إتمام مهمة التفقد المعمق وما سيسفر عنها من توصيات .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب أحمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزير الفلاحة بخصوص الصيد العشوائي وتهريب المرجان الاحمر والسوق الموازية في عرض البحر

سيدي،

لا يخفى عليكم ان المنظومة المرجانية بسواحل مدينة طبرقة من ولاية جندوبة تتعرض لعديد المخاطر منها الصيد العشوائي واستعمال تقنيات غير قانونية والصيد بالمحراث إلى جانب عمليات الصيد البحري المهني والترفيهي وإرساء السفن وإلقاء النفايات وارتفاع ثاني أكسيد الكربون في البحر .من لا يعرف ان مهربي المرجان الاحمر يستعملون مراكب صيد الاسماك للغوص وصيد المرجان بطريقة غير شرعية .فالعارفون بالمجال من بين مصالح الديوانة والصيد البحري يؤكدون ان الكميات المهربة سنويا الى ايطاليا تتراوح بين 180 و190 طنا، علما ان مصالح الديوانة التونسية تقوم بحجز 1 بالمائة من الكمية المهربة اشخاص اخرون يؤكدون ان كميات المرجان الاحمر التي يتم صيدها بطرق غير شرعية يقوم المخالفون بالتفويت فيها في عرض البحر لشبكات تهريب مثلما هو الشأن بالنسبة للأسماك التي بالعملة الصعبة في عرض البحر للإيطاليين دون التصريح بها .

ويرى المختصون انه من بين الحلول المطروحة للمحافظة على هذه الثروة هو التصدي بقوة لشبكات ومافيا الصيد غير الشرعي وتهريب المرجان الاحمر المتكونة من جنسيات مختلفة (تونسيون وجزائريون وايطاليون) وترشيد الاستغلال في المناطق التقليدية وتوجيه البحارة إلى مناطق أخرى يكون مخزونها في حالة جيدة فضلا عن تجنب استعمال الوسائل غير المسموح بها .ويؤكد المهنيون على ضرورة إقرار راحة بيولوجية لمنع صيد المرجان لمدة لا تقل عن 10 سنوات مثلما فعلت ذلك جارتنا الجزائر حين حجرت صيد المرجان الاحمر من 2005 الى 2015وذلك حتى تسترجع الأعماق المرجانية توازنها البيئي باعتبار ان الدورة الزمنية لنمو هذا الحيوان تتراوح بين 20 سنة و30 سنة .

تبعا لما تقدم، ارجو منكم مدي بأجوبة بخصوص الاسئلة التالية :

1/ ما هي الاجراءات التي اتخذتموها بغاية ضبط المخالفين الذين لا يحترمون شروط صيد المرجان الاحمر؟

2/ ما هي الاجراءات التي اتخذتموها للتصدي لشبكات ومافيا تهريب المرجان الاحمر؟

3/ ما هي الاجراءات التي اتخذتموها للحفاظ على الشعاب المرجانية حتى لا يتم القضاء عليها بواسطة الصيد العشوائي والتلوث؟

4/لماذا لم يتم منح رخص لصيد المرجان الاحمر بولاية جندوبة؟

5/هل نسقتم مع وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ووزارة المالية للتصدي للمخالفين والمهربين؟6

6/ ما هو عدد رخص صيد المرجان الاحمر وتوزيعها حسب الولايات؟

في انتظار ردكم، تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص الصيد العشوائي وتهريب المرجان الأحمر والسوق الموازية في عرض البحر .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 14 نوفمبر 2023.

وبعد جوابا على مراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الصيد العشوائي وتهريب المرجان الأحمر والسوق الموازية في عرض البحر، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تتم ممارسة نشاط صيد المرجان الأحمر) صنف Corallium) (rubrumبالمنطقة الشمالية للبلاد التونسية المعروفة بعمقها وبطبيعة قاعها الصخري الذي يتماشى مع البيئة الملائمة لتكاثر هذا الكائن البحري .ويكتسي هذا النشاط أهمية اقتصادية واجتماعية .

وتخضع ممارسة نشاط صيد المرجان الاحمر بالغوص إلى مقتضيات:

- القانون عدد 13 لسنة 1994 المؤرخ في 31 جانفي 1994 المتعلق بممارسة الصيد البحري،

-قرار وزير الفلاحة المؤرخ في 28 سبتمبر 1995 المتعلق بتنظيم ممارسة الصيد البحري،

-قرار وزير الفلاحة المؤرخ في 20 سبتمبر 1994 المتعلق بممارسة الصيد بالغوص والصيد الترفيهي بالغطس .

كما يخضع هذا النشاط إلى قرارات وتوصيات الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط وخاصة التوصية عدد CGPM/43/2019/4 المتعلقة بوضع خطة تصرف للاستغلال الرشيد للمرجان الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط .

وفي إطار توحيد الإجراءات المنظمة لعمليات صيد وانزال ونقل وخزن وترويج المرجان الأحمر استجابة لطلب مهني القطاع منتجين ومصدرين من جهة، ولمزيد إحكام متابعة استرسال المنتوج الذي يخضع إلى قواعد تصرف خاصة باعتباره يندرج ضمن معاهدات دولية منها توصيات الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط (CGPM)من جهة أخرى، تم إعداد مشروع دليل منظم لعمليات صيد وإنزال ونقل وخزن وترويج المرجان الأحمر .وقد تم الشروع في مناقشة هذا الدليل منذ سنة2020 ، غير أن جائحة كوفيد 19 - تسببت في تعطيل مسار استكمال إعداد هذا الدليل نتيجة انقطاع نسق الاجتماعات الحضورية .وعلى إثر ذلك، تم عقد عدة لجان استشارية لتنظيم تعاطي النشاط، آخرها بتاريخ 09 ماي2023 ، حيث تمت المصادقة المبدئية على الصيغة الحالية للدليل شريطة مزيد التنسيق مع وزارة التجارة قصد تضمين بعض النقاط المتعلقة بالترويج المحلي .

كما تجدر الإشارة إلى أن مراقبة عملية صيد المرجان الاحمر في عرض البحر ليست من مشمولات المصالح الجهوية للوزارة التي يقتصر دورها على معاينة الإنتاج المنزل ومطابقة وزنه للكميات المسجلة ببطاقات الإنتاج وذلك عملا بمقتضيات الفصل 16 من القانون عدد 13 لسنة 1994 المتعلق بممارسة الصيد البحري والذي ينص على ضرورة حضور عون السلطة المختصة عند كل عملية إنزال للتثبت من وزن الأصناف المائية ومعاينة جرائم الصيد البحري وتحرير محاضر المخالفات وتطبيق المخالفات المنصوص عليها بالقانون عدد 13 لسنة 1994 المؤرخ في 31 جانفي 1994 والمتعلق بممارسة الصيد البحري وبنصوصه التطبيقية بالإضافة إلى المنشور عدد 77 لسنة 2004 المتعلق بتطبيق الإجراءات المتعلقة بمعالجة مخالفات الصيد البحري.

هذا وتبقى مراقبة نشاط المراكب عرض البحر رهينة تظافر جهود كافة السلط المكلفة بالمراقبة (جيش البحر، الحرس البحري، الحرس الديواني حرس صيد بحري) .كما تبقى مراقبة النقاط الحدودية من مهام مصالح وزارة المالية والمتمثلة في الحرس الديواني مع وزارة الدفاع ووزارة الداخلية .

الجواب :1: الإجراءات المتخذة لضبط المخالفين في عملية صيد المرجان الأحمر :

يخضع إنزال منتوجات الصيد البحري الى معاينة عون حرس الصيد البحري الذي يتولى التثبت من المعطيات المضمنة ببطاقة الإنتاج مع التأكد من :

-مطابقة المنتوج من حيث الوزن مع الكمية المسجلة ببطاقة الإنتاج .حجم المنتوج على أن لا تتعدى كمية المرجان دون الحجم القانوني7مم نسبة 10% من الوزن الحي (poids vif) للكمية التي تم صيدها .

-مطابقة عدد الغواصين المبحرين على متن المركب مع المسجلين ببطاقة الإنتاج .

-استيفاء تعمير بطاقة الإنتاج بالدقة اللازمة مع التثبت من تأشير كل غواص على الكمية التي قام بصيدها .

-التثبت من نوعية المنتوج الذي تم انزاله (وحجز المنتوج المتأتي من استعمال الصليب Saint André الذي يعتبر من معدات الصيد المحجرة)

الجواب 2: الإجراءات المتخذة للتصدي لشبكات تهريب المرجان الأحمر :

من بين الاجراءات التي تم اعتمادها من طرف الوزارة للتصدي لشبكات تهريب المرجان الاحمر، نذكر ما يلي على مستوى تصدير المرجان الأحمر:

يخضع تصدير مادة المرجان الأحمر إلى رخصة تصدير (الرمز 21) عبر شبكة تونس للتجارة (TTN) ، باعتبار أن المرجان الأحمر مصنف ضمن قائمة المنتوجات المستثناة من نظام الحرية عند التصدير عملا بأحكام الأمر عدد 1742 لسنة 1994 المؤرخ في 29 أوت 1994 المتعلق بضبط قائمة المنتوجات المستثناة من نظام حرية التجارة الخارجية .

وفي هذا الإطار، تقوم مصالح الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك بإبداء رأيها الفني بخصوص رخص تصدير المرجان الواردة عليها من مصالح وزارة التجارة عبر التطبيقة الإعلامية لشبكة تونس للتجارة (TTN) مع اعتماد رخصة واحدة لكل عملية تصدير بما يساعد على ضبط الكمية المراد تصديرها بالدقة المطلوبة بالرجوع إلى بطاقات الإنتاج لإثبات مصدر المنتوج .

ويتعين على كل مصدر إيداع تصريح لدى مصالح الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك في أجل أقصاه 30 جوان من كل سنة بالكميات التي بحوزته والمصطادة خلال الستة التي تسبقها وغير المروجة إلى حدود التاريخ المذكور .

الجواب 3: الإجراءات المتخذة للحفاظ على الشعاب المرجانية من الصيد العشوائي :

يخضع تعاطي نشاط صيد المرجان الأحمر إلى :

-رخصة صيد بحري مسلمة من السلطة المختصة عملا بأحكام الفصل الخامس من القانون عدد 13 لسنة 1994 المؤرخ في 31 جانفي 1994والمتعلق بممارسة الصيد البحري،

- إطار قانوني خاص يتمثل في قرار وزير الفلاحة المؤرخ في 28 سبتمبر 1995 والمتعلق بتنظيم ممارسة الصيد البحري وخاصة الفصل 15 منه المتعلق بتحجير استعمال صليب القديس Saint André(المحراث) والفصل 31 الذي يبين مناطق الصيد المحجرة والأعماق المسموح بممارسة نشاط صيد المرجان فيها (لا تقل عن 50م)،

-قرارات الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط وخاصة التوصية عدد CGPM/43/2019/4 المتعلقة بوضع خطة تصرف للاستغلال الرشيد للمرجان الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط .

كما سعت الدولة إلى اعتماد اجراءات أخرى للمحافظة على ديمومة مصائد المرجان الاحمر، أهمها ما يلي :

-منع صيد المرجان الأحمر داخل خليج بنزرت دون الخط الرابط بين رأس زبيب والرأس الأبيض وفي كل الأعماق التي تقل عن 50 مترا،

- استعمال المطرقة فقط دون سواها في عملية الصيد (مع تحجير استعمال صليب القديس Saint André)،

-احترام الحجم القانوني للشعاب المرجانية المزمع صيدها (قطر لا يقل عن 7 مم مقاس على مسافة سنتيمتر واحد عن القاعدة) والحرص على عدم اقتلاع قاعدة الشعاب المرجانية من منبتها (substrat)

-المحافظة على نفس عدد مراكب صيد المرجان الأحمر منذ سنة 2019.

وتجدر الإشارة إلى أن المصالح المختصة بالوزارة تعمل بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة على اعتماد إجراءات جديدة منها :

-تحديد حصة لصيد المرجان الأحمر

-تجهيز جميع مراكب صيد المرجان الاحمر بالأجهزة الطرفية VMS (علما وأنه حاليا تم تجهيز جميع المراكب التي يفوق طولها الجملي 15 م)،

-العمل على تحيين المناطق المحجر فيها صيد المرجان الاحمر بتضمين بعض مناطق الصيد التقليدية التي تشكو من استغلال مفرط (باعتماد نتائج البحث العلمي في تقييم المخزون).

<u>الجواب 4: بخصوص منح رخص لصيد المرجان الأحمر بولاية جندوبة :</u>

في إطار تنفيذ التوصيات المنبثقة عن اليوم الإعلامي الذي تم تنظيمه في ولاية بنزرت بخصوص مصائد المرجان الأحمر بالمياه الشمالية بتاريخ 04 ماي 2017 تحت إشراف كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المكلف بالموارد المائية والصيد البحري تم إسناد ثلاث (03) رخص جديدة لصيد المرجان الأحمر (02 بجهة بنزرت و01 بجهة طبرقة.) غير أن أصحاب المهنة لم يكتفوا بهذا العدد واعتبروه محدودا جدا ولا يستجيب لتطلعات منظوريهم، بل طالبوا بزيادة رخصتين على الأقل (واحدة لكل جهة)، وبعد ضغط كبير من جانب المهنة وتشاور بين جميع الأطراف المعنية من إدارة وبحث ومهنة، تمت الموافقة على زيادة رخصة وحيدة لتصبح بذلك 03 لجهة بنزرت و01 لجهة طبرقة (تم الأخذ في الاعتبار كثافة النشاط بكل جهة) وذلك بقرار من السيد كاتب الدولة خلال جلسة عمل عقدت تحت إشرافه بمقر الديوان بتاريخ 23 جانفي 2019.

<u>الجواب 5: بخصوص التنسيق مع وزارات الدفاع والداخلية والمالية للتصدي للمخالفين والمهربين</u>

في إطار مقاومة الصيد العشوائي، تم خلال السنوات الأخيرة تركيز فرق عمل جهوية للتصدي لظاهرة الصيد العشوائي، وهي فرق تضم ممثلين جهويين عن وزارات الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والداخلية والدفاع الوطني والمالية والتجارة وتنمية الصادرات والنقل تعمل على وضع خطط عمل ميدانية لمراقبة :

-عمليات الصيد والإنزال من خلال تكثيف المراقبة بحرا وبموانئ الصيد البحري،

- عمليات النقل والترويج من خلال مراقبة الطرقات وبوابات الموانئ والأسواق تحرير محاضر المخالفات وتطبيق العقوبات المنصوص عليها ضمن القانون عدد 13 لسنة 1994 المؤرخ في 31 جانفي 1994 والمتعلق بممارسة الصيد البحري وبنصوصه التطبيقية بالإضافة إلى المنشور عدد 77 لسنة 2004 المتعلق بتطبيق الإجراءات المتعلقة بمعالجة مخالفات الصيد البحري .

<u>الجواب 6: بخصوص عدد رخص صيد المرجان الأحمر وتوزيعها حسب الولايات</u>:

يتكون أسطول مراكب صيد المرجان الاحمر بالغوص من 30 مركبا .وقد تمت المحافظة على هذا العدد منذ سنة 2019، وذلك في إطار الحد من مجهود الصيد المسلط والمحافظة على ديمومة مخزون المرجان الأحمر.

وتتوزع رخص صيد المرجان الأحمر للمراكب الناشطة كالتالي:

ميناء الصيد البحري	2022	2023
ميناء الصيد البحري بجرزونة (ولاية بنزرت)	21	24
ميناء الصيد البحري بطبرقة (ولاية جندوبة)	1	1

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة أسماء الدرويش

<u>الموضوع</u>: توجيه سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي حول تغيير صبغة أرض فلاحية على ملك الدولة لتخصيصها كمقبرة إسلامية لولاية منوبة .

بعد التحية،

سيدي الوزير قمنا بمر اسلة السيد وزير أملاك الدولة و الشؤون العقارية بتاريخ 11 أكتوبر 2023 بخصوص الأرض الدولية تحت الرسم العقاري الدولي عدد 6096-82366 والتابعة ترابيا لبلدية واد الليل ومصنفة ضمن مناطق الصيانة حسب خريطة الأراضي الفلاحية وتمسح حوالي 5 هك وقد تم معاينتها بتاريخ 05 نوفمبر 2020 من طرف السلطة الجهوية للعمل على طلب تخصيصها كمقبرة إسلامية للجهة باعتبار الحاجة الملحة لإيجاد حل للإشكال المطروح حيث ان هذا الموضوع اصبح يمثل اشكالا لبلدية منوبة والدندان وواد الليل اذ ان مقبرة سيدي عمر وسيدي بالأبيض بمنوبة مغلقتان منذ سنوات ومقبرتي سيدي عبد الوهاب و سيدي احمد بالدندان مغلقتين منذ 2008في حين تشهد مقبرة سيدي خميس بصنهاجة تقلصا في المساحات المخصصة للدفن اذ الى جانب الوضع الصحي الاستثنائي الذي شهدته البلاد جراء تفشي وباء الكورونا حيث تم دفن العديد من الجثث في هاته المقبرة

سيدي الوزير حسب إجابة السيد وزير أملاك الدولة في هذا الخصوص يجب تغيير صبغة الأرض من فلاحية الى صالحة للبناء حتى تتمكن من القيام بإجراءات التخصيص

سيدي الوزير هذا الموضوع أصبح الطلب اليومي للمتساكنين المواطن ينتابه القلق اين سيدفن بعد الموت والبلديات باتت عاجزة امام هذا الاشكال الانساني

سيدي الوزير متى تتم الاستجابة لطلبنا وقبول تغيير صبغة الأرض مرجع النضر لإنهاء هذا الاشكال وخدمة مطالب متساكني الجهة

في انتظار اجابتكم تفضلوا بقبول فائق احتراماتي

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص تغيير صبغة أرض فلاحية على ملك الدولة لتخصيصها كمقبرة إسلامية لولاية منوبة .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 3 جانفي 2024

المصاحيب :نسخة من مراسلة موجهة إلى والي منوبة بتاريخ 6 فيفري 2023

وبعد، جوابا على مراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص تغيير صبغة أرض فلاحية على ملك الدولة لتخصيصها كمقبرة إسلامية لولاية منوبة، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

لقد تمت إجابة والي منوبة بتاريخ 06 فيفري 2023، بأن قطعة الأرض موضوع الطلب والتي تمسح 5 هك وهي جزء من الرسم العقاري عدد 6096 منوبة بمعتمدية وادي الليل مصنفة ضمن مناطق الصيانة حسب تحديد خارطة حماية الأراضي الفلاحية لولاية منوبة، وهي تابعة للضيعة الدولية المسترجعة منوبة 2 ومدرجة ضمن القائمة عدد 38 لإحداث شركات إحياء وتنمية فلاحية .وتجدون صحبة هذا نسخة من الإجابة الموجهة إلى والي منوبة .

وتجدر الإشارة إلى أنه سبق أن تم برمجة تبويب قطعة أرض أخرى تمسح حوالي 20 هك من ضيعة المرناقية لإحداث مقبرة بالجهة .

والسلام

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

إ ع ش ق ع/م ع/ 2023-02-03

04

من وزير الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري
إلى
السيد والي منوبة

06 فيفري 2023

الموضوع: حول طلب إستغلال قطعة أرض دولية كائنة بمعتمدية وادي الليل من ولاية منوبة.

المرجع: مكتوبكم عدد 11622 بتاريخ 6 ديسمبر 2022.

---*---

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بطلب تمكين بلدية وادي الليل من إستغلال قطعة أرض دولية تمسح 5هك جزء من الرسم العقاري عدد 6096 منوبة والكائنة بمعتمدية وادي الليل من ولاية منوبة لإحداث مقبرة إسلامية بالجهة؛ أتشرف بإعلامكم أن قطعة الأرض موضوع الطلب مصنفة ضمن مناطق الصيانة حسب تحديد خارطة حماية الأراضي الفلاحية لولاية منوبة وهي في تصرف ديوان الأراضي الدولية وتابعة للضيعة الدولية المسترجعة منوبة 2 والمدرجة ضمن القائمة عدد 38 لشركات الإحياء و التنمية الفلاحية مع الإشارة أنه سبق وأن تمت برمجة تبويب قطعة أرض تمسح حوالي 20 هك من ضيعة المرناقية (السلامة سابقا) لإحداث مقبرة بالجهة.

وعليه، فإنه تتعذر الاستجابة للطلب.

والسّلام./.

عن وزير الفلاحة و الموارد المائية
والصيد البحري و بتفويض منه
المدير العام للشؤون القانونية و العقارية

الإمضاء : حسين العثماني

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع :سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول برنامج التأقلم مع التغييرات المناخية بالوسط الريفي PACTE الممول من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية AFD .

وبعد،

في إطار متابعتنا للمشاريع التنموية التي انتفعت بها الدولة التونسية والتي وجهت إلى المناطق الداخلية للبلاد ومن بينها برنامج التأقلم مع التغييرات المناخية بالوسط الريفي الممول من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية والذي يهدف بالخصوص إلى عقلنة التصرف المستدام في الموارد الطبيعية المهددة والمساهمة في التنمية الاقتصادية للمناطق الريفية، وذلك بالتعاون مع مركز التعاون الدولي للبحث الفلاحي للتنمية CIRAD فالمرجو منكم مدنا بجملة من المعطيات حوله:

- القيمة المادية للبرنامج

-نسبة تقدم تنفيذ هذا البرنامج بولاية سليانة مقارنة مع تقدمه في الولايات الأخرى (القيروان، بنزرت سيدي بوزيد والكاف)،

-مدى تحقيق هذا البرنامج للأهداف المرسومة له وما هي استراتيجية الدولة في علاقة بالتصرف المستدام في الموارد الطبيعية في ولاية سليانة .

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص برنامج التأقلم مع التغيرات المناخية بالوسط الريفي (PACTE) الممول من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 30 جانفي 2024.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص برنامج التأقلم مع التغيرات المناخية بالوسط الريفي (PACTE)الممول من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية :

1. <u>القيمة المالية للبرنامج</u>

-القروض الخارجية 50 مليون أورو،

-هبة من الوكالة الفرنسية للتنمية 1.5 مليون أورو،

-هبة الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية 2 :مليون أورو .

2.<u>نسبة تقدم البرنامج</u>

بالنسبة للتقدم المادي للبرنامج، فقد تم الانتهاء من القيام بالتشخيص التشاركي وإعداد مخططات التهيئة والتنمية الترابية المندمجة (PADIT) بكل الولايات المعنية بالبرنامج، وحاليا بصدد إنجاز الاستثمارات التي تندرج في إطار البرنامج .وتبلغ النسبة الإجمالية للإنجاز المالي60% ، والتي تمثل نفس نسبة الإنجاز بولاية سليانة وهي متقاربة مع بقية الولايات

3. <u>مدى تحقيق البرنامج للأهداف المرسومة له واستراتيجية الدولة في علاقة بالتصرف المستدام للموارد الطبيعية</u>

يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في المساهمة في التنمية المستدامة والتأقلم مع تغير المناخ في المناطق الريفية الهشة من خلال:

-التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية الهشة (المياه والتربة والغابات)

- المساهمة في التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المستدامة في المناطق الريفية

-وضع آليات الحوكمة الرشيدة من أجل إدارة أفضل للتنمية المحلية .

أما بالنسبة للنتائج المنتظرة من البرنامج فهي كالآتي :

-التخطيط التشاركي للتصرف في الموارد الطبيعية من خلال إعداد مخططات التهيئة والتنمية الترابية المندمجة (PADIT)

-التصرف المستدام الموارد المياه والتربة وذلك عن طريق إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة وتهيئة مصبات الأودية

-التصرف المستدام في الغابات والمراعي عن طريق إنجاز أشغال التهيئة الغابية والرعوية

-التنمية الاقتصادية المستدامة للموارد الطبيعية في مناطق التدخل من خلال تثمين الموارد الطبيعية المتاحة بمناطق التدخل

- تعزيز الحوار لتحسين السياسة العامة بشأن التصرف في الموارد الطبيعية التجارب التي أجريت في مناطق التدخل تغذي النقاش حول السياسات الوطنية في مجال التصرف في الموارد الطبيعية وحوكمتها .

وفي هذا الإطار، ولتحقيق هذه الأهداف والنتائج المرجوة اعتمد برنامج «PACTE » على مقاربة تشاركية من خلال إعداد 06 مخططات تهيئة وتنمية ترابية مندمجة (PADIT) لمناطق التدخل بكل من ولايات بنزرت الكاف، سليانة، القيروان وسيدي بوزيد .

وفيما يلي أهم إنجازات البرنامج :

-تهيئة حوالي مساحة 4900 هك من الأحواض المائية منها 1300 هك بولاية سليانة أشغال تهيئة الأحواض بالمصاطب تثبيت وصيانة منشئات تهيئة أحواض الأودية وإنجاز وصيانة حوالي 450 منشأة لحماية الأودية وتغذية المائدة منها 94 بولاية سليانة

-بناء 03 بحيرات جبلية منها واحدة بسليانة ،

-بناء 500 خزان لتجميع مياه الأمطار منها 145 بولاية سليانة

-تهيئة حوالي مساحة 800 هك من المساحات الغابية منها مساحة 650هك بولاية سليانة،

-غراسات رعوية على مساحة 432 هك منها 260 هك بولاية سليانة

- التهيئة العقارية لمساحة 7000 هك من الأراضي الفلاحية منها 1000هك بولاية سليانة

-تهيئة حوالي 140 كم من المسالك الريفية والغابية منها 26 كم بسليانة،

-بصدد تحديد قائمات المنتفعين بالمشاريع المدرة للدخل بمعدل 52مشروع بكل منطقة تدخل وذلك في إطار اتفاقية شراكة مع ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى

- إحداث 10 آبار لدعم وصيانة شبكات الماء الصالح للشرب والري منها 02 آبار الدعم شبكات الري بسليانة المنطقة السقوية لخماس والمنطقة السقوية الخروبة

-تركيز 03 مواقع نموذجية في إطار أنشطة المدرسة الحقلية في مجال الزراعة الإيكولوجية، بولاية سليانة دون غيرها من ولايات

التدخل وتم في نفس السياق التوسع لتركيز مساحة 06 هك عند 04 فلاحين من المنطقة

-اقتناء 10 جرارات ومجرورات منها 03 جرارات وآلة كاسحة لفائدة ولاية سليانة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة سيرين بوصندل

الموضوع :سؤال كتابي إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول تعطل إنجاز أشغال توسعة وتهيئة ميناء الصيد البحري بمنزل عبد الرحمان .

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي للمجلس والفصل 114من الدستور، وفي إطار متابعتنا للوضع البيئي بمنطقة بحيرة بنزرت وحيث أن مشروع توسعة وتهيئة ميناء الصيد البحري بمنزل عبد الرحمان مدرج ضمن برنامج تحسين الوضع البيئي بمنطقة بحيرة بنزرت، وحيث أن زيارة الوفد الحكومي قد أفضت إلى الاتفاق على إعلان طلب العروض في حدود الاعتمادات المتوفرة وهي 05 م.د خلال شهر نوفمبر2021 ، وحيث أن مصالح وزارة الفلاحة والصيد البحري قد تعهدت بتوفير الاعتمادات الإضافية المتبقية ضمن ميزانية 2022 في حدود 07 م.د، وحيث أن أشغال التوسعة والتهيئة لم يقع الشروع في إنجازها .

لـذا ولهـذه الأسبـاب

ارتأيتنا أن نطرح على السيد الوزير السؤال التالي :

-ما هو مصير الاعتمادات المرصودة والاعتمادات الإضافية؟ ومتى سيقع انطلاق إنجاز الأشغال؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا سيدي فائق احترامي

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص أشغال توسعة وتأهيل وإعادة تهيئة ميناء الصيد البحري بمنزل عبد الرحمان من ولاية بنزرت

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 17 نوفمبر 2023.

وبعد، جوابا على مراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص تعطل إنجاز أشغال توسعة وتهيئة ميناء الصيد البحري بمنزل عبد الرحمان من ولاية بنزرت أتشرف بإفادتكم بما يلي :

في إطار تنفيذ البرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت (ECOPACT)، الممول الاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للتنمية تحت إشراف وزارة البيئة، تم إنجاز دراسة توسعة وتهيئة ميناء الصيد البحري بمنزل عبد الرحمان بكلفة 276 282.100 ألف دينار خلال الفترة المتراوحة بين 2019 و2023، أي بتأخير يقدر بثمانية وعشرين شهرا تبعا لتسجيل بعض الإشكاليات والصعوبات الفنية التي تم تجاوزها .

وعلى إثر ذلك، تم توقيع اتفاقية في ماي 2023 بين الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والادارة العامة للمصالح الجوية والبحرية وزارة التجهيز والإسكان والإدارة العامة للبيئة وجودة الحياة وزارة البيئة تقرر خلالها إدماج ملف طلب عروض أشغال توسعة وتأهيل وإعادة تهيئة ميناء الصيد البحري بمنزل عبد الرحمان مع ملف طلب عروض أشغال إحداث فسحة شاطئية بالمنطقة وتكليف الإدارة العامة للصيد البحري بدور منسق رئيس للأشغال المذكورة .

وباعتبار أن المشروع ممول عن طريق هبة من البنك الأوروبي للاستثمار، تم الاستناد على المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 والمتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية (الفصل عدد 5) بالنسبة لإجراءات الإعلان عن المنافسة وطلب العروض المتعلقة بهذه الصفقة .

وتجدر الاشارة إلى أنه تم إعداد ملف طلب العروض في شهر أوت 2023وإعلان عن المنافسة بتاريخ 3 نوفمبر 2023 تحت عدد 2023/35، حيث توصلت الإدارة بعرض وحيد في الآجال المحددة تم اعتباره غير مثمر من قبل لجنة تقييم العروض وذلك لعدم توفر الشروط الفنية الدنيا المطلوبة بكراس الشروط .وقد تم إثر ذلك، إحالة تقرير التقييم إلى ممول المشروع بتاريخ 22 فيفري 2024 لإبداء الرأي، وسيتم العمل على إعادة طلب عروض ثان في أقرب الآجال بعد التوصل بموافقة الممول .

أما بالنسبة للاعتمادات المرصودة، فقد تم رصد 4.285 مليون يورو أي حوالي 14.5 مليون دينار للقيام بهذه الأشغال في إطار البرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت (ECOPACT) إلى جانب ترسيم 6 مليون دينار من موارد خزينة الدولة خلال سنة 2022 كاعتمادات إضافية لإنجاز هذه الأشغال .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عادل ضياف

الموضوع :أسئلة كتابية بخصوص إحداث فرع للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمنطقة سيدي حسين .

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل اليكم أسئلة كتابية تتعلق بالخدمات الادارية بمعتمدية سيدي حسين

تحية وبعد،

تعتبر منطقة سيدي حسين من بين المناطق الشعبية ذات الكثافة السكانية المرتفعة لكنها تعاني من بنية تحتية مهترئة خاصة

فيما يتعلق بمرافق الخدمات التي أصبحت غير قادرة على الاستجابة للضغط الكبير الناتج عن النمو الديمغرافي المتسارع بالمنطقة مما تسبب في مشاكل متعددة نتيجة التنقل الى معتمدية باردو من أجل الحصول على خدمة من اقليم باردو لاستغلال وتوزيع المياه أو من أجل استخلاص معاليم ماء الشرب وهو ما يتسبب في ضياع الكثير من الوقت على المواطن ويخلق أحيانا حالة من التوتر والعنف اللفظي .علما وأن الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه تملك عقارا تام الشروط من حيث المساحة والبناءات الموجودة بداخله بمنطقة سيدي حسين لكنه مهمل منذ سنوات) بعد الثورة وهذا العقار أصبح يمثل خطرا على المواطنين حيث أصبح وكرا للمنحرفين وتمت بداخله جريمة قتل شاب في مقتبل العمر مما زاد في خوف المواطنين وقلقهم تجاه تجاهل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه تجاه عدم استغلال هذا العقار الذي يدخل في خانة الاهدار للمال العام .

لذلك فإني أسوق إلى سيادتكم السؤال التالي المتعلق بالإشكال المذكور .

-هل لدى وزارتكم برنامج لإحداث فرع للشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه بالعقار المذكور بمنطقة سيدي حسين من أجل تقريب الخدمة للمواطن والمحافظة على المال العام وحماية المواطنين من خطر المنحرفين ومتعاطي المخدرات الذين يترددون على العقار المذكور علما وأن المنطقة في حاجة اكيدة لهذا المرفق

في انتظار ردكم الذي أرجو أن يكون إيجابيا تقبلوا مني كل التقدير والاحترام والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :حول الخدمات الادارية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمنطقة سيدي حسين

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 09 جانفي 2024.

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلق بالخدمات الإدارية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمنطقة سيدي حسين، أتشرف بإفادتكم أن العقار المذكور بسؤالكم والراجع بالنظر إلى إقليم بارد وقد تعرض خلال أحداث الثورة في سنة 2011 إلى عمليات تخريب ومضايقات للأعوان، مما اضطر الشركة الى نقل الأعوان والمعدات لمقر اقليمها ببباردو .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم برمجة تهيئة هذا المقر بالعقار المتواجد بالسيجومي بميزانية الشركة لسنة 2024 بمبلغ جملي يقدر بـ 320ألف دينار .ومن المنتظر انطلاق أشغال التهيئة خلال شهر سبتمبر 2024 ليكون الاستغلال الفعلي للمقر مع بداية سنة 2025.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد العزيز شعباني

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب اتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي

الموضوع :حول الماء الصالح للشراب بمنطقة الفرش 2 عمادة مقدودش القصرين الجنوبية

تحية طيبة

أحيطكم علما بأن منطقة الفرش 2 عمادة مقدودش معتمدية القصرين الجنوبية والتي يسكن بها 106 عائلة دون ماء صالح للشراب حيث تم ربطها ببئر عميقة تبعد حوالي 30 كلم مما يجعل من وصول الماء مستحيلا لأسباب عدة أهمها الربط العشوائي .... علما وأن كل الدراسات أثبتت وجود الماء بقوة تمكن حتى تغطية المناطق المجاورة وأمام تواصل صعوبة هذه الوضعية التي طال أمدها وحرمان سكان المنطقة من حقه الدستوري .

أتوجه إليكم بالسؤال التالي

متي يتم حفر بئر عميق بالمنطقة وإنقاذ المتساكين من العطش؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص تزويد منطقة الفرش 2 من عمادة مقدودش بالمعتمدية القصرين الجنوبية بالماء الصالح للشرب .

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 23 جانفي2024 .

وبعد جوابا على مراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص تزويد منطقة الفرش 2 من عمادة مقدودش بمعتمدية القصرين الجنوبية بالماء الصالح للشرب، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

يتم تزويد منطقة الفرش 2 عن طريق مجمع التنمية الفلاحية بفج النعام 2، وهو مجمع مختلط يوفر الماء الصالح للشرب ومياه الري . غير أن المنطقة تشهد تذبذبا في التزود بالماء الصالح للشرب نظرا لانتشار ظاهرة الربط العشوائي خاصة مع اتساع الرقعة الجغرافية لهذه المنطقة.

وقد تم التنسيق مع السلط المحلية في عديد المناسبات من خلال جلسات دورية وعبر تفعيل اللجنة المحلية لمتابعة المجامع المائية لرفع الربط العشوائي والتصدي لكل أشكال التعدي على شبكات الماء الصالح للشرب، ولكن دون جدوى .وهو ما دفع بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالقصرين إلى اللجوء إلى القضاء حيث تم تحرير محاضر في الاعتداء على الملك العمومي للمياه ضد المخالفين .

ولتجاوز هذه الوضعية تم برمجة احداث حفريتين عميقتين بمنطقة القصرين الجنوبية منطقة (مقدودش) التي تبعد حوالي 4 كم على منطقة الفرش والتي ستزود معتمدية حاسي الفريد، بما في ذلك المنطقة المذكورة .كما تجدر الإشارة إلى أن مركب حاسي الفريد ستتم إحالته إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عمر بن عمر

الموضوع :طلب توجيه سؤال كتابي حول تدعيم دار الخدمات الإدارية بزرمدين بالموارد البشرية .

سيدي الوزير،

أريد في البداية أن أتقدم إلى سيادتكم بجزيل الشكر والتقدير على تفهمكم وتعاونكم في إطار المصلحة العامة التي تقتضي خصوصا في هذا الظرف الحساس التفاف جميع مصالح و هياكل الدولة لما في ذلك مصلحة من في دعم وخدمة الشأن العام وفي هذا الإطار أجدد شكري على رحابة صدركم و تدخلكم الإذن بالتسريع في فتح و تدشين دار الخدمات الإدارية بزرمدين من ولاية المنستير وهو ما خلق حالة من الطمأنينة الطمأنينة والسرور لدى أهالي المعتمدية و المناطق المجاورة بهذا المولود الجديد الذي ينضاف بالمنطقة وقام بتقريب جملة من الخدمات الإدارية الضرورية للمواطنين إلا انه ولمزيد جودة هذه الخدمات، **فماهي الإمكانيات المتاحة لدعم دار الخدمات الإدارية بزرمدين بأيام عمل إضافية للشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه وتركيز خزينة (caisse) وذلك نظرا للطلبات الملحة لهذه الخدمة و لمزيد تسهيل ونجاعة التدخل؟**

مع الشكر .

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول تدعيم دار الخدمات الإدارية بزرمدين بالموارد البشرية.

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 16 جانفي 2024.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلق بتدعيم دار الخدمات الإدارية بزرمدين بالموارد البشرية، أتشرف بإفادتكم أنه منذ فتح دار الخدمات، تم توفير عون إداري ليومي الاثنين والخميس من كل أسبوع لتقبل المطالب الجديدة وتقديم كل الخدمات الإدارية التي تهم المشتركين وذلك حسب ما تم الاتفاق عليه مع السلط المحلية .

أما بخصوص فتح قباضة بدار الخدمات، فقد تم برمجة انتداب عون بالمؤهلات اللازمة لتأمين هذه المهمة ضمن الانتدابات المبرمجة خلال سنة 2024.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد بن حسين

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن

أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

حيث حصل في السنوات الأخيرة تكرّر خروج جثث لسمك التونة على طول شواطئ سلقطة والرجيش مما تسبب في روائح كريهة وتلوث بيني أقلق راحة السكان والمصطافين والبحارة وأثر سلبا على نشاط القطاع السياحي في الجهة مما دفع بلدية المكان وجمعيات بيئية إلى رفع دعاوي قضائية ضدّ الشركة المنتصبة بالجهة شركة" تونيزياتونة " المختصة في تربية وتسمين أسماك التن الأحمر وحيث أن الشركة المذكورة تسببت في الكثير من الإشكاليات البيئية يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة التالية

1.هل قامت أجهزة الرقابة بوزارتكم بمتابعة تجاوزات شركة "تونيزياتونة "؟

2.هل تم اتخاذ إجراءات أو عقوبات على خلفية عدم إحترام كراس الشروط والتلوث البيئي الحاصل ؟.

3. هل قامت أجهزة الرقابة بوزارتكم بمراقبة نوعية الأعلاف المقدمة لأسماك التن .مع العلم أنه خلال كل عملية تعليف يلاحظ بروز مادة زيتية على سطح مياه البحر؟

4.هل تنوي الوزارة إيقاف عقد الشركة الذي يستوجب التجديد بداية سنة 2024 ، مع العلم أن أهالي المنطقة يطالبون بذلك؟

إجابة السيد وزير الفلاحية

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :حول صيد وتربية وتسمين التن .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 16 جانفي 2024.

المصاحيب: ترخيص وتجديد ترخيص لفائدة شركة تونيزياتونا.

وبعد، جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب معطيات حول صيد وتربية وتسمين وتصدير التن أتشرف بإفادتكم بما يلي:

<u>الجواب 1</u>: بخصوص كراس الشروط الخاص بشركة" تونيزياتونا"

تم إسناد ترخيص استغلال لشركة تونيزيا تونا تحت عدد 1038 بتاريخ 27 سبتمبر 2004 حلت محل شركة ميريديان باش المتحصلة على ترخيص إقامة تجهيزات لتسمين التن عدد 803 المؤرخ في 22 أفريل(2003) وآخر تجديد ترخيص استغلال مصيدة ثابتة لفائدة الشركة تم إسناده تحت عدد 1368 بتاريخ 25 سبتمبر 2017 (تجدونها ضمن المصاحيب.)

<u>الجواب 2</u>: بخصوص عدد الضيعات البحرية المختصة في تربية وتسمين التن ومواقعها

تم إسناد ستة (06) تراخيص لانتصاب مشاريع تسمين التن الأحمر بالسواحل التونسية كما يلي:

اسم الشركة	الموقع	رقم التسجيل بـ ICCAT
VMT	سواحل هرقلة-سوسة	AT001TUN00001850
TT	سواحل المهدية-سلقطة	AT001TUN00002
SAGUN-DOUSS	سواحل المهدية الشابة	AT001TUN00003
TFT	سواحل سوسة هرقلة	AT001TUN00004
SNB	سواحل المهدية الشابة	AT001TUN00005
THC	سواحل المهدية الشابة	AT001TUN00006

<u>الجواب 3</u>: بخصوص تقارير الرقابة لنشاط شركات تربية وتسمين التن :

قامت مصالح الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك بمهمتين رقابيتين الأولى من 31 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 2023 في إطار زيارة ميدانية الى مشاريع تربية الأسماك بالأقفاص العائمة عرض سواحل المهدية بما في ذلك شركة ساقون دوس (SD) المختصة في مجال تسمين التن الأحمر أين تم التثبت من إحداثيات تأريم الموقع (balisage)ومعاينة عدد الأقفاص وأرقامها، والثانية من 20 إلى 23 نوفمبر 2023 وتتمثل في زيارة ميدانية لمتابعة وضعية مشاريع تربية الأحياء المائية البحرية الناشطة عرض سواحل سلقطة من ولاية المهدية

والسلام

2 2 افريل 2003

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والبيئة
والموارد المائية

803

ترخـــيـــص

ان وزير الفلاحة والبيئة والموارد المائية ،

بعد اطلاعه على القانون عدد 13 لسنة 1994 المؤرخ في 31 جانفي 1994 المتعلق بممارسة الصيد البحري خاصة الفصول من 23 الى 26 ،

وعلى القانون عدد 73 لسنة 1995 المؤرخ في 24 جويلية 1995 المتعلق بالملك العمومي البحري ،

وعلى القرار المؤرخ في 6 أكتوبر 1993 المتعلق بضبط نسبة معاليم الاشغال الوقتي للملك العمومي البحري ،

وعلى القرار المؤرخ في 28 سبتمبر 1995 المتعلق بتنظيم ممارسة الصيد البحري وعلى وجميع النصوص التي نقحته أو تممته ،

وعلى وثيقة التعهد الممضاة من طرف السيد عبد الوهاب بن رمضان وكيل شركة TUNISIE - TUNA بتاريخ 15 أفريل 2003 ،

وعلى المراسلة الصادرة عن المدير العام للوكالة الوطنية لحماية المحيط تحت عدد 2569 بتاريخ 10 أفريل 2003 ،

وعلى محضر جلسة اللجنة الاستشارية المعنية بتراخيص اقامة المصائد الثابتة المؤرخ في 13 جانفي 2003 التي نظرت في الطلب الذي تقدم به السيد عبد الوهاب بن رمضان (صاحب بطاقة التعريف الوطنية عدد 00119032 والقاطن بحي الغزلان – طريق منزل شاكر - كلم

1.5 صفاقس) وكيل شركة TUNISIE – TUNA التي حلت محل شركة ميرديان – باش ،

يسند الترخيص الآتي نصه

الفصل الأول : يرخص للسيد عبد الوهاب بن رمضان وكيل شركة TUNISIE - TUNA بإقامة تجهيزات لتسمين التن بعرض سواحل سلقطة (ولاية المهدية) في الموقع المحدد بالاحداثيات التالية :

أ : 35 درجة 25 دقيقة 00 ثالثة شمالا	-	11 درجة 04 دقيقة 40 ثالثة شرقا
ب : 35 درجة 25 دقيقة 00 ثالثة شمالا	-	11 درجة 05 دقيقة 04 ثالثة شرقا
ج : 35 درجة 24 دقيقة 38 ثالثة شمالا	-	11 درجة 04 دقيقة 40 ثالثة شرقا
د : 35 درجة 24 دقيقة 38 ثالثة شمالا	-	11 درجة 05 دقيقة 04 ثالثة شرقا

ويمسح هذا الموقع 410000 متر مربع .

الفصل 2 : يتعين على المستغل الوفاء بالموجبات التالية :

- موافاة الادارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك باتفاقية مبرمة مع المصالح المختصة بوضع العلامات البحرية بخصوص الاشارات المستوجب اقامتها وتعهدها وذلك سنويا وقبل البدء في نصب التجهيزات في البحر .

- تمكين كافة أعوان الادارات المعنية من القيام بكل الأعمال المكلفين بها والمتعلقة بعمليات المتابعة أو المراقبة . ولهذا الغرض فانه من المتعين مدهم بكل الوثائق التي يطلبونها تسهيلا لأدائهم .

- ممارسة الاستغلال وفقا للقوانين والتراتيب السارية وخاصة منها :

- الأحكام المضمنة في النصوص المشار اليها أعلاه والأحكام المتممة أو المنقحة لها وكافة النصوص المتعلقة بإدارة وصيانة واستغلال الملك العمومي البحري وحماية البيئة وسلامة الملاحة وشروط جودة المنتوجات .
- أحكام هذا الترخيص و التعليمات التي يتم تبليغها إليه من قبل الإدارات المعنية بهدف احكام استغلال الملك العمومي البحري والمحافظة على الثروة السمكية وتأمين سلامة الملاحة والبيئة وجودة المنتوجات .

- مقتضيات وثيقة التعهد المشار اليها أعلاه .

- مسك السجلات الإحصائية أو الفنية أو الصحية التي تشير بها الإدارات المعنية ووضعها على ذمة هذه الأخيرة وفقا لطلباتها .

- احضار عون معين من قبل المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية المختص ترابيا لمعاينة عمليات تحويل الأسماك إلى أقفاص التربية أو إخراجها منها.

- إعلام الإدارات المعنية على الفور بكل حدث طارئ له انعكاسات على المحيط البحري أو الثروة السمكية أو السلامة الصحية أو الملاحية .

- العمل وفقا للمراسلة المشار اليها أعلاه الصادرة عن المدير العام للوكالة الوطنية لحماية المحيط وموافاة هذه الوكالة في الآجال المحددة من قبلها بالدراسات والتقييمات التي تطلبها .

- دفع معلوم سنوي على الاستغلال قدره أربعة آلاف وتسع مائة وعشرون دينارا (4920 دينار) يدفع قبل بداية كل سنة استغلال .

ويمكن مراجعة هذا المعلوم على ضوء التنقيحات المدخلة على الأحكام المتعلقة بتحديد أسعار إشغال الملك العمومي البحري .

- رفع كافة التجهيزات والاحداثات من الموقع في موفى فترة الاستغلال المرخص فيها أو عند التوقف عن النشاط لأي سبب من الأسباب.

الفصل 3 : تتم عملية الاستغلال تحت المسؤوليه الكاملة والمباشرة للمستغل ولا يمكن احالة الاستغلال لأي طرف آخر الا في صورة الحصول على الموافقة الكتابية المسبقة من الادارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك .

الفصل 4 : حددت مدة سريان هذا الترخيص بسبع سنوات بداية من التاريخ أسفله مع امكانية التجديد بطلب من المستغل يتم التقدم به قبل تاريخ انتهاء الصلوحية بثلاثة أشهر .

غير أنه يمكن للادارات المختصة أن تقرر تعليق النشاط الممارس بالمصيدة أو توقيفه في أي وقت من الأوقات وذلك لأسباب تبررها مقتضيات الحفاظ على الثروة السمكية و السلامة البيئية أو الملاحية .

وزير الفلاحة والبيئة والموارد المائية

محمد الحبيب الحداد

2017 أكتوبر 25

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري

ع ب 1366

تجديد ترخيص استغلال مصيدة ثابتة

بعد الاطلاع على القانون عدد 13 لسنة 1994 المؤرخ في 31 جانفي 1994 المتعلق بممارسة الصيد البحري و جميع النصوص التي نقحته او تممته،

و على القرار المؤرخ في 28 سبتمبر 1995 المتعلق بتنظيم ممارسة الصيد البحري و على جميع النصوص التي نقحته او تممته،

و على ترخيص استغلال مؤسسة لتسمين التن الاحمر عدد 803 بتاريخ 22 افريل 2003 كما تم تنقيحه و اتمامه بالترخيص عدد 1038 بتاريخ 27 سبتمبر 2004،

و على تجديد ترخيص الاستغلال عدد 608 بتاريخ 23 فيفري 2010،

و على وثيقة التعهد الموقع عليها من قبل السيد عبد الوهاب بن رمضان وكيل شركة TUNISIA TUNA والمتعلقة بالالتزامات المتعهد باحترامها لدى استغلاله للمصيدة الثابتة المقامة بعرض سواحل سلقطة من ولاية المهدية،

يجدد ترخيص الاستغلال كما يلي :

تجدد صلاحية ترخيص الاستغلال عدد 608 بتاريخ 23 فيفري 2010 المشار اليه اعلاه لمدة سبع سنوات . و يتعين على المستغل القيام بالموجبات و الصلاحيات المتعلقة باستغلال المصيدة الثابتة وفقا للقوانين و التراتيب المنظمة لممارسة الصيد البحري و لكافة المقتضيات و الشروط الواردة بترخيص الاستغلال المشار اليه اعلاه.

المدير العام للصيد البحري
وتربية المائيات

رضا الكراوي

أنيس سلامي
23/10/2017
08295284
فرحاد الغزي

السؤال الكتابي

للنائب مختار عيفاوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن

أحيل إليكم أسئلة كتابية:

الموضوع :حول إحداث مبنى إداري للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ببوحجلة وكذلك قباضة مالية .

تشمل وحدة أشغال الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ببوحجلة أربعة معتمديات ب**بوحجلة - الشراردة - نصر الله ومنزل المهيري**، إضافة إلى مشروع الفتح ببوحجلة الذي يبلغ طول قنواته 300كلم وأربعة محطات ضخ و 7 خزانات وكذلك مشروع الطويلة الذي يبلغ طول قنواته 70 كلم ورغم توفر عقار مساحته 2000 م 2 وتحصل على رخصة بناء بتاريخ2007 (الوثائق المصاحبة) إلا أنّه إلى حد الآن الشركة مازلت تستغل بناية على وجه الكراء حالتها الكارثية (الصور المصاحبة) وتفتقد للمعدات اللازمة (دراجات نارية وسيارات إدارية) أو موارد بشرية نقص في الأعوان :

1.متى يتم إحداث مبنى إداري للشركة الوطنية لاستغلا وتوزيع المياه ببوحجلة يليق بصورة الشركة والجهة علما وأن بوحجلة لوحدها تعدّ أكثر من 140 ألف ساكن ؟

2.متى يتم إحداث قباضة مالية للشركة ببوحجلة ؟

3.متى يتم تدعيم فرع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ببوحجلة بالمعدات والموارد البشرية ؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول دعم فرع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ببوحجلة .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 16 جانفي 2024.

وبعد جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بدعم فرع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، ببوحجلة، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1: بخصوص إحداث مبنى إداري للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ببوحجلة :

لتقريب الخدمات من المواطن وتحسين ظروف العمل برمجت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ضمن ميزانية سنة 2024 مشروع بناء وحدة أشغال بمدينة بوحجلة من ولاية القيروان باعتمادات تناهز 850 ألف دينار، حيث من المنتظر أن تنطلق الأشغال في بداية سنة 2025.

الجواب 2: بخصوص إحداث قباضة مالية للشركة ببوحجلة :

فقد تم برمجة إنجاز قباضة مالية بالمعتمدية المذكورة ضمن ميزانية سنة 2024.

الجواب 3: بخصوص تدعيم وحدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ببوحجلة بالمعدات والموارد البشرية

سيتم تدعيم الوحدة المذكورة بشاحنة خفيفة ثالثة خلال الثلاثي الثاني من السنة الحالية، كما تم برمجة تدعيمها بالموارد البشرية الضرورية ضمن الانتدابات المبرمجة خلال هذه السنة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب مسعود قريرة

الموضوع :سؤال كتابي عملا بالفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية

السؤال: - طلب توضيح حول طريقة استغلال بحيرة البيبان بجرجيس مع تحديد معلوم الكراء ومدته وإن أمكن كراس شروط الاستغلال .

ولكم جزيل الشكر

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: طلب توضيح حول طريقة استغلال بحيرة البيبان بجرجيس

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 25 نوفمبر 2023.

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص توضيح طريقة استغلال بحيرة البيبان بجرجيس أتشرف بإفادتكم بما يلي :

يتم استغلال البحيرة من خلال عقد لزمة مبرم بين الدولة التونسية ممثلة في الوزير المكلف بالبيئة مانح اللزمة، باعتبار أن وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي هي المتصرف في الملك العمومي البحري، من جهة ومستلزم خاص يتم اختياره عن طريق إعلان طلب عروض لاستغلال البحيرة في إطار لزمة طبقا لكراس شروط معد مسبقا لتنظيم عملية استغلال المصيدة وتوابعها البرية من جهة أخرى .

وتتمثل اللزمة في استغلال أجزاء من الملك العمومي البحري لبحيرة البيبان بمعتمديتي جرجيس وبن قردان من ولاية مدنين وذلك لغاية ممارسة الصيد البحري بصفة أساسية إلى جانب توظيف جزء من التوابع البرية لغاية القيام بأنشطة ذات علاقة بالسياحة الإيكولوجية وأجزاء أخرى يتم فيها وضع كميات من الثلج لحفظ المنتجات المنزلة وفرزها قبل ترويجها.

وتمنح هذه اللزمة للشركة التي تتقدم بالعرض الأنسب من حيث القيمة المادية واستغلال البحيرة مع المحافظة على مكوناتها واستدامة مواردها على مدة خمسة عشر سنة (15سنة) ويرفق منح اللزمة ترخيص استغلال للمصيدة من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك.)

وبالإضافة إلى ذلك، يتم استغلال البحيرة من خلال إسناد رخص صيد لفائدة بحارة الجهة، حيث يتم سنويا تجديد الـ 169 ترخيصا المسندة لفائدة هؤلاء البحارة من قبل مصالح قسم الصيد البحري بمدنين .

وفيما يتعلق بمعلوم الاستغلال فهو حاليا كما يلي :

-**الاستغلال لأغراض الصيد البحري:** مائتا ألف دينار (200 ألف دينار) مع تطبيق زيادة باثنين ونصف بالمائة (2.5%) سنويا، ويحال هذا المعلوم لحساب خزينة الدولة .

-**أشغال التوابع الأرضية:** خمسون ألف دينار (50 ألف دينار) مع تطبيق زيادة باثنين ونصف بالمائة (2.5%) سنويا، ويحال هذا المعلوم لحساب خزينة الدولة .

أما فيما يتعلق بمحتوى كراس الشروط، فإن هذا الموضوع يرجع بالنظر إلى وزارة البيئة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة منال بديدة

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي،

الموضوع:حول تزويد متساكني الشعال بالماء الصالح للشراب كما جرت العادة منذ ستينات القرن الماضي .

تحية طيبة وبعد،

أحيطكم علما بأن سكان **الشعّال** بجي **المندرة وبوسليم والزويّة والناعورة** مهدّدين بالعطش وذلك إثر رفض السيد مدير ضيعة **الشعّال** عن مواصلة تزويدهم بالماء الصالح للشراب الذي تعوّد منذ الستينات على تزويدهم به كما اشترط مبلغ 25 دينار للصهريج الواحد، في صورة رغبة المتساكنين بالتزوّد بالماء، مع العلم أن مواطني الجهة مقدرتهم الشرائية لا تسمح لهم بالتزود بالماء بمقابل .

كما تسعى السلط المحليّة والجهويّة إلى ربط هذه المنطقة بالماء الصالح للشراب إلا أنّ هذه المسألة تأخذ حيزا هاما من الوقت وأزمة الماء بالشعال تعود لإغلاق البئر الكبيرة في جويلية 2013 لأسباب مجهولة .

لذا نرجو من جنابكم مواصلة تزويد المتساكنين بالطريقة القديمة مجانا إلى حين وجود حل لربطهم نهائيا بالماء الصالح للشراب عن طريق الشركة الوطنية لتوزيع المياه .

كما نحيطكم علما بأنّ الحلّ لتزويد المواطنين دون إثقال كاهل الإدارة ماديًا موجود باعتبار أنّ" **بئر الزوية "الذي نرفق لكم صورة صحبة هذا قد وقع تركيب طاقة شمسية** عليه وتنقصه فقط "المضخّة "

سيدي الوزير إنّ الحق في الماء حق لكل المواطنين وإذ نعوّل على جنابكم فهل سيقع مواصلة تزويد المتساكنين عن طريق ضيعة **الشعّال** مجانا إلى حين ربطهم بالماء الصالح للشراب .

ولكم سديد النظر في كل ما تقدّم.

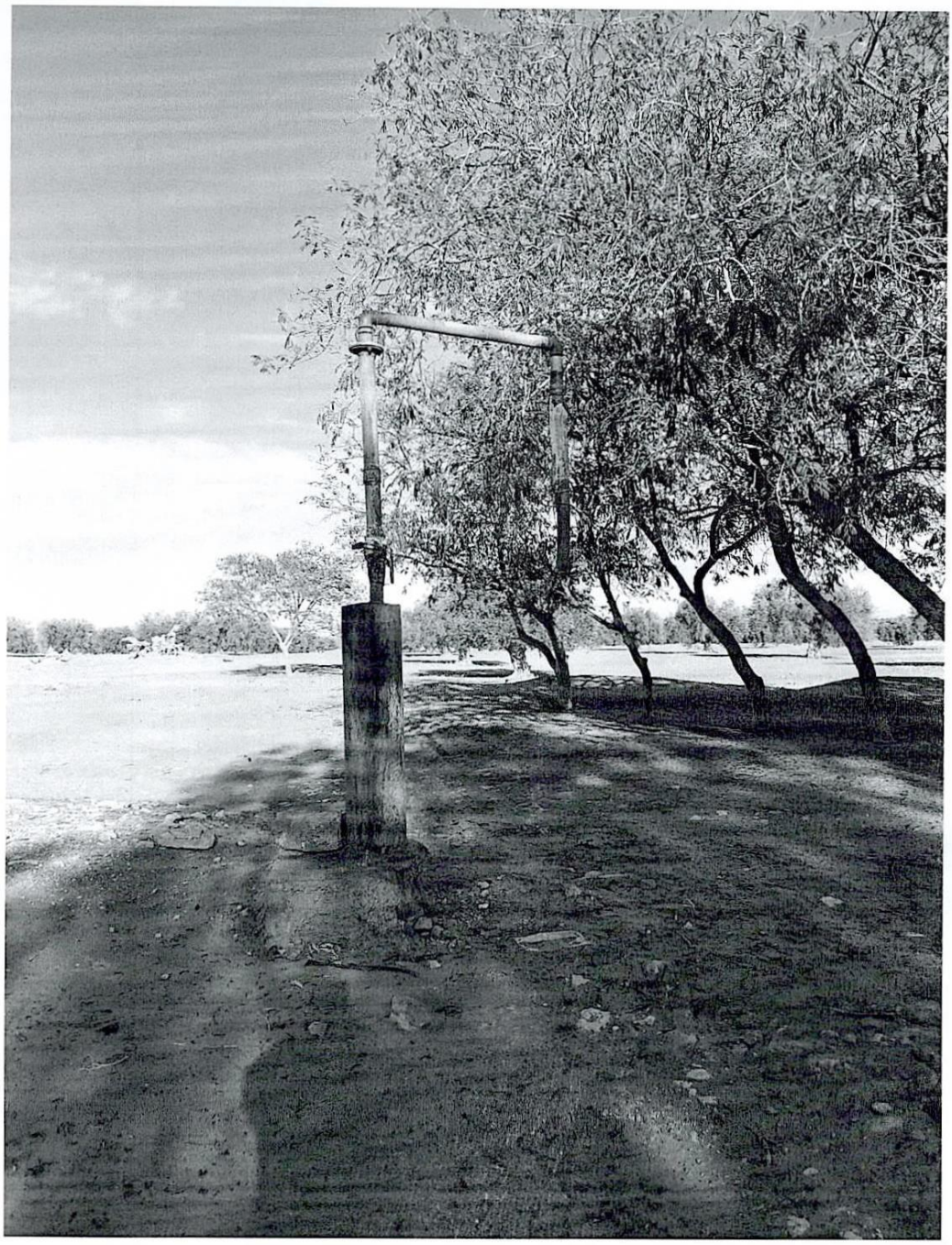

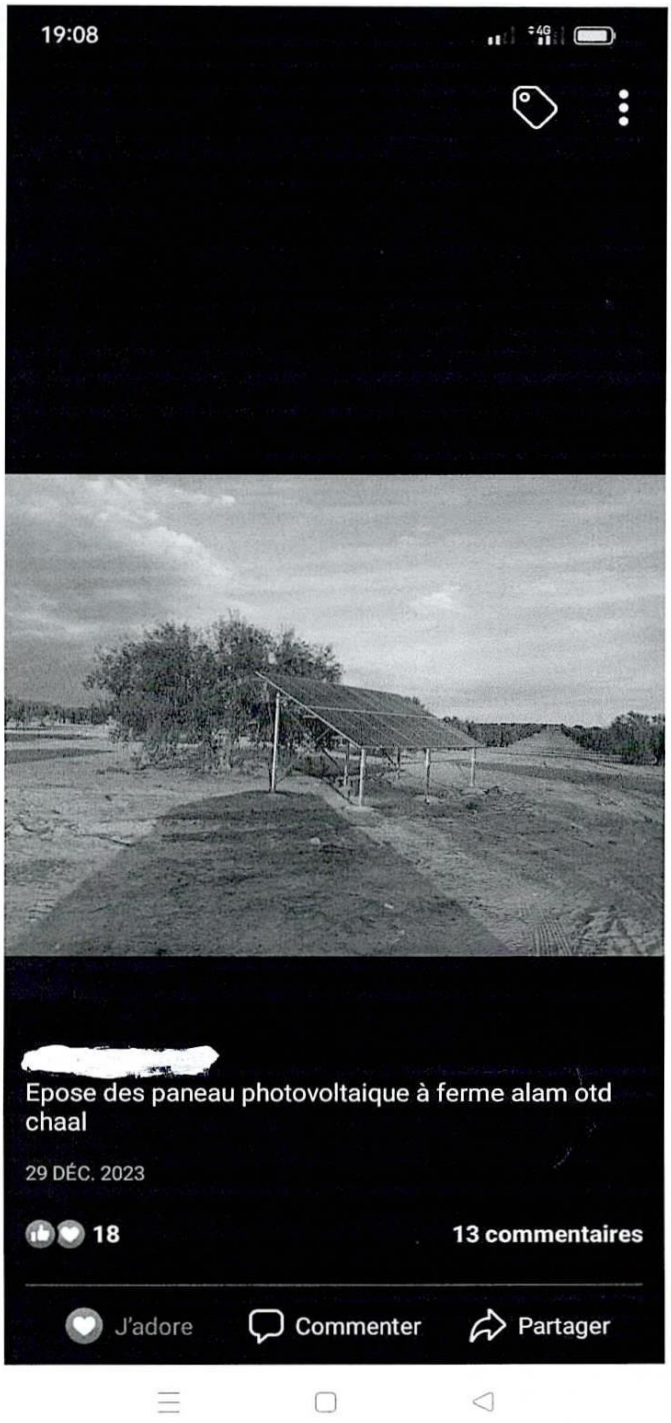
19:08
Epose des paneau photovoltaique à ferme alam otd chaal
29 DÉC. 2023
18
13 commentaires
J'adore
Commenter
Partager

received_1646852379389500.jpeg
s://mail.google.com/mail/u/0/#inbox?projector=1

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص حول عدم مواصلة تزويد متساكني الشغال بولاية صفاقس بالماء الصالح للشرب .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 25 جانفي 2024.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تبعد أقرب شبكة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه من منطقة حي المندرة وبوسليم والزوية والناعورة من عمادة الشغال حوالي 3 كلم .وقد تم إنجاز دراسة فنية لتزويد سكان هذه المناطق بالماء .غير أنه، ونظرا لعدم توفر الاعتمادات لم يتم إلى حد الآن إنجاز الأشغال .

وقد دأب المركب الفلاحي الشغال التابع لديوان الأراضي الدولية، منذ بداية الثمانيات من القرن الماضي، على تزويد عملته المباشرين والقاطنين بالمساكن الإدارية بكل من حي المندرة وبوسليم والزيتونة، دون سواهم بالماء الصالح للشرب مجانا .غير أنه في الوقت الحالي، فإن أغلب سكان هذه الأحياء هم من العملة المتقاعدين أو أرامل لعملة متقاعدين ولم يقوموا بتسليم المساكن الإدارية المسندة لهم رغم انقطاع العلاقة الشغلية، وهم في نزاع مع المركب .وقد تمت إحالة جميع ملفات المخالفين إلى المكلف العام بنزاعات الدولة خاصة وأن بعضهم قد قام بالاستيلاء على هذه المساكن بالقوة .كما أن بعض الذين يطالبون بالتزود بالماء الصالح للشرب هم مواطنون أجوار وليس لهم أي علاقة بالمركب .

وبالنسبة للحالات الاجتماعية والمعوزة فإن المركب الفلاحي الشغال لم ينقطع عن تزويدهم بالماء الصالح للشرب مجانا، وقد تم الاتفاق بين إدارة المركب ومعتمد بئر علي بن خليفة للتحري في أمرهم واعتماد قائمة إسمية في الحالات الاجتماعية .

وتجدر الإشارة إلى أنه وبالنظر إلى تطور عدد طالبي الماء الصالح للشرب، الذي أصبح يتطلب توفير أربعة جزارات يوميا للقيام بعملية التزويد، وهو ما يمثل عبئا ماليا على المركب الفلاحي الشغال وعائقا لحسن سير العمل به نتيجة استغلال هذه الجرارات خارج إطار النشاط الفلاحي رغم قلة عدد الجرارات المتوفرة لدى المركب المذكور . هذا بالإضافة إلى ارتفاع كلفة النقل (محروقات ويد) عاملة والميكنة حيث تبلغ كلفة الساعة 29.600 دينار .

أما بالنسبة للآبار الموجودة بالمنطقة، فإن البئر الكبيرة التي تم إغلاقها في جويلية 2013، ليست على ذمة المركب الفلاحي الشغال . كما أن البئر الموجودة بضيعة العلم (وليست الموجودة بضيعة الزوية التي لا توجد بها بئر) فإدارة المركب بصدد تركيب مضخة بها، مع الإشارة إلى أن قوة تدفقها لا تتجاوز 3 ل/ ثانية، وهو لا يلبي حاجيات النشاط الفلاحي للمركب .

وتجدر الإشارة إلى أنه وبعد الزيارة التي أداها نواب الجهة للمركب الفلاحي قامت إدارة المركب بإرجاع الوضع إلى ما كان عليه بالنسبة لتزويد متساكني الشغال الذين كانوا يتمتعون بالماء مقابل 4 د فقط مع مجانية الماء للحالات الاجتماعية .

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب نبيه ثابت

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن

أحيل إليكم سؤال كتابي.

ترتكز استراتيجية الفلاحة على دعم غراسة الزيتون بما لها من أهمية خاصة في علاقة بتوفير العملة الصعبة للبلاد لذلك وجب إيلاء المناطق الصحراوية المكانة التي تستحق في هذا الجانب وذلك بتشجيع غراسة الزيتون في الجنوب التونسي وتمكين الشباب من التشجيعات اللازمة والأراضي من أجل استثمارها في هذا المجال

لماذا لا يتم توزيع أراضي على شباب هاته المناطق وتشجيعهم على غراسة الزيتون؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع : بخصوص توزيع أراضي على الشباب وتشجيعهم على غراسة الزياتين بالجنوب التونسي

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 25 جانفي 2024.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص توزيع أراضي على الشباب وتشجيعهم على غراسة الزياتين الجنوب التونسي، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

يتم توظيف الأراضي الدولية الفلاحية في إطار القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995 والمتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية .ويمكن أن ينتفع الفلاحون الشبان بمقاسم على وجه الكراء، وذلك في صورة توفرها على المستوى الجهوي .ويتم إسناد المقاسم طبقا لمقتضيات المنشور المشترك من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزير أملاك الدولة والشؤون العقارية عدد 40 المؤرخ في 09 فيفري 2017 والمتعلق بإجراءات كراء المقاسم الدولية الفلاحية لفائدة الفلاحين الشبان .

ويتم تبويب المساحات المعنية بإحداث مقاسم فنية على المستوى الجهوي من قبل اللجنة الجهوية لمتابعة الأراضي الدولية الفلاحية باقتراح من المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية والإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية في صورة توفر موارد مائية كافية من حيث الكم ومن حيث الخصائص (نسبة ملوحة / صالحة للري....) بما يمكن من إحياء مساحات مروية.

وتجدر الإشارة إلى أن التوجه نحو غراسة الزياتين أو النخيل أو غيرها من الزراعات مرتبط بخصائص التربة والمناخ والموارد المائية المتوفرة بالمنطقة المعنية، وهو ما تحدده نتائج الدراسات والمصالح الفنية المختصة .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة نبيه ثابت

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن

أحيل إليكم سؤال كتابي:

الموضوع :حول احداث معهد عالي للفلاحة الواحية بدقاش .

في إطار تطوير الفلاحة الواحية والخروج بها من الطور التقليدي لتواكب التطور العالمي الكبير للواحة وإيجاد كفاءات مختصة قادرة على عقلية الفلاح الواحي وحيث أصبحت الواحة خاصة بعد المشاكل البيئية الكبيرة في حاجة ماسة على أكاديميين لوضع استراتيجيات مستقبلية تمكّن من إنعاش ثاني أهم قطاع فلاحي يساهم في توفير فرص جديدة للشباب وخاصة من أبناء المناطق الواحية .

وجود بنية تحتية جاهزة وهي مؤسسات فلاحية بحثية مختصة (مركز التكوين والرسكلة الفلاحي المناشي، مركز البحوث الفلاحية) تحتوي على مخابر مختصة وقاعة اجتماعات مجهزة وقاعات الدرس كما يمكن استغلال واحة المناشي لإجراء الدراسات والبحوث ذات الصلة.

السؤال :

1.هل من برنامج لإحداث المعهد العالي للفلاحة الواحية بمعتمدية دقاش ؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص إحداث معهد عالي للفلاحة الواحية بدقاش

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 23 جانفي 2024.

وبعد جوابا على مراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص إحداث معهد عالي للفلاحة الواحية بدقاش أتشرف بإفادتكم بما يلي :

يبلغ عدد مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي الراجعة بالنظر لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ثلاثة وعشرين (23)مؤسسة تتولى في إطار البرنامج الخامس التعليم عالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف الذي أقرته الوزارة منذ 2014 معاضدة جهود هياكل التنمية والإرشاد وفي مقدمتهم المراكز فنية ومراكز التكوين المهني الفلاحي .

وقد مكن التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي (11) مؤسسة تعليم عال فلاحي ومدرستي (02) دكتوراه في العلوم الزراعية للتكوين الهندسي والتقني والطب البيطري والدكتوراه من تغطية كل الطبقات البيومناخية ومنظومات الإنتاج على المستوى الوطني وتأمين حاجيات القطاع الفلاحي من حاملي الشهائد في الإجازة والهندسة والطب البيطري والماجستير والدكتوراه في الاختصاصات التالية : الإنتاج النباتي والبستنة وتهيئة الفضاءات والإنتاج الحيواني وعلوم الصيد البحري وتربية الأحياء المائية والهندسة الريفية والمياه والغابات والصناعات الغذائية والاقتصاد الريفي والطب البيطري، وهو ما يمكن خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلاحي من فرص للعمل في جميع ميادين القطاع الفلاحي بما في ذلك الفلاحة الواحية خاصة في ظل تراجع ملحوظ لعدد الطلبة المرسمين .

ونظرا لما تمثله نظم الإنتاج الواحية من أهمية في التنمية المحلية والجهوية، فقد حظيت باهتمام كبير من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري سواء من خلال تنفيذ مشاريع تنموية بالمناطق الواحية أو من خلال تركيز مؤسسات عمومية للبحث الفلاحي وهي كل من معهد المناطق القاحلة والمركز الجهوي للبحوث الواحية بدقاش واللذان تغطي أنشطتهما ولايات توزر وقبلي وقابس إلى جانب المركز الفني للتمور الذي تغطي أنشطته ولايات قبلي وتوزر وقابس وتعمل هذه المؤسسات التي تضم عددا من الباحثين الذين يتولون معالجة الإشكاليات في مجال الفلاحة الواحية المتعلقة بالتقنيات الزراعية في مستوى الواحة (الري، الأمراض...)، كما يتولون تقديم الحزم الفنية وإرشاد الفلاحين من أجل تطوير الفلاحة الواحية وضمان ديمومتها .

ويمكن، في هذا المجال، بعث ماجستير مشترك حول الفلاحة الواحية في إحدى مؤسسات التعليم العالي الفلاحي بالتعاون مع المركز الجهوي للفلاحة الواحية بدقاش

واعتبارا للأسباب المذكورة أعلاه، فليس هناك داعيا لإحداث معهد للفلاحة الواحية بدقاش.

كما تجدر الإشارة إلى أن الوزارة قد شرعت في دراسة حول إعادة هيكلة مصالحها الإدارية والفنية بما في ذلك مراجعة خارطة مؤسسات منظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي بهدف التقليص فيها لإكسابها مزيدا من النجاعة والفاعلية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بأسئلة كتابية:

في إطار تثبيت السياسة العامة التي تنتهجها الدولة التونسية والدفع نحو تكريس مبدأ السيادة الوطنية ودعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي لضمان العيش الجيد والكريم لكل مواطن تونسي

وبما أن المجمع الكيميائي التونسي مؤسسة وطنية وركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد التونسي من حيث المردودية والطاقة الشغيلة ولأنّ معمل الداب المختص في صناعة الأسمدة الكيميائية (D.A.P) الموجهة للفلاحة يمثل أحد معامل المجمع الكيميائي التونسي ويوفر للفلاحة التونسية حوالي 100 ألف طن سنويا من مادة الداب وبثلث السعر المتداول في الأسواق العالمية .

ولأنّ إنتاج معمل الداب تراجع بحوالي 240 ألف من طاقته الإنتاجية بسبب الإضطراب المتواصل في التزود بالماء الصناعي وانقطاعه لفترات طويلة سنة 2023

ولأن إنقطاع الماء يمثل خطرا جسيما نظرا لمخزون مادة الأمونيا الذي يتطلب توفر الماء الصناعي بإنتظام وذلك الاستهلاكها وتبريدها وقد يؤدي انقطاع الماء إلى إنبعاث غاز الأمونيا وما لذلك من تأثير على سلامة متساكني الجهة وإستنادا إلى كل ما سبق ذكره أتوجه إليكم بالأسئلة التالية :

1. لماذا تم رفض مطلب المجمع الكيميائي التونسي بالترخيص في حفر بئر جديدة في معمل الداب عن طريق مراسلة من المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقابس في مناسبة أولى بتاريخ 2023/04/13 والثانية بتاريخ2023/05/30 ؟

2. ماهي إستراتيجية الوزارة لإيجاد حلول تضمن إستمرارية هذا المرفق العمومي وتذلل العقبات التي تحول دون تزوده بالماء الصناعي من جهة وتكفل حق كل مواطن تونسي متساكني الجهة أين ينتصب معمل "D.A.P" كما نص عليه دستور البلاد في التزود بالماء الصالح للشراب دون إنقطاع من جهة أخرى؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص تزويد المجمع الكيميائي التونسي (مصنع قابس) بالمياه وضمان التزود بالماء الصالح للشرب للمتساكنين .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 20 نوفمبر 2023.

وبعد جوابا على السؤالين المضمنين بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص تزويد المجمع الكيميائي التونسي) مصنع (قابس (بالمياه وضمان التزود بالماء الصالح للشرب المتساكني المنطقة المجاورة للمصنع، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1:

لم يحظ طلب المجمع الكيميائي التونسي (مصنع قابس) في الحصول على رخصة حفر بئر عميقة بالموافقة نظرا إلى أن المائدة المائية التي يوجد بها موقع الحفرية تندرج ضمن منطقة صيانة الموارد المائية الجوفية طبقا لمقتضيات الأمر عدد 480 لسنة 1987 المؤرخ في 14مارس 1987.

الجواب 2:

تم اقتراح حلول بديلة لسد النقص الحاصل في التزود بالمياه بالمنطقة الصناعية بالتنسيق مع الإدارة الفنية للمجمع الكيميائي . وتتمثل فيما يلي :

-تجهيز بئرين بالمعمل الكيميائي بمضختين جديدتين لرفع الدفق إلى حدود 90 ل/ث للمضخة الواحدة، أي بزيادة جملية في حدود 60ل/ث .وقد تم تجهيز البئر الأولى والإجراءات بصدد الإنجاز لتجهيز البئر الثانية .

-تجهيز البئر العمومية" جرودي "وتخصيص مياهها (50ل/ ث) إلى مجمع التنمية للفلاحة بالحامة لتعويض الدفق الذي يتمتع به المجمع من شبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ضمن اتفاقية قديمة .وبالتالي سيخصص هذا الدفق (50ل/ث) الإضافية إلى المجمع الكيميائي .

الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ضمن اتفاقية قديمة .وبالتالي سيخصص هذا الدفق (50 ل/ ث) الإضافية إلى المجمع الكيميائي .

ومن المؤمل أن يتم تدعيم الموارد المائية بصفة عامة على مستوى ولاية قابس بعد تشغيل محطة تحلية مياه البحر بالزارات المبرمجة في بداية شهر مارس 2024. كما تسعى الوزارة إلى تقديم تاريخ توسعة المحطة من 50 ألف م ^{3} اليوم إلى 100 ألف م ^{3} اليوم، وهي بصدد البحث عن التمويل .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة هالة جاب الله

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة

أولا :سيدي الوزير نعلمكم أنّ وضع الصحة الحيوانية والبشرية معرّضة لخطر جسيم جرّاء تؤخّر حملة التلقيح الوطني واستفحال الأمراض عند القطيع ونفوق عدد من الحيوانات في مختلف الجهات، وانتشار الامراض المعدية للإنسان كداء الكلب الذي اودى مؤخرا بحياة بشريّة، ولذلك نتساءل :

متى سيتم انطلاق الحملة الوطنية لتلقيح القطعان ضد الحمّى القلاعية والجدري وداء الكلب والحمى المالطية، ومتى سيتم إيجاد حلول جذرية تحترم المهنة البيطرية نظرا لما تقدّمه من خدمات حياتية لحماية صحة المواطن والثروة الحيوانية؟

ثانيا لا يخفاكم سيدي الوزير بانّ أزمة نقص المياه والجفاف مست كامل تراب الجمهورية ولا سيما ولاية سوسة ورغم المنشور عدد 172المتعلق بإجراءات استغلال المياه المعالجة والاتفاق حول اسناد التراخيص لحفر آبار بالمناطق السقوية إلا أنه وإلى الآن لم نلاحظ أية إجراءات على أرض الواقع وإلى الآن يعاني الفلاحين من صعوبات كبيرة تهدّد ديمومة القطاع والامن الغذائي .

فمتى سيتم توفير أحواض أو حلول أخرى لاستغلال المياه المعالجة عند خروجها من محطات المعالجة وتيسير انتفاع الفلاحين منها؟

ومتى سيتم توفير والمصادقة على امثلة التراخيص الاستثنائية لاستغلال الآبار السطحية بالمناطق السقوية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في ظل هذه الازمة؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص انطلاق الحملة الوطنية لتلقيح القطيع واستغلال المياه بالمناطق السقوية .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 7 فيفري 2024.

وبعد جوابا على مراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص انطلاق الحملة الوطنية لتلقيح القطيع واستغلال المياه بالمناطق السقوية، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1: بخصوص الحملة الوطنية للتلقيح

-**بالنسبة لتلقيح القطعان** تتم برمجة الحملات الوطنية للتلقيح ضد الأمراض الحيوانية بداية من شهر فيفري 2024 ، حيث أصدرت الوزارة المنشور عدد 1 لسنة 2024 المؤرخ في 2 جانفي 2024 حول التوكيل الصحي، وهو برنامج وضع منذ سنة 2006 في 10 مناطق ويشمل حاليا 335 منطقة ويقوم به الأطباء الخواص لحساب الدولة . غير أنه في هذه السنة تمت مقاطعة برنامج التلقيح من طرف الأطباء البياطرة بسبب تأجيل الترفيع في تعريفة التوكيل الصحي من طرف وزارة المالية في انتظار توفير الإحصائيات اللازمة حول القطيع .مع الإشارة أن سلطة الإشراف موافقة على مبدأ الترفيع في التعريفة .

-**بالنسبة لداء الكلب :**تقوم المصالح البيطرية لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حصريا بالحملة الوطنية ضد هذا الداء من الفترة الممتدة من أول نوفمبر إلى موفي جانفي من كل سنة، إضافة إلى وجود مراكز قارة للتلقيح على مدار السنة يمكن أن يتجه إليها المواطن لتلقيح الحيوانات وهي موجودة على الموقع الواب الخاص بالوزارة .وقد انطلقت الحملة لهذه السنة منذ 01 نوفمبر 2023 وامتدت إلى غاية 31 جانفي 2024.

وتعمل الوزارة حاليا على اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تفادي التأخير في انطلاق الحملة ضد الحمى القلاعية والحمى المالطية ومرض الجدري خلال الفترة القادمة بالاعتماد على الموارد البشرية المتوفرة بالوزارة بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية .

الجواب 2: بخصوص النقطة المتعلقة بالمنشور عدد 172 المتعلق بإجراءات استغلال المياه المستعملة المعالجة، فمنذ صدور المنشور بتاريخ 10 نوفمبر 2023 بادرت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسوسة بالأنشطة التالية :

-تحيين مقرر اللجنة الجهوية المكلفة بمتابعة ومراقبة استخدام المياه المعالجة في مختلف المجالات بتاريخ 27 نوفمبر 2023 ،

-تنظيم يوم جهوي للمياه بتاريخ 16 نوفمبر 2023 تحت اشراف السيد والي سوسة بمقر الولاية حيث تم التطرق الى محتويات المنشور والتعريف به بحضور كافة معتمدي الولاية

- انعقاد جلسة عمل بتاريخ 05 ديسمبر 2023 بمقر الولاية للنظر في تطبيق المنشور .وتم الاتفاق بحضور كافة أعضاء اللجنة مع كافة معتمدي الجهة على :

- ضبط برنامج عمل اللجنة الجهوية المكلفة بمراقبة ومتابعة استغلال المياه المعالجة للانطلاق في اعمالها ودراسة المطالب المعروضة والمصادقة عليها في الأجال المطلوبة،
- المطالبة بالتسريع في دراسة المطالب واجابة المواطنين في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ إيداع المطلب بمصالح الولاية،
- دعوة الأطراف المتداخلة في الموضوع بضرورة احترام وتطبيق مقتضيات المنشور عدد 172 بتاريخ 10 نوفمبر 2023 بكل دقة والالتزام بالجوانب الصحية والبيئية،
- الدعوة لتكثيف الرقابة والمتابعة واتخاذ إجراءات ردعية صارمة في شان المخالفين،
- استغلال المحطات الجاهزة والمطابقة للمواصفات المطلوبة،
- دعوة لتكثيف الرقابة للحفاظ على المزروعات،
- القيام بعمليات تحسيسية وتوعوية للفلاحين لاستغلال المياه المعالجة في مجال الري .مع التأكيد على ضرورة تضافر كل الجهود والعمل على احترام وتطبيق مقتضيات المنشور بكل دقة .

-انعقاد جلسة عمل بتاريخ 21 ديسمبر 2023 لدراسة مطلب للترخيص الوقتي لاستغلال المياه المعالجة بمعتمدية مساكن لري المساحات الخضراء بمقر الولاية تحت إشراف رئيس دائرة العمل الاقتصادي والاستثمار نيابة عن والي سوسة، حيث قررت اللجنة المكلفة بمتابعة ومراقبة المياه المستعملة والمعالجة في مجال الري الموافقة على اسناد الترخيص .كما قامت اللجنة بزيارة ميدانية لمعاينة المساحات المزمع ريها بتاريخ 28 ديسمبر 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن محطة التطهير سيدي بوعلي المنجزة حديثا تمكن من إنتاج 1000 م يوميا بمعالجة ثلاثية .وقد تقدم الفلاحون بمطالب لاستغلال المياه وإحداث حوض لتجميع المياه لمساعدتهم على وضع مضخاتهم باعتبار أن المياه المنتجة يتم سكبها مباشرة بالوادي . وقد تم وضع بعض المنشآت المائية بالتنسيق مع الديوان الوطني للتطهير لتيسير عملية الاستغلال .

الجواب 2: بخصوص التراخيص الاستثنائية لاستغلال الآبار السطحية بالمناطق السقوية بولاية سوسة، فتبعا للجفاف الطارئ على المنظومات المائية السطحية، وتطبيقا لمقتضيات المنشور الاستثنائي المؤرخ في 30 جانفي 2023 تمت دراسة مطالب إحداث آبار أنبوبية وكهربة أبار سطحية داخل المناطق السقوية العمومية بسيدي بوعلي على سد نهانة والمنطقة السقوية الرمل على سد وادي الرمل في إطار أربع لجان فنية جهوية .وتمت الموافقة على بعض المطالب المستوفاة للشروط المطلوبة، في حين بقيت جل المطالب عالقة بسبب الوضعيات العقارية المشتركة والشائكة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

الموضوع :توفير رصيد عقاري فلاحي لإحداث ملعب لكرة القدم بمدينة زاوية سوسة

تحية طيبة،

وبعد،

سيدي الوزير، مدينة زاوية سوسة تبعد على مقر ولاية سوسة 3 كلم وهي مدينة جاذبة للسكان بحكم قربها بوسط مدينة سوسة ويبلغ عدد سكانها قرابة 30 ألف ساكن لكن بلدية زاوية سوسة هي البلدية الوحيدة بولاية سوسة التي لا تمتلك ملعب بلدي لكرة القدم نظرا لعدم توفّر الرصيد العقاري البلدي او الرصيد العقاري الدولي .

وقد تبنّت وزارة الشباب والرياضة موضوع توفير الرصيد العقاري للملعب البلدي بالتنسيق مع وزارة أملاك الدولة التي ستقوم بدورها بالقيام بمعاوضات عينية لعقارات على ملك الخواص وقد وقع اختيار عقار فلاحي لإحداث الملعب لكن عند توجه أملاك الدولة والشؤون العقارية بمراسلات للوزارات المتداخلة في الموضوع على غرار وزارتكم لإبداء الرأي، فقد أقرت أن الأرض المعنية مدرجة ضمن القسط الثاني للتوسّع المستقبلي للمنطقة السقوية العمومية لمدينة زاوية سوسة وضرورة تغيير الصبغة للعقار بمناسبة إعداد مثال التهيئة العمرانية للبلدية .

سيّدي الوزير، نحيطكم علما ان قطعة الأرض المقترحة قريبة من السكان وبدأ يغزوها البناء الفوضوي كما أن هذه الأرض مدرجة بمناطق الصيانة وقد وقع اقتراحها مناطق توسّع للمنطقة السقوية منذ سنة 1982 وإلى اليوم لم يقع التوسع وإنّما وقع مؤخرا على 500 هكتار من مدينة قصيبة سوسة والثريات والمحاذية باللمنطقة السقوية الحالية إلى جانب أنّ الطلب الأساسي هو توفير رصيد عقاري مستقبلي لإحداث ملعب بلدي لكرة القدم لضمان بقاء قطعة الأرض على ملك الدولة واستغلالها لإحداث الملعب وحفاظا على جمعية الكوكب الرياضي بزاوية سوسة من الاندثار خاصة وأنها تأسست سنة 1963وتؤطر عددا هاما من الأطفال والشباب .

سيدي الوزير، لماذا لا يقع توفير الرصيد العقاري لإحداث الملعب البلدي بزاوية سوسة في إطار معاوضة عقارية مع الخواص إلى حين تغيير الصبغة العقارية للمشروع الذي لن ينطلق إحداثه إلا بعد القيام بإجراءات المعاوضة والتي تتطلب وقتا طويلا وكذلك للحفاظ على هذه الأراضي الفلاحية من البناء الفوضوي؟

أملنا فيك وطيد وكلّنا ثقة في شخصكم الكريم لحلحلة الموضوع العقاري للملعب والذي يمثل حلما لكامل شباب المدينة .

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص توفير رصيد عقاري لإحداث ملعب لكرة القدم بمدينة زاوية سوسة

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 1 فيفري 2024.

وبعد جوابا على مراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص توفير رصيد عقاري لإحداث ملعب لكرة القدم بمدينة زاوية سوسة، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

فيما يتعلق بطلب تبويب قطعة أرض على ملك الخواص في عملية معاوضة لإنجاز ملعب بلدي بزاوية سوسة، فقد سبق أن تمت إجابة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وولاية سوسة بمقتضى مراسلتين بتاريخ 08 سبتمبر و16 ديسمبر 2022 مفادهما أن قطعة الأرض الراجعة بالملكية للخواص والمبوبة للمعاوضة محاذية للمنطقة السقوية العمومية زاوية سوسة وبها زياتين منتجة ومصنفة ضمن مناطق الصيانة حسب تحديد خريطة حماية الأراضي الفلاحية لولاية سوسة المصادق عليها بالأمر عدد 353 لسنة 2015 المؤرخ في 8 جوان 2015.

كما أنه، وبهدف حماية المستغلات الفلاحية المجاورة من التوسعات العشوائية على حساب الأراضي الفلاحية، فقد تمت دعوة الجهة إلى إيجاد بديل عقاري أقل خصوبة يمكن تبويبه للغرض أو داخل مثال التهيئة العمرانية .

وتجدر الإشارة إلى أنه في صورة تعذر ذلك، فإن إمكانية توفير مناطق للتوسع العمراني وعند الاقتضاء النظر في إدراج قطعة الأرض المعنية، يندرج في إطار تطبيق أحكام الأمر الحكومي عدد 926 لسنة 2020المؤرخ في 25 نوفمبر 2020 المتعلق بضبط إجراءات تنسيق الإدارات المركزية ومصالحها الخارجية والمؤسسات والمنشآت العمومية مع البلديات في مجال إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها، وذلك بدعوة بلدية المكان للتنسيق مع المصالح المعنية المركزية والجهوية لعرض الحاجيات الفعلية من الأراضي اللازمة للتوسعات العمرانية على أنظار اللجنة الفنية الوطنية لحصر التجمعات السكنية والتوسعات العمرانية بالأراضي الفلاحية لتحديد المناطق التي تقتضي المراجعة الجزئية لمثال التهيئة العمرانية لبلدية المكان .ويتم ذلك عن طريق وزارة التجهيز والإسكان التي تتولى إقتراح برمجة مشروع المراجعة ضمن أشغال اللجنة المذكورة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أسماء الدرويش

<u>الموضوع:</u> توجيه سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي حول تعزيز شبكة النقل بمنوبة ورفع إخلالات.

وبعد،

عملا بما جاء عن سيادة رئيس الجمهورية على ضرورة الإسراع بوضع استراتيجية وطنية للنقل العمومي للخروج من الوضع المتردي للقطاع وإيجاد حلول انية حفظا كرامة المواطن التونسي وحقه الدستوري في النقل والتنقل في ظروف طيبة تتوفر فيها كل شروط السلامة وفي مواعيد محددة اذ من غير المقبول أن يقضي المواطن ساعات في الانتظار او ان يقطع مسافات كاملة ونصف جسده خارج الحافلة.

نعلمكم أن النقل على مستوى منوبة فيما يخص المترو الخفيف شبه منعدم ومحطة سليمان كاهية بمنوبة تعتبر نقطة ترابط بين العديد من المناطق لذلك يعاني الركاب من الاكتظاظ اليومي في ظل نقص في الحافلات كذلك هناك خطوط منعدمة وتتطلب الركوب وسيلتين متتاليتين مما يارق الركاب .

وفي إطار آخر نعلمكم أنه على مستوى محطة المترو الخفيف أمام المركب الجامعي منوبة الأضواء الراجعة لكم بالنظر دائمة الانارة ليلا نهارا.

كما نلفت انتباهكم إلى الحالة المزرية لمحطات المترو والجدران ومحطات الحافلات من كتابات مخلة بالأخلاق والروائح الكريهة.

وبناء على ما تم ذكره وللتخفيف من معاناة الركاب نطلب منكم تعزيزا في خط المترو الخفيف والحافلات على مستوى محطة سليمان كاهية وإحداث خط جديد بين سليمان كاهية والمطار، الشرقية أريانة المنزه، المنار .

هل هناك برنامج لصيانة المحطات سوى للحافلات أو المترو الخفيف؟

إجابة السيدة الوزيرة المكلفة بتسيير

وزارة النقل

<u>الموضوع:</u> الإجابة على سؤال كتابي توجهت به السيدة النائبة أسماء الدرويش .

<u>المرجع:</u> مكتوب مجلس نواب الشعب المؤرّخ في 18 أفريل 2024 والوارد على مصالح وزارة النقل بتاريخ 22 أفريل 2024.

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجهت به النائبة بمجلس نواب الشعب عن دائرة منوبة، السيدة أسماء الدرويش، والمتعلّق بتعزيز شبكة النقل بولاية منوبة ورفع عدد من الإخلالات، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية :

1. <u>بالنّسبة لعرض النقل على شبكة الحافلات على مستوى محطّة الترابط سليمان كاهية :</u>

توفّر شركة نقل تونس حاليا 20 حافلة على مستوى محطّة الترابط سليمان كاهية لتأمين تنقل المواطنين عبر الخطوط أعداد 23B-23C-23D-23E-23H-23T-87-433-92-48-94، وسيتم تعزيز العرض تدريجيًا مع تحسّن جاهزية الأسطول .

2. <u>بالنّسبة لإحداث خط جديد بين سليمان كاهية والمطار:</u>

ستقوم شركة نقل تونس بإحداث خط جديد بين سليمان كاهية والمطار في أقرب الآجال وحال توفّر الأسطول، كما تجدر الإشارة إلى أنّه تمّ الشروع منذ 29 أفريل 2024 في تأمين النقل بين محطة تونس البحرية ومطار تونس قرطاج ويؤمن هذا الخط سفرة كل 60 دقيقة .

3. <u>بالنّسبة لعرض النقل على شبكة المترو :</u>

تستغل شركة نقل تونس حاليا 05 عربات مترو(مزدوجة)على الخطّ رقم"4" ، أي بتواتر 25 دقيقة بين السفرات وسيتم تحسين العرض عند إتمام برنامج إصلاح 28 عربة مترو قبل العودة المدرسية 2024-2025.

4. **بالنّسبة لوضعيّة المحطات :**

- تقوم مصالح شركة نقل تونس بنظافة المحطّات بصفة مستمرة سواء على الشبكة الحديدية أو على شبكة الحافلات، كما ستسعى إلى تفادي كلّ النّقائص المشار إليها، كما يبقى للمواطن دور كبير في المحافظة على نظافة المحطّات؛

- فيما يتعلّق بالكتابات على الجدران، تقوم مصالح شركة نقل تونس بالتدخل لمحوها بتبييض جزئي أو كلّي لهذه الجدران .وفي هذا الإطار، تمّ الشروع في إزالة هذه الكتابات من المحطات المتواجدة بمنوبة وذلك بدهنها جزئيًا أو كليًا بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية للشركة؛

- فيما يتعلّق بأضواء محطّة المركّب الجامعي بمنوبة، فإنّ الاضطراب المسجل على مستوى الإنارة يعود إلى عطب طرأ على القاطع المبرمج بهذه المحطّة، مع الإشارة أنّ المصالح المختصة بشركة نقل تونس قد تدخلت بتاريخ 23 أفريل 2024 لرفع هذا الإخلال وتمّ إعادة تشغيل الإنارة بصفة عادية .

السؤال الكتابي

للنائب الطاهر بن منصور

بعد الاطلاع على الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي :

الموضوع : حول ربط القطار بالحافلة railles routes .

تحية طيبة وبعد

نظرا للمعاناة اليومية التي يقاسيها مواطنو ولايات الجنوب التونسي في وسائل النقل.

- هل بإمكان الوزارة دعم فرع قبلي للشركة الجهوية للنقل بقابس بحافلات جديدة تساهم في فك العزلة الخارجية وتحسين ظروف التنقل داخل الولاية؟
- هل فكرت وزارة النقل في ربط القطار بحافلة تنقل إلى قبلي؟
- ما هي أسباب التخلي عن هذه الآلية (ربط الحافلة بالقطار) التي كان معمولا بها مع ولايتي تطاوين ومدنين؟

وتفضلوا سيدي الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والإحترام.

إجابة السيدة الوزيرة المكلفة بتسيير

وزارة النقل

الموضوع :الإجابة على سؤال كتابي توجّه به السيد النائب الطاهر بن منصور: .

المرجع: مكتوب مجلس نواب الشعب المؤرّخ في 18 أفريل 2024 والوارد على مصالح وزارة النقل بتاريخ 22 أفريل 2024.

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة قبلي - سوق الأحد، السيد الطاهر بن منصور، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية :

1. **بالنّسبة لدعم فرع قبلّي للشركة الجهوية للنقل بولاية قابس بحافلات جديدة :**

إنّ الشركة الجهوية للنقل بولاية قابس بصدد التنسيق لتعزيز أسطولها على مدى القصير والمتوسط وتعمل على اقتناء 25 حافلة مزدوجة مستعملة في أواخر سنة 2024، كما قامت بتاريخ 10 مارس 2024بنشر إعلان طلب عروض على موقع "Tuneps" لاقتناء 29 حافلة جديدة من المتوقع استلامها على مراحل بداية من موفّى سنة 2024.

2. **بالنّسبة لربط القطار بحافلة تنقل إلى قبلي حسب ما كان معمولا به في ولايتي تطاوين ومدنين :**

لقد تم العمل بهذا الإجراء في السابق بمقتضى إبرام اتفاقية بين الشركة الجهوية للنقل بولاية قابس والشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، وتم إيقاف نشاط الربط بين القطار والحافلة على خط تونس قبلّي في شهر ماي 2016 وذلك لعدم مردوديّته في ظل الوضعية المالية الصعبة للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية .ومع تحسّن وضعيّتها المالية وتعزيز أسطول الشركة الجهوية للنقل بولاية قابس سيتم النظر في استئناف العمل بهذا الإجراء وتدعيمه .

السؤال الكتابي

للنائب حاتم الهواوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع :رفع المظلمة التي تعرض لها مطار طبرقة عين دراهم الدولي وجندوبة .

لماذا تتجه وزارتنا الموقرة لإفراغ المطار المذكور نحو سياسة ممنهجة لغلق سبل التنمية في جندوبة والشمال الغربي عبر إفراغ ساحة الطائرات وإفراغ الإدارة من الأعوان .

إذ تنحو تصرفات المؤسسة نحو إفراغ مكاتب التسجيل وساحة الإيواء بمطار طبرقة عين دراهم الدولي في اتجاه مركز الاتصال بالحرفاء CALL CENTER في سنة 2023 بالإضافة إلى قرار النقلة الجديد الوارد على المؤسسة بتاريخ 19 فيفري 2024 لأربعة أعوان آخرين .

وإذ أسوق هذا التساؤل للجناب فإني أرجو من سيادتكم دحض هذا التصور بإرساء وبعث سفرتين من باريس وديسلدورف عبر مطار طبرقة عين دراهم تفنيدا لما يدور حول هذه المظلمة ونزولا عند رغبة أهالينا من الشمال الغربي والأشقاء الجزائريين .

أملنا في عدالة جهوية بناءة تحفز الإنتاج والإنتاجية .

إجابة السيدة الوزيرة المكلفة بتسيير

وزارة النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع :مراسلتكم الصادرة تحت عدد 2024-26-3000-0000861 بتاريخ 8 مارس 2024.

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالتساؤلات التي توجه بها النائب بمجلس نواب الشعب السيد حاتم الهواوي عن دائرة جندوبة، يشرّفني مدّكم بالمعطيات التالية :

1. بخصوص نقلة أعوان من شركة تونس الجوية للخدمات إلى خليّة العلاقات مع الحرفاء ما بعد البيع بالخطوط التونسية، فإنّ هذا

الإجراء يندرج في إطار إحكام التصرف في الموارد البشرية لمجمع الخطوط التونسية بما تقتضيه احتياجات نشاط الشركة وحسن سير العمل والحفاظ في آن واحد على مواطن الشغل بمطار طبرقة - عين دراهم نظرا لانعدام نشاط الرّحلات الجوية في الوقت الحالي .

2. يجدر التأكيد بأن مجمع الخطوط التونسية له القدرة التامة على توفير الموارد البشرية الكافية في هذا المطار في حالة استئناف نشاط النقل الجوي به، وهو ما تسعى إليه الهياكل المعنية في إطار برنامج تنشيط المطارات الداخلية للبلاد .

السؤال الكتابي الأول

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع: حول مشكلة تنقل مواطني عمادة بئر الملولي وبئر بن عياد من معتمدية منزل شاكر ولاية صفاقس.

تحية طيبة،

تبعا لجوابكم عن سؤالنا الوارد عليكم عدد 2023-15-1788 بتاريخ 29 سبتمبر 2023.

أفدتم في السطر الأخير من الفقرة الثالثة أن" **الشركة تعمل على استكمال إنجاز صفقتي اقتناء حافلات جديدة لتعزيز الأسطول الذي من شأنه تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف الشركة** ."

إلا أنه إلى حدّ اليوم والحال كما هو عليه بل زاد تعقيدا رغم وجود حلول تساعد على خدمة المواطن إلى حين استكمال هذه الصفقة من بين هذه الحلول نذكر :

بالإمكان تمديد خطوط النقل الحضاري لمسافة 4 كلم وذلك لضم منطقة بئر الملولي طريق منزل شاكر ومنطقة بئر بن عياد طريق قرمدة كلم 22 إلى النقل الحضري، فالموقع الجغرافي لهذه العمادات التي تم ذكرها لعب دورا كبيرا في معاناة مواطنيها فهذه المناطق توجد على الطريق الرئيسي على مستوى كلم 22 والنقل الحضاري إلى حدود كلم 18وجميع وسائل النقل التي تكون نقطة انطلاقها بالأساس مركز المعتمدية لا تتوقف في هذه العمادات لعدم وجود مقاعد شاغرة.

فمتى سيتم تمديد هذه الخطوط وتمتيع هذه العمادات بالنقل الحضاري لتمكين المواطنين من حقهم الدستوري في التنقل والعيش الكريم؟

إجابة السيدة الوزيرة المكلّفة بتسيير

وزارة النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم عدد 2024-26-3000-0000861 الصادرة بتاريخ 8 مارس 2024.

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي التي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد حسن جربوعي عن دائرة منزل شاكر يشرفني مدكم بالمعطيات التالية:

1. يتمّ تأمين تنقل متساكني منطقتي" بئر الملولي "و"بئر بن عياد "بواسطة حافلات الشركة الجهوية للنقل بصفاقس المخصصة للنقل الجهوي وذلك على غرار ما يتمّ اعتماده بجميع معتمديات صفاقس خارج مركز الولاية مثل مناطق الغرابة، نقطة عقارب، أولاد مسلم، سيدي حميد، قرقور، علما وأنّ والمنطقتين المذكورتين لا توجد بهما الكثافة السكانية التي تتطلب برمجة سفرات إضافية إلى مركز الولاية، باعتبار مرور عدد 3 حافلات يوميًا تربط مركز المعتمدية بمركز الولاية (سفرتين عبر منطقة بئر بن عياد و سفرة عبر منطقة بئر الملولي) ، وستعمل الشركة قريبا على تعويض الحافلة العادية التي تمر بمنطقة بئر الملولي بحافلة مزدوجة .

2. إن تمديد خطوط النقل الحضري لهذه المناطق يتطلّب إمكانيات إضافية من حافلات وأعوان مقابل ضعف المردودية نظرا لضعف الكثافة السكانية بهذه المناطق مقارنة بالمناطق الحضرية حيث أنّ ذلك سينعكس سلبا على النشاط العادي للنقل الحضري باعتبار طول المسافات والاختناق المروري والنقص في الإمكانيات والوضعيّة المالية الصعبة للشركة الجهوية للنقل بصفاقس .

وإلى جانب النقل الحضري والنقل الجهوي، تدرس الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس تحسين الإمكانيات في نمط ثالث يتمثل في النقل" الضاحوي "الذي قد يصل إلى حدود 30 كلم عن مركز الولاية حسب طبيعة الكثافة السكانية بكلّ خط، بالإضافة إلى النظر في إمكانية اقتناء حافلات صغيرة لا تتجاوز طاقة استيعابها 30 مقعدا .

3. تسعى الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس حاليا إلى التدخّل الحيني وبالإمكانيات المتوفرة الصيانة المعدّات بالإضافة إلى إجراء حملات متواصلة لصيانة الحافلات قصد تحسين نسبة الجاهزية وضمان عنصر السلامة للأعوان والحرفاء وبقية مستعملي الطريق .وتعمل على استكمال إنجاز صفقة اقتناء حافلات جديدة تعزّز بها أسطولها، لتحسين جودة الخدمات المقدمة من طرفها بكل معتمديات الولاية على حد السواء وفقا لحاجياتها التي تحدّدها لنقل المواطنين وخاصة التلاميذ في أحسن الظروف، بالإضافة إلى تعزيز الأسطول بـ 34 حافلة (12 عادية و22 مزدوجة) وذلك في إطار اقتناء 300 حافلة مستعملة لفائدة الشركات الجهوية للنقل من المزوّد الفرنسي RATP عن طريق التفاوض المباشر كحل ظرفي ووفقا لمعايير مرجعية مضبوطة .

4. تقوم الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس بالتنسيق يوميًا مع السيد المعتمد لتجاوز الإشكاليات التي قد تطرأ في جميع المناطق الراجعة له بالنظر .

السؤال الكتابي الثاني

للنائب حسن جربوعي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية

الموضوع: مشاكل النقل العمومي في ولاية صفاقس.

تحية طيبة،

تعتبر ولاية صفاقس ذات موقع استراتيجي هام من حيث التوسع الديمغرافي والعمراني كما لها دور ريادي على جميع المستويات

الاقتصادية والثقافية والاجتماعية إلى جانب الأقطاب العلمية من كليات ومعاهد ومدارس ومناطق صناعية إلا أنها منذ عدة سنوات تعيش أزمة نقل وخاصة في السنوات الأخيرة لاحظنا عدم الجدية في التعامل مع هذا الأمر :

مشروع المترو الخفيف الذي كان من المفروض في المراحل الأخيرة أو بدأ استغلال بعض الخطوط والذي كان سيعاضد مجهودات الشركة الجهوية للنقل بصفاقس ويقلص مشاكل النقل على المستوى الحضري.

1. أين وصل هذا المشروع؟

وبالرغم من أنّ النقل العمومي هو الخيار الوحيد والأمثل والقادر على تلبية احتياجات المواطن بالجهة والحاجة الملحة للتدخل العاجل والفوري حيث أن الشركة الجهوية للنقل بصفاقس تعاني من نقص حاد وحاد جدا في الأسطول بالرغم من البلاغ الصادر بموقع وزارة النقل بمناسبة العودة المدرسية السابقة سبتمبر 2022 بأن الشركة ستتمكن من اقتناء 110 حافلات على أقساط وإلى حد الآن وصلت حوالي 12 حافلة صغيرة الحجم و6 حافلات رفاهة و10حافلات مزدوجة تقريبا 28 حافلة، فالمواطن بجهة صفاقس متعطش لنقل عمومي لائق ومريح .

2. متى سوف تسلم الشركة بقية الأقساط ؟

إلى جانب نقص حاد في العنصر البشري في جميع الاختصاصات مع التمطيط في آجال الانتدابات إن وجدت والتي لا تغطي نصف المحالين على التقاعد، كانت الشركة الجهوية للنقل بصفاقس في أول الألفينيات تضم حوالي 1650 عون وأكثر من 300 عون في المناولة في اختصاصات المناولة والتنظيف، أما الآن عدد الإجمالي للأعوان لا يتجاوز 1200 عون .

3. ومتى سيتم سد هذا الشغور من الأعوان؟

إجابة السيدة الوزيرة المكلفة بتسيير

وزارة النقل

<u>الموضوع :</u> الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم الصادرة بتاريخ 26 مارس 2024.

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد حسن جربوعي عن دائرة منزل شاكر، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية :

1. بالنّسبة للتّساؤل المتعلّق بمشروع المترو الخفيف بصفاقس، فإنّ مجهودات شركة مترو صفاقس ترتكز في هذه الفترة على تحرير الحوزة العقارية للمشروع من خلال التعاقد مع ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري بتاريخ 09 ديسمبر 2020 لإعداد الأمثلة القطعية والقيام بالبحث والتشخيص العقاري للعقارات المشمولة بحوزة المشروع .وقد استكمل تبعا لذلك العمل الميداني والمعاينات من طرف خبراء أملاك الدولة لحوالي نصف المسار قصد تقييم التعويضات المخصصة للعقارات التي يتوجب انتزاعها لتحرير حوزة المشروع .وبالتوازي مع ما ذلك، فإنّ شركة مترو صفاقس بصدد استكمال الدراسات الفنية لتحويل أغلب شبكات المستلزمين العموميين إثر المصادقة على كل أمثلة التطابق الخاصة بالشبكات الموجودة.

هذا، ولئن شهد مشروع المترو الخفيف بصفاقس شيئا من التأخير في آجال إنجازه، فإنّ ذلك يرجع أساسا إلى العوامل التالية :

- صيغة إنجاز المشروع في إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تتطلب إنجاز جملة من الدراسات الإضافية التي تستغرق أجالا مطوّلة نسبيًا للقيام بالدّراسة الأولية ودراسة الانعكاسات المالية للمشروع وإجراءات إبداء رأي، ثمّ مصادقة الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ووزارة المالية وفقا للتّراتيب الجاري بها العمل؛

- على مستوى تحرير الحوزة العقارية للمشروع: تأخير مسجّل على مستوى إصدار تقارير الاختبارات الخاصة بالعقارات المشمولة بحوزة المشروع والمعنية بالانتزاع وهي إشكاليات في طريقها إلى الحل؛

- على مستوى تحويل شبكات المستلزمين العموميين المتداخلة مع مسار الخطّ الأوّل للمترو الخفيف، فقد رفض كلّ من الديوان الوطني للتطهير واتصالات تونس التعهد بدراسات تحويل شبكاتهما وطلبا من شركة المترو الخفيف بصفاقس إنجاز هذه المهمّة على عكس باقي المستلزمين العموميين والخواص الذين تعهدوا بالمهمة باعتبار اختصاصهم في الغرض .ورغم كافة المحاولات، فإنّ شركة المترو الخفيف بصفاقس لم تجد تفاعلا إيجابيا سواء من طرف المصالح الجهوية أو المركزية لهذه المنشآت والشركات العمومية .

ولتجاوز هذا الإشكال وبحثا عن حلول عمليّة وفقا للإجراءات الجاري بها العمل، وحتّى لا يتحمّل المشروع المزيد من التأخير فقد بادرت شركة المترو الخفيف بصفاقس بنشر إعلانات طلب عروض قصد التعاقد مع مكاتب دراسات لاستكمال الدراسات المتعلقة بتحويل الشبكتين سابقتا الذكر، على أن يتم عرض مخرجات هذه الدراسات وجوبا على مصادقة المستلزمين العموميين المعنيين اللذان قبلا بهذا التمشي .

هذا ويتم العمل حاليا على تذليل الصعوبات التي تعترض الإنجاز وإيجاد الحلول العملية الكفيلة بالتسريع في تجسيم المرحلة الأولى من المشروع .ونخص بالذكر التباحث مع بعض المؤسسات المالية الدولية وخاصة منها البنك الإفريقي للتنمية الذي عبّر مؤخّرا عن رغبته في تقديم الدّعم الفنّي لشركة المترو الخفيف بصفاقس ووزارة النقل في مسار إنجاز المشروع ضمن شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وقد تمّ توجيه طلب في الغرض لمصالح الاقتصاد والتخطيط قصد الاستفادة من هذه المساعدة الفنية، كما قام خبراء البنك الإفريقي للتنمية مؤخّرا (بتاريخ 22 مارس 2024) بالتنقل إلى مدينة صفاقس وعقد جلسة عمل مع ممثلي شركة مترو صفاقس لمزيد تفعيل هذا التمشي .

2. بالنسبة لتأمين التنقل بالحافلات، فإنّ الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس تحرص على التنسيق دوريًا مع جميع الأطراف المعنية لتجاوز الإشكاليات المتعلّقة بالاختناق المروري والحالة المتردّية للبنية التحتية وتعمل على إيجاد مسالك خاصة بالحافلات ومنحها أولوية المرور .كما يتمّ التنسيق مع المؤسّسات المدرسية والجامعية لتحديد مواقيت الدخول والخروج وتوزيع

الطلبة على المبيتات لتجنّب الطّلبات الإضافية والتحكّم في مواقيت السّفرات وتذليل الصعوبات في النقل العمومي .

وتجدر الإشارة إلى أنّ الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس تسعى إلى إتمام برنامج اقتناءاتها من الحافلات الجديدة والمستعملة في المواعيد المحدّدة، إضافة إلى الحملات المتواصلة للصيانة قصد تحسين نسبة الجاهزية ومواكبة الطّلبات المتزايدة من النقل العمومي بالجهة مع ضمان عنصر السّلامة للأعوان والحرفاء وبقيّة مستعملي الطريق، ويقع التدخل الحيني والميداني من طرف مصالح الشركة أين ومتى اقتضت الحاجة لذلك لتذليل الصعوبات بالإمكانيات المتوفّرة . كما تحرص الشركة على إتمام برامج الإنتدابات المبرمجة في آجالها وتتمّ تغطية الشغورات بالعمل بالساعات الإضافية في حدود ما يخوّله القانون، مع التوضيح بأنّ عدد أعوان الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس لم يتجاوز 1400 عونا منذ قرابة 25 سنة، كما أنّ عدد أعوان المناولة الذين تم إدماجهم سنة 2011 في حدود 100 عونا .

وفيما يلي جدول يتضمّن بعض المعطيات :

البيان	العدد
العدد الجملي للحافلات إلى غاية2023/12/31	**398**
العدد الجملي للحافلات المبرمجة يوميا	**269**
العدد الجملي للسفرات المبرمجة يوميا	**1539**
عدد الحافلات التي تم اقتناؤها بين سنتي 2017-2023 بكلفة جملية تناهز 28 مليون دينار	79
عدد الحافلات المتوقع اقتناؤها بداية شهر أفريل 2024	10
عدد الحافلات المتوقع اقتناؤها خلال الثلاثية الرابعة من سنة 2024	20
عدد الحافلات المستعملة المبرمج اقتناؤها خلال الثلاثية	34
عدد الحافلات المزمع اقتناؤها خلال سنتي 2025 و 2026	53
عدد الحافلات المبرمج إجراء طلب عروض في شأنها .	30
عدد الانتدابات خلال سنوات2016-2023	294
عدد الانتدابات الجارية خلال سنة 2024	46

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب صابر الجلاصي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

1. متى يتم إصدار كراس الشروط الخاصة باستغلال محطات النقل البري للنقل الغير منتظم؟

2. ماهي الحلول التي اتخذتموها أمام رفض بعض المزودين للتعامل مع شركة نقل تونس بالنسبة للزيوت وقطع الغيار وغيرها من المكملات مما استوجب إلغاء عديد السفرات؟.

3. ماهي سياسة وزارتكم المستقبلية لإنقاذ شركة نقل تونس أمام هذا التدهور في الأسطول والخدمات وتشكيات العاملين فيها؟

والسلام

إجابة السيدة الوزيرة المكلفة بتسيير

وزارة النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم الصادرة تحت عدد 2024-26-3000-0000861 بتاريخ 8 مارس 2024.

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالتساؤلات التي توجه بها النائب بمجلس نواب الشعب السيد صابر الجلاصي، عن دائرة المرناقية - برج العامري، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية :

1- تم إعداد مشروع كراس شروط يتعلّق باستغلال محطات النقل البري يتضمن الملاحظات الواردة من وزارة الداخلية والسادة الولاة وتتم مراجعته حاليا من قبل الهياكل المعنية بوزارة النقل تمهيدا لإتمام إجراءات نشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

2- بخصوص التساؤل عن الحلول التي تم اتخاذها أمام رفض بعض المزوّدين التعامل مع شركة نقل تونس بالنّسبة للزيوت وقطع الغيار وغيرها من المكمّلات، مما استوجب إلغاء عديد السفرات فيرجع ذلك إلى الوضعيّة المالية الحرجة للشركة، التي ترتب عنها التخلف عن تسديد ديون مزوّدي قطع الغيار .وقد تم عقد جلسات عمل مع مختلف المزوّدين لحثّهم على تزويد الشركة بقطع الغيار المستوجبة للصيانة الدورية والعلاجية حتى يتسنى الرّفع من مستوى جاهزية الأسطول، وقد تعهدت الشركة في هذا الخصوص بخلاص الديون المتخلّدة والتعهدات الجارية وذلك وفقا لروزنامة بالنّسبة للخلاص .

أمّا بالنسبة للتزوّد بالزّبوت فقد تمّ إمضاء العقد مع الشركة الوطنية لتوزيع البترول.

3- بالنّسبة للتساؤل حول السياسة التي سيتم اعتمادها لإنقاذ شركة نقل تونس، فقد انعقد يوم 25 مارس 2024 مجلس وزاري مضيّق للنّظر في تطوير منظومة النقل العمومي، وتم إقرار إصلاح 200 حافلة بصفة عاجلة بكلفة تناهز 15,6 مليون دينار، والتسريع بإصلاح 28 عربة ميترو بكلفة 7,5 مليون دينار، وذلك قبل اقتناء عدد مهم من الحافلات وعربات المترو لتعزيز الاسطول وتحسين الخدمات، كما يتمّ وسيتم مراجعة الاستراتيجية الوطنية للنقل العمومي للخروج بهذا القطاع من الوضع الذي تردّى فيه .

السؤال الكتابي

للنائب عصام شوشان

عملا بأحكام الفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي

الموضوع: **حول إيجاد حلول جذرية للنهوض بقطاع النقل العمومي.**

تحية طيبة،

أتشرف بإفادتكم أنّ معتمدية الحنشة بولاية صفاقس تضم أكثر من 70 ألف ساكن وتضمن دائرتين بلديتين (النصر والحنشة) ورغم أهمية الموقع الاستراتيجي لهذه الجهة فهي تعاني من تهرئ ومحدودية البنية التحتية ومعدات النقل العمومي مما أكثر سلبا على مؤشراتها التنمية وعلى نموها الاقتصادي.

فالرجاء إيلاء العناية اللازمة لهذا الموضوع والعمل على توفير وسائل النقل العمومية الضرورية وكذلك النهوض بالبنية التحية، مع التأكيد في مرحلة أولى على ضرورة **توفير تاكسي جماعي** رابط بين بلدية النصر - الغرابة ومركز ولاية صفاقس باعتبار ارتفاع حجم الكثافة السكانية بهذه المنطقة البلدية، إضافة لكونها منطقة صناعية وذلك في إطار تيسير التنقل للعمل والدراسة في انتظار إقرار حلول جذرية لمعالجة هذه المسألة .

إجابة السيدة الوزيرة المكلفة بتسيير

وزارة النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم عدد 2024-26-3000-861 الصادرة بتاريخ 8 مارس 2024.

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالتساؤلات التي توجّه بها النائب بمجلس نواب الشعب السيد عصام شوشان عن دائرة الحنشة من ولاية صفاقس، يشرفني إفادتكم بالمعطيات المضمّنة بالجداول التالية:

البيان	العدد
العدد الجملي للحافلات المبرمجة يوميا بمعتمدية الحنشة	**17**
النقل المدرسي بالمعتمدية	09
النقل الجهوي بين مناطق المعتمدية ومركز الولاية	08
العدد الجملي للسفرات المبرمجة يوميا	**66**
النقل المدرسي بالمعتمدية	49
النقل الجهوي بين مناطق المعتمدية ومركز الولاية	17

وتؤمّن الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس يوميا 17 سفرة ذهابا وإيابا بين مختلف عمادات معتمدية الحنشة ومركز الولاية موزعة كما يلي:

المنطقة	عدد السفرات	عدد الحافلات
الحنشة - صفاقس	2	1
سيدي حسن- الحنشة -صفاقس	2	1
سيدي حميد- الغرابة - صفاقس	3	1
الغيب -النيب - الغرابة -صفاقس	2	1
كمون - الغرابة - صفاقس	2	1
الجواودة - الغرابة - صفاقس	2	1
الحنشة - الخشارمة - صفاقس	2	1
- الغرابة - صفاقس أولاد مسلم	2	1

وتجدر الإشارة أنّه يتمّ التدخل الحيني والميداني من طرف مصالح الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس أين ومتى اقتضت الحاجة لذلك لتذليل الصعوبات بكل الإمكانيات المتوفرة لديها، كما تسعى إلى إتمام برنامج اقتناءاتها من الحافلات الجديدة، إضافة إلى إجراء حملات متواصلة لصيانة الحافلات وتحسين نسبة جاهزية الأسطول وضمان عنصر السّلامة وتحسين جودة خدماتها المقدمة للحرفاء .

كما تعمل الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس على التنسيق مع المندوبيات الجهوية للتربية ومع السلط المحلية بالحنشة لإيجاد الحلول لمعالجة ظاهرة الاعتداءات المتكرّرة على الحافلات من قبل التلاميذ، وغيرهم ممّا يتسبّب في تعطيلها، مع تكبّد خسائر مالية إضافية لإصلاحها .وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ التنسيق جاري مع الأطراف المتداخلة في منظومة النقل بولاية صفاقس وذلك للحدّ من ظاهرة المنافسة غير القانونية بين النقل الجماعي المنتظم وبقية أنماط النقل .

أما بخصوص إسناد تراخيص التاكسي الجماعي، فإنّها من مشمولات السادة الولاة، وقد تمت مراسلتهم في الغرض من قبل الإدارة العامة للنقل البري بمقتضى المكتوب عدد 2024-15-21-118 بتاريخ 15 جانفي 2024 قصد تقديم مقترحات بخصوص إسناد تراخيص جديدة للتاكسي الجماعي ي في إطار فك العزلة ومعاضدة مجهودات الشركات الوطنية والجهوية للنقل.

السؤال الكتابي

للنائب علي بوزوزية

معطيات عامة:

في إطار السعي لتأمين الحد الأدنى من خطوط النقل لفائدة مواطني ولاية منوبة على اعتبار شساعة مساحتها وإيقاف اسناد رخص النقل غير المنتظم لمدة فاقت الخمسة سنوات ولاعتبار المحدودية النقل المنتظم بالجهة وحيث أصبحت الجهة تشهد نقصا واضحا في الربط بمختلف معتمديتاها علاوة على ربطها بالولايات

المجاورة والتي انجر عنها تعطل لمصالح المواطن وبروز ظاهرة النقل العشوائي وهي ظاهرة خطيرة تمس من سلامة المواطنين ومستعملي الطريق على حد السواء إضافة الى مساسها من قوت أصحاب المهنة الذين يعبرون بصفة يومية عن تذمرهم و استياءهم من هذه الظاهرة التي تتفاقم من يوم إلى آخر .

وعملا على الحد من ظاهرة النقل العشوائي والتي تبرز بمعتمدية دوار هيشر بصفة خاصة وحيث ان التدخل الأمني الردعي لا يمكن ان يكون ناجعا بدون حل قطاعي فأننا نرجو منكم تمكين ولاية منوبة من حصة استثنائية لقطاع التاكسي الجماعي توجه لمقاومة هذه الظاهرة وتتجاوب مع خصوصية المنطقة التي تعاني من نقص فادح في النقل ومعزولة على المنطقة الصناعية الشرقية والفجة والمركب الجامعي بمنوبة وغيرها من المناطق المحدثة على ان يتم توزيعها لفائدة المهنيين من القطاع بالمعتمديتين المذكورتين.

نص السؤال :

هل من الممكن تمكين معتمدية دوار هيشر من حصة نقل جماعي استثنائية للمهنيين وفك العزلة على المنطقة والقضاء على النقل العشوائي مع تعويضه بنقل قانوني ومنتظم.

إجابة السيدة الوزيرة المكلّفة

بتسيير وزارة النقل

<u>الموضوع:</u> الإجابة على سؤال كتابي توجه به السيد النائب علي بوزوزية.

<u>المرجع:</u> مكتوب مجلس نواب الشعب المؤرّخ في 18 أفريل 2024 والوارد على مصالح وزارة النقل بتاريخ 22 أفريل 2024.

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة دوار هيشر من ولاية منوبة، السيد علي بوزوزية، حول تمكين معتمدية دوار هيشر من حصة نقل جماعي استثنائية للمهنيين وفك العزلة على المنطقة والقضاء على النقل العشوائي مع تعويضه بنقل قانوني ومنتظم، أتشرف بإفادتكم بأنّ إسناد تراخيص التاكسي الجماعي من مشمولات السادة الولاة، وقد تمّت مراسلتهم في الغرض من قبل وزارة النقل منذ تاريخ 15 جانفي 2024 لتقديم مقترحات بخصوص إسناد تراخيص جديدة للتاكسي الجماعي في إطار فك العزلة ومعاضدة مجهودات الشركات الوطنية والجهوية للنقل .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب مصطفى البوبكري

الموضوع: حول وضع قطاع النقل العمومي بولاية تطاوين

تحية وبعد،

في إطار التواصل مع ناخبينا والوقوف على اعم مشاغلهم والتي تقتضي الصبغة العامة والشأن الجهوي بالمنطقة وعملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة التالية:

-متى سيتم احداث شركة جهوية للنقل بولاية تطاوين؟

-متى سيتم مد السكة الحديدية إلى ولايتي مدنين وتطاوين؟

-متى سيتم الشروع في إحداث مطار رمادة المدني؟

-متى يتم تعزيز خطوط النقل بالشركة الوطنية للنقل بين المدن بالسفرات من والي تطاوين؟

وفي انتظار ما ستشيرون به

تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيدة الوزيرة المكلّفة

بتسيير وزارة النقل

<u>الموضوع:</u> الإجابة على سؤال كتابي.

<u>المرجع:</u> -مراسلتكم الصادرة بتاريخ 26 مارس2024.

وبعـــد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعاله المرفقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد مصطفى بوبكري عن دائرة تطاوين الجنوبية-البئر الأحمر - غمراسن، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية:

1- يتطلب إحداث شركة جهوية عمومية لنقل الأشخاص إنجاز دراسة جدوى تقدر الطلب والخطوط المزمع استغلالها حسب التهيئة العمرانية بالولاية المعنية والتجمعات السكنية والمرافق وتحديد حجم العرض وقيمة الاستثمار، مع التأكد من الجدوى الاقتصادية. كما تجدر الإشارة إلى أ نه منذ سنة 1963، تاريخ إحداث الشركات الجهوية للنقل، لم يتم إحداث شركة جديدة باستثناء الشركة الجهوية للنقل بسليانة سنة 2017 في شكل شركة ذات مساهمة عمومية، وقد عبرت بعض الولايات عن رغبتها في إحداث شركات جهوية للنقل، مثل تطاوين والمهدية والمنستير وزغوان وسيدي بوزيد وتوزر وقبلي، دون القيام بدراسات جدوى.

. - سيتم تقييم التجربة التي تم اتباعها بالنسبة للشركة الجهوية للنقل بولاية سليانة، خاصة على مستوى الجدوى الاقتصادية والتنسيق والتكامل بين الولايات وترشيد الاستثمار وتحسين الخدمات والنظر في إمكانية الاستجابة للرغبات التي عبرت عنها بعض الولايات.

2- انطلقت الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية في إنجاز الدراسات الفنية للخط الحديدي قابس – مدنين في 01 مارس 2018 في إطار صفقة مع مكتب الدراسات SCET TUNISIE بمبلغ جملي قدره 802 ألف دينار و بأجل تنفيذ خلال 14 شهرا ، دون اعتبار آجال المصادقة، وذلك باعتبار الحوزة العقارية التي تم اقتناؤها منذ الثمانينات لهذا الخط .

إلا أنه ونتيجة معارضة ولاية قابس للمسار المقترح على مستوى وسط المدينة ومطالبتها بتحويل محطة القطار بقابس خارج المدينة، تم إقرار تغيير مسار السكة خارج مدينة قابس بتاريخ 20 جانفي 2021.

وتبعا لذلك، سعت الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية إلى إبرام ملحق للصفقة مع مكتب الدراسات بهدف دراسة الفرضيات الممكنة لهذا التحويل واستكمال الدراسة، لكن ونظرا لارتفاع قيمة العروض المقدمة والتعديل في العناصر المرجعية، تم إيقاف الدراسة الجارية وإعلام مكتب الدراسات بفسخ الصفقة بتاريخ 21 جوان 2023.

وتقوم الشركة حاليا بتحيين العناصر المرجعية، أخذا بالاعتبار تغيير المسار والربط بميناء جرجيس وولاية تطاوين وصولا إلى راس

جدير، وسيتم إعادة نشر طلب عروض لإنجاز هذه الد راسة في أقرب الآجال.

3-بسبب تداعيات أزمة كوفيد-19 والوضعية المالية لديوان الطيران المدني والمطارات، تم تأجيل تنفيذ عدة مشاريع، من بينها مشروع إحداث مطار رمادة بمكوناته المتمثلة أساسا في تجهيزات الملاحة الجوية وبرج المراقبة ومحطة المسافرين. وستتم إعادة برمجة هذه المشاريع بناء على تحسن الوضعية المالية للديوان لتحويل جزء من مطار رمادة إلى مطار مدني، علما وأن تنفيذ المشروع يتطلب التنسيق مع الحركة العسكرية وإدراج المطار في شبكة الخطوط السريعة عند توفر الجدوى الاقتصادية.

4-بخصوص تعزيز خطوط النقل على متن حافلات الشركة الوطنية للنقل بين المدن إلى ولاية تطاوين ذهابا وإيابا، يتم حاليا تأمين سفرتين منتظمتين يومي انطلاقا من تونس العاصمة؛ سفرة نهارية وسفرة ليلية. كما تؤمن الشركة يوميا سفرة ليلية منتظمة انطلاقا من تونس العاصمة إلى مدينة الذهيبة مرورا بمدينة تطاوين ذهابا وإيابا، كما تتعهد الشركة الوطنية للنقل بين المدن بتأمين سفرة إضافية من مدينة تطاوين أو في اتجاهها كلما دعت الضرورة لذلك، وخاصة في المناسبات مع العلم وأنها بصدد دراسة إحداث خطوط جديدة في انتظار استكمال اقتناء الحافلات الجديدة في إطار برنامجها الاستثماري.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

تحية وبعد،

حيث أن معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات من ولاية سوسة، تعتبر منطقة جذب للسكان وهي تعد قرابة 50 ألف ساكن وحيث أنّ النقل العمومي والمتمثل خاصة في الحافلات أصبح يكاد منعدما وحيث أنّ التلاميذ يجدون صعوبة كبرى في التنقل لمعاهدهم ومدارسهم وحيث أنّ التنقل مضمون بالدستور وهو ما نص عليه الفصل 30 وحيث أنّ موضوع النقل بهذه المعتمدية أصبح يؤرق التلاميذ بصفة خاصة والمواطنين بصفة عامة خاصة في غياب تام للحافلات التابعة لشركة النقل بالساحل ورغم توفير هذه الشركة الحافلات لخطوط أخرى تابعة لنفس الولاية،

كما تقوم هذه الشركة بتوفير حافلات لفائدة المصانع الموجودة بولاية سوسة،

لذا نتساءل :

1. لماذا لا يقع توفير حافلات لفائدة معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات خاصة في أوقات الذروة وهو الخط الرابط من سوسة إلى الزاوية والقصيبة والثريات؟
2. لماذا لا يقع توفير خط لفائدة الطلبة من معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات للمركب الجامعي زاوية سوسة وصولا إلى سهلول؟
3. لماذا لا يقع توفير أسطول للحافلات لولاية سوسة؟
4. لماذا لا يقع توفير قطاع الغيار لأسطول الحافلات لشركة النقل بالساحل؟
5. لماذا لا يقع زيادة الرخص للتاكسي الفردي والتاكسي الجماعي واللواج على مستوى ولاية سوسة؟
6. لماذا لا يقع مراقبة خط التاكسي الجماعي من سوسة إلى الثريات من طرف وزارة النقل نظرا لورود عديد التشكيات من مواطني مدينة الثريات المتعلقة برفض أصحاب رخص التاكسي الجماعي إيصالهم؟

إجابة السيدة الوزيرة المكلفة بتسيير

وزارة النقل

<u>الموضوع:</u> الإجابة على سؤال كتابي توجه به السيد النائب يوسف التومي .

<u>المرجع:</u> مكتوب مجلس نواب الشعب المؤرّخ في 18 أفريل 2024 والوارد على مصالح وزارة النقل بتاريخ 22 أفريل 2024.

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة الزاوية - القصيبة - الثريات من ولاية سوسة السيد يوسف التومي، حول وضعيّة النقل في معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات أتشرف بإفادتكم بما يلي :

1. **<u>بالنّسبة لتوفير حافلات لفائدة معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات خاصة في أوقات الذروة :</u>**

تجسيدا لدورها الاجتماعي والاقتصادي، تقوم شركة النقل بالساحل بنقل مواطني ولايات الساحل الثلاث، سوسة والمنستير والمهدية بجميع شرائحهم من خلال خطوط منتظمة (مشتركة بين التلاميذ والطلبة والحرفاء العاديون)، وخطوط خاصة بالتلاميذ والطلبة وأخرى لنقل العملة في حدود الإمكانيات المتوفرة لديها .أما بخصوص خط سوسة - الثريّات، فإنّ الشركة تقوم بتأمين هذه الخدمة في الفترة الصباحية والمسائية بصفة يوميّة وتقوم بتدعيم هذه الخدمة بإضافة حافلة خاصة لنقل الطلبة، انطلاقا من الوردانين نحو الثريات - القصيبة - الزاوية، ثمّ إلى المركب الجامعي .

2. **<u>بالنّسبة لتوفير خط لفائدة الطلبة من معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات للمركب الجامعي - زاوية سوسة، وصولا إلى سهلول:</u>**

تؤمّن شركة النقل بالساحل نقل التلاميذ والطلبة من خلال خطوطها المنتظمة (خط سوسة – الثريات)، كما تقوم بتدعيم هذه الخدمة بإضافة حافلة خاصة لنقل الطلبة انطلاقا من الوردانين نحو الثريات - القصيبة - الزاوية، ثمّ إلى المركب الجامعي بسهلول.

3. **<u>بالنسبة لتوفير أسطول للحافلات لولاية سوسة:</u>**

تستغل شركة النقل بالسّاحل، على مستوى ولاية سوسة، 212 حافلة بنسبة جاهزية 78.2 % خلال العودة المدرسية 2023-2024، وسجّلت انخفاضا خلال الفترة الأخيرة نتيجة:

- تهرّم الأسطول، حيث ناهز معدّل أعمار الحافلات 14 سنة،
- عدم قيام شركة النقل بالساحل باقتناءات جديدة منذ فترة تفوق 5 سنوات،

– عزوف المصنّعين المحليين عن المشاركة في طلب العروض الخاص باقتناء 100 حافلة جديدة؛

– النقص الملحوظ في الموارد البشرية الفنية المختصة،

– إشكاليات مع عدد من المزوّدين على غرار " ألفا باص" و "إيكار"، بخصوص الأعطاب التي تمّ اكتشافها عند الاستغلال،

– عدم توفّر عدد من قطع الغيار بالسوق التونسية بسهولة .

وتبعا لذلك، فإنّ شركة النقل بالساحل تحرص على الرّفع من نسبة جاهزية الأسطول من خلال اتخاذ الإجراءات التالية :

– إعادة طلب العروض لاقتناء 100 حافلة جديدة نظرا لعدم مشاركة المصنعين التونسيين والتسريع في إجراءات اقتناء 49 حافلة مستعملة؛

– الانطلاق في إصلاحات كبرى لـ 75 حافلة من خلال مراجعة محرّكات جزئية وكلية ولـ 35 حافلة من خلال مراجعة علب السرعة ولـ 14 حافلة من خلال إصلاح الحواجز الحديدية الرابطة بين العجلات الخلفية للحافلات ولـ 20 حافلة من خلال مراجعة جزئية وكلية للهيكل الداخلي والخارجي ولـ 10 حافلات من نوع مرسيدس-O 500تستوجب تغيير مكابس ثبات المجرورة (vérins de remorque) (الجزء الأكبر منها يتعلّق بحافلات مخصصة لولاية سوسة)،

– اقتناء 8 محرّكات كاملة للحافلات في إطار العمل على إصلاح الحافلات المعطبة،

– إيجاد حلول للإشكاليات مع المزوّدين في أقرب الآجال ليتم صيانة الحافلات وإرجاعها للاستغلال،

– صيانة 04 حافلات كان مبرمج الاستغناء عنها وإرجاعها للاستغلال مع الحرص على توفير عنصر السلامة،

– التسريع في تعزيز الموارد البشرية من فنيين وسواق .

4. <u>بالنّسبة لتوفير قطع الغيار لأسطول الحافلات لشركة النقل بالساحل</u> :

قامت شركة النقل بالساحل بمجهودات كبيرة للتزوّد بقطع الغيار الضرورية المتوفرة لدى المزوّدين المحليين (اقتناءات سنة 2023بقيمة 5.2 مليون دينار)، وأمام عدم توفّر بعض قطع الغيار الأخرى في السوق التونسية التجأت الشركة إلى التزوّد بقطع غيار مستعملة في حالة حسنة من الشركة الجهوية للنقل بصفاقس، كما تواصل التنسيق مع المزوّدين المحليين للحافلات للتسريع في توفير قطع الغيار على غرار علب السّرعة والحواجز الحديدية الرابطة بين العجلات الخلفية للحافلات .

5. <u>بالنّسبة لزيادة رخص التاكسي الفردي والتاكسي الجماعي واللواج على مستوى ولاية سوسة</u> :

بالنسبة لإسناد التراخيص، فإنّها من مشمولات السادة الولاة، وقد وتمّت مراسلتهم من قبل وزارة النقل منذ تاريخ 15 جانفي 2024 لتقديم مقترحات بخصوص إسناد تراخيص جديدة للتاكسي الجماعي في إطار فك العزلة ومعاضدة مجهودات الشركات الوطنية والجهوية للنقل .

6. <u>بالنّسبة لمراقبة خط التاكسي الجماعي من سوسة إلى الثريات لوجود تشكيات من المواطنين تتعلّق برفض إيصالهم</u> :

بخصوص ظاهرة رفض تقديم الخدمة من قبل سائقي سيارات التاكسي الجماعي، فإنّ مراقبي النقل البري التابعين للإدارة الجهوية للنقل بولاية سوسة قد قاموا في إطار مشمولاتهم خلال الثلاثية الأولى من سنة 2024 بعديد الدوريات نتج عنها تحرير عدد 41 محضرا جبائيا في الغرض وإحالة المخالفين على أنظار اللّجنة التأديبية بولاية سوسة، كما تمّ معالجة عدد 15 عريضة في الغرض تمت إحالتها على أنظار اللجنة التأديبية بولاية سوسة طبقا للتشريع الجاري به العمل .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب ثابت العابد

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

<u>الموضوع:</u> حول اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية وفقا لمعايير موضوعية منصفة تضمن حسن التصرف في المال العام من جهة وتشجع قطاع الصحافة الوطنية المكتوبة والالكترونية .

بعد الإطلاع على المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلّق بحرية الصحافة والطباعة والنشر وبعد الإطلاع على المنشور عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 8 أفريل 2016 حول تنظيم إقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية

أتقدم إلى سيادتكم بسؤالي التالي :

1. المبالغ المخصصة في الميزانية لإقتناء الصحف والمجلات؟
2. طريقة إقتناء الصحف والمجلات هل هي عن طريق الاشتراكات أم الاقتناء المباشر من الأكشاء؟
3. لمحة حول الإشتركات .

تقبلوا منا فائق عبارات الإحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

<u>الموضوع:</u> الإجابة على سؤال كتابي للنائب السيد ثابت العابد بخصوص إقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية .

<u>المرجع:</u> إحالتكم المؤرخة في 25 أفريل 2024 والوارد علينا بتاريخ 30أفريل 2024 تحت عدد 4816.

<u>المصاحيب:</u> جدول في الاشتراكات المبرمة بعنوان سنة 2024

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب **السيد ثابت العابد** بخصوص اقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية، يشرفني إفادتكم بما يلي :

تقوم الوزارة بإقتناء الصحف والمجلات لفائدة أصحاب الخطط الوظيفية وفقا لمقتضيات المناشير الجاري بها العمل (المنشور عدد 2 لسنة 2015 المؤرخ في 15 جانفي 20215 والمنشور عدد 8 لسنة 2016المؤرخ في 8 أفريل 2016 والمنشور عدد 13 المؤرخ في 03 أكتوبر 2016)، حيث تقوم الإدارة بتحديد الحاجيات قبل بداية كل سنة مالية والإعداد لإبرام الإتفاقيات مع دور النشر وذلك من خلال مراسلة جميع الإدارات المركزية لإعلام منظوريها قصد تعمير الجداول المخصصة للغرض .وبعد تجميع الحاجيات والكميات المطلوبة تتم مراسلة دور النشر لإبرام الإتفاقيات ولإعلامها بتفاصيل الكميات وتاريخ ومكان التسليم .

بالنسبة للنقطة الأولى المتعلقة بالمبالغ المخصصة في الميزانية لإقتناء الصحف والمجلات

فهي في حدود 100.000 دينار بعنوان سنة 2024، وهي إعتمادات مبوبة ضمن برنامج القيادة والمساندة لوزارة الشباب والرياضة - الفقرة الخاصة بإقتناء الصحف والمجلات – الفقرة 0201- الفقرة الفرعية 016.

بالنسبة للنقطة الثانية المتعلقة بطريقة إقتناء الصحف والمجلات

فتتم عن طريق الإشتراكات والاتفاقيات المباشرة مع دور النشر تبعا للفصل الرابع من المنشور عدد 2 لسنة 2015 المؤرخ في 15 جانفي 2015 والذي ينص على ضرورة اقتناء الصحف والدوريات وجوبا عن طريق الاشتراكات لدى دور النشر المعنية وذلك بالنسبة للكميات التي تساوي أو تفوق 10 أعداد من كل صحيفة دورية . وبإعتبار أن عدد المنتفعين بالإدارات المركزية يفوق في جميع الطلبات 10أعداد يوميا يتم إبرام إتفاقية مع بداية كل سنة للإشتراك بدور النشر والتي بمقتضاها تحدد الكميات حسب مواقع التسليم ثم يتم موافاة الإدارة بفواتير في الغرض مع موفي كل شهر أو ثلاثي حيث يتم خلاص المستحقات بعد التثبت من وصولات الإستلام والفواتير.

بالنسبة للنقطة الثانية المتعلقة بلمحة حول الإشتراكات

تجدون طي هذا جدولا مفصلا في الإشتراكات المبرمة مع دور النشر بعنوان سنة 2024.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد

والسلام

جدول في الإشتراكات المبرمة بعنوان سنة2024

ع/ر	دار النشر	الجريدة/المجلة	عدد المنتفعين
01	شركةSAPCOM	JEUNE AFRIQUE	14
02	الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر	LA PRESEE	128
		الصحافة	17
03	جريدة المغرب	المغرب	31
04	دار الصباح	الصباح	46
		Le temps	50
05	دار الأنوار	الشروق	130
		LE QUOTIDIEN	30
06	دار تونس هبدو	الأخبار	36
		TUNIS HEBDO	103

السؤال الكتابي

للنائب خالد حكيم مبروكي

الموضوع: سؤال كتابي حول معهد الاقليمي بالرياضة بسيدي بوزيد.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بان أحيل إلى جنابكم سؤال كتابي يتعلق بمشروع معهد الاقليمي بالرياضة مع العلم أنه تم الاتفاق مع السيد وزير التربية في تحويل معهد ابن خلدون بسيدي بوزيد إلى معهد إقليمي للرياضة حيث أنه تتوفر فيه كافة الشروط بجانبه ملعب ألعاب قوى ومسبح البلدي وقاعة مغطاة.

فالرجاء من سيادتكم مدنا بتوضيح .

ختاما وفي انتظار ردكم تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير .

والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للنائب السيد خالد حكيم مبروكي بخصوص إحداث معهد إقليمي للرياضة بسيدي بوزيد

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 23 فيفري 2024 والوارد علينا بتاريخ 26فيفري 2024 تحت عدد 842.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد **خالد حكيم مبروكي** بخصوص مقترح إحداث معهد إقليمي للرياضة بسيدي بوزيد، يشرفني إفادتكم بما يلي :

ستتولى الإدارة العامة للتربية البدنية والتكوين والبحث بالوزارة النظر في المقترح مع المصالح المختصة بوزارة التربية الشريك الرئيسي في اتخاذ القرار وذلك بدراسة الجدوى من إحداث هذا المعهد خصوصا في ظل تواجد مقترح لإحداث معهد مماثل بولاية قفصة وآخر في ولاية توزر .

وإذا تقرر إحداث هذا المعهد فإنه سيتم القيام بما يستوجب في هذا الشأن بالتنسيق مع وزارة التربية والسلط الجهوية لبعث وضمان حسن سيره .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب علي زغدود

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع: سؤال كتابي حول طلب إحداث مسبح بلدي وتهيئة ملعب 07 مارس وملعب وسط المدينة ببنقردان.

السيد الوزير، بنقردان منطقة حدودية وذات كثافة سكانية عالية (120 ألف ساكن) وتفتقر لغياب مسبح بلدي مغطى كذلك الملعب البلدي 07 مارس ببنقردان يشكو عديد النقائص :

- غياب سبورة لامعة
- أضواء كاشفة LED
- غياب تهيئة ملعب التمارين
- نقص في المدارج
- تهذيب مدخل الملعب

كذلك نعلم سيادتكم أنّ ملعب وسط المدينة يعاني من اهتراء المدارج وغياب دورات المياه وحجرات تغيير الملابس .

نرجو من سيادتكم جدولة نقائص الجهة والإذن لمصالحكم لبرمجتها في القريب العاجل .

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للنائب السيد علي زغدود بخصوص طلب إحداث مسبح بلدي وتهيئة ملعب 7 مارس وملعب وسط المدينة ببنقردان .

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 06 ماي 2024 والوارد علينا بتاريخ 07ماي 2024 تحت عدد 5559.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب **السيد علي زغدود** بخصوص طلب إحداث مسبح بلدي وتهيئة ملعب 7 مارس وملعب وسط المدينة ببنقردان يشرفني إفادتكم بما يلي :

إن إدراج المشاريع بالميزانية مرتبط ببرمجتها بالمخططات التنموية وذلك وفقا لجملة من المعايير الموضوعية وفي إطار مقاربة الأولويات الجهوية مع توجهات السياسات العمومية التي يتم ضبطها للقطاع والاعتمادات المخولة خلال فترة المخطط وتقدم إنجاز المشاريع المتواصلة هذا من جهة،

ومن جهة ثانية فإن المنشآت الرياضية هي في الغالب منشآت بلدية غير أننا نلاحظ تراجعا للبلديات عن دورها الأساسي في تثمين المنشآت الرياضية المشيدة والمحافظة عليها في الحد الأدنى من اشغال الصيانة الدورية فغياب دورات المياه ونقائص بحجرات الملابس وتهيئة مدخل الملعب هي من التدخلات الدنيا المحمولة على البلدية، ومع ذلك فإن الوزارة قد قامت كليا بإعادة بناء الملعب البلدي 7 مارس بين قردان من بناء المدارج وحجرات الملابس وتنوير التمارين كما تم سنة 2019 إعادة تعشيب الملعب الرئيسي بكلفة قدرها 500 أ.د وتهيئة الأسيجة سنة 2020 بـ200 أ.د إلى جانب رصد إعتماد قدره 3.200 أ.د لتركيز سبورة لامعة وأضواء كاشفة للمباريات الرسمية والمشروع حاليا في طور اختيار المصممين أما فيما يتعلق بالملعب القديم فقد تم إعادة تعشيب الملعب الرئيسي وتهيئته بكلفة قدرها 650 أ.د وتنويره بكلفة قدرها 250 أ.د كما رصدت الوزارة 500 أ.د لتهيئة الأسيجة بهذا الملعب على ميزانية سنة 2021 والمشروع حاليا في تقييم العروض .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب لطفي السعداوي

الموضوع: سؤال كتابي.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

- متى سيقع تعشيب الملعب البلدي بحفوز، خاصة وأن حالة الأرضية المعشبة اصطناعيا أصبحت رديئة جدًا ولأيمكن مواصلة الموسم الرياضي الحالي وقد عاينتم سيد الوزير بنفسكم وضعية الملعب؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للنائب السيد لطفي السعداوي بخصوص تعشيب الملعب البلدي بحفوز .

المرجع :إحالتكم المؤرخة في 22 أفريل 2024 والوارد علينا بتاريخ 22أفريل 2024 تحت عدد 4092.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب **السيد لطفي السعداوي** حول تعشيب الملعب البلدي بحفوز، يشرفني إفادتكم بما يلي :

تم برمجة إعادة تعشيب الملعب البلدي بحفوز ضمن ميزانية الاستثمار لسنة 2024 بكلفة قدرها 700 أ.د ويتم الإنجاز على المستوى الجهوي باعتبار أن المشروع موضوع السؤال هو مشروع ذو صبغة جهوية ينجز تحت إشراف السيد والي الجهة كصاحب مشروع وآمر صرف وتتكفل الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بولاية القيروان بإنجازه كصاحب مشروع مفوض وذلك حسب الأمر الحكومي عدد 967لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية .وستقوم مصالحنا الفنية المركزية والجهوية بتقديم المساعدة الفنية اللازمة خلال جميع مراحل تنفيذ هذا المشروع عند الاقتضاء .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد .**والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية

أتقدم إلى سيادتكم بسؤال كتابي حول إحداث ملعب حي معتمدية جبل الجلود ولاية تونس.

تحية وبعد،

حيث تعهدت وزارة الشباب والرياضة في سنة 2016 بأحداث ملعب حي في معتمدية جبل الجلود ولم يتم تركيزه الي يومنا هذا في منطقة تفتقر لمتنفس حقيقي لشباب المنطقة.

إذ تم إحداث ملاعب أحياء في معتمديات مجاورة على غرار الوردية والكبارية إلا أن جبل الجلود بقي إحداث الملعب حبر على ورق وكل أبناء الجهة تنتظر مشروع ملعب الحي بفارغ الصبر مع العلم ان مصالح مندوبة الشباب والرياضة بولاية تونس تحولت الى المكان المنشود احداث ملعب الحي عليه وقامت بالدراسات الاولية وفي انتظار تمويل المشروع.

- متى سيتم تمويل مشروع احداث ملعب حي في معتمدية جبل الجلود من ولاية تونس؟
- متى يري هذا المشروع النور؟

شكرا على كل ما تبذلونه ونتطلع إلى مواصلة عملنا المشترك بروح التعاون والتفاني .

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للنائب السيد محمد أمين الورغي بخصوص إحداث ملعب حي بمعتمدية جبل الجلود .

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 25 أفريل 2024 والوارد علينا بتاريخ 30أفريل 2024 تحت عدد 4816.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد **محمد أمين الورغي** بخصوص مقترح إنجاز ملعب حي بمعتمدية جبل الجلود، يشرفني إفادتكم بما يلي :

هذا المشروع غير مدرج بالمخطط التنموي 2023-2025 إلا أن الوزارة بصدد التنسيق مع مانحين تونسيين في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الإقتصادية من أجل تعبئة الموارد الضرورية لإحداث ملاعب أحياء بمختلف ولايات الجمهورية وذلك بصفة مرحلية وفقا لأولويات محلية وقطاعية لتحديد المناطق المستهدفة ونوعية الملاعب (كرة قدم - كرة طائرة – كرة يد – كرة سلة ...).

وسيتم دراسة هذا المقترح ضمن هذا البرنامج إذا كان هذا الملعب من ضمن الأولويات الجهوية والمحلية التي يتم ضبطها بالتنسيق مع المندوبية الجهوية للشباب والرياضة بتونس في حدود الاعتمادات المالية المخولة لهذه الخطة ووضوح الوضعية العقارية .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب محمد علي فنيرة

<u>الموضوع:</u> أسئلة كتابية.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

– هل من الممكن برمجة ملعب حي معشب بقرية تركي على ميزانية السنة القادمة مع العلم أنه تم إدراجه ضمن المخطط الجهوي المصادق عليه من طرف مجلس الوزراء لسنة(2023-2025)؟

– هل من الممكن تزويد 3 مدارس من معتمدية قرمبالية ب عدد 6مرمى كرة وعدد 6 كورات (مع العلم أن المعتمدية بها 20 مدرسة 3 إعداديات و2 ثانويات وكلها تفتقر للمعدات الرياضية)؟

– هل من الممكن مساعدة جمعية الدالية الرياضية بقرمبالية فرع أصاغر ب عدد 10 كورات سلة؟

– متى سيتم الشروع في إنجاز دار شباب بمدينة فندق الجديد خاصة وأن قطعة الأرض متوفرة؟

– متى سيتم الشروع في تعشيب ملعب لكرة القدم بفندق الجديد؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

<u>الموضوع:</u> الإجابة على سؤال كتابي للنائب السيد محمد علي فنيرة بخصوص الأنشطة والمشاريع الشبابية والرياضية بمعتمدية قرمبالية .

<u>المرجع:</u> إحالتكم المؤرخة في 22 أفريل 2024 والواردة علينا بتاريخ 22 أفريل 2024 تحت عدد 4092.

<u>المصاحيب:</u> قائمة في التجهيزات الرياضية التي تم توفيرها للمؤسسات التربوية بقرمبالية .

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب **السيد محمد علي فنيرة** حول الأنشطة والمشاريع الشبابية والرياضية بمعتمدية قرمبالية،

يشرفني إفادتكم بما يلي :

<u>أولا</u>: بالنسبة لمقترح إنجاز ملعب حي معشب بقرية تركي فهو مشروع غير مدرج بالمخطط التنموي 2023-2025 إلا أن الوزارة بصدد التنسيق مع مانحين تونسيين في إطار المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الإقتصادية من أجل تعبئة الموارد الضرورية لإحداث ملاعب أحياء بمختلف ولايات الجمهورية وذلك بصفة مرحلية وفقا لأولويات محلية وقطاعية لتحديد المناطق المستهدفة ونوعية الملاعب (كرة قدم - كرة طائرة - كرة يد - كرة سلة ...).

وسيتم دراسة هذا المقترح ضمن هذا البرنامج إذا كان هذا الملعب من ضمن الأولويات الجهوية والمحلية التي سيتم ضبطها بالتنسيق مع السيد المندوب الجهوي للشباب والرياضة بنابل في حدود الاعتمادات المالية المخولة لهذه الخطة ووضوح الوضعية العقارية .

<u>ثانيا</u>: بخصوص طلب تزويد 3 مدارس من معتمدية قرمبالية بتجهيزات رياضية، يشرفني إعلامكم أنه تم توفير جملة من التجهيزات الرياضية لفائدة عدد 07 مؤسسات تربوية وفقا للقائمة المصاحبة

<u>ثالثا</u> : بالنسبة لطلب تمكين فرع الأصاغر بجمعية الدالية الرياضية بقرمبالية من كرات سلة، فإنه تم تفويض اعتمادات لفائدة المندوبيات الجهوية للشباب والرياضة على حساب ميزانية الاستثمار لسنة 2024 لإقتناء تجهيزات رياضية لفائدة الجمعيات الرياضية مع ضرورة التقيد بإجراءات إبرام الصفقات العمومية ومتطلبات الحوكمة الرشيدة واعتماد معايير وإجراءات التمتع بالتمويل العمومي عند توزيع التجهيزات على الجمعيات المستفيدة، وستتولى الإدارة العامة الرياضة مراسلة المندوبية الجهوية بنابل قصد النظر في تمكين الجمعية المعنية من بعض التجهيزات حال استكمال إجراءات ابرام الصفقة المذكورة .

<u>رابعا: بخصوص إنجاز دار شباب بمدينة فندق الجديد</u>، أتشرف بإعلامكم أنه تم برمجة إعتماد قدره 70 أ.د على حساب ميزانية الاستثمار لسنة 2020 بعنوان دراسة بناء دار للشباب بفندق الجديد سلتان والمشروع معطل لعدم توفير عقار من طرف الجهة والبلدية للانطلاق في دراسات تجسيم المشروع .

<u>خامسا</u>: بالنسبة لتعشيب ملعب لكرة القدم بفندق الجديد، فقد تم برمجة تعشيب الملعب البلدي بفندق الجديد ضمن ميزانية الإستثمار لسنة 2019 بكلفة قدرها 600 أ.د وتعطل انجاز التعشيب بسبب تأخر أشغال تهيئة الأرضية موضوع صفقة سابقة تشرف عليها الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان وحيث تم الختم النهائي لصفقة تهيئة الأرضية والسياج الخارجي فقد انطلقت الدراسات الفنية لمشروع التعشيب وهو حاليا في طور إعداد ملف طلب العروض .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد .**والسلام**

المقتصدية	القطاع	المؤسسة	filet volley ball	p,p,volleyball	,cages handball+ filet	p,p,basketball	cones troues 50cm	cones troues 30 cm	battons 1m	jeux de 40 plots petit	jeux de 40 plots	jeux de 3haie	ballon HB T1	ballon basket T5	ballon basket T7	ballon Ft T5	ballon VB	double decametre	jeux de cerceau	coupe petit model	medaille	balle lestée 1kg	balle lestée 2kg
قرمبالية	ابتدائي	ابتدائية الهادي شاكر قرمبالية						4	2	1	1	2		2									2
قرمبالية	ابتدائي	ابتدائية الروضة قرمبالية						4	2	1	1	2		2									
قرمبالية	ابتدائي	ابتدائية الحرية قرمبالية						4	2	1	1	2		2									
قرمبالية	ابتدائي	ابتدائية نبالو قرمبالية							2	1	1	2		2									
قرمبالية	ابتدائي	ابتدائية التوتة بقرمبالية						4	2	1	1	2	2	2									
قرمبالية	ابتدائي	ابتدائية حي الازدهار قرمبالية							2	1	1	2	2	2		1	1						
قرمبالية	ابتدائي	ابتدائية زغنيت بقرمبالية			1				1	1	1	2											

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول شركة التنمية الرياضية (بروموسبور).

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

تحية طيبة وبعد،

فيما يتعلق بموضوع شركة التنمية الرياضية منذ أكثر من سنتين أطلقتم صفقة وتم إسنادها لشركة إيطالية لتتمكن شركة التنمية الرياضية من الرهان الرياضي الإلكتروني .

لذا سأتقدم إليكم بالأسئلة التالية :

- أين وصلت هذه الصفقة مع العلم أنها تجاوزت مدة الإنجاز؟
- طيلة مدة الإنجاز ما هو دور شركة التنمية الرياضية وكيف يتم خلاص العملة؟
- متى ينطلق العمل بالتطبيقة المبرمجة إنجازها للرهان الرياضي في تونس؟

مع فائق العبارات والتقدير .

والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للنائب السيد محمد علي فنيرة بخصوص شركة النهوض بالرياضة.

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 22 أفريل 2024 والواردة علينا بتاريخ 22أفريل 2024 تحت عدد 4092.

وبعد تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد محمد علي فنيرة حول شركة النهوض بالرياضة يشرفني موافاتكم بالأجوبة التالية :

بخصوص السؤال الأول :أين وصلت هذه الصفقة مع العلم أنها تجاوزت مدة الإنجاز؟

تجدر الإشارة هنا أن الامر يتعلق بمشروع عقد لزمة على معنى القانون عدد 23 لسنة 2008 المنظم للزمات ولا يتعلق الأمر بصفقة عمومية على معنى الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المنظم للصفقات العمومية .ويرتكز هذا المشروع على النقاط التالية :

أولا: بيانات عامة

1. يندرج هذا المشروع في إطار إرساء منظومة رهان وألعاب حظ شاملة ومتممة لمنظومة الرهان التعاوني الذي اختصت شركة النهوض بالرياضة في تنظيمه منذ أكثر من 40 سنة،

2. ويتمثل موضوع اللزمة في تنظيم أصناف جديدة من ألعاب الحظ على غرار اللوطو والكشط (grattage) والألعاب الحينية إضافة الى الرهانات الرياضية من صنف الرهان متعدد الاحتمالات pari a cote على الخط وعلى الشبكة المادية.

3. يهدف هذا المشروع أساسا إلى تطوير نشاط الشركة وملائمته لنسق تطور مجال أنشطة الرهان وألعاب الحظ في العالم ومجاراة التطورات التكنولوجية، وقد اثبتت التجارب المقارنة أن هذا التمشي سيوفر عائدات مالية هامة للشركة بما يدعم قطاع الشباب والرياضة خاصة ويسهم في معاضدة مجهود الدولة في دعم الاقتصاد عامة.

4. مكن القانون عدد 47 لسنة 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار من الالتجاء إلى صيغة اللزمة لإنجاز هذا المشروع بعد التنسيق مع وزارة الإشراف والهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وترخيص مجلس إدارة شركة النهوض بالرياضة المنعقد بتاريخ 23 جويلية 2019 استنادا على ما نص عليه القانون المشار إليه والذي أعطى سلطة منح ترخيص اللزمات إلى هياكل مداولة المنشآت العمومية وعلى إثر ذلك تم إحداث لجنة أعمال تحضيرية للغرض كلفت بإعداد جميع مراحل اللزمة وذلك تطبيقا للنصوص والأوامر المنظمة للمجال وتم دعمها بمكتب خبرات في المجال.

ثانيا: الدعوة الى المنافسة

5. تم اعتماد طلب عروض وطني ودولي مضيق مسبوق بطلب تعبير عن الرغبة وتفاوض تنافسي نظرا لصبغة المشروع ولتشعبه وخاصة لأنها التجربة الأولى المقامة في هذا المجال،

وكانت نتيجة طلب العروض الوطني والدولي التصريح بقبول عرض الشركة الإيطالية "**سيزال** " كصاحب المرتبة الأولى بعد أن انحصرت المنافسة مع مجمع دولي تركي - أمريكي .وقد تم إعلام الشركة الإيطالية بصفتها كمستلزم وقتي وذلك بعد موافقة كل من :

أ- الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على ملف طلب العروض وترتيب المشاركين .

ب- مجلس إدارة الشركة

ت- وزارة الشباب والرياضة كسلطة اشراف

ثالثا : مرحلة التفاوض منذ شهر سبتمبر 2022

بعد إعلام الشركة الإيطالية بفوزها بطلب العروض واعتبارها مستلزما وقتيا .تمت دعوتها الى جلسات تفاوض بخصوص ضبط محتوى العقد النهائي والشروط اللازمة لتنفيذ العقد وضرورة مطابقته لشروط الأمن السيبرني كما هو محدد بالتشريع الوطني.

ونظرا لأهمية المشروع و صبغته الوطنية سعت وزارة الشباب والرياضة الى تشريك كافة مؤسسات الدولة والوزارات المعنية بنشاط ألعاب الحظ والرهان الرياضي في تحديد الأسس والعناصر الأساسية التي يجب توفيرها من قبل المستلزم الوقتي قصد ملائمة مشروع عقد اللزمة مع متطلبات الأمن السيبرني والأمن القومي والمصلحة العليا للدولة في اطار تصور شامل يتكامل فيه البعد الأمني مع البعد الاقتصادي التكنولوجي والاجتماعي يتم وضعه استنادا الى أراء مختلف الوزرات والهياكل العمومية الممثلة في اللجنة التي تم تكوينها للاضطلاع بمهمة دائمة لمراقبة مسار تنفيذ اللزمة طيلة المدة التعاقدية ونقل المهارات الى الكفاءات التونسية.

وقد أثمر التنسيق عديد النتائج التي تدفع نحو اتخاذ كافة المحاذير والضمانات الكافية لتنفيذ المشروع طبقا للتشريع الجاري به العمل المتعلق بالأمن السيبرني وحماية المعطيات الشخصية وعناصر الخطة الوطنية لمكافحة جرائم غسل الأموال والتوظيف الأقصى للمشروع في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ضمنها :

✓ إبرام ميثاق تكميلي يتعلق بخطة التصدي للممارسات المخالفة للقانون وكيفية استيعاب السوق الموازية ضمن السوق الشرعية تحت غطاء شركة النهوض بالرياضة " البروموسبور ."

✓ توطين المنصة الرقمية بتونس طبقا للمعايير الوطنية والدولية .

✓ إجراء التدقيق اللازم لمكونات المنصة وخوادم ادارة الألعاب من قبل الوكالة التونسية للأمن السيبرني أو أحد المكاتب التونسية المعتمدة من قبل الوكالة .

✓ مطابقة آليات الدفع الإلكتروني مع معايير المطابقة للبنك المركزي التونسي.

✓ التعويل على الكفاءات التونسية في ادارة المشروع بتونس وتعيين مدير عام تونسي على رأس الشركة .

<u>وإجمالا فان عقد اللزمة لم يبرم بعد ولم يدخل حيز التنفيذ في انتظار اتمام مسار التنسيق الحكومي حيث تم إدراج الملف ضمن البرنامج الاصلاحي لوزارة الشباب والرياضة للفترة القادمة و مدرج ضمن برنامج العمل الحكومي للمتابعة والمصادقة .</u>

السؤال الثاني :طيلة مدة الإنجاز ما هو دور شركة النهوض بالرياضة؟

للإجابة عن هذا السؤال وجب توضيح مهمة شركة النهوض بالرياضة والمتعلقة بتمويل الرياضة عن طريق تنظيم مسابقات للرهان الرياضي وألعاب الحظ الأخرى وهي في ذلك تخضع لأحكام :

✓ القانون عدد 63 لسنة 1984 المؤرخ في 6 أوت 1984 المتعلق بتنظيم وتطوير التربية البدنية والأنشطة الرياضية الذي أحدث الشركة وخول لها تنظيم مسابقات التكهنات الرياضية . (الفصول من 67 إلى 70).

✓ قانون المالية لسنة 2019 الذي طور من عدد ألعاب الحظ التي يمكن للشركة تنظيمها على غرار الرهانات الرياضية متعددة الاحتمالات وألعاب الكشط واللوطو والالعاب الرقمية والحينية .

ومن هنا يتجه الإشارة الى أن نطاق عقد اللزمة سينحصر في تنظيم الألعاب المنصوص عليها بقانون المالية لسنة 2019 (الفصل 12 منه) في حين ستواصل شركة النهوض بالرياضة نشاطها المتعلق بتنظيم مسابقات الرهان الرياضي من صنف الرهان التعاوني.

كما تجدر الإشارة إلى ما يلي:

1. تتضمن بنود العقد شرطا رئيسيا يتعلق بنقل المهارات (transfert de compétences)في كافة المسائل التقنية والتجارية والتسويقية والمالية المتعلقة بعقد اللزمة من الشركة صاحبة اللزمة الى اطارات شركة النهوض بالرياضة .وتتمثل الالتزامات المحمولة على صاحب اللزمة في نقل المهارات حيث يشترط العقد أن تنقل الشركة المتعاقدة كافة قدراتها وخبرتها التقنية والإدارية والتجارية إلى إطارات وأعوان شركة النهوض بالرياضة إضافة إلى أعوان بقية الهياكل العمومية المتداخلة بحيث تصبح شركة النهوض بالرياضة قادرة بعد انتهاء اللزمة من إدارة منظومة الألعاب الجديدة حسب قدراتها وإمكانياتها الذاتية،

يمكّن عقد اللزمة من المرور إلى الرقمنة التامة للألعاب المنظمة من قبل شركة النهوض بالرياضة .وتعتبر الرقمنة من أهم آليات مكافحة الرهانات والألعاب بطريقة غير قانونية ذلك أن ولوج المؤسسات العمومية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أهم طريقة لضمان ديمومتها وتعبئة موارد هامة للدولة والتصدي إلى المنافسة غير المشروعة من قبل منظمي الرهانات بطريقة غير قانونية .

2. يتضمن برنامج تطوير نشاط شركة النهوض بالرياضة الولوج الكلي والتام الى الفضاء الرقمي ومواكبة التطورات العالمية التي يشهدها قطاع ألعاب الحظ والرهان الرياضي حيث تقدمت الشركة بمشروع يتعلق برقمنة مسابقات الرهان التعاوني التي ستواصل تنظيمه بصفة مباشرة دون ادراجه بعقد اللزمة .

السؤال الثالث :متى ينطلق العمل بالتطبيقة المبرمجة انجازها للرهان الرياضي التونسي؟

تجدر الإشارة في هذا المجال أن فترة التفاوض ولئن طالت أثمرت في مجملها نتائج عملية ملموسة تمثلت في :

✓ إنجاز الموقع الخاص بتنظيم الألعاب ومسابقات الرهان الرياضي

✓ توطين الموقع بتونس

✓ اختيار المؤسسة المالية التي ستتكفل بتأمين التعاملات المالية وهي الشركة التونسية للبنك

✓ تجربة الموقع وتبين مطابقته لمعايير الأمن السيبرني ببلادنا .

✓ جاهزية ملف التسويق والشروع في الحملة الترويجية بمجرد المصادقة على الملف .

وفي نفس السياق وعملا بأحكام القانون عدد 23 لسنة 2008 المنظم للزمات فقد تمت دعوة المستلزم الوقتي (الشركة الإيطالية سيزال) لتكوين شركة تونسية محلية لإدارة المشروع وتعيين مدير عام تونسي على رأسها حيث قامت هذه الأخيرة بتعيين كفاءة تونسية لإدارة المشروع وايداع ملف حصولها على بطاقة تاجر لدى مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب هالة جاب الله

بعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية .

<u>الموضوع</u> :حول متابعة الاشغال والاعتمادات المرصودة لمشاريع بولاية سوسة .

تحية طيبة،

تشهد ولاية سوسة عدة مشاريع معطلة تهمّ وزارة الشباب والرياضة ورغم طلب نواب الجهة عقد جلسة عمل مع سيادتكم والتقدم بالعديد من الملاحظات خلال الجلسات تحت قبة البرلمان ولكن لم نتلقى إجابات ونظرا لما سبق أعيد طرح جملة من الاسئلة :

- **<u>أولا</u>، هل تمت متابعة الاعتمادات التي رصدت لتهيئة قاعة دار الشباب بحي الرياض سوسة والتي ناهزت الـ 200 ألف دينار منذ سنة 2018 ؟**
- **<u>ثانيا</u>**، حيث أن معتمدية سوسة الرياض الأولى جهويا من حيث الكثافة السكانية وعدد الشباب، **فماهي برامج الوزارة للجهة وهل ستقوم بإحداث مركب رياضي ودار شباب ثانية بالأراضي المخصصة لذلك؟**

- **ثالثا، أين وصل التحقيق في ملف الملعب الأولمبي بسوسة؟ ومتى ستنطلق الإصلاحات؟**
- **رابعا، بالنسبة للمسبح الأولمبي بسوسة، متى سيتم افتتاحه؟**

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع : الإجابة على سؤال كتابي للنائبة السيدة هالة جاب الله بخصوص المشاريع الشبابية والرياضية بولاية سوسة

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 22 أفريل 2024 والواردة علينا بتاريخ 22أفريل 2024 تحت عدد 4092.

وبعد تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائبة بمجلس نواب الشعب السيدة **هالة جاب الله** حول "متابعة الأشغال والإعتمادات المرصودة للمشاريع بولاية سوسة"، يشرفني إفادتكم بما يلي :

أولا: بالنسبة لمتابعة الإعتمادات المرصودة لتهيئة قاعة دار الشباب بحي الرياض سوسة:

رصدت الوزارة اعتمادا قدره 200 أ.د على حساب ميزانية الاستثمار لسنة 2020 لمشروع تهيئة للقاعة الكبرى بدار الشباب سوسة الرياض وتم الإعلان عن طلب العروض الذي أسفر عن عرض يناهز 351 أ.د ولتوفير الفارق تم ترسيم اعتماد إضافي على حساب ميزانية الاستثمار لسنة 2024 يقدر بـ 200 أ.د لتصبح جملة الإعتمادات المخصصة للمشروع في حدود 400 أ.د وفي انتظار إعادة الإعلان عن طلب العروض على المستوى الجهوي .

ثانيا :بخصوص برامج الوزارة لمعتمدية سوسة الرياض :

تتكون معتمدية سوسة الرياض من بلديتي سوسة الرياض وبلدية الزهور ويوجد بهذه المعتمدية عدد 2 دور شباب:

- دار الشباب الرياض مبرمج بها مشروع التهيئة المشار إليه أعلاه بكلفة قدرها 400 أ.د في طور إعادة طلب العروض .

- دار الشباب الزهور مبرمج بها مشروع تهيئة يشتمل على إحداث ملعب وتجهيز قاعة الرياضة ونادي الاعلام ونادي الإعلامية بكلفة تقدر بـ 600 أ.د منها 450 أ.د على حساب ميزانية الاستثمار لوزارة الشباب والرياضة و 250 أ.د ضمن برنامج "معا "بالشراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID والمشروع حاليا في طور الدراسات الفنية.

إلى جانب وجود ملعب بلدي بالزهور تم تهيئة بالكامل بكلفة تناهز 900أ.د وتعشيبه سنة 2022 بكلفة 568 أ.د . أما فيما يتعلق بمقترح برمجة إحداث مركب رياضي ودار شباب ثانية فإن هذه المشاريع غير مبرمجة بالمخطط التنموي 2023-2025 وسيتم دراسة هذه المقترحات عند إعداد المخططات القادمة وذلك وفقا لاستراتيجية القطاع وأولويات البرامج الجهوية والوطنية .

ثالثا :بخصوص مآل التحقيق في الملعب الأولمبي بسوسة وانطلاق الإصلاحات:

بالنسبة للتحقيق فهو من مشمولات القضاء، أما بالنسبة لبقية الأشغال نفيدكم بما يلي :

- أشغال التنوير والسبورة ومعدات الإرسال الإذاعي والتلفزي : المقاولة بصدد إستكمالها،

- بناء منصة الصحفيين: تم رصد اعتماد مالي للغرض قدره 4 مليون دينار بعنوان سنة 2024،

- أما فيما يتعلق بالكراسي فإن الصفقة التي تم الإعلان عنها أواخر السنة الماضية قد أفرزت عرضا وحيدا غير مجديا .

رابعا: بخصوص المسبح الأولمبي بسوسة:

تم القبول الوقتي للأشغال خلال شهر أكتوبر المنقضي، في انتظار القيام بالاستشارات المتعلقة ببعض التجهيزات الخصوصية ليصبح وظيفيا وقابلا للاستغلال خلال الفترة المقبلة.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب أحمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع :سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص التحقيق في الفساد المتمثل في تخريب المهن وتكريس التحيل والفوضى وتعفين محيط الاستثمار بعد وضع كراسات شروط متخلفة خاصة بالأنشطة الاقتصادية والمهن

سيدي،

تم ابتداء من سنة 2001 حذف أغلب التراخيص المتعلقة بمباشرة عدد هام من الأنشطة الاقتصادية وتعويضها بكراسات شروط بتعلة تبسيط الإجراءات الإدارية حسب رأي الجهلة والفاسدين من انصار الفوضى والتحيل والسمسرة والتخلف السؤال الذي يطرح نفسه علينا بإلحاح ما جدوى هذه العملية التي لم تأخذ بعين الاعتبار المعايير المهنية المتعارف عليها داخل البلاد المتطورة التي نرغب في تصدير خدماتنا إليها وكذلك مشاغل أصحاب المهن نظرا لأن القوانين التي نصت على التراخيص المحذوفة متخلفة ولا تأخذ بعين الاعتبار الشروط الموضوعية التي يجب أن تتوفر في من يرغب في تعاطي المهن المعنية بتلك الكراسات التي جاءت بدون شروط، وهو ما أضر بصفة خطيرة بمصالح المهنيين والمستهلكين على حد سواء وبمحيط الاستثمار وجعل مهننا متخلفة بالنظر لما تحضى به مثيلاتها داخل البلدان المتطورة خاصة إذا علمنا أنه لم يتم الأخذ برأي أصحاب المهن الذين هم أولى وأدرى بكيفية تطوير وتأهيل مهنهم دون الحديث عن اغلب المهن المهمشة وغير المنظمة بقوانين والتي يمكن ان توفر عددا هاما من مواطن الشغل كالمستشار في التصرف والخبير في الإعلامية ومهندس الفضاءات الخضراء ومخطط المدن ومهندس الفضاءات الداخلية ومقيم الممتلكات الذي تمت الإشارة إليه ضمن مجلة الشركات التجارية بخصوص الحصص العينية والمستشار المالي الذي أحكمت فرنسا تنظيم مهنته حماية للمدخرين عند سنها للقانون المتعلق بسلامة المعاملات المالية خلال سنة 2003 ومهن أخرى لا تحصى ولا تعد بالنظر لقائمة الخدمات المعنية بالتحرير الملحقة بالاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بالمنظمة العالمية للتجارة .

كما أننا سنكون بذلك قد أعطينا أسبقية في المنافسة للأجانب الذين فتحنا لهم وسوف نفتح لهم سوقنا في إطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات داخل المنظمة العالمية للتجارة وكذلك اتفاق الشراكة مع المجموعة الأوروبية الذي ألزمنا بإيجاد منطقة حرة للتبادل في

قطاع الخدمات فعوض أن نسرع بتأهيل المهن على أسس علمية تضمن التخصص والخبرة والجودة العالية عند الأداء واحترام أخلاقيات المهنة والشروط المادية للممارسة أضعنا جهودنا في تعويض التراخيص بكراريس خلت من الشروط الموضوعية المتعارف عليها في كل أنحاء العالم .كان من المفروض أن لا توجد هذه التراخيص الفاسدة وتوكل مهمة الإشراف على المهن لأصحابها .

إن تعلل الفاسدين صلب الادارة بتبسيط الإجراءات الإدارية لا يمت بصلة للفوضى التي استشرت بعد إصلاح الخطأ (الإجراء المتعلق بالترخيص) بخطأ أفدح منه بوضع هذه الكراسات الخالية من الشروط التي تركت المستهلك والمهنيين في حيرة من أمرهم باعتبار أنهم أصبحوا غير قادرين على التفريق بين المؤهلين قانونا (حسب هذه الكراسات) من غيرهم من منتحلي الصفة والدخلاء والدجالين خاصة في غياب سجل متكور للمهن والانشطة الاقتصادية وفي ظل تخلف السجل الوطني للمؤسسات .

فاغلب تلك الكراسات لم تنص على الاختصاص والخبرة المهنية وحمل بطاقة مهنية وجدول الممارسين والتكوين المستمر ومراقبة الجودة وغير ذلك من الشروط الموضوعية، كما أن أغلبها لم ينص على آلية للتفقد والتأديب وإن وجدت فهي غير فعالة وصورية .لقد أثبتت التجربة أن مهام الرقابة والتفقد لا يمكن القيام بها إلا من قبل أصحاب المهن باعتبار أن الإدارة لا تولي أية عناية لمشاغل المهنيين والمستهلكين على حد سو يتضح ذلك من خلال كراس الشروط المتعلق بمهنة المستشار الجبائي الذي جاء مصبوغا بعدم الشرعية بحكم مخالفته الصارخة لاحكام الفصل 3 من الأمر عدد 982 لسنة 1993 المتعلق بضبط العلاقة بين الادارة والمتعاملين معها وكذلك كراس الشروط المتعلق بالبعث العقاري الذي نمي التحيل والغش .

الأغرب من ذلك أن اغلب كراسات الشروط الفاسدة جاءت مخالفة بصفة صارخة لمقتضيات الفصل 3 من الأمر عدد 982 لسنة 1993الخاص بضبط العلاقة بين الادارة والمتعاملين معها التي نصت على ضرورة ان يضبط كراس الشروط المقتضيات اللازمة والوسائل الضرورية لممارسة النشاط والمصالح الإدارية التي يجب إعلامها بالشروع في الممارسة الفعلية للنشاط (إضافة لإدارة الجباية التي يبقى التصريح لديها ضروريا على معنى الفصل 56 من مجلة الضريبة على الدخل) والتدابير التي يتم اتخاذها في حالة مخالفة كراس الشروط . وخير مثال في ذلك كراس الشروط المتعلق بمباشرة مهنة مستشار جبائي الذي هو موضوع دعوى في تجاوز السلطة امام المحكمة الادارية والذي يصر الفاسدون صلب الادارة على عدم ملاءمته مع الأمر المشار اليه رغم صدور راي استشاري عن مجلس المنافسة بخصوصه خلال سنة 2009.

ان من يرغب في تعاطي أية مهنة داخل البلدان المتطورة عليه أن يجتاز امتحانا نظريا وتطبيقيا (أنظر التجربتين الأمريكية والأوروبية) وهو إجراء مقبول من قبل الجميع ولا يمثل عائقا كما يزعم أنصار العبث والفوضى المنظمة والفاسدون لما يوفره من ضمانات للمهنة والمستهلكين على حد سواء .

بالنظر للصعوبات الكبيرة التي تمر بها المهن المحكومة بكراسات شروط متخلفة وفاسدة وكذلك اغلب المهن غير المنظمة بقوانين هل تعتزمون اتخاذ الاجراءات التالية :

1- العمل على مراجعة كل كراسات الشروط المتخلفة بالنظر لما ورد بالتوصية الأوربية المتعلقة بالخدمات المؤرخة في 12 ديسمبر 2006وكذلك ملاءمتها مع احكام الفصل 3 من الأمر عدد 982 لسنة 1993المتعلق بضبط العلاقة بين الادارة والمتعاملين معها،

2- اخراج المجلس الوطني للخدمات من غيبوبته وإعادة صياغة الأمر عدد 417 لسنة 2009 المتعلق به حتى ينجز المهام الملقاة على عاتقه منذ سنة 2006 والمتمثلة أساسا في تأهيل مهن الخدمات بالنظر للمعايير الدولية والأوروبية،

3- تتبع الشركات الاجنبية المتحيلة حسب احكام المرسوم عدد 14 لسنة 1961 التي هي بصدد مباشرة انشطة تجارية في خرق للقانون مثل الشركة الفرنسية التي تتولى السمسرة في تذاكر المطاعم، علما أن ذلك يدخل صلب مهام وزارة التجارة التي تتفرج على المتحيلين الاجانب الذين يستنزفون مواردنا من العملة الصعبة باعتبار انه يحجر على الاجانب مباشرة انشطة السمسرة والوساطة،

4-تنظيم كل الانشطة الاقتصادية بقوانين متطورة بعد وضع تصنيفة الأنشطة الاقتصادية التي يجب ان تكون متلائمة من التصنيف الصناعي الدولي للأنشطة الاقتصادية الموضوع من قبل الأمم المتحدة،

5-وضع سجل وطني للمتحيلين وممارسي الغش مثلما فعلت ذلك الجزائر،

6- ايجاد كتابة دولة تعنى بالمهن مثلما هو الشأن بفرنسا أو ديوان للمهن مثلما هو الشأن بكندا،

7-ارجاء التفاوض بخصوص تحرير قطاع الخدمات الذي لم يتم تأهيله بعد باعتبار ان المجلس الوطني للخدمات لم ينجز مهمته الاساسية المتمثلة في تأهيل قطاع الخدمات منذ سنة 2006

8-فتح تحقيق بخصوص الفاسدين الذين يقفون وراء تعفن محيط الاستثمار وتخلف المهن والانشطة الاقتصادية وتنامي التحيل والغش والفوضى الخلاقة والعبث الجنوني .

في انتظار، جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع :حول السؤال الكتابي للنائب المحرم السيد أحمد سعيداني .

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب المحترم السيد أحمد سعيداني إلى رئاسة الحكومة حول المجلس الوطني للخدمات ومراجعة كراسات الشروط وتنظيم الأنشطة الاقتصادية والمهن، والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمه إلى السيد عضو مجلس نواب الشعب المعني به .

وتفضلوا، السيد رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير .

والسلام

الجمهورية التونسية
وزارة التجارة وتنمية الصادرات

2024

ecc 3.194110-24-2024

من وزيرة التجارة وتنمية الصادرات
الى
عناية السيد رئيس الحكومة

الموضوع: إجابة سؤال كتابي موجه من السيد النائب أحمد سعيداني
المرجع: احالتكم المؤرخة في 13 فيفري 2024

تبعا لمراسلتكم المذكورة أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الموجه من قبل السيد النائب أحمد سعيداني حول تخريب المهن وتكريس التحيل والفوضى وتعفين محيط الاستثمار بعد وضع كراسات شروط متخلفة خاصة بالأنشطة الاقتصادية والمهن، أتشرف بإعلامكم بالمعطيات التالية:

1- بالنسبة لقطاع الحرف الصغرى:

- تهتم وزارة التجارة وتنمية الصادرات بتنظيم قطاع الحرف الصغرى وبالنسبة لقطاع حرف الصناعات التقليدية فهو يرجع بالنظر لوزارة المكلفة بالسياحة.
- من ضمن 185 حرفة صغرى مبوبة 03 حرف فقط منظمة بكراسات شروط تخص قطاع الحلاقة وإصلاح الهاتف الجوال وجمع الجلود الخام. (مع الإشارة إلى أنّ كراس الشروط المتعلق بمهنة المستشار الجبائي ترجع بالنظر لوزارة المالية وكراس الشروط المتعلق بالباعث العقاري ترجع بالنظر للوزارة المكلفة بالتجهيز)
- تخضع ممارسة نشاط الحرف الصغرى على معنى قانون الحرف (قانون عدد 15 لسنة 2005 المؤرخ في 16 فيفري 2005) لإجبارية التسجيل بسجل الحرفيين الذي يتطلب الترسيم فيه اثبات الكفاءة المهنية باجتياز اختبارات مهنية في الغرض تشرف

1

عليها مصالح وزارة التكوين المهني والتشغيل، وهو ما يضمن جودة الخدمات المقدمة من طرف المهنيين وحماية مصالح المستهلكين وحماية المهنة من الدخلاء.
وفي هذا الإطار تم عقد إجتماع بتاريخ 12 ديسمبر 2023 بمقر وزارة التجارة وتنمية الصادرات ضم ممثلين عن وزارة المالية والسجل الوطني للمؤسسات وتم خلاله دراسة إمكانية تسهيل إجراءات تسجيل الحرفيين وإحداث مخاطب وحيد للتقليص من الوثائق المطلوبة ومن الهياكل التي يتعامل معها الحرفي عند إحداثه لمؤسسته وهذا من خلال الترابط البيني بين جميع المصالح المتدخلة والذي يعتبر الحل الأنسب لتبسيط وتوحيد إجراءات تسجيل الحرفيين من خلال المشروع الذي تشرف عليه مصالح رئاسة الحكومة لوضع منصة إلكترونية موحدة.
-بالنسبة لحرف الصناعات التقليدية فإن مصالح ديوان الصناعات التقليدية الراجع بالنظر لوزارة السياحة تعمل على تسجيل الحرفيين بسجل خاص وتهتم بمشاغلهم وبتنظيم هذه الحرف.

- تعمل مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات على مراجعة الإطار القانوني المنظم للحرف (القانون عدد 15 لسنة 2005 المؤرخ في 16 فيفري 2005) وذلك بالتنسيق مع المصالح المختصة بوزارة السياحة والصناعات التقليدية (الديوان الوطني للصناعات التقيدية) حيث تم عقد جلسة أولي بتاريخ 14 فيفري 2024 تم خلالها عرض تصورات كل وزارة حول التنقيحات التي يقترح إدراجها وتنسيق الأعمال بين الوزارتين في الغرض وتم الاتفاق على عقد جلسات أخرى لمزيد التعمق في المسائل المتعلقة بقطاع الحرف الصغرى وحرف الصناعات التقليدية ولمزيد درس النقاط التي سيقع إدراجها عند تنقيح القانون المذكور .

- كما تحرص وزارة التجارة وتنمية الصادرات في أقرب الآجال على عقد الدورة الخامسة للمجلس الوطني للحرف الذي لم ينعقد منذ 2 جويلية 2010 (الدورة الرابعة للمجلس). وللتذكير فإن المجلس المذكور تم إحداثه بمقتضى القانون عدد 15 المؤرخ في 16 فيفري 2005 المتعلق بتنظيم قطاع الحرف، وتم ضبط مهامه وتركيبته بالأمر عدد 2159 لسنة 2005 مؤرخ في 4 أوت 2005، وهو مكلف خاصة بـ :

– المساهمة في ضبط الاختيارات الوطنية في ميدان الحرف الصغرى،

2

- تقييم مساهمة قطاع الحرف الصغرى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
- متابعة التوجهات الأساسية وتنفيذ المخططات وضبط الأولويات تماشيا مع تطوير وتنمية أنشطة الحرف الصغرى،
- إبداء الرأي في كل المسائل المتعلقة بأنشطة الحرف الصغرى التي تعرض عليه من قبل رئيس المجلس.

ويترأس المجلس الوطني لأنشطة الحرف الصغرى وزير التجارة ويضم 21 عضوا عن الوزارات والهياكل المعنية، وقد تم مراسلة جميع الوزارات والهياكل المعنية لتعيين ممثليها بالمجلس المذكور .

ويتضمن مشروع جدول أعمال المجلس بالدرس خاصة النقاط التالية:

- مراجعة القانون عدد 15 لسنة 2005 المنظم للحرف في جانبيه المتعلقين بالحرف الصغرى وحرف الصناعات التقليدية.
- مشروع قانون ينظم مهنة الوكيل العقاري.
- تقدم إستصدار كرّاسات الشروط المنصوص عليها بالأمر عدد 913 لسنة 2007 المتعلّق بضبط قائمة أنشطة الحرف الصّغرى التّي يمكن تنظيمها بكرّاسات شروط.
- مراجعة الأمر 913 لسنة 2007 المتعلق بضبط قائمة الأنشطة الحرفية التي يتم تنظيمها بكراسات شروط.
- حق الحرفي في الأصل التجاري (الأصل الحرفي).

2- بالنسبة لقطاع الخدمات:

عندما أحدث المشرع التونسي المجلس الوطني للخدمات سنة 2006، شملت تركيبته مختلف فروع الأنشطة الخدماتية (صحة، سياحة، تكنولوجيات الاتصال، نقل، تعليم، تكوين، ثقافة...)، وذلك لمنحه طابعا أفقيا يغطي قطاع الخدمات بمختلف تفرعاته والتي تخضع لسلط إشراف متعددة.

كما أسندت للمجلس مهام عديدة نص عليها الأمر عدد 417 لسنة 2009 المؤرخ في 16 فيفري 2009 نذكر منها:

- رصد واقع القطاع واستشراف التطوّرات داخليا وخارجيا.

- المساهمة في إعداد توجهات السياسة الوطنية في مجال تنمية قطاع الخدمات وتحريره وتنمية صادراته.
- اقتراح الإصلاحات والإجراءات الكفيلة بتطوير أداء القطاع.
- المساهمة في إرساء منظومة إحصائية حول مؤشرات تطور القطاع.
- ومتابعة برامج التأهيل.

وفي المقابل، ورغم أهمية ما أوكل للمجلس من مهام، فقد تمّ حصرها في الدور الاستشاري، الذي لم يمنحه القوة الإلزامية الكافية لتفعيل الدور المطلوب منه، باعتبار أنّ كلّ القطاعات لها برامجها وأهدافها الخاصة التي تعود بالنظر لسلطة الإشراف الراجعة لها بالنظر.

إضافة إلى ذلك، فإنّ الأمر المحدث للمجلس الوطني للخدمات لم ينص على إحداث مصدر خاص بتمويل برامج تأهيل الخدمات، على غرار برنامج تأهيل الصناعة الذي يتمتع بتمويلات صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية، والذي يمول في جزء كبير منه بمساهمات الصناعيين.

وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج تمتع بتمويل من الاتحاد الأوروبي قدره 20 مليون أورو بمقتضى اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 9 جويلية 2012 والتي تم تنقيحها بالملحق المؤرخ في 23 ديسمبر 2014 بهدف تطوير قطاع الخدمات. ونستعرض فيما يلي أهم الانجازات حسب مكونات البرنامج :

1. **المكون الأول: الدعم الاستراتيجي للقطاع**، وذلك من خلال:

- ❖ وضع استراتيجية تنمية الخدمات،
- ❖ وضع وتعزيز منظومة لمساندة شركات الخدمات لاقتحام الأسواق الخارجية من خلال بعث شبكة EEN TUNISE في 18 فيفري 2016 إثر تأسيس مجمع يضم 5 شركاء (وكالة النهوض بالصناعة، مركز النهوض بالصادرات، كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية، غرفة الصناعة والتجارة بتونس، القطب التكنولوجي الغزالة). وتتمثل مهام مجمع EEN TUNISIE في:
- ❖ تنمية الأنشطة العابرة للحدود،
- ❖ تحديد وربط الصلة مع الشركاء المحتملين (موزعين، وكلاء، حرفاء، مزودين، شركاء...)،
- ❖ المشاركة في لقاءات الأعمال في إطار الصالونات المهنية الدولية،
- ❖ استهداف الأسواق الواعدة في البلدان الأوروبية وغيرها المنخرطة في الشبكة،

❖ المتابعة الخاصة لنقل التكنولوجيات والخبرات،
❖ المساعدة في الإجابة على طلبات المشاريع التعاونية في مجال البحث والتنمية في إطار البرامج الأوروبية.

2. المكون الثاني: دعم قطاع الصحة:

في هذا الإطار، يهدف برنامج دعم القدرة التنافسية لقطاع الخدمات إلى تعزيز نظام الاعتماد في المجال الصحي وترسيخ نظام إدارة الجودة في 31 مؤسسة صحية عمومية من خلال تقديم الدعم لـ:

- الهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد في المجال الصحي،
- المنظومة الصحية.

دعم الهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد في المجال الصحي INEAS : حصول الهيئة على الإعتماد من قبل الهيئة الدولية للإعتماد في المجال الصحي ISqua (اعتماد"دليل اعتماد المؤسسات الصحية من الصف الثاني والثالث" و"برنامج تكوين الخبراء الزائرين"، تكوين الخبراء الزائرين (80)، تكوين إطارات الهيئة حول مسار اعتماد المؤسسات الصحية (الوسائل، والإجراءات وفقا للمعايير الدولية)، التقييم الطبي والاقتصادي للتكنولوجيات والتدخلات في مجال الصحة، وضع استراتيجية اتصالية...).

دعم المنظومة الصحية: من خلال:

- مساندة **31** مؤسسة صحية نموذجية لوضع نظام إدارة الجودة قصد حصولها على الاعتماد من قبل **INEAS** (انخراط **13** مؤسسة صحية في مسار الاعتماد، تكوين **755** إطار في مجالات نظام إدارة الجودة، التصرف في المخاطر واليقظة الصحية، وسائل متابعة وتقييم نظام الجودة وسلامة الرعاية الصحية...).

- وضع "الاستراتيجية الوطنية لتحسين جودة وسلامة الرعاية الصحية" **2018-2032** وخطة **2018-2022** إضافة إلى تكوين **515** إطار بالإدارات المركزية والجهوية والمؤسسات الصحية في مجالات التخطيط الاستراتيجي، القيادة والإدارة، التدقيق في مجال الجودة بالقطاع الصحي..

كما تضمن المكوّن الثاني لبرنامج دعم القدرة التنافسية للخدمات تنفيذ عقدي توأمة:

- **عقد توأمة لفائدة الإدارة العامة للهياكل الصحية العمومية بوزارة الصحة** لدعم نظام المعلومات الطبية والاقتصادية وتعميمه بالهياكل الصحية العمومية بهدف تعزيز نظام الحوكمة بقطاع الصحة العمومية، ترشيد استهلاك الموارد وتقييم الأداء، التقييم الكمي للأنشطة، النتائج والكلفة حيث تم تركيز نظام معلومات بـ 6 مراكز صحية عمومية.

- **عقد توأمة لفائدة الوكالة الوطنية للرقابة الصحية والبيئية للمنتجات** لضمان التحكم في المخاطر الصحية والبيئية للرفع من المبادلات التجارية من خلال تطوير النظام الوطني للسلامة الصحية والبيئية حيث تم العمل على ملائمة الإطار التشريعي والترتيبي الوطني في ميدان السلامة الصحية مع الإطار المعمول به بالاتحاد الأوروبي (نصوص خاصة بالمبيدات البيولوجية، ميكروبيولوجيا الغذائية)، وضع استراتيجية وطنية للسلامة الصحية، تعزيز خبرات الوكالة في ميادين رصد، تحليل وتقييم المخاطر الصحية والبيئية (تركيز لجنة خبراء مختصين،تكوين إطارات الوكالة، تطوير طرق ووسائل العمل، وضع خطة اتصالية...).

3. المكون الثالث: الدعم المباشر لشركات الخدمات والمنظمات المهنية:

- **الدعم المباشر لشركات الخدمات:** تم إسناد مهمة تقديم الدعم المباشر لشركات الخدمات والمنظمات المهنية إلى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية BERD من خلال توفير:

* الخبرات المحلية (عدد الشركات المنتفعة عن طريق الخبرات المحلية : 445، المنح الموزعة : 2,638,657 أورو، مجالات الدعم : تحسين قدرات التسويق، التصرف المالي، إدارة الجودة والتصديق)

* والخبرات الدولية (عدد الشركات المنتفعة : 34، المنح الموزعة : 1,503,994.76 أورو، مجالات الدعم : المساندة لخلق منتجات ونقل تكنولوجيا جديدة).

- **دعم سيدات الأعمال:** إنجاز 80 مشروع من خلال توفير الخبرات المحلية وتكوين 600 سيدة أعمال في مجالات القيادة، التسويق الرقمي، التصرف المالي...

- تكوين 400 خبير محلي في مجلات تشخيص الأعمال، تطوير نشاط الإستشارات، تسويق خدمات الإستشارات...

- **دعم المنظمات المهنية:** انتفاع 9 منظمات ببرامج مساندة (UTICA، CONECT، CNFCE، CIFE، FTH، FTAV، ATIC، MDINTI GIE، EDHIAFA) في مجالات التكوين، الجانب

التنظيمي والهيكلي، وضع استراتيجيات اتصالية، نظام إدارة الجودة، التحول الرقمي... بهدف تحسين أدائها وجودة الخدمات المقدمة لمنخرطيها.

إن ما تمّ إنجازه بعنوان برنامج تأهيل الخدمات هو عبارة عن مساندة فنية فقط في شكل دورات تدريبية أو تقديم الخبرة والمعرفة أو مرافقة بعض المشاريع... وهذه المساندة محدودة في الزمن ومرتبطة بتنفيذ برامج التعاون الفني مع الاتحاد الأوروبي.
دون أن ننسى أنه على مستوى الإمكانيات البشرية فإنه لم يتم تدعيم المجلس سوى بوحدة التصرف حسب الأهداف مكونة من 4 إطارات فقط، مكلفة بتأمين كتابة المجلس الوطني للخدمات وتنفيذ ومتابعة برامج التأهيل في القطاع. **وقد تم في سنة 2022 بمقتضى مذكرات عمل من الوزيرة السابقة(السيدة فضيلة الرابحي) نقل كل الإطارات العاملة بها إلى إدارات أخرى بالوزارة وبالتالي توقفت الوحدة عن العمل.**

أبرز التوجهات الاستراتيجية لتنمية قطاع الخدمات :

تم عرض الاستراتيجية على أنظار المجلس الوطني للخدمات في دورته 12 المنعقدة بتاريخ 26 ديسمبر 2018والمصادقة عليها. وتتبلور توجهات استراتيجية تنمية الخدمات التي تم إعدادها في إطار برنامج دعم القدرة التنافسية كالآتي:

- **الرؤية الاستراتيجية:** تونس في أفق 2030 "مركز للخدمات المتنوعة وذات قدرة تنافسية عالية بين أوروبا، إفريقيا والشرق الأوسط من خلال توفير مناخ أعمال يشجع على الاستثمار وتنمية المؤسسات".

- **الهدف العام :** "إرساء نموذج اقتصادي جديد يرتكز على الخدمات والمعرفة، يساهم في تحقيق نمو أكثر ديناميكية، مستدام وشامل".

- **الهدف الخاص :** الترفيع من مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال تحسين مناخ الأعمال وتنافسية المؤسسات عبر:

- تثمين رأس المال البشري
- تحسين جودة الخدمات
- التشجيع على الابتكار لتنمية الخدمات المتنوعة وذات القيمة المضافة العالية
- نجاعة سلاسل القيمة ومجامع الخدمات المحلية ومساهمتها في تحسين التنافسية الشاملة
- اقتحام الأسواق الخارجية

- **تضم خطة العمل لتنفيذ الإستراتيجية 3 محاور:**

– يتعلق المحور الأول **بـ"مناخ الأعمال":** بما في ذلك من إصلاحات لتبسيط الإطار القانوني وضمان تناسقه إضافة إلى إرساء منظومة إحصائية ومعلوماتية للقطاع.

– يتعلق المحور الثاني **بـ"المنظمات المهنية وهياكل الدعم":** تعزيز قدرات المنظمات المهنية وهياكل الدعم (غرف التجارة ومراكز الأعمال ...)، لوضع وتنفيذ الخطط العملية لدعم القطاعات الراجعة لها بالنظر، نقل أفضل الممارسات الدولية وتنشيط الحوار بين القطاعات.

– ويتعلق المحور الثالث **بـ "تنافسية المؤسسة":** دعم المؤسسات للانتفاع بالآليات المعمول بها، تحديد مشاريع خدمات تستجيب للأهداف العامة للإستراتيجية وترويجها على المستوى المؤسساتي (سلاسل القيمة، الابتكار، الجودة، تنمية مهارات رأس المال البشري).

ولتجسيم توصيات المجلس، ومواكبة تطور قطاع الخدمات والمهن ، فإن الوزارة بصدد إعداد تصور لإعادة الهيكلة، سيتم بمقتضاه بعث إدارة عامّة للحرف والخدمات تضمّ إدارات فرعية للعناية بجوانب تطوير أنشطة الحرف والخدمات فضلا عن الجوانب التنظيمية والدراسات والإحصائيات.

بخصوص النقطة السابعة المتعلقة بإرجاء التفاوض بخصوص تحرير تجارة الخدمات فتجدر الإشارة الى ما يلي:

يعتبر قطاع الخدمات في تونس من أبرز القطاعات الاقتصادية إذ يُمثّل 64 % من الناتج المحلي الإجمالي في حين أنّ نسبة الصادرات التونسية في هذا القطاع الحيوي لا تتجاوز 6%.

-في إطار المنظمة العالمية للتجارة: يجدر التأكيد على أنّ جداول الالتزامات الخصوصية لتونس الملحقة بالاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات تعود إلى سنة 1994 ولا تتضمن أية التزامات بالتحرير في مجال الخدمات المهنية (على غرار المستشارين الجبائيين .....) وتم خلال سنتي 1997 و 1998 إضافة الخدمات المتصلة بالاتصالات services de télècommunications والخدمات المالية services financiers ، ولا تشارك تونس حاليا في أية مفاوضات متصلة بتحرير الخدمات في إطار المنظمة العالمية للتجارة

8

-لا توجد مفاوضات حاليا بين تونس والاتحاد الاوروبي بخصوص تحرير تجارة الخدمات وذلك منذ توقف المفاوضات بين الجانبين حول اتفاقية التبادل التجاري المعمق والشامل منذ سنة 2019.

ويتم العمل حاليا على النظر مع الجانب الاوروبي في امكانية مراجعة وتطوير اتفاقية الشراكة لسنة 1995، بهدف مزيد مواءمتها مع واقع وآفاق التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين وتنمية الصادرات التونسية وإدراج المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة، ولا نية للجانب التونسي حاليا للدخول في مفاوضات لتحرير تجارة الخدمات، والأولوية حاليا مع تطوير اتفاقية الشراكة وربط تجارة السلع بالتنمية المستدامة وجلب الاستثمار ونقل التكنولوجيا.

- وترتكز المفاوضات الجارية حاليا في اطارالاتفاقيات الافريقية للزليكاف والكوميسا، أساسا على جداول الالتزامات الخصوصية لتونس الملحقة بالاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات للمنظمة العالمية للتجارة مع تحيينها بما يتماشى مع القوانين والتشاريع المطبقة حاليا على المستوى الوطني.

ويتم الإعداد للمفاوضات بالتنسيق والتشاور مع مختلف الوزارات والهياكل والمنظمات المهنية المشرفة على القطاعات المعنية. وقد تم تنظيم دورات تكوينية لفائدة الجهات المعنية (قطاع عام، قطاع خاص) لضمان إلمامهم بالمفاوضات في قطاع الخدمات والاستئناس بمقترحاتهم بما يخدم مصلحة الجانب التونسي.

هذا، ويستبعد في صورة فتح مفاوضات بخصوص تحرير أي قطاع منح امتيازات أو فتح المجال في القطاعات المرتبطة بممارسة المهن الحرة على غرار المحاسبة والمحاماة والاستشارات الجبائية أو القانونية.

وفي كل الحالات فان فتح مفاوضات في هذا الشأن أو منح امتيازات في أي قطاع من القطاعات لا يمكن ان يتم الا بعد التنسيق والتشاور مع مختلف الهياكل المعنية بما يخدم مصالح بلادنا ومصالح الاقتصاد الوطني ومصالح مختلف القطاعات المعنية.

علما أنّه على المستوى الإفريقي تبقى بلادنا تتمتع بامتيازات تنافسية كبيرة في أغلب الأنشطة الخدماتية.

والسلام

وزير التجارة وتنمية الصادرات
كلثوم بن رجب قزاح

9

الجمهورية التونسية

وزارة الاقتصاد والتخطيط

00000 2-15-10-2024 ق

من كاتب عام وزارة الاقتصاد والتخطيط

إلى

السيد المكلّف بمهام كاتب عام للحكومة بالنيابة

الموضـــــوع : إجابة عن النقطة الفرعية عدد 1 من النقطة 8 من مجموعة الأسئلة الكتابية الموّجهة إلى السيد رئيس الحكومة من قبل النائب السيد أحمد السعيداني عملا بالفصل 114 من الدستور .

المرجع : -جدول الإحالة الواردة علينا عدد ص2024-01-01-0000175بتاريخ 22 جانفي 2024.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه حول مجموعة من الأسئلة الكتابية تقدم بها السيد النائب أحمد السعيداني ومن بينها السؤال الكتابي التالي:

السؤال: **هل تعتزمون العمل على مراجعة كراسات الشروط المتخلفة بالنظر لما ورد بالتوصية الأوروبية المتعلقة بالخدمات المؤرخة في 12 ديسمبر 2006 وكذلك ملاءمتها مع أحكام الفصل 3 من الأمر عدد982 لسنة 1993 المتعلق بضبط العلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها؟**

الجواب: في إطار حرص الدولة على تكريس مبدأ المنافسة العادلة وحماية المستهلك و تحسين مناخ الإستثمار ووفقا لمقتضيات الفصل 3 من الأمر عدد 982 لسنة 1993 الذي ينص على أن يضبط كراس الشروط خاصة المقتضيات اللازمة و الوسائل الضرورية قصد ممارسة النشاط المعني والمصالح الإدارية التي يجب إعلامها بالشروع في الممارسة الفعلية للنشاط المعني والتدابير التي يتم اتخاذها في حالة مخالفة مقتضيات كراس الشروط شرعت الوزارة المكلفة بالاستثمار في مراجعة وتحيين كرّاسات الشروط لممارسة الأنشطة الاقتصادية الجاري بها العمل من خلال:

- ضبط قائمة تضم حوالي 200 كراس شروط لممارسة نشاط اقتصادي.
- ضبط مشروع منهجية مراجعة وتحيين كراسات الشروط لممارسة الأنشطة الاقتصادية الجاري بها العمل.

، البرج "أ"، المركز العمراني الشمالي 1082تونس- الجمهورية التونسية« B4 »: شارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور – مينى
☎ : 70556600 (216+): الفاكس: 71799069 (216+) البريد الإلكترونيboc.mdici@tunisia.gov.tn

– في إطار مقاربة تشاركية سيتم التنسيق مع الوزارات المعنية والهياكل المهنية درس مشروع المنهجية المقترحة قصد مراجعة وتحيين كراسات الشروط لممارسة الأنشطة الاقتصادية وفق مبدأي تكريس حرية المنافسة والشفافية في المعاملات بين جميع المتعاملين الاقتصاديين مع تحديد رزنامة في الغرض.

والسّـــلام./.

وزارة الإقتصاد والتخطيط
الكـاتـب العـام
عـاطـف البـوشـاشـي

، البرج "أ"، المركز العمراني الشمالي 1082تونس- الجمهورية التونسية« B4 »: شارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور – مبنى ✉
☎ : 70556600 (216+): 71799069 (216+) الفاكس: boc.mdici@tunisia.gov.tn البريد الإلكتروني

السؤال الكتابي الثاني

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص الاعمال الخطيرة التي تأتيها مافيا الملابس المستعملة دون حسيب او رقيب وبخصوص تعطيل مشروع الأمر الذي من شانه وضع حد لتلك الاعمال المضرة

سيدي،

بادرت مافيا الفريب أخيرا بالقيام بحملة اعلامية منظمة بغاية مغالطة الراي العام والتغطية على تجاوزاتها الخطيرة مؤكدة ان الدولة تعتزم منع توريد الفريب وهذا محض كذب سافر يراد من ورائه تعطيل مشروع الامر الذي اعدته وزارة المالية لوضع حد للنهب والتحيل والفساد في مجال توريد الملابس المستعملة .تلك الحملة تم التخطيط لها على اثر تسريب مشروع الامر من قبل احد الفاسدين . لم يخطر ببال تونسي يوما ان الفاسدين سوف يمكنون الاجانب وبالأخص الايطاليين من النشاط في قطاع تجارة الملابس المستعملة او ما يعرف بالفريب هل نحن في حاجة الى اجانب لكي يمارسوا لدينا تجارة الملابس المستعملة التي يتمكنون من خلالها من ممارسة كل انواع الاعمال المشبوهة كما اتضح ذلك من خلال بعض الايقافات . فقد استغل المتحيلون وبالأخص الاجانب حالة الفساد والثغرات التي تضمنها الأمر عدد 2396 لسنة 1995 المتعلق بطرق توريد وتحويل وتوزيع الملابس المستعملة كما وقع تنقيحه واتمامه بالأمر عدد 2038 لسنة 2005 لينتصبوا بتونس كأشباه مصنعين لا علاقة لهم بالصناعة بعد ان يمنحهم وزير المالية بمقتضى قرار نظام المستودع الصناعي بعد اخذ راي وزير الصناعة .

وباعتبار أن شركات توريد الملابس المستعملة ملزمة بإعادة تصدير جزء من الكمية المستوردة، فقد اتضح في بعض الاحيان ان عمليات التصدير صورية وغير حقيقية .فقد يلجا المتحيلون الى تصدير الرمل الذي يتم القاؤه في عرض البحر عوض تصدير الملابس المستعملة او المنتوجات المحولة .اما عمليات التصدير فقد ثبت لدى وزارة المالية ومصالح الديوانة والبنك المركزي انه لم يتم ادخال عائداتها العملة الصعبة الى البلاد التونسية دون أن يتم تفعيل العقوبات الجزائية والمالية المنصوص عليها بمجلة الصرف ومجلة الديوانة ومجلة الحقوق والاجراءات الجبائية وكذلك دون ان يتم ايقاف المؤسسات المخالفة عن النشاط وهذا مظهر من مظاهر الفساد الصارخة التي يجب ان يتعهد بها القطب القضائي الاقتصادي والمالي .هل يعقل ان يتواصل منح المتحيلين رخصا لتوريد كميات جديدة من الملابس المستعملة رغم عدم القيام بتسوية 50 بالمائة من الكمية المستوردة وادخال عائدات عمليات التصدير من العملة الصعبة الى تونس .

وقد تأكدت تلك التجاوزات الخطيرة من خلال تقرير دائرة المحاسبات المتعلق بسوء التصرف المستشري داخل الادارة العامة للديوانة الذي نص بوضوح على ما يلي : ورغم اهمية عمليات التوريد في قطاع الملابس المستعملة والتي بلغ معدلها خلال الفترة 2010-2013 حولي 287 مليون دينارا، فان حصة الصادرات من هذه الملابس مقارنة بوارداتها لم تتجاوز نسبة 9،5 بالمائة علما بان النظام الديواني الذي يرجع اليه هذا القطاع يقتضي تصدير وتحويل ما لا يقل على التوالي عن 30 بالمائة و 20 بالمائة من الكميات الموردة من الملابس غير المفروزة .وتتطلب هذه الوضعية دعم الرقابة على الانظمة الديوانية بما يساعد على تحقيق الهدف من إرسائها كما اكدت دائرة المحاسبات في تقريرها ان مافيا الفريب تتلاعب بالقيمة المصرح بها لدى الديوانة وعلى صعيد آخر، تم الوقوف فيما يتعلق بالمؤسسات الناشطة في قطاع الملابس المستعملة والمنضوية تحت نظام التحويل للتصدير الجزئي على نقائص تعلقت برقابة القيمة على البضائع المعدة للتسويق المحلي وللتصدير ."ايضا اكدت دائرة المحاسبات ان ضعف الرقابة الميدانية ساهم في تغول مافيا الفريب التي عاثت فسادا في موارد الخزينة العامة كما يتضح ذلك من خلال العبارات التالية ومن جهة اخرى، لوحظ ضعف المراقبة الميدانية التي تقوم بها مصالح الديوانة على المؤسسات التي لا تخضع للرقابة المستمرة وخاصة تلك المنضوية تحت نظام التحويل الفعال بما من شانه ان لا يمكن من الوقوف على عمليات الاختلاس المحتملة للبضائع الموردة او المنتجات التعويضية او تخصيص وجهة ديوانية غير مقبولة لها .وافادت الادارة العامة للديوانة بانها ستتلافى هذا الأمر في المستقبل وذلك ببعث خلايا تعنى بالمتابعة وبمدها بالوسائل المادية والبشرية اللازمة للقيام بالزيارات الميدانية ."

ورغم ان الحكومة على علم بالتجاوزات الخطيرة التي تقوم بها مافيا الفريب الا انها لا زالت تعطل مشروع الامر الجاهز الذي تم اعداده من اجل تطهير القطاع من عصابات النهب والتهريب والغش كما تاكد ذلك من خلال تقرير دائرة المحاسبات وقد تمت خلال جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 27 ماي 2013 حول قطاع الملابس المستعملة اثارة عديد الاشكاليات من اهمها وجود كميات من الملابس المستعملة بالسوق المحلية تفوق بكثير الكميات المرخص فيها وكذلك عدم تناسق الارقام عند مقاربة الكميات الموردة وتلك المصرح بها عند التسوية .ومن بين الاشكاليات المثارة ايضا ضعف المراقبة الادارية على المؤسسات في مختلف مراحل النشاط وصعوبة التثبت من توفر الشروط المطلوبة عند تجديد رخص التوريد أو عند اسناد الحصص بعنوان السوق المحلية .وقد ادى كل ذلك الى تراكم المخزون غير المحول او غير المصدر مما جعل القطاع يحيد عن اهدافه التنموية . ورغم هذه الوضعية المعقدة، لم يتوفر للدائرة ما يفيد اتخاذ مصالح الديوانة اجراءات فعالة لتلافي مختلف الصعوبات والاشكاليات ."

ان حجم الخسارة الجبائية التي تتكبدها سنويا الخزينة العامة في قطاع الملابس المستعملة تقدر بما يفوق 100 مليارا دون اعتبار التلاعب بالمعاليم الديوانية نتيجة للتصاريح المغشوشة وتهريب الافصال الممنوعة مثل الاحذية واللعب والحقائب اليدوية .ورغم ان امر 1995 المنظم للقطاع يخول لوزير التجارة، بمقتضى قرار الإذن بغلق محل أو محلات بيع الملابس المستعملة التي ترتكب فيها ممارسات غير شرعية في ميادين المنافسة والأسعار والجودة وحماية المستهلك وذلك لمدة لا تفوق شهرا وكذلك لوزير المالية بسحب الترخيص في نظام المستودع الصناعي مؤقتا أو نهائيا حسب خطورة المخالفة الا انهما لم يحرك ساكنا الى حد الان وهذا من شانه المساهمة بصفة فعالة في تخريب قطاع النسيج وموارد الخزينة العامة وتعفين محيط الاستثمار وتحصين المافيات والعصابات التي هي بصدد الاثراء بدون سبب على حساب المصلحة العامة .

بالنظر لخطورة الاعمال التي تقوم بها شركات توريد الملابس المستعملة والتي ساهمت في تصنيف تونس الى وكر لتبييض الأموال والجريمة المنظمة، هل ستعملون على ايقاف تلك الشركات عن العمل وعلى برمجتها في المراجعة الجبائية وتحرير محاضر في كل التجاوزات

الصرفية والديوانية التي تقوم بها واحالة ملفاتها على القطب القضائي الاقتصادي والمالي واصدار الامر الذي من شانه وضع حد لتلك الاعمال الخطيرة التي كلفت الخزينة العامة مليارات الدينارات على مر السنين .

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد رئاسة الحكومة

الموضوع :حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد أحمد سعيداني .

تحية طيبة وبعد

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب المحترم السيد أحمد سعيداني إلى رئاسة الحكومة حول مجال الملابس المستعملة، والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمه إلى السيد عضو مجلس نواب الشعب المعني به

وتفضلوا، السيد رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير .

والسلام

من وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

الموضوع :إجابة على سؤال كتابي موجه من السيد النائب أحمد سعيداني

المرجع: احالتكم المؤرخة في 22 جانفي 2024

تبعا للسؤال الكتابي الموجه **من قبل السيد النائب أحمد سعيداني** بخصوص الأعمال الخطيرة التي تأتيها مافيا الملابس المستعملة دون حسيب أو رقيب وبخصوص تعطيل مشروع الأمر الذي من شأنه وضع حد لتلك الأعمال المضرة، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية :

يشهد قطاع الملابس المستعملة **جملة من الإشكاليات تتعلق بالممارسات غير القانونية للتجار والمؤسسات الناشطة في القطاع من جهة وبضعف الرقابة والمتابعة من جهة ثانية** مما حال دون تحقيق الأهداف التنموية المتصلة بالاستثمار والتشغيل والأهداف الاجتماعية المتعلقة بتوجيه الحصص المروّجة محليا الى الفئات الضعيفة بأسعار مقبولة .

- **الإشكاليات على مستوى ممارسات الناشطين بالقطاع:**

تتمثل الإشكاليات في هذا المستوى أساسا في عدم تقيد المؤسسات والتجار الناشطين بالقطاع بالضوابط القانونية والترتيبية مما أدى الى :

-نقص في مداخيل الدولة بسبب التهرب الضريبي وعدم استخلاص الأداءات والمعاليم الديوانية المستوجبة عند وضع هذه الكميات للاستهلاك بالسوق الداخلية، حيث لم تتجاوز المداخيل الجبائية خلال الست سنوات الأخيرة **29 مليون دينار** لكمية تفوق **331 ألف طن .**

-الإضرار بقطاع صناعة الملابس الجديدة من خلال المنافسة غير الشريفة لهذا القطاع حيث يوجد فارق كبير بين الكميات الموجهة للاستهلاك والتي تبلغ **331664 طن** والكمية المتداولة فعليا في السوق.

- وجود كميات كبيرة من الأحذية والحقائب اليدوية ومختلف الأفصال الجلدية ولعب الأطفال بالسوق التونسية رغم تنصيص الفصل 11 من الأمر المنظم للقطاع المشار إليه أعلاه على أنه لا يمكن وضعها للاستهلاك، الأمر الذي أضر بشكل كبير بالصناعة المحلية التي توشك على الاندثار .

-عدم تقيّد أغلب المؤسسات الناشطة في هذا القطاع بشروط الانتفاع بالنظام الممنوح لها وخاصة إلزامية قيامها بعمليات الفرز والتحويل إذ يقتصر نشاطها في أغلب الأحيان على تقسيم محلاتها إلى عدد من المقاسم تقوم بكرائها إلى تجار الجملة .

-بروز العديد من المشاكل في مسالك التوزيع وذلك سواء على مستوى تجار الجملة أو تجار التفصيل.

- استنزاف مبالغ هامة من العملة الصعبة لتمويل واردات القطاع غير أنّ مردوده بقي متدنيا مما حال دون تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للقطاع .

- **الإشكاليات على مستوى الرقابة والمتابعة:**

تتمثل الإشكاليات أساسا في صعوبة المراقبة الإدارية على المؤسسات في مختلف مراحل النشاط وصعوبة التثبت من توفر الشروط عند تجديد رخص التوريد أو اسناد الحصص الموجهة للاستهلاك بالسوق المحلية مما أدى الى :

-وجود كميات هامة من الملابس المستعملة بالسوق المحلية تفوق بكثير الكميات المرخص بوضعها بهذه السوق وتصل هذه الكميات الى حدود **70 ألف طن مقابل 10500 طن مرخص فيها** مما يدل على وضع ملابس مفروزة مهربة بالسوق المحلية .

-تهريب البضاعة الى الأسواق الخارجية

-صعوبات في استخلاص المعاليم الديوانية حيث بلغت قيمة الديون الجبائية المتعلقة بذمة **29 مؤسّسة 47,665 مليون دينار.**

- صعوبة مراقبة ومتابعة عمليات التحويل المتعلقة بالنسيج غير المنسوج حيث أن **83%** من كميات الوضع للاستهلاك تم التصريح بها على أنها ألياف نسيجيّة (EFFILOCHES) **و13%** فقط على أنها ملابس مستعملة مفروزة وهو ما يثير الشكوك حول مدى صحة هذه النسب وذلك نظرا لوجود تفاوت كبير بين الضغط الجبائي الموظف على هذين الصنفين من المنتجات (19,57% بالنسبة للألياف النسيجيّة مقابل 56,34% بالنسبة للملابس المفروزة) وانخفاض القيمة المصرح بها بالنسبة للألياف النسيجيّة (150د للطن الواحد)

-عدم اثبات تأشيرة الخروج والعائدات المتعلقة بالتصدير في هذا القطاع **(حوالي 310 مليون دينار)**

-إزدياد عدد المتدخلين في القطاع حيث تتعمد الشركات الناشطة تقسيم المقاطع التابعة لها وكرائها لعدة أشخاص قصد استغلالها لتوريد الملابس المستعملة الغير مفروزة دون التمكن من اثباتها من الناحية القانونية .

بناءا على ما سبق تم عقد العديد من الجلسات الوزارية واتخاذ جملة من الإجراءات الحكومية قصد تجاوز الإشكاليات وإصلاح القطاع من أبرزها:

- تكليف لجنة فنية تحت اشراف وزارة المالية بتشخيص وضع القطاع وتقديم احصائيات دقيقة لنشاط المستودعات الصناعية وتجار الجملة.

- تدقيق نشاط المتحصلين على رخصة ومدى استجابتهم للضوابط القانونية والشروط الترتيبية .

-تكليف وزارة التجارة بالتنسيق مع وزارة الصناعة والبنك المركزي ورئاسة الحكومة بإعداد مشروع تنقيح الامر المنظم لقطاع الملابس المستعملة قصد مزيد تنظيم هذا النشاط واحكام الرقابة عليه .

-إقرار توريد الملابس المستعملة نصف المفروزة لتشمل المواد النسيجية فقط

-دعوة مختلف الهياكل المتدخلة في القطاع الى تكثيف الرقابة الميدانية

- اخضاع القطاع الى النظام العام في مرحلة تجريبية وذلك في إطار حصة محدودة للتوريد يتم الاتفاق بشأنها وتقييم نتائجها لاحقا .

تبعا لذلك تم تكوين لجنة برئاسة الحكومة متكونة من ممثلين عن رئاسة الحكومة (مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة الهيئة العامة لمتابعة البرامج العمومية الخلية المركزية للاحاطة بالمستثمرين)، وعن وزارة المالية الإدارة العامة للديوانة (الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية، الإدارة العامة للأداءات، الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص) وعن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة(الإدارة العامة للنسيج والملابس)،وعن وزارة التجارة (الإدارة العامة للجودة والتجارة الداخلية والحرف والخدمات ، الإدارة العامة للتجارة الخارجية)، وعن البنك المركزي التونسي، وعن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

وقد انبثق عن هذه اللجنة فريقي عمل

أ- فريق قانوني تم تكليفه بالنظر في مقترحات مختلف الوزارات والهياكل في مجال مراجعة الإطار القانوني المنظم للقطاع .

ب - فريق رقابي وُضع تحت اشراف الإدارة العامة للديوانة وعضوية هياكل الرقابة الجبائية والمالية والاجتماعية لمتابعة المؤسسات الناشطة وقد عقدت اللجنة المذكورة عشر جلسات إلى جانب الجلسات الفنية للفريق الرقابي والفريق القانوني

كما تم اتخاذ جملة من <u>الإجراءات أهمها</u> :

*التخفيض في قيمة الواردات بنسبة 20% خلال السداسي الثاني من سنة 2018.

*اشتراط عدم تجاوز قيمة الكلغ من الملابس المستعملة عند التوريد الـ 0.8 أورو أو ما يعادلها ببقية العملات

*إصدار منشور مشترك بين وزير التجارة ووزير المالية ووزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة دخل حيز النفاذ بداية من غرة جانفي 2019 يهدف إلى :

-تخفيف عجز الميزان التجاري وربط عملية تجديد رخصة التوريد بتصدير على الأقل 30% وتحويل على الأقل 20 %من الواردات السابقة لكل مؤسسة

- الاستظهار لدى مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات بوثيقة إرجاع محاصيل وعائدات الكميات المصدرة،

-الاستظهار بشهادة خلاص المعاليم المستوجبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب إبراهيم حسين

عملا بمقتضى الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إلى سيادتكم السؤال التالي:

<u>الموضوع</u> :إحداث دار خدمات بمعتمدية الغربية من ولاية صفاقس

تعدّ معتمدية الغربية من المعتمديات ذات الكثافة السكانية العالية وشساعة الرقعة الترابية كما أنها تبعد عن مركز الولاية حوالي 80كلم مع ذلك تفتقر إلى أبسط الخدمات المسداة من طرف الدولة، لذلك نطلب من سيادتكم إحداث دار خدمات بمعتمدية الغربية تسهيلا للخدمات الإدارية للمواطنين، علما وأنّ هناك قطعة أرض على ملك البلدية من الممكن تخصيصها للغرض هل للوزارة برنامج لذلك .

مع عبارات الاحترام والتقدير .

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع :عريضة النائب المحترم السيد إبراهيم حسين

المرجع مكتوبكم المؤرخ في 15 مارس 2024.

تحية طيبة وبعد

تبعا لمراسلتكم المبينة بالمرجع أعلاه، أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على العريضة الصادرة عن النائب المحترم السيد إبراهيم حسين حول طلب إحداث دار خدمات بمعتمدية الغربية من ولاية صفاقس

فالمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها .

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية برئاسة الحكومة

على عريضة النائب المحترم السيد إبراهيم حسين

<u>موضوع العريضة</u> :إحداث دار خدمات ا بمعتمدية الغربية من ولاية صفاقس

عملا على الرفع من جودة الخدمات العمومية ومزيد تقريبها من المواطنين شرعت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية منذ سنة 2009 في إرساء تجربة جديدة لإسداء الخدمات لفائدة المواطنين أطلق عليها دار الخدمات الإدارية ."ويهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية وذلك من خلال إحداث فضاءات قارة أو متنقلة لتقديم خدمات إدارية مجمعة وذات أولوية بالنسبة للمواطنين ترجع بالنظر إلى الهياكل العمومية التالية :الديوان الوطني للبريد، الشركة التونسية للكهرباء والغاز الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، شركة اتصالات تونس، القباضات المالية والبلديات.

وقد تم إلى غاية هذا التاريخ إحداث أكثر من 70 دار خدمات تغطّي حاليا 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية بنسبة تغطية جغرافية للخدمات الإدارية تقارب 67% حاليا مقابل 45% سنة 2016وتشمل ولاية صفاقس دار خدمات إدارية متعددة الشبابيك بمعتمدية بئر علي بن خليفة، تسدي خدمات كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض .

وفي إطار السعي إلى مزيد تطوير المشروع وتجاوز مختلف الإشكاليات المتعلقة بتنفيذه خاصة فيما يتعلق بعدم القدرة على توفير الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة في ظل تقييد الانتدابات تم الانطلاق خلال سنة 2022 في وضع توجه استراتيجي جديد للمشروع يتمثل في ضمان التكامل مع مساري اللامركزية (من خلال خدمات القرب) والتحول الرقمي للإدارة (من خلال دعم الإدماج الرقمي) وذلك من خلال **التوجه حصريا نحو إحداث صنف جديد "دور الخدمات الرقمية بالبلديات "**والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتقويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

هذا وسيتم خلال الفترة 2023-2025 إحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات في إطار برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية Govtech الممول في إطار قرض من قبل البنك الدولي والذي تشرف على تنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال

وسعيا لضمان الشفافية في اختيار البلديات التي ستنخرط في هذه التجربة أعلنت رئاسة الحكومة **بتاريخ** غرة ديسمبر 2022 عن بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023 كما تمّ على مستوى مختلف الولايات تنظيم اجتماعات تحت إشراف السادة الولاة بحضور رؤساء البلديات الراجعين إليهم بالنظر والمنسقين الجهويين للمشروع المعينين على مستوى كل ولاية بهدف تقديم المشروع وتحسيسهم حول ضرورة تقديم ترشحاتهم .

وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها **62 ترشحا** تم القيام بعملية تقييمها على مرحلتين كالتالي :

-**تقييم أولي** بالاعتماد على جملة من الشروط الشكلية والإجرائية (إعداد ملف ترشح كامل مع احترام الآجال وطرق الإيداع) والجغرافية (نسبة تغطية إدارية لا تتجاوز 40% وعدد سكان لا يقل عن 10 آلاف ساكن) واللوجستية والعقارية توفير مقر مهيّأ داخل مقر البلدية أو بجانبه وتوفير الإطارات اللازمة وتوفر الربط الشبكي **أفضى إلى اختيار 40بلدية** .

-**تقييم نهائي** تمثل في تقييم الجوانب التنظيمية واللوجستية والتقنية والبشرية والعقارية على ضوء زيارات ميدانية من قبل المنسّقين الجهويين للمشروع وبالاعتماد على **قائمة** مفصلة لمعايير التقييم **بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائية تتضمن 30 بلدية .**

في هذا الإطار، وفيما يتعلّق ببلدية الغريبة من ولاية صفاقس موضوع العريضة، فيما يلي جملة من التوضيحات في الغرض:

-بلدية الغريبة لم تتقدّم بترشح للانخراط في تجربة دور الخدمات الرقمية ولم يتم التوصل سوى بطلب ترشح وحيد عن ولاية صفاقس يتمثل في بلدية عقارب تم قبوله ضمن القائمة النهائية المتضمنة لـ 30 بلدية.

- فيما يتعلّق بمقترح تخصيص قطعة أرض على ملك البلدية للمشروع، تجدر الإشارة للغرض أنه يتعين على البلديات الراغبة في الانخراط في التجربة الاستجابة لجملة من الشروط الأساسية المتمثلة في توفير مقر مهيأ داخل البلدية أو بجانبها، توفير مخاطبين وحيدين يتم اختيارهم من بين أعوان البلدية لإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وتوفير الربط الشبكي .

-سيتم إثر الانتهاء من تنفيذ هذه التجربة القيام بعملية تقييم بهدف تجاوز مختلف الإشكاليات أو النقائص التي يمكن أن تصاحب تنفيذها إضافة إلى النظر في إمكانية تعميمها على بقية البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية الغريبة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ريم الصغير

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف

بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

تحية طيبة وبعد،

تبين لنا أنّ وزارة الشؤون الاجتماعية قامت بجرد كامل لأعوان المناولة للقطاع الخاص فماذا بخصوص قائمة أعوان القطاع العام؟

إجابة السيد رئيس الحكومة

الإجابة بخصوص السؤال الكتابي

الذي تقدمت به النائبة المحترمة السيدة ريم الصغير

نص السؤال :تبين لنا أن وزارة الشؤون الاجتماعية قامت بجرد كامل لأعوان المناولة للقطاع الخاص فماذا بخصوص قائمة أعوان القطاع العام ."

الإجابة

أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تبعا لصدور منشور السيد رئيس الحكومة عدد 05 المؤرخ في 23 فيفري 2024 تم إحداث لجنة برئاسة الحكومة تضم ممثلين عن وزارات الداخلية والشؤون الاجتماعية والتشغيل والتكوين المهني والهيئة العامة للوظيفة العمومية من بين مهامها جمع المعطيات حول أعوان المناولة بقطاع المؤسسات والمنشآت العمومية والوظيفة العمومية واقتراح الحلول الممكنة لإلغاء العمل بالمناولة .

تم في هذا الإطار توجيه استمارة إلى المؤسسات والمنشآت العمومية وإلى الوزارات تتضمن طلب جملة من المعطيات الخاصة بالمناولة وتضمنت هذه المعطيات خاصة ما يلي :

-عدد الأعوان المباشرين في إطار مناولة خدمات الحراسة والتنظيف موزعين حسب نشاط المناولة وحسب الشرائح العمرية

- معطيات عن العقود المبرمة مع شركات المناولة تتعلق خاصة بتاريخ إبرام العقد مع شركة المناولة وبكلفة الصفقة سنويا،

-عدد العملة المباشرين في إطار المناولة في أنشطة أخرى لا تتعلق بالتنظيف والحراسة،

-معطيات حول العقود المبرمة في إطار المناولة في أنشطة أخرى مع شركات المناولة على غرار تاريخ إبرام العقد وكلفة الصفقة سنويا والمرجع القانوني لإبرام عقود مناولة في الأنشطة المذكورة .

يتم حاليًا معالجة المعطيات المذكورة وهي في طور متقدم من مراحل الإنجاز .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب طارق الربعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم بالسؤال الكتابي التالي :

الموضوع :إحداث دار خدمات بحي التضامن .

تحية وبعد،

نظرا لارتفاع عدد سكان حي التضامن وغياب كل المرافق الحيوية من:

-فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز

-فرع للشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه

-فرع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

-فرع للصندوق الوطني للتأمين على المرض

كل هذا أدى إلى معاناة كبيرة للمواطنين وخاصة ضعاف الحال والمرضى والمسنين فبات من الضروري إحداث دار للخدمات تخفف من معاناة المواطن .

فمتى سيتم إحداث دار الخدمات بحي التضامن؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد رئيس الحكومة

الإجابة حول السؤال الكتابي الذي تقدم به

النائب المحترم السيد طارق الربعي

<u>الموضوع</u> :حول إحداث دار خدمات بمعتمدية حي التضامن من ولاية أريانة

<u>الإجابة</u>

عملا على الرفع من جودة الخدمات العمومية ومزيد تقريبها من المواطنين شرعت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية منذ سنة 2009 في إرساء تجربة جديدة لإسداء الخدمات لفائدة المواطنين أطلق عليها" دار الخدمات الإدارية ."ويهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية وذلك من خلال إحداث فضاءات قارة أو متنقلة لتقديم خدمات إدارية مجمعة وذات أولوية بالنسبة للمواطنين ترجع بالنظر إلى الهياكل العمومية التالية :الديوان الوطني للبريد الشركة التونسية للكهرباء والغاز الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، شركة اتصالات تونس، القباضات المالية والبلديات .

وقد تم إلى غاية هذا التاريخ إحداث أكثر من 70 دار خدمات تغطي حاليا 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية بنسبة تغطية جغرافيّة للخدمات الإدارية تقارب 67 % حاليا مقابل 45 سنة 2016، وتشمل ولاية أريانة دار خدمات إدارية متعددة الشبابيك بحي النصر 2 تسدي خدمات كل من الصندوق الوطني للتأمين على المرض والشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وشركة اتصالات تونس والبلدية .

وفي إطار السعي إلى مزيد تطوير المشروع وتجاوز مختلف الإشكاليات المتعلقة بتنفيذه خاصة فيما يتعلق بعدم القدرة على توفير الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة في ظل تقييد الانتدابات تم الانطلاق خلال سنة 2022 في وضع توجه استراتيجي جديد للمشروع يتمثل في ضمان التكامل مع مساري اللامركزية (من خلال خدمات القرب) والتحوّل الرقمي للإدارة (من خلال دعم الإدماج الرقمي) وذلك من خلال **<u>التوجه حصريا نحو إحداث صنف جديد دور الخدمات الرقمية بالبلديات</u>** "والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

هذا وسيتم خلال الفترة 2023-2026 إحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات في إطار برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية Govtech الممول في إطار قرض من قبل البنك الدولي والذي تشرف على تنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال .

وسعيا لضمان الشفافية في اختيار البلديات التي ستنخرط في هذه التجربة، أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ غرة ديسمبر 2022 عن بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023 . كما تم على مستوى مختلف الولايات تنظيم اجتماعات تحت إشراف السادة الولاة بحضور رؤساء البلديات الراجعين إليهم بالنظر والمنسقين الجهويين للمشروع المعينين على مستوى كل ولاية بهدف تقديم المشروع وتحسيسهم حول ضرورة تقديم ترشحاتهم .

وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها **<u>62 ترشحا</u>** تم القيام بعملية تقييمها على مرحلتين كالتالي :

-**تقييم أولي** بالاعتماد على جملة من الشروط الشكلية والإجرائية (إعداد ملف ترشح كامل مع احترام الآجال وطرق الإيداع) والجغرافية (نسبة تغطية إدارية لا تتجاوز 40% وعدد سكان لا يقل عن 10 آلاف ساكن) واللوجستية والعقارية توفير مقر مهيّأ داخل مقر البلدية أو بجانبه وتوفير الإطارات اللازمة وتوفر الربط الشبكي **أفضى إلى اختيار 40بلدية**.

-**تقييم نهائي** تمثل في تقييم الجوانب التنظيمية واللوجستية والتقنية والبشرية والعقارية على ضوء زيارات ميدانية من قبل

المنسّقين الجهويين للمشروع وبالاعتماد على قائمة مفصلة لمعايير التقييم **بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائية تتضمن 30 بلدية** .

في هذا الإطار، وفيما يتعلق ببلدية حي التضامن من ولاية أريانة موضوع السؤال الكتابي، فإن البلدية المذكورة لم تتقدم بترشح للانخراط في التجربة المذكورة حيث تم التوصل بترشحات 3 بلديات (سيدي ثابت وسكرة وقلعة الأندلس) وقد تم قبول ترشح بلدية قلعة الأندلس ضمن القائمة النهائية المتضمنة لـ30 بلدية .

هذا وتجدر الإشارة أنه سيتم إثر الانتهاء من تنفيذ هذه التجربة القيام بعملية تقييم بهدف تجاوز مختلف الإشكاليات أو النقائص التي يمكن أن تصاحب تنفيذها إضافة إلى النظر في إمكانية تعميمها على بقية البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية حي التضامن .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد زياد الماهر

بعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع :حول الترفيع في جرايات المقاومين

السيد رئيس الحكومة

يبلغ المقدار الشهري الأقصى لجراية مقاوم اليوم ثلاثمائة وخمسون (350) دينارا وذلك بمقتضى الأمر الحكومي عدد 38 لسنة 2018المؤرخ في 16 جانفي 2018 والمتعلق بإلحاق اللجنة الوطنية للمقاومين بالهيئة العامة للشهداء وجرحى الثورة والعمليات الإرهابية والترفيع في مقدار الجراية المخولة للمقاومين .

وحيث يعود مفعول مبلغ الجراية الشهرية إلى غرة جانفي 2018 فقد مضت عليه أكثر من سبع سنوات دون مراجعة حصل خلالها الأجراء وكذلك المتقاعدون في القطاعين العمومي والخاص على زيادات تكاد تكون سنوية

وحيث لا يستثني غلاء الأسعار وتدهور المقدرة الشرائية المقاومين وأراملهم وأبناءهم فضلا عن حاجتهم المتزايدة للعلاج والتداوي

وحيث أن من واجبنا الوفاء لمن ضحوا في سبيل إستقلال البلاد مثلما أكدت على ذلك توطئة دستور الجمهورية التونسية

لماذا لم يتم حتى اليوم الترفيع في جراية المقاومين؟

هل سيقع التعهد بهذا الموضوع المطروح على عنايتكم؟

لماذا لا تشمل الجراية عائلات شهداء تونس من أجل فلسطين؟

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد زياد الماهر .

المرجع :مكتوبكم المؤرخ في 22 أفريل2024 .

تحية طيبة وبعد

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب المحترم السيد محمد زياد الماهر إلى رئاسة الحكومة حول جراية المقاومين .والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمه إلى المعني به .

وتفضلوا السيد رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير

والسلام

عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي

الذي تقدم به النائب المحترم السيد محمد زياد الماهر

الموضوع :حول الترفيع في جراية المقاومين؟

الإجابة

أتشرف بإفادتكم بما يلي :

بالرجوع إلى أحكام الفصل الأول من القانون عدد 9 لسنة 1974 المؤرخ في 9 مارس 1974 المتعلق بضبط نظام الجرايات المخولة للمقاومين، يشترط في المقاومين الذين يحق لهم الانتفاع بجراية مقاوم أن " **يقل دخلهم السنوي عن الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن الحق في جراية مقاوم ."**

فضلا على أنه تم بمقتضى الفصل الثاني من القانون المذكور تقديم تعريف للمقاومين، حيث يعتبر مقاومين حسب مدلول هذا القانون الأشخاص الذين خاطروا بحياتهم بين 2 مارس 1934 وأول جويلية 1962 لتحقيق استقلال تونس وتتوفر فيهم إحدى الشروط الآتية :

* تحصلوا على بطاقة مقاوم مسلمة من وزارة الداخلية،

*حصل لهم ضرر مادي أو بدني بسبب مساهمتهم في الكفاح الوطني،

*أصيبوا بسقوط بدني ناتج عن جروح لحقتهم عند مخاطرتهم بحياتهم من أجل استقلال تونس أو بأمراض أصيبوا بها إثر سجن استمر طويلا أو عنف تعرضوا له بسبب أعمال مقاومة وكانت نسبة السقوط تساوي أو تفوق 10%

وبالتالي فإنه للحصول على جراية مقاوم اشترط القانون على ألا يتجاوز دخل المقاوم السنوي الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتوفر فيه صفة المقاوم وفقا لأحكام الفصل الثاني المذكور أعلاه .

هذا وقد حدّد الفصل الثالث من القانون عدد 9 لسنة 1974 المذكور أعلاه على أنه "يضبط مبلغ هذه الجراية بأمر "وهو ما يفسر استصدار العديد من الأوامر التي أقرت في كل مناسبة زيادة في مبلغ جراية المقاومين كما هو مبين بالجدول التالي:

النص القانوني	الفترة الزمنية	مقدار جراية المقاومين أو الزيادة في مقدارها	مقدار جراية أرامل المقاومين

الأمر عدد 1156 لسنة 2002 المؤرخ في 20 ماي 2002 المتعلق بضبط مقدار جراية المقاومين	من أول جوان 1999 إلى 31 ديسمبر 2001	**100 د شهريا**	**80 د شهريا**
	ابتداء من أول جانفي 2002	**120 د شهريا**	**96 د شهريا**
الأمر عدد 855 لسنة 2006 المؤرخ في 25 مارس 2006 المتعلق بالزيادة في مقدار جراية المقاومين	ابتداء من 20 مارس 2006	المقدار الشهري للزيادة **20د شهريا (140 د شهريا)**	المقدار الشهري للزيادة **16 د شهريا (112 د شهريا)**
الأمر عدد 1230لسنة 2010 المؤرخ في 31 ماي 2010 المتعلق بالزيادة في مقدار جراية المقاومين	بداية من تاريخ دخول الأمر حيز النفاذ	المقدار الشهري للزيادة **20 د شهريا (160 د شهريا)**	المقداري الشهري للزيادة **16 د شهريا (128 د شهريا)**
الأمر عدد 2242 لسنة 2014 مؤرخ في 24 جوان 2014 المتعلق بضبط إجراءات اسناد جراية مقاوم وتحديد مقدارها	بداية من تاريخ دخول الأمر حيز النفاذ	**المقدار الشهري الأقصى 300 د**	**240 د**
الأمر عدد 38 لسنة 2018 المؤرخ في 16 جانفي 2018 المتعلق بإلحاق اللجنة الوطنية لمقاومين بالهيئة العامة للشهداء وجرحي الثورة والعمليات الإرهابية والترفيع في مقدار الجراية المخمولة للمقاومين	بداية من تاريخ دخول الأمر حيز النفاذ	**المقدار الشهري الأقصى 350د**	**280د**

مما يستنتج منه أنه قد تم إقرار الزيادة في جراية المقاومين في العديد من المناسبات في ظل احترام أحكام الفصل الأول من القانون عدد 9 لسنة 1974 مثلما بيناه أعلاه .

وبالتالي فإنّ رئاسة الحكومة في حرص دائم على إيلاء المقاومين وعائلاتهم العناية اللازمة اعترافا بتضحياتهم الجليلة تجاه هذا الوطن والعمل على تحقيق طلباتهم وذلك في حدود الإمكانيات المالية للدولة كيفما تسمح به المنظومة القانونية النافذة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود شلغاف

الموضوع :إيقاف بث البرنامج الثقافي فضاء" الحرية "بالقناة الوطنية الأولى .

سيدي الرئيس تحية واحتراما .

بناءً على الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي للبرلمان

وسعيا منا لدعم مجهود الدولة للنهوض بالمشهد الإعلامي والبرامج الثقافية الهادفة في مواجهة ثقافة التفاهة، وعلى إثر إيقاف بث البرنامج الثقافي " فضاء الحرية " الذي يعدّه ويقدّمه الدكتور :فريد العليبي مدرّس الفلسفة بكلية الآداب بصفاقس، دون ذكر لأسباب هذا الإجراء، علما وأنّ هذا البرنامج يتابعه مجموعة كبيرة من المثقفين داخل البلاد وخارجها، لذا نرجو من سيادتكم توضيح ما يلي :

-لماذا تم إيقاف بث هذا البرنامج؟

والسلام .

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع :حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد محمود شلغاف .

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب المحترم السيد محمود شلغاف إلى رئاسة الحكومة حول إيقاف بث البرنامج الثقافي"فضاء الحرية "بالقناة الوطنية الأولى .

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمه إلى المعني به .

وتفضلوا، السيد رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير .

والسلام

الرئيس المدير العام للتلفزة التونسية

إلي عناية السيد رئيس الحكومة

الموضوع :حول السؤال الكتابي الموجه إلى سيادة رئيس الحكومة من قبل السيد النائب المحترم محمود شلغاف .

وبعد،

في إطار الرد على سؤال النائب المحترم **محمود شلغاف** المتعلق بدواعي وأسباب إجراء إيقاف البرنامج الثقافي" فضاء الحرية "الذي يعده الدكتور فريد العلبي، نقدم للسيد النائب المحترم التوضيحات الآتي بيانها :

-أن البرنامج الثقافي المذكور تم استبداله ببرنامج ثقافي آخر يؤثث نفس الشبكة البرامجية للقناة الأولى وهو برنامج" **جمهورية الثقافة** " الذي يقدمه الدكتور **حليم المسعودي** بعد تقييم أجرته القناة الوطنية الأولى لكلى البرنامجين انتهى بإعادة التجربة وتواصلها مع

برنامج" جمهورية الثقافة "الذي بات من أركان الشبكة في المجال الثقافي وخاصة في مجال المضامين الثقافية الموجهة للنخب .

-أن برنامج" جمهورية" الثقافة "الذي حل محل برنامج" فضاء الحرية "لا يختلف اثنان في قيمة مضامينه و في قيمة مقدمه وباعه في الشأن الثقافي والجامعي فضلا عن الحرفية الإنتاجية لمقدمه والتي اكتسبها بعد تراكم تجربة لسنوات مع القناة الوطنية الأولى اثبت فيها تمكنا و تمرّسا على مستوى المضامين و التكيف اللامشروط مع تخطيط وسائل الإنتاج على مستوى الفضاءات والوسائل المخصصة للبرنامج .

أنهينا لعنايتكم هذه الإجابة، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

السؤال الكتابي

للنائب نبيل الحامدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

ما هو مآل دار الخدمات بمعتمدية الوسلاتية بولاية القيروان؟

والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الإجابة على السؤال الكتابي الذي تقدم به

النائب المحترم السيد نبيل الحامدي

<u>الموضوع</u>: حول تقريب الخدمات الإدارية بمعتمدية الوسلاتية من ولاية القيروان

الإجابة :

عملا على الرفع من جودة الخدمات العمومية ومزيد تقريبها من المواطنين، شرعت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية منذ سنة 2009 في إرساء تجربة جديدة لإسداء الخدمات لفائدة المواطنين أطلق عليها دار "الخدمات الإدارية ."ويهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية وذلك من خلال إحداث فضاءات قارة أو متنقلة لتقديم خدمات إدارية مجمعة وذات أولوية بالنسبة للمواطنين ترجع بالنظر إلى الهياكل العمومية التالية :الديوان الوطني للبريد، الشركة التونسية للكهرباء والغاز الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه الصندوق الوطني للتأمين على المرض الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، شركة اتصالات تونس القباضات المالية والبلديات

وقد تم إلى غاية هذا التاريخ إحداث أكثر من 70 دار خدمات تغطّي حاليا 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية بنسبة تغطية جغر افيّة للخدمات الإدارية تقارب 67% حاليًا مقابل 45% سنة 2016. وتشمل ولاية القيروان حاليا دار خدمات إدارية متعددة الشبابيك في طور النشاط بكل من معتمديات الشراردة والسبيخة وحاجب العيون ونصر الله .

وفي إطار السعي إلى مزيد تطوير المشروع وتجاوز مختلف الإشكاليات المتعلقة بتنفيذه خاصة فيما يتعلق بعدم القدرة على توفير الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة في ظل تقييد الانتدابات تم الانطلاق خلال سنة 2022 في وضع توجه استراتيجي جديد للمشروع يتمثل في ضمان التكامل مع مساري اللامركزية (من خلال خدمات القرب) والتحوّل الرقمي للإدارة (من خلال دعم الإدماج الرقمي) وذلك من خلال **<u>التوجه حصريا نحو إحداث صنف جديد دور الخدمات الرقمية بالبلديات</u>** "والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

هذا وقد تمت برمجة إحداث ما لا يقل عن 30 دار خدمات رقمية بالبلديات خلال الفترة 2023-2025 في إطار برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية Govtech الممول في إطار قرض من قبل البنك الدولي والذي تشرف على تنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال حيث **تم تبعا لمسار إبداء الرغبة في الترشح وتقييم الترشحات**، تمثل في تقييم المعايير التنظيمية واللوجستية والتقنية والبشرية والعقارية إلى جانب زيارات ميدانية من قبل المنسّقين الجهويين للمشروع، **<u>ضبط قائمة نهائية تتضمن 30 بلدية .</u>**

وقد تم لاحقا في إطار الدعم المقدم للمشروع من طرف الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ الاتفاق على ضبط قائمة إضافية تضم أربع بلديات ستلتحق بمشروع دور الخدمات الرقمية في هذا الإطار، تم التوصل بتاريخ 06 ماي 2024 بملف ترشح بلدية الوسلاتية للانخراط في التجربة علما وأنّه قد تم تحديد تاريخ 20 ماي 2024 للبت في القائمة النهائية .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بأسئلة كتابية لحضرتكم .

<u>الموضوع</u> :حول عريضة مقدمة من عدد من المواطنين .

<u>المصاحيب</u> : نسخة من عريضة مقدمة من عدد من المواطنين بتاريخ 01 مارس 2024.

وبعد،

أن توصلت بعريضة من عدد من الأعوان الذين يشغلون خطط مختلفة مع الشركة التونسية للطرقات السيارة وفق عقود عمل لمدة محدّدة مبرمة بين الطرفين، وبعد صدور بلاغ عن رئاسة الجمهورية بتاريخ 23 فيفري 2024 موضوعه حول **"تحجير ابرام عقود المناولة الجديدة في القطاع العمومي"**،

أتقدّم إليكم بالأسئلة التالية :

1-ماهو مصير الأعوان القائمين بالعريضة بعد صدور البلاغ مشار إليه سابقا ؟

2-ماهو برنامج الوزارة في حال تم التخلي عن الأعوان السالف ذكرهم من طرف الشركة التونسية للطرقات السيارة وفتح الباب لإنتداب أعوان جدد ؟

3-ماهي التدابير التي ستتخذها الوزارة في هذا الملف وهل بالإمكان إيجاد حلول تمكن الأعوان القائمين بالعريضة من مواصلة العمل مع الشركة التونسية للطرقات السيارة وبالتالي حمايتهم وأسرهم والحفاظ على موارد رزقهم وتمكينهم شأنهم شان أي مواطن أو مواطنة من العمل في ظروف لائقة عملا بما جاء في دستور 25 جويلية في فصله السادس والأربعين:

"العمل حق لكل مواطن ومواطنة، وتتخذ الدولة التدابير الضرورية لضمانه على أساس الكفاءة والإنصاف "

"ولكل مواطن ومواطنة الحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر"عادل "، في إطار الاحترام التام لعلوية القانون ومع ضمان استمرارية المنشآت العمومية وديمومتها .

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائبة المحترمة السيدة نور الهدى سبائطي

المرجع :مكتوبكم المؤرخ في 25 مارس2024 .

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجهت به النائبة المحترمة السيدة نور الهدى سبائطي إلى رئاسة الحكومة حول عريضة الأعوان الذين يشغلون خطط مختلفة مع الشركة التونسية للطرقات السيارة وفق عقود عمل لمدة محددة مبرمة بين الطرفين .والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمه إلى المعنية بها .

وتفضلوا السيد رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير .

والسلام

الجمهورية التونسية

وزارة التجهيز والإسكان

MINISTÈRE DE L'ÉQUIPEMENT ET DE L'HABITAT

MINISTRY OF EQUIPMENT AND HOUSING

الإدارة العامة للحوكمة

ص-2024-13-0140-0000081

تونس في 02-05-2024

سامية الشرفي قدور
مديرة ديوان رئيس الحكومة

من وزيرة التجهيز والإسكان

إلى

السيدة مديرة ديوان رئيس الحكومة

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **نور الهدى سبائطي**.

المرجع: إحالتكم عدد و-2024-13-0103-1620 الموجهة إلينا بتاريخ 15 أفريل 2024.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه التي أوفيتمونا من خلالها بسؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **نور الهدى سبائطي** إلى رئاسة الحكومة، يتعلق بعريضة أعوان يشغلون خطط مختلفة مع شركة تونس الطرقات السيارة، يشرفني إعلامكم أنه وعملا بأحكام الأمر عدد 567 لسنة 1997 المؤرّخ في 31 مارس 1997 المتعلّق بضبط شروط الانتداب المباشر بالمنشآت العموميّة والمؤسّسات العموميّة الّتي لا تكتسي صبغة إداريّة، تم انتداب هؤلاء الأعوان في إطار انتداب مباشر بمقتضى عقود محددة المدة، لتأمين سير العمل بمحطات الإستخلاص وتأمين مداخيل الشركة وخدمات النظافة والحراسة ونقل الأعوان وتأمين السلامة بالطريق السيارة الراجعة بالنظر لإقليم المطوية، وذلك إلى حين التصريح بنتائج المناظرة الخارجية لانتداب أعوان في الخطط المدرجة ضمن برنامج الشركة في الإنتدابات بعنوان سنة 2023. كما أنه وطبقا لمقتضيات الأمر سالف الذكر في فصليه 3 و 4 فلا يجوز أن تفوق مدة التعاقد بين الشركة والأعوان سنة واحدة. وبالتالي فإنه يتم إنهاء التعاقد مع الأعوان على إثر بلوغ مدة تعاقدهم السنة على غرار ما تم العمل به في الأقاليم الأخرى وذلك تطبيقا للتراتيب الجاري بها العمل.

والسلام

وزيرة التجهيز والإسكان

سيارة الزعفراني الزنزوري

الجمهورية التونسية
وزارة التجهيز والإسكان

06 ماي 2024

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
07 ماي 2024
مكتب الضبط المركزي
الوارد

006724 - 01 - 2024

السؤال الكتابي

للنائبين يسري البواب وهالة جاب الله

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب نتشرف بان نحيل اليكم أسئلة كتابية

الموضوع :حول إعادة توظيف الاعوان العموميين على معنى القانون 112 لسنة 1983

تحية طيبة وبعد،

استنادا لجوابكم المؤرخ في 12 فيفري 2024 على السؤال الكتابي الموجه الى مصالحكم من النائب السيد عبدالعزيز شعباني بتاريخ 30 جانفي 2024 افدتم ان مصالح الوظيفة العمومية قامت اثر صدور الأمر عدد 1143 لسنة 2016 بمراسلة جميع الوزارات والهياكل الإدارية قصد الحصول على قائمات تخص الاعوان و والعملة المنتدبين في رتب دون مستواهم و بغرض تجميع قاعدة بيانات مفصلة بالأسلاك والرتب والأصناف الفرعية مركزيا وجهويا ومحليا، وذلك توازيا مع ضبط الحاجيات الحقيقية لكل إدارة بهدف ضبط الأولويات وتحديد الشغورات الملحة الواجب تسديدها غير انها لم تتلق الإجابات سوى من بعض الوزارات التي اقتصرت في اغلبها على اقتراح إعادة التوظيف ضمن و الرتبة المناسبتين والإبقاء على نفس مكان العمل او تسوية وضعية المعنيين بالأمر وتمتيعهم بترقية استثنائية دون المرور بالية التناظر في خروج تام عن مفهوم إعادة التوظيف .

وحيث وتبعا لكل ما تقدم نتوجه لكم بالأسئلة التالية :

-لماذا لم تتفاعل الوزارات مع الأمر عدد 1143 لسنة 2016 و القانون عدد 54 لسنة 2014 ما فائدة و وضع نصوص اذا لم تستجب الإدارة لذلك؟

-امام عدم تفاعل جل الوزارات هل يمكن التمشي في إعادة التوظيف داخل الإدارة محليا ثم جهويا ثم وطنيا، مع سحب الفصل 11من الأمر عدد 1143 لسنة 2016 على أصحاب الشهائد العليا مما يتماشى مع مصلحة الإدارة وحاجياتها؟

إجابة السيد رئيس الحكومة

عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي

لعضوي مجلس نواب الشعب

السيد يسرى البواب المحترم

والسيدة هالة جاب الله، المحترمة.

موضوع السؤال: حول إعادة توظيف الأعوان العموميين على معنى القانون 112 لسنة 1983

الإجابة

أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

أولا :حول السؤال المتعلق بعدم تفاعل الوزارات مع أحكام الأمر عدد 1143 لسنة 2016 المؤرخ في 16 أوت 2016 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية .

يتجه التذكير في هذا الإطار بما نص عليه الفصل الأول من الأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2016 المؤرخ في 16 أوت 2016 من أنّ **إعادة التوظيف** هو "كل إجراء يهدف إلى إعادة تعيين الموظفين والعملة المترسمين داخل مراكز عمل أو وظائف أو أسلاك غير مراكزهم أو وظائفهم أو أسلاكهم الأصلية **وفقا للحاجيات الفعلية لكل إدارة وللمستوى العلمي المطلوب بكل سلك وبكل رتبة** ".

وعليه فإن إعادة التوظيف بما هو آلية من آليات الانتداب الداخلي عن طريق التناظر، يرتبط أساسا بالعناصر التالية :

- ✓ توفر الشغور (من خلال ضبط عدد ونوعية الخطط المراد سد شعورها عن طريق إعادة التوظيف بقرار من الوزير المعني بعد أخذ رأي وزير المالية ومصالح الوظيفة العمومية)
- ✓ توفر الاعتمادات المالية الضرورية،
- ✓ فتح مناظرات او امتحانات مهنية لا تقتصر على المباشرين بالهيكل المعني ممن تتوفر فيهم شروط الترشح بل تشمل كل من تتوفر فيه الشروط القانونية والترتيبية المستوجبة في هذا الخصوص ضمانا لمبدأ المساواة بين المترشحين .

وعليه فإنه يمكن إرجاع عدم تفعيل أحكام الأمر المشار إليه أعلاه من قبل عدد من الوزارات إلى الاعتبارات التالية :

-عدم توفر شغورات ببعض الوزارات خاصة على إثر تسوية وضعية عديد الأعوان غير القارين (عملة الحضائر، النوّاب العرضيون العاملون على حساب بعض آليات التشغيل...)

- إحجام عدد من الأعوان عن الترشح لمناظرات إعادة التوظيف بالنظر إلى إمكانية عدم النجاح .

-عزوف عدد من الأعوان عن الترشح للمناظرات المذكورة في ضوء إمكانية تغيير مراكز عملهم وفقا للشغورات والخطط المفتوحة للتناظر .

هذا ونفيدكم أنه سعيا لضمان تفاعل أكبر لمختلف الإدارات مع أحكام الأمر 1143 لسنة 2016، تم التأكيد على إعتماد إجراء إعادة التوظيف بعدة نصوص أخرى أهمها الأمر الحكومي عدد 315 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020 والمتعلق بالحراك الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الجماعات المحلية والأمر الرئاسي عدد 387 لسنة 2022 المؤرخ في 18 أفريل 2022 والمتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية .

ثانيا :حول السؤال المتعلق بإعادة التوظيف داخل الإدارة محليا وجهويا ووطنيا مع سحب أحكام الفصل 11 على حاملي الشهائد العليا .

تجدر الإشارة إلى أن المشاركة في مناظرات إعادة التوظيف حق لكل الأعوان المنتمين لنفس الإدارة المعنية بإعادة التوظيف سواء المباشرين بالمصالح المحلية أو الجهوية أو المركزية وكذلك المنتمين لوزارات أخرى والذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة في المناظرة المفتوحة .

وعليه فلا يمكن إجراء إعادة التوظيف إلا عبر التناظر المفتوح لفائدة الأعوان المباشرين داخل الإدارة المستفيدة وكذلك زملائهم المباشرين بإدارات أخرى.

وبخصوص سحب أحكام الفصل 11 على حاملي الشهائد العليا، نفيدكم أنه يمكن في إطار إعادة التوظيف إعادة ترتيب الموظفين والعملة المترسمين والمتحصلين على شهائد علمية أو تكوينية منظرة

تفوق المستوى الأدنى المشترط للانتداب بالرتبة أو بالصنف المرتبين بهما فعليا

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع :سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول المؤسسات الاقتصادية الصغرى والمتوسطة بولاية سليانة .

وبعد،

نظرا لما تتميز به ولاية سليانة من مقدرات طبيعية جالبة للمشاريع الاقتصادية ماهي عدد المؤسسات الاقتصادية الصغرى والمتوسطة التي انتفعت بتمويل ومرافقة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة مقارنة مع الجهات الأخرى وخصوصا المناطق الداخلية؟

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :حول سؤال كتابي تقدم به نائب بمجلس نواب الشعب .

المرجع:- مراسلتكم الواردة على وزارة المالية تحت عدد 08-3795 بتاريخ 26 أفريل 2024.

-مراسلة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الواردة على وزارة المالية بتاريخ 8 ماي 2024

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول سؤال كتابي تقدمت به السيدة بسمة الهمامي نائب بمجلس نواب الشعب، بخصوص عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي انتفعت بتمويل ومرافقة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بولاية سليانة، أتشرف بإفادتكم أنه الإحصائيات المتوفرة لدى البنك إلى موفى مارس 2024، فقد صادق البنك على تمويل 50 مشروع بمبلغ 12,829 مليون دينار وبكلفة استثمارات بـ 43,741 مليون دينار ستمكن من إحداث 927 موطن شغل وذلك مقابل مصادقات جملية للبنك بـ 1651مشروع بمبلغ 374,878 مليون دينار وبكلفة استثمارات بـ 1275,719مليون دينار.

والسلام

بنـــك تمويـــل المؤسســـات الصّغـــرى و الـــمتوسّطة
BANQUE DE FINANCEMENT DES PETITES ET MOYENNES ENTREPRISES
BFPME

مكتب الضبط المركزي
في 3 ماي 2024
ضمن تحت عدد و....2100 - 08 - 202...
أحيل إلى.....

تونس، في 6 ماي 2024

المدير العام لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

إلـى

السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول سؤال كتابي تقدم به نائب بمجلس نواب الشعب.

المرجع : مراسلتكم عدد ص-2024-08-19511-0000022، بتاريخ 3 ماي 2024

المصاحيب: جدول احصائي.

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه والمتعلقة بمدّكم بعناصر الإجابة حول سؤال كتابي تقدمت به السيدة بسمة الهمامي نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم طي هذا بجدول يتضمن إحصائيات حول نشاط البنك المتعلق بتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بولاية سليانة بالإضافة إلى بقية ولايات الجمهورية.

تقبلوا، سيدتي الوزيرة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

مدير عام بالنيابة
وجيه حسين

بنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة
07 ماي 2024
تحت عدد: 1285 صادر

www.bfpme.com.tn
شركة خفية الإسم رأس مالها 100.000.000 دينار. المقرّ الإجتماعي: 34، نهج الهادي الكرّاي. المركز العمراني الشمالي 1004. المنزه الرابع. تونس. الصندوق البريدي: ص. ب 387. حيّ المهرجان. 1082. تونس
A. au capital de 100.000.000 dinars - Siège social: 34, rue Hédi Karray - Centre Urbain Nord - 1004 - El Menzah IV - Tunis / Tunisie - Boîte postale : B.P. 387 - Cité Mahrajène - 1082 - Tunis / Tunisie - Tél.: (+216) 70 102 200 الهاتف: - Fax: (+216) 71 716 800 الفاكس: - E-mail: info@bfpme.com.tn
SWIFT: BFPMTNTT - MF : 0908910/A P M 000 - RC : B2410202005

التوزيع الجهوي للمشاريع المصادق عليها الى غاية 31 مارس 2024 (المصادقات الصافية)

	عدد المصادقات		حجم المصادقات		كلفة الاستثمارات	عدد
	العدد	النسبة	(أ.د)	النسبة	(أ.د)	مواطن الشغل
إقليم تونس الكبرى	**411**	**24,89%**	**74 304**	**19,82%**	**203 512**	**7 294**
أريانة	134	%8,12	24 146	%6,44	63 812	2 013
تونس	134	%8,12	19 654	%5,24	53 827	1 958
بن عروس	80	%4,85	14 550	%3,88	39 674	1 141
منوبة	63	%3,82	15 954	%4,26	46 199	2 182
إقليم الشمال الشرقي	**233**	**14,11%**	**61 218**	**16,33%**	**214 887**	**4 590**
زغوان	79	%4,78	30 502	%8,14	130 993	1 825
نابل	80	%4,85	16 433	%4,38	45 177	1 419
بنزرت	74	%4,48	14 282	%3,81	38 717	1 346
إقليم الشمال الغربي	**210**	**12,72%**	**54 715**	**14,60%**	**181 910**	**3 263**
باجة	74	%4,48	23 280	%6,21	77 685	1 305
سليانة	**50**	**%3,03**	**12 829**	**%3,42**	**43 741**	**927**
الكاف	45	%2,73	8 650	%2,31	31 138	528
جندوبة	41	%2,48	9 955	%2,66	29 346	503
إقليم الوسط الشرقي	**295**	**17,87%**	**80 233**	**21,40%**	**253 144**	**5 589**
سوسة	109	%6,60	22 893	%6,11	63 072	1 732
صفاقس	94	%5,69	34 062	%9,09	121 100	1 791
المهدية	46	%2,79	12 061	%3,22	44 081	1134
المنستير	46	%2,79	11 217	%2,99	24 891	932
إقليم الوسط الغربي	**249**	**15,08%**	**53 617**	**14,30%**	**216 428**	**4 900**
القصرين	100	%6,06	19 556	%5,22	73 542	2 869
القيروان	99	%6,00	24 644	%6,57	100 902	1 506
سيدي بوزيد	50	%3,03	9 417	%2,51	41 985	525
إقليم الجنوب الشرقي	**127**	**7,69%**	**31 113**	**8,30%**	**129 974**	**1 753**
قابس	60	%3,63	16 204	%4,32	64 863	794
مدنين	46	%2,79	11 064	%2,95	52 282	726
تطاوين	21	%1,27	3 845	%1,03	12 829	233
إقليم الجنوب الغربي	**126**	**7,63%**	**19 680**	**5,25%**	**75 863**	**3 116**
قفصة	88	%5,33	13 089	%3,49	52 806	2 655
توزر	22	%1,33	3 873	%1,03	13 703	295
قبلي	16	%0,97	2 717	%0,72	9 354	166
المجموع	**1 651**	**100%**	**374 878**	**100%**	**1 275 719**	**30 505**

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

وزارة المالية
مكتب الضبط المركزي
في 26 افريل 2024 3
ضمن تحت عدد و.....202 - 08
أحيل إلى.....

باردو في، 25 افريل 2024

00003795

الرئيس

ص - 0001302 - 3000 - 26 - 2024

عدد

صادرات عدد
26 افريل 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

من رئيس مجلس نُوّاب الشّعب

إلى

السيدة وزيرة المالية

رئيس الديوان
30 افريل 2024

الموضوع: سؤالان كتابيان.

المصاحيب: نسختان من السؤالين الكتابيين.

وبعد،

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور، أتشرف بإبلاغكم رفقة هذا سؤالين (02) كتابيين توجه بهما النائبان السيد عزالدين التايب (01)، والسيدة بسمة الهمامي (01) إليكم.

والمرجو موافاتنا بالإجابة الكتابية في أجل أقصاه خمسة عشرة يوما من تاريخ تلقيكم السؤالين وفقا لما تنص عليه أحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نُوّاب الشّعب مع إرفاقها بالصيغة الإلكترونية (Word) على البريد الإلكتروني لمجلس نُوّاب الشّعب suivi.controle@arp.tn أو على منظومة عليسة، **والسّـــــلام.**

رئيس مجلس نواب الشعب
إبراهيم بودربالة

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 22 أفريل 2024

واردات عدد .....
22 أفريل 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

من النائب بسمة الهمامي
إلى السيدة وزيرة المالية
عن طريق السيد رئيس المجلس نواب الشعب

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول المؤسسات الاقتصادية الصغرى والمتوسطة بولاية سليانة.

وبعد،

نظرا لما تتميز به ولاية سليانة من مقدرات طبيعية جالبة للمشاريع الاقتصادية،

ماهي عدد المؤسسات الاقتصادية الصغرى والمتوسطة التي انتفعت بتمويل ومرافقة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة مقارنة مع الجهات الأخرى وخصوصا المناطق الداخلية؟

النائب
بسمة الهمامي

السؤال الكتابي

للنائب ثابت العابد

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل

إليكم أسئلة كتابية،

الموضوع :حول اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية وفقا لمعايير موضوعية منصفة تضمن حسن التصرف في المال العام من جهة وتشجع قطاع الصحافة الوطنية المكتوبة والالكترونية .

بعد الاطلاع على المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلّق بحرية الصحافة والطباعة والنشر وبعد الاطلاع على المنشور عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 8 أفريل 2016 حول تنظيم اقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية،

أتقدم إلى سيادتكم بسؤالي التالي :

1.المبالغ المخصصة في الميزانية لاقتناء الصحف والمجلات ؟

2.طريقة اقتناء الصحف والمجلات هل هي عن طريق الاشتراكات أم الاقتناء المباشر من الأكشاء ؟

3.لمحة حول الاشتراكات .

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

الموضوع :سؤال كتابي بخصوص اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000- 0001300 المؤرخ في 25 أفريل 2024

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، والمتضمن لسؤال كتابي تقدّم به السيد النائب ثابت العابد بخصوص الميزانية المرصودة من قبل وزارة الشؤون الدينية لاقتناء الصحف والمجلات والطريقة المعمول بها في الغرض، أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

-تتولّى مصالح الوزارة اقتناء الصحف والدوريات وتنظيم عمليات الاشتراك وفقا للتراتيب والإجراءات القانونية المعمول بها في هذا المجال وخاصة منها المنشور عدد 8 المؤرخ في 8 أفريل 2016 المتعلق بتنظيم اقتناء الصحف والدوريات لفائدة إطارات الهياكل العمومية والفضاءات المخصصة للعموم .

-الاعتمادات المالية المخصصة لاقتناء الصحف والمجلات بميزانية الوزارة تُقدر بـ20 ألف دينار بعنوان سنة 2024 وتتم عمليات الاقتناء سنويا في حدود الاعتمادات المرسمة بالميزانية لهذا الغرض .

أفدناكم بهذا بناء على طلبكم .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب مراد الخزامي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤالين الكتابيين التاليين:

في إطار ممارسة أحد الأدوار الموكلة لنا كنواب شعب والمتمثلة في الدفاع عن المواطن والتعبير عن مشاغله وإيصال صوته أتوجّه إليكم بالسؤالين التاليين :

1ماهي استراتيجية الوزارة للحدّ من معاناة المواطن اليومية فيما يتعلّق بالتزود بالمواد الأساسية اللازمة (زيت فرينة قهوة ، سكر ، سميد.....) خاصة ونحن على أبواب شهر رمضان المعظم وفي ظل ظرف اقتصادي صعب تعيش تحت وطأته الدولة التونسية أدى إلى تدهور المقدرة الشرائية للمواطن؟

2ما هو برنامج الوزارة لتكثيف وتطوير حملات المراقبة على مسالك توزيع المواد الأساسية والحدّ من ظاهرة الاحتكار وتطبيق القانون على كلّ من يثبت تورطه في ذلك؟

إجابة السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم تحت عدد 0000987 بتاريخ 25 مارس 2024.

المصاحيب: عدد (01) إجابة

وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه تجدون طي هذا ردّا على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد النائب مراد الخزامي

وتقبلوا سيدي رئيس المجلس فائق احترامي

والسلام

إجابة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

حول السؤال الكتابي الموجه من السيد النائب المحترم مراد الخزامي

المتعلق باستراتيجية الوزارة للحد من معاناة المواطن في التزود بالمواد الأساسية خلال

شهر رمضان في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة

وببرنامج الوزارة لتكثيف وتطوير حملات المراقبة على مسالك توزيع هذه المواد

الموضوع: بخصوص مراسلتكم الواردة إلينا بتاريخ 26 مارس 2024بخصوص استراتيجية الوزارة للحد من معاناة المواطن في التزود بالمواد الأساسية خلال شهر رمضان في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وببرنامج تكثيف وتطوير حملات المراقبة على مسالك توزيع هذه المواد .

تحية طيبة،

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المذكورة أعلاه والمتعلقة بسؤالكم حول استراتيجية الوزارة للحد من معاناة المواطن في التزود بالمواد الأساسية خلال شهر رمضان في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وببرنامج تكثيف وتطوير حملات المراقبة على مسالك توزيع هذه المواد أتشرف بإعلامكم بما يلي :

أولا :استراتيجية الوزارة للحد من معاناة المواطن اليومية للتزود بالمواد الأساسية:

تتمثل استراتيجية الوزارة في هذا المجال في العمل على تأمين انتظامية التزويد بالمواد الأساسية (زيت فرينة، سكر، سميد...)

وتحسين مستويات العرض بها في السوق خلال شهر رمضان وذلك اعتمادا على الآليات التالية:

-ضمان توريد الكميات الشهرية اللازمة بالتنسيق مع الوزارات القطاعية والدواوين المكلفة بالتوريد والمساهمة في حلحلة الإشكاليات المعترضة في ذلك .

-تمكين الخواص من الاستثناء من احتكار الدولة لتوريد كميات إضافية من السكر والقهوة والأرز المزيد تعديل العرض في السوق،

-وضع الكميات اللازمة في الأسواق والمعادلة بين الاستهلاك العائلي والاستعمالات المهنية لهذه المواد حسب تطور طبيعة الاستهلاك مع تقدم شهر رمضان،

- وضع برامج خصوصية لتوزيع هذه المواد لدعم الاستهلاك العائلي وتوجيهها خاصة نحو المناطق الشعبية والريفية والتي تشهد ضغوطات في التزويد.

المتابعة اليومية لنسق العرض بالأسواق بالتنسيق مع السلط الجهوية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني والتدخل لتسديد حالات النقص

وقد تم في إطار الاستعدادات لشهر رمضان لسنة 2024 اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان انتظامية التزويد بمادة الخبز المدعم وتوفير كميات الفرينة المدعمة للغرض وإعطائها الأولوية المطلقة في التوزيع مع تعزيز العرض بالفرينة الرفيعة خلال النصف الثاني من شهر رمضان والتدخل بكميات إضافية من مادة السكر العائلي فضلا على تخصيص كمية من القهوة العائلية.

ثانيا :برنامج الوزارة لتكثيف المراقبة والحد من الاحتكار

تم وضع برنامج خصوصي للمراقبة بمناسبة شهر رمضان يتضمن برنامج استباقي للتصدي لعمليات الخزن العشوائي والاحتكاري قبل شهر رمضان وبرنامج تدخل بداية من اليوم الأول للشهر الكريم يستهدف مراقبة مسالك التوزيع مع التركيز خلال النصف الأول على المواد الفلاحية والغذائية وتوسيع مجالاته خلال النصف الثاني ليشمل مستلزمات العيد (الحلويات والمرطبات الملابس والأحذية لعب الأطفال) .ويتم تنفيذ هذه البرامج في إطار عمل مشترك يومي مع المصالح الأمنية بمختلف تشكيلاتها وبقية السلط الرقابية .كما تم في إطار تكثيف المراقبة تسخير الأعوان الإداريين وسيارات إضافية (44) سيارة عن طريق المؤسسات تحت الإشراف لدعم العمل الرقابي خلال شهر رمضان

والسلام

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : دينار واحد

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : 17 دينارا
بالخارج ..... : 20 دينارا

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".